

جمعية
منظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية

نظم التجارة الخارجية في دول الكتلة الشرقية

تأليف فريدريك . ل بريور

تعريب وتقديم

الدكتور حسن كمال حسنين
وكيل الادارة العامة للجان
والمنظمات الدولية - وزارة الاقتصاد

سامح النمكى
ملحق تجارى بالادارة العامة للجان
والمنظمات الدولية - وزارة الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تؤدى التجارة الخارجيــــة دورا بالغ الأهمية والخطورة فى الاقتصاديات النامية والمخططة بصفة خاصة إذ تضطلع بمهمة حيوية فى عمليات التنمية حتى أصبح نجاحها يتوقف على مدى أحـكام تخطيطها ودرجة الدقة فى تنظيمها بل أصبح من المتعذر الآن التعرض لأى مجال فى التنمية الاقتصادية دون تحديد لمساهمة التجارة الخارجية فيها .

وفى عالم اليوم الذى يتسم بالتطور السريع والاتصـــال الوثيق بين الدول وبعضها وسهولة انتقال الثقافات والنظم وظهور فلسفات سياسية ومفاهيم اقتصادية تغاير ما كان سائدا من قبل فى المجتمع الدولى مما انعكس أثره فى انبعاث أشكال متعددة وصور شتى للتقارب بين الأساليب والمناهج الاقتصادية والسياسية على السواء منها التـكتلات أو الاتحادات أو المنظمات ما اتخذ منها صبغــة إقليمية أو سلك هدفا مذهبيا أو ابتغى تحقيق مصالح مشتركة وقد أصبح لزاما على الاقتصاديين والمخططين أن يتابعوا باهتمام ووعى حركة التاريخ والفــكر الاقتصادى والأنظمة التجارية المتطورة والاستفادة من التجربة والتطبيق سواء ما كان منها ذاتيا منبثقا من بيئتها أو مقتبسا متلائما مع مناخها الاقتصادى ، وتهيئة الأساليب المتبعة لتقبل المستحدثات الفنيـــــة والتـكنولوجية المتجددة .

ولم يـكن من اليسير — حتى وقت قريب — الوقوف على النظم المتبعة فى التجارة

الخارجية للدول الشرقية ولقد ظلت المكتبة الاقتصادية العربية تفتقر إلى مرجع عن تلك النظم حتى تقدم السيدان الدكتور حسن كمال حسنين وسامح النمكى بترجمة هذا المؤلف القيم بأسلوب مبسط أمين .

وغنى عن التعريف أن يقدم هذا المرجع أحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة من أعرق الجامعات الأمريكية وهى جامعة YALE هو الدكتور FREDRIC PRYOR الذى عكف على كتابته بعد دراسة فاحصة دقيقة زهاء أربع سنوات ، وإذا كان هذا دليلا على مدى جدية الموضوع الذى يعالجه الكتاب وأهميته ، فهو أيضا اختيار موفق من السيدين اللذين قاما بعبء ترجمته وتحملا فيه جهدا مشكورا مقدورا .

إن الكتاب الذى نقدمه اليوم يعتبر ثمرة عمل مجيد فى التأليف والترجمة لاغنى عنه لباحث فى النظم التجارية وهو حرى بعناية الدارسين والقائمين على أجهزة التجارة الخارجية فى المجالين العلمى والعملى فى جمهوريتنا نظرا لما حققته السنوات العشر الأخيرة من ازدياد مضطرد فى حجم عملياتنا التجارية مع دول الكتلة الشرقية واتساع رقعة التبادل والأنشطة الاقتصادية معها .

ولايفوتنى فى هذه المناسبة أن أنوه بالشكر والثناء لمنظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية على السنة التى انتهجتها بتقديم مجموعة من المؤلفات الاقتصادية ذات القيمة والفائدة راجيا لها مزيدا من التوفيق فى هذا العمل الهادف .

محمد عباس زكى

وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

تقـــديم الـكتاب

تعمل المنظمة منذ إنشائها فى عام ١٩٦٠ على خدمة اقتصادنا القومى بصفة عامة وتجارتنا الخارجية والتصدير بصفة خاصة .

وحرصاً من المنظمة على تأدية رسالتها فى مختلف المجالات ، فقد أصدرت العديد من الـكتب الاقتصادية التى تهم كافة العاملين فى قطاع التجارة الخارجية والتصدير ومنها كتاب عن « القواعد والإجراءات الموحدة المتبعة فى استعمال الاعتمادات المستندية » وآخر عن « شحن البواخر وتأجيرها »

ونظراً للتوسع فى التبادل التجارى فى السنوات الأخيرة بين الجمهورية العربية المتحدة ودول الـكتلة الشرقية .

فقد رأت المنظمة من الواجب عليها إصدار كتاب عن « نظم التجارة الخارجية فى دول الـكتلة الشرقية » ليـكون مرجعاً ومرشداً للجهات المعنية بالتجارة فى الجمهورية العربيه المتحدة .

والمنظمه إذ تقدم هذا الـكتاب ، تأمل أن يؤدى نشره بالفائدة المرجوة ، راجية من الله أن يوفقها إلى ما فيه الخير لجمهوريتنا العزيزة .

مقدمة

نقل عن ستالين سنة ١٩٥٠ قوله . . « لعل أهم حدث تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من ويلات اقتصاديه هو ظاهرة عدم التكامل التى شملت السوق العالمى بأسره . . ولعل النتائج الاقتصادية لوجود معسكرين متناوئين . . هى ما نشاهده الآن من سوقين عالميين أيضاً يناوىء أحدهما الآخر . . » (*)

وهناك قطعاً ما يؤخذ على التصريح الستالينى . ولكن من المحقق أن ذلك الجانب المتعلق بانقسام السوق العالمية إلى كتلتين اقتصاديتين لم يجافى الحقيقة . ولقد حاول الاقتصاديون الغربيون منذ ذلك التاريخ تناول قطاع التجارة الخارجية فى التنظيم الاقتصادى الاشتراكى بالتحليل ، ولكن حال دونهم وذلك صعوبات عديدة ، فالإحصاءات الأساسية للتجارة الخارجية لم تكن تنشر والمعلومات عن المنظمات القائمة بالتجارة كانت نادرة ، وكل ماتعلق بطريقة تدفق العمل فى هذه الأجهزة كان موزعا وغير كامل ، كما ولم يبذلوا هم من جانبهم أية محاولة لخلق نوع من الاتصال الشخصى مع خبراء التجارة الخارجية هناك . ولعله من غير المستغرب — والحال كذلك — أن يكون التحليل الغربى لنظم التجارة الخارجية فى دول الكتلة الشرقية سطحياً وأن يغلب عليه طابع التحيز ووجهة النظر المنفردة .

هذا وقد درجت دول شرق أوربا الاشتراكية خلال السنوات الأخيرة على نشر المزيد من الحقائق والمعلومات عن نظامها الاقتصادى . والهدف الرئيسى من هذا البحث هو الانتفاع من هذا الاتجاه لتحليل أهم جوانب نظام التجارة الخارجية فى دول الكتلة الاشتراكية ، وذلك استكمالا للنقص الواضح فى هذا النوع من الدراسات . وقد أدت

(*) أنظر كتاب Joseph Stalin : Economic Problems of Socialism in the USSR (N. Y. International Publishers 1952) .

ندرة المعلومات عن الدول الآسيوية فى الكتلة إلى استبعادها من هذا البحث والتركيز بصفة أساسية على مجموعة دول شرق أوربا .

ظهرت مع الخطوات الأولى لهذه الدراسة صعوبات متنوعة دار أغلبها حول تعذر تطبيق السبل التقليدية فى تحليل التجارة الخارجية بالنسبة للحالة موضع الدراسة . فالنظام السوفييتى فى التخطيط الاقتصادى والذى تأخذ به معظم دول الكتلة بشكل أو بآخر يصل إلى توازن قوى العرض والطلب عن طريق نظام مركزى للموازين المادية Material Balances بدلا من الاعتماد على القوى غير المركزية للأسعار والكميات التى تضمها النماذج الكلاسيكية فى التخطيط الاقتصادى الغربى . كما وأن الدول الاشتراكية جميعاً دون استثناء تخلق « احتكاراً للتجارة الخارجية » يعمل على الموازنة بين ظروف السوق العالمى والاقتصاد القومى .

أما من حيث الجهاز المصرفى فهناك تخطيط مركزى للأسعار والتداول النقدى والانتفاع من التسهيلات الائتمانية المصرفية مقيد وذلك لاتوجد هناك حالة التوازن التى تسوى فيها الصادرات والواردات خلافا للأسلوب الغربى فى التخطيط الاقتصادى .

هذا ويثير وضع الخطة نوعا من الصعاب قلما تناولته الكتابات الاقتصادية الغربية ويدور حول عملية اتخاذ القرارات فى التجارة الخارجية . ومن قبيل هذه الصعاب الانفصال التام بين الأسعار فى السوق العالمية والأسعار المحلية داخل نطاق الكتلة أو أسعار المعاملات المتبادلة بين دول الكتلة، ثم عدم وجود رابطة بين تلك الأسعار المحلية وتكاليف الانتاج أو العوامل المؤثرة على الطلب . ولعله من الطبيعى والأمور على هذا النحو أن يصبح تحديد هيكل سلعى أمثل للتجارة الخارجية فى دول الكتلة أمراً صعباً للغاية ، ناهيك عن عوامل أخرى سيتعرض لها البحث بالتفصيل وتزيد من صعوبة المشكلة .

تختلف المؤسسات القائمة بالتجارة الخارجية فى دول الكتلة اختلافاً رئيسياً عن قرينتها التى تناولها التحليل الاقتصادى الغربى للاقتصاديات الصغيرة . فنطاق نشاط

المؤسسة فى النظام الاشتراكى محدود بما هو منصوص عليه فى الخطة أو التعليمات الصادرة إليها من لجنة التخطيط الحكومية State Planning Commission ووزارة التجارة الخارجية ووزارة المالية وسائر الوزارات الأخرى المعنية بالتجارة. هذا فى الوقت الذى يختلف فيه نظام الحوافز المادية فى هذا النظام عنه فى نظم اقتصاديات السوق الحرة، إذ أن الهدف الأول هنا هو الوفاء بالخطة والاتفاق مع أهداف أخرى سياسيه أو أية أيدولوجيات عقائدية.

وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة فى إعطاء هذه الدراسة صبغة مختلفة عن التحليل الاقتصادى التقليدى للتجارة الخارجية، وساعد على هذا ما استلزمته من اهتمام خاص بالمشاكل التنظيمية للاقتصاد القومى. وقد تطلب هذا معدات خاصه للبحث، لهذا سنتعرض فى الفقرات التاليه لنوع التحليل التنظيمى الذى استخدم فى بعض أبواب هذا البحث.

عرف نظام التجارة الخارجية فى هذا البحث بأنه خلاصة القرارات التى تتخذ فى قطاعات التجارة الخارجية. وقد ركز الاهتمام حول المسئولين عن اتخاذ القرارات ومكانهم فى التنظيم الاقتصادى والمعلومات والقيم المستخدمه فى عمليه اتخاذ القرارات فى شكل متكامل على المستويين المحلى والدولى.

عنى فى هذا البحث بالترتيب الذى تتم عليه عمليه اتخاذ القرارات فى الاقتصاديات الوطنية المختلفة داخل الكتلة، ليس فقط من الجانب التنفيذى ولكن من جانب الاعتبارات الأساسية للاقتصاد القومى ونظام التخطيط. ولقد ركزت الدراسة على ثلاث عناصر أساسية — المركزية Centralization، والتخصص Specialization، والتتابع Continuity.

عرفت المركزية بأنها تركيز عملية اتخاذ القرارات فى المستويات العليا لهرم التخطيط. وقد عولج هذا الجانب بالتفصيل عندما أمكن الوقوف على أحجام مؤسسات التجارة والإنتاج بناء على ثلاث أسس نظرية:

- درجة تفصيل أهداف التجارة والإنتاج التي تحدد من قبل لجنة التخطيط الحكومية والوزراء وتحول إلى المؤسسات .
- نسبة ما تغطيه هذه الأهداف من إجمالي الإنتاج أو التجارة المحقق .
- درجة الاعتماد على المفاوضات المباشرة بين المؤسسات لحل ما قد ينشأ من نزاع بينهما دون الالتجاء إلى سلطات أخرى أعلى مرتبه .

أما التخصص فقد عكس انفصال الوظائف الاقتصادية المتنوعة عن بعضها البعض (التجارة عن الإنتاج مثلا) وقيام وحدات مستقلة لاتخاذ القرارات بأداء كل وظيفة على نحو مستقل ، قد يصاحب المراحل المتقدمة للتخصص زيادة مقابلة فى المركزية واللامركزية والأمر متوقف على التغيير الذى سيحدث فى نظام التخطيط . والملاحظ أن المغالاة فى التخصص يصحبها عادة زيادة تداخل وحدات اتخاذ القرارات وظهور مشاكل التنسيق .

عندما تعرض البحث للتتابع Continuity ميّز بين نوعين من التتابع الهيكلى Structural التتابع الخارجى External ويقصد به دوام الهيكل التنظيمى ذاته لفترة زمنية ، والتتابع الداخلى Internal ويقصد به تتابع عملية اتخاذ القرارات داخل هذا الهيكل التنظيمى . «وتفسير ذلك أن التغير المستمر فى مجال نشاط مؤسسة ما وشخصيتها القانونية يعنى أن هذه الوحدة تعانى « عدم تتابع خارجى » وقياساً على نفس المنوال إذا ما كانت أكثر القرارات أهمية فى تلك الوحدة تتخذ فى وقت واحد بدلا من التتابع على مجرى السنة ، فإن هذه الوحدة تعانى من « عدم تتابع داخلى » .

وبناء على نظام تسيير . Rules of Operation المؤسسات المختلفة ، واستناداً إلى هذه العناصر الثلاث الأساسية للاقتصاد القومى ، درست مسألة تجميع المعلومات كأساس لعملية اتخاذ القرارات عموما وتوجيه أوجه التصرف البديلة وعملية اتخاذ القرارات داخل الدولة الواحدة .

وقد عولجت مشكلة تداخل النظم المختلفة للتجارة الخارجية من زوايا مختلفة ، فقد كانت هناك بعض المعلومات التي عالجت المشكلة مباشرة (البيانات عن أسعار التجارة الخارجية) واستخدمت لإيضاح مسألة التفاوض التجاري واختيار الدول الأخرى التي ستشترك معها في التجارة .

اكتفي باستعراض بعض النواحي المتعلقة بالمنظمات القائمة بالتجارة الخارجية ، نظراً لتعدد هذه المنظمات وتنوعها ، أما الجانب المتعلق بالتخطيط وعملية اتخاذ القرارات ، فمن المعروف أن دول الكتلة بأسرها تنحو نحو الأسلوب السوفيتي في التخطيط وأن كانت تفترق عنه بدرجة أو بأخرى ، فقد اختيرت ألمانيا الديموقراطية كنموذج لتفادي مشكلة التكرار وذلك لسببين ، أولهما أنها أكثر دول الكتلة تقدما من الوجهة الاقتصادية ، وأن ما تواجهه من مشاكل تنظيمية ومشاكل تخطيط ستواجه دول الكتلة الأخرى في المستقبل . وثانيهما توفر قدراً كبيراً من المعلومات عنها .

الباب الأول

دور التجارة الخارجية فى اقتصاديات دول الكتلة

لم تحظى التجارة الخارجية فى الاتحاد السوفييتى بالاهتمام الواجب إلا أخيرا جداً . وقد تعرّض أحد الكتب السوفييتية للموضوع ، وهو كتاب ـ Text Book OF Political Economy. الذى يعد مرجع المراجع فى المبادىء العقائدية للاقتصاد السوفييتى ـ تعرضا سريعا استغرق فقرات مقتضبة انتهى منها إلى أن التجارة الخارجية ليست إلا « مصدر ثانوى للمعونة فى تنمية الانتاج . . » .

لا تتوفر لأية دولة شيوعية ـ فيما عدا الصين ـ مصادر طبيعية هائلة أو امكانيات استيعابية ضخمة للسوق المحلى كالتى يمتلكها الاتحاد السوفييتى . وبالرغم من هذا الوضع فقد حرصت جمهوريات أوروبا الشرقية على انتهاج المنهج السوفيتى فى التخطيط الذى يقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتى ، وانعكس هذا السلوك انعكاسا سيئا على مصادرها الانتاجية ، فأسيىء توزيعها الانتاجى ، وبالرغم من اهتمام واضعوا السياسة العامة فى الكتلة الشرقية بمسألتى التبادل التجارى والتخصص الانتاجى فيما بين دول الكتلة اهتماما زائدا وانعكاس هذا الوضع على الأوضاع الاقتصادية وتغييرها تغيرا جوهريا مع نهاية عام ١٩٥٠ ، فإن التخلى عن نزعه الاكتفاء الذاتى بين دول الكتلة لم يكن حتى هذا الوقت قد أخذ مظهره الواضح .

الاكتفاء الذاتى فيما بين دول

مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

تكمن وراء محاولات دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة تحقيق الاكتفاء الذاتى فيما بينها دوافع إقتصادية وسياسية متعددة ، فمن الناحية السياسية ، تحدو هذه الدول رغبة ملحة فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى عن كافة الدول الأخرى «غير الصديقة» ويمكن الرجوع إلى حديث ألقاه رئيس وزراء المانيا الديموقراطيه قال فيه بالحرف الواحد « أننا نسعى بسرعه فائقه للوصول إلى مرحلة الاعتماد الذاتى على أنفسنا والاستقلال عن التصرفات التحكمية للمستعمرين الأمريكيين ، والصناعة الألمانية (الديموقراطية) سوف تنتج فى حدود امكانياتها المنتجات ذات الأهمية التى تستوردها من الدول الرأسمالية ، وإلا فسنقصر استيرادها على دول معسكر السلام . ولا أعنى بهذا النكوص عن مبادلاتنا التجارية مع الشطر الآخر (يعنى المانيا الغربية) بل العكس تماما ، فحكومة المانيا الديموقراطية على استعداد دائما لمد نطاق معاملاتها التجارية ولكن دون أن تصل إلى الوضع الذى تعتمد فيه على الغرب[1] . »

تبدو مثل هذه السياسة التى استنتها معظم دول المجلس منطقية فى ظل الظروف العصيبة التى صاحبت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولعبت دورا لا يستهان به فى عملية إعادة تخطيط التجارة على نطاق جغرافى . ولكن يلاحظ أن هذا الهدف السياسى لا يفسر وقوف حجم التبادل التجارى بين دول المجلس عند حدود ضيقة وعدم تزايده بدرجة تعوض النقص المقابل فى تجارة دولة مع العالم الغربى .

---

(١) انظر الكتاب- Otto Grotewigk. quoted by Herman Makower ' Waezur Inten - Sivierung des gesamtdeutschen Bunh-hebdeks ' Der Aussenhende 13 / 1951 ' .

وترتبط مسألة الاكتفاء الذاتى هذه بمبادىء عقائدية تكمن فى الإيمان بمبدأ الاكتفاء الذاتى فى حد ذاته أو من جهة أخرى عدم الالتفات اطلاقا إلى ما يمكن أن تحققه التجارة من مزايا . وقد اتضح هذا بوجه خاص من الكتابات الاقتصادية المتداوله داخل الكتله والتى كانت تعتبر مسأله ضغط الواردات بين وظائف التخطيط الاقتصادى الناجح ، كذلك فى أهمالها الكامل حتى سنتى ٥٣ و ١٩٥٤ مشاكل التجارة الخارجية أو ربحية التجارة ، وقد تعرضت نظريات الاكتفاء الذاتى هذه لنقد عنيف خصوصا فى السنوات الأخيرة ، وطولب بمنح اهتمام أكبر لمسائل ربحية التجارة ومشاكلها .

ولعله يمكن تحليل بعض جوانب المشكلة من المعلومات المتوفرة عن اتجاهات الإنتاج المحلى والاستثمار فى كل دولة تضع دول الكتلة الشرقية كافة ثقلها للاسراع بمعدل التنمية لديها . ففى خلال السنوات من ٥٠ إلى ١٩٥٥ ، استوعب الانفاق الاستثمارى فى كل دولة (فيما عدا المانيا الديموقراطية) ٢٥ ٪ من الناتج القومى الاجمالى ، وقد تراوحت نسب توزيع هذا الانفاق الاستثمارى على القطاعات الانتاجية المختلفة ، تخصص ٤٠ ٪ للصناعة وأهمل جانب الزراعة والإسكان فى الوقت ذاته الذى وجه فيه ٨٠ ٪ من الانفاق الاستثمارى فى قطاع الصناعة للصناعات الثقيلة . وللوصول إلى فكرة أوضح يمكن مقارنة هـذه البيانات بالوضع المقابل فى غرب أوروبا خلال نفس الفترة عندما استوعب الانفاق الاستثمارى الصناعى ٢٠ — ٣٥ ٪ من الانفاق الاستثمارى العام واستوعب الصناعات الثقيلة ٤٠ — ٦٠ ٪ من أجمالى الانفاق الاستثمارى الصناعى .

تشابهت خطط التنمية طويلة الأجل التى وضعتها كل دول الكتلة خلال تلك الفترة ليس فقط فى خطوطها الرئيسية بل فى تفاصيلها الدقيقة المتصلة بالانتاج . وقد لاحظ أحد الاقتصاديون الغربيون أن كل خطة من تلك الخطط تظهر — من حيث أساسها النظرى والتطبيق — متشابهة إلى درجة التطابق مع النموذج السوفيتى فى التخطيط الذى كان قد أخذبه عند بدء عملية التخطيط لديه، فكل خطة من هذه الخطط تهدف إلى

خلق أساس صناعى ثقيل ينطوى على صناعات معدنية وهندسية وكيماوية وكهربيه ، وهى فى ذلك تنحو نحو الخطة السوفيتية نصا وروحا وتطبيقاً .

وعند حل هذه الخطط محل التنفيذ، شيدت كل دولة مصنعا هائلا لمصنوعات الصلب، مثال ذلك إلى Kermi Kowzi فى بلغاريا ، — Kosice Nove Hute Plants فى تشيكوسلوفاكيا — Stalinstedt, Ostkompinat فى ألمانيا الديمقراطية ، Stalinvaros فى المجر ، Nowa Hute فى بولندا ، Romane Compine فى رومانيا ، وبدأت كل دولة لم يسبق لها إنتاج الآلات والكيماويات والسلع ثقيلة الصنع فى إنتاجها . أما من توفرت لديه هذه الصناعات فقد زاد إنتاجها منها . وقد تناولت الكتابات الغربية هذا الجانب من خطط التنميه بالتحليل ولكن لم تحاول ربطه بالتجارة الخارجية .

أثبتت الدراسة أن محاولة قياس درجة الاكتفاء الذاتى لدى دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بناء على ما هو متوفر من احصاءات وبيانات أمر متعــــذر ويثير مشا كل ذات طابع خاص ، وأن أسهل وسيلة هى مقارنة معدل التجارة الخارجية للفرد المسجل فى دول المجلس المختلفة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية . وتظهر هذه البيانات تزايداً منتظما فى هذا المعدل فى كل دولة من دول الكتلة فيما عدا ألمانيا الديمقراطية اعتباراً من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وإن كان بمعدل يقل بكثير عما هو متوقع بعد أخذ الزيادة المقابلة فى الانتاج الصناعى فى الاعتبار . وعلى خلاف المتوقع لا تثبت هذه البيانات أن التطور الاقتصادى لدول الكتلة الشرقيه خلال هذه الفترة كان من الممكن أن يكون أسرع لو أن حجم التجارة كان قد ازداد أو أن تكوينها قد اختلف . ولعل مثل هذه الفكرة تبدو أكثر وضوحاً إذا ما تعرضنا لعلاقة معينة يمكن أن نطلق عليها — TradePotential أو « المستوى الأمثل للتجارة » ، ونعنى به ذلك الحجم من التجارة الذى يتعذر عنده تحقيق أية زيادة فى الدخل القومى نتيجة زيادة مقابلة فى حجم التجارة أو تكوينها ، ويمكن تطوير الفكرة وأضفاء نوع من الديناميكيه

عليها إذا ما عرفنا هذا المستوى المتوقع للتجارة بأنه تلك النقطة التى يستحيل عندها رفع معدل التنمية خلال أجل زمنى معين عن طريق تغيير آخر فى حجم التجارة وتكوينها ، وذلك مع ثبات حجم الاستهلاك دون تغيير .

وعند محاولة تطبيق فكرة « المستوى المتوقع للتجارة » هذه بالنسبة للدول الاشتراكيه نجد أن Hollis B.chenry قد أعد دراسة احصائية شاملة لاقتصاديات ستين سوقا خلص منها إلى أن معدل التجارة للفرد يرتبط إرتباطاً وثيقاً بمعدل الدخل الفردى والتعداد الكلى للسكان . وباستخدام بيانات مماثله بالنسبة لثمان دول شرق أوربية ، توصل المؤلف إلى وجود ارتباط بين معدل التجارة من جهة ومعدل الانتاج الصناعى للفرد والتعداد الكلى للسكان من جهة أخرى (بيان إحصائى رقم « ١ »).ومن هذه النقطة أمكن التوصل إلى المستوى الأمثـــل للتجارة « بمعناه المتحرك » لدول الكتلة الشرقيـة بالاستخدام المقارن لأرقام الارتباطات التى سبق التوصل إليها بالنسبة لدول العالم غير الاشتراكى . ونظراً لطبيعة هذه البيانات ،فان أى نتيجة يمكن التوصل إليها تجريبية ومجرد عاكس للأهمية النسبية للأرقام .

والنتيجة التى تسترعى الانتباه أن من بين دول المجلس السبع لا توجد دولة واحدة نجحت فى الوصول إلى ٥٠ ٪ من مستوى تجارتها الأمثل للفرد . ويجب أن يراعى أن المستوى الأمثل «الحقيقى» يفوق ذلك المتوصل إليه حسابياً ، لأن المستوى الأمثل الحقيقى فى الدول الغربية يعلو أيضاً ذلك المحتسب حسابياً، وهذا يعود إلى آثار التعريفات وغيرها من القيود المباشرة على التجارة،وهذا يعنى أن نتائج هذه المقارنة كانت متحيزة بالسالب لدول المجلس.

تختلف فكرة المستوى الأمثل للتجارة فى المفهوم الثابت عنها فى المفهوم المتغير على النحو الذى أشرنا اليه توا ولسبب آخر حـــديث هو الصناعات الناشئة — Infanf Studies — التى تلعب دورها فى إعطاء هذا المفهوم المختلف ، ولكن لا يعتبر هذا فرقاً يعتد به أو يستحق الدراسة.

يتضح من هذا الاستعراض أن اتجـــاهات التنمية فى دول المجلس خلال فترة ما بعد الحرب وحتى سنة ١٩٥٠ كانت كلها تنحو ناحية الاكتفاء الذاتى .

جدول احصائى رقم « ١ »

السنة	الدولة	صادرات هياكل التجارة الخارجية فى أربع دول				واردات			
		ا	ب	ج	د	ا	ب	ج	د
		٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٥٤	ألمانيا الديموقراطية								
	دول المجلس	—	—	—	—	—	—	—	—
	دول أخرى	—	—	—	—	—	—	—	—
	الاجمالى	٥٧	٤٠	٣	١٠	٣	٥٧	٣٤	٦
١٩٥٨	دول المجلس	٥٢	٣٥	١	١٢	١٠	٦٢	٢٣	٦
	دول أخرى	٥٢	١٨	٩	٢٠	٨	٥١	٢٠	١١
	الاجمالى	٥٢	٢٩	٤	١٥	٩	٥٨	٢٥	٨
١٩٦٠ خطة	دول المجلس	٦٤	٢١	١	١٥	١١	٦٠	٢٤	٥
	دول أخرى	—	—	—	—	—	—	—	—
	الاجمالى	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٦٥ خطة	دول المجلس	٦٦	٢٠	—	١٤	١٢	٧١	١٤	٤
	دول أخرى	٣٤	٣٤	٨	٢٣	١٩	٤١	٢٥	١١
	الاجمالى	٥٥	٢٥	٣	١٧	١٤	٦٠	١٨	٨
١٩٥٥	تشيكوسلوفاكيا	٤٤	٣٨	٦	١١	١٣	٥٤	٢٩	٤
١٩٥٨		٥٠	٣٠	٣	١٧	١٤	٦٠	١٨	٨
١٩٦٥ خطة		٦٣	٢٥	٢	١٥	٣٣	٥٠	١٦	١
١٩٥٥	المجر	٢٩	٣٤	١	١٦	١١	٦٨	١٩	٣
١٩٥٨		٣٨	٢٢	٢٢	١٨	١٩	٧١	٥	٥
١٩٦٥ خطه		٤٦	٢١	٢٠	١٤	٣٠	٦٤	١	٥
١٩٥٥	بولندا	١٤	٦٣	١٦	٧	٣٩	٤٥	١٢	٤
١٩٦٠ خطة		٣٠	٤٧	١٨	٥	٢٦	٥٤	١٤	٦
١٩٦٥ خطة		٣٩	٣٦	١٨	٥	٢٦	٥٣	١٣	٥
١٩٧٠ خطة		٤٣	٣٦	٢٦	٤	٢٧	٥٣	١٥	٥

(أ) آلات ، معدات نقل ، أدوات صناعية — (د) سلع استهلاكية

(ب) مواد أولية ، تعدين ، منتجات أخشاب — (ج) مواد غذائية ، حيوانات

نتائج الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتى

ظهرت خلال فترة ما بعد الحرب مباشرة ثلاث نتائج متشابكة لاتجاه التنمية نحو الاكتفاء الذاتى Autarik Economic Development لدى دول المجلس ، الأولى ـ إغراق الاستثمارات فى مشاريع غير اقتصادية ليست ذات ميزة نسبية ، والثانية ـ سواد ظاهرة تدفق الاستثمارات فى منافذ متشابهة وقصور الانتاج ، وأخيراً — ظهور ندرة عامة فى السلع الرئيسية لدى دول المجلس بصفة عامة .

(١) تسببت المغالاة فى مبادىء الاكتفاء الذاتى والإيدلوجيات غير مكتملة الوضوح التى تحتم وجود قطاعات صناعية معينة فى كل دولة فى تشييد منشئات صناعية مرتفعة « التكلفة الاستثمارية » ولا تحقق ربحاً اقتصاديا من وجهة نظر التكاليف المطلقة . ولعل صناعة الصلب المجرية أبلغ مثل لهذا الوضع ، حيث تضطر الدولة إلى إنفاق أرصدة ضخمة من العملة الصعبة فى شراء فحم كوك ومواد خام أخرى لعملية إنتاج الصلب وذلك بتكلفة تلك التى كانت تغرق لو أن الحكومة صرفت النظر عن هذه الصناعة واكتفت باستيراد ما تحتاجه من الحديد والصلب من دول العالم الأخرى الاكثر تخصصا فى إنتاج هذه السلعة. ويذكر أيضا فى هذا الخصوص صناعة الحديد فى ألمانيا الديموقراطية التى لا تختلف كثيراً عن المثال السابق ، كما يتضح من البيان الإحصائى التالى :

تكلفة استيراد وتصنيع الحديد فى ألمانيا الديموقراطية عام ١٩٥٦

تكلفة استيراد المواد الخام اللازمة لإنتاج طن واحد من الحديد	التكلفة تسليم حدود الاتحاد السوفييتى	تكاليف السكك الحديدية	التكاليف الإجمالية
		بالروبل	بالروبل
فحم كوك	١٤١	٢٧	١٦٨
حديد خام	٦٩	٣٢	١٠١
الاجمالى	٢١٠	٥٩	٢٦٩
تكلفة الطن المستورد مباشرة	٢٠٢	٢١	٢٢٢

إلا وأن الوضع لم يمشى على نفس الوتيرة ، فهناك صناعات أخرى أنشئت اتفاقامع مبدأ التخلف النسبي Comparative Disadvantage وأقرب مثل إلى ذلك هو إنتاج الزيت الصناعى — Synthatic Oil فى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديموقراطية فى الوقت الذى كانت تتوفر فيه امكانيات ضخمة لإنتاج الزيت الطبيعى فى رومانيا والاتحاد السوفييتى، وهناك مثال آخر هو الاستحداث الفنى الذى استنبط أخيراً فى ألمانيا الديموقراطية ومكن من تحويل كتل رماد الفحم المضغوط — Bripuettes إلى كوك وهو وأن كان ذو قيمة من الناحية الفنية فإنه لا يحظى بأى قيمة اقتصادية بالنظر إلى احتياطيات الفحم الضخمة فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى . ولعله من سوء التوزيع أيضاً أن توجه بعض الدول الصناعية من بين دول الكتلة التى تعانى عجزاً فى القوى العاملة وفقراً فى الأراضى مجهوداً انتاجياً خاصا لإنتاج السلع الزراعية المستهلكة للقوى العاملة بصفة خاصة (كالفواكه والخضروات) على قدم المساواة مع دولة كبلغاريا تحظى بفائض فى القوة العاملة وتربة رخيصة .

(٢) تسبب الاتجاه المتزايد نحو الاكتفاء الذاتى فى تزايد الاستثمارات الموجهة لنواحى نشاط متشابهة فى كل دولة من دول الكتلة . وقد أشار « امرى ناجى » رئيس وزراء حكومة المجر سنة ١٩٥٠ إلى هذا الوضع قائلا . . « أن دور مجلس المعونة المتبادلة خلال فترة مشروع الخمس سنوات الأولى (٤٩ — ١٩٥٤) فى جوانب الإنتاج الصناعى والتنمية كان محدود للغاية » . وبالرغم من الدور الفعال الذى يلعبه التعاون الاقتصادى والمعونة المتبادلة فيما بين الدول الاشتراكية فى دفع عجلة التنمية ، فإن هذا الوضع قد ساهم فى خلق حالة عدم تكافؤ — Inequalities فى تقسيم العمل الاشتراكى فيما بين هذه الدول . وبالرغم أيضا مما أبرم من اتفاقيات فيما بين بعض دول المعسكر لتحقيق نوع من تقسيم العمل وتنمية الإنتاج فإن تماثل القطاعات الانتاجية (قطاع الصناعة الميكانيكية بوجه خاص) قد أثر بدرجة جدية متزايدة على إمكانياتنا التصديرية وميزاننا التجارى بالتبعية . وذلك التماثل فى القطاعات الإنتاجية لم يؤثر على التبادل التجارى بين دول

الكتلة الصديقة فحسب ، بل أدى إلى ظهور نوع من المنافسة غير الاقتصاديه فيما بينها في أسواق الدول الرأسمالية أيضا . وهذا الاتجاه المغالى فيه للاكتفاء ذاتيا في قطاع التجارة الخارجية لم يكن عاملاسلبياً بالنسبة لقدرتنا التصديريه في نطاق المعسكر الاشتراكي فحسب بل حرمنا من فرصة استيراد المواد الأساسيه والأولية »[1]

هذ وقد عبر كثير من المسئولين في المعسكر عن نفس هذا الرأى ، فقد أثار أحد نواب رئيس الوزراء التشيكوسلوفاك سنة ١٩٥٧ إلى أن تشيكوسلوفاكيا قد توسعت صناعياً بحيث أصبحت تنتج ٨٠٪ من كافة أنواع نماذج الآلات الصناعية وأن الإنتاج قد ضوعف في غمرة هذا التوسع ثلاث مرات خلال العشر سنوات الأخيرة ، ولكنه أردف مؤكداً أن هذا التوسع كان له أثره السيء على تكاليف الإنتاج وكفاءته . كذلك قدّر أحد اقتصادى ألمانيا الديموقراطيه انتاجها من الآلات الميكانيكية سنه ١٩٥٩ بما يتراوح بين ٨٠٪ و٩٥٪ من كافه النماذج الممكن إنتاجها . أما عن بلغاريا فقد صرّح أحد الرسميين Crigor Popussakoff[2] سنه ١٩٦٠ وهو يلفت النظر إلى أهمية هذه المشكلة إلى أن الوضع الذى وصل إليه تقسيم العمل الدولى فيما بين دول المجلس في نطاق الإنتاج الصناعى والآلات خلال السنتين أو الثلاث سنوات السابقة (على تصريحه) لا يعد مرضيا ، وعلى العكس يمكن أعتبار هذا الذى تم إحرازه خطوة أولى وأنه لازال هناك الكثير للوصول إلى تقسيم مرضى للعمل الدولى فيما بين دول المعسكر الاشتراكى . كذلك أضاف أن هناك إمكانيات إنتاجية كبيرة لم تستغل وأن الظروف الإنتاجية لا تتفق وحجم الطلب الفعال المتوافر حالياً أو المستوى المنتظر الوصول إليه مع نهاية جهود التنمية التى تبذل في كل دولة من دول الكتلة .

(٣) أما النتيجه الأخيرة فهى نقص بعض السلع الأساسية وبوجه خاص المواد

---

(١) نقلا عن Imre Nagy, On Communism : In Defence of the New Course (New York : Frederic A. Praeger, 1957

(٢) انظر كتاب Grigor Popissakoff : Der Anssenhandel X, 11/1960 .

الأولية وهى ظاهرة تتميز بها النظم الاشتراكيه ويندر مصادفتها فى الاقتصاديات الحرة التى تواجه مشكلة من نوع آخر هى تصريف الفوائض السلعية .

ولظاهرة عجز المواد الأولية هذه وجهان ، الأول ، أنها نتيجة مباشرة لالتفات الدول المصدرة التقليدية للمواد الأولية فى الكتلة إلى أوجه أخرى من الإنتاج ، والثانى ، بدأ الدول المستوردة بصفة رئيسية داخل الكتلة فى زيادة انتاجها من هذه المواد التى كانت تستوردها وذلك دون اعتبار لارتفاع تكلفة الانتاج مدفوعين بالدافع نحو الاكتفاء الذاتى وبالرغبة فى ضمان عرض منتظم من هذه المواد وهو أمر لا توفره لها دول الكتلة الأخرى . هذا وقد أظهر تحليل مفصل قامت به أجهزة الأمم المتحدة أن كافة دول الكتلة الشرقية التى كانت تواجه مشكلة تفوق انتاجها المحلى على احتياجاتها وامكانياتها التصديرية من بعض المواد الأساسية ، تواجه الآن مشكلة عجز الانتاج المحلى عن ملاحقة الزيادة فى الاستهلاك المحلى وانخفاض فائض التصدير ، هذا فى الوقت الذى ارتفع انتاج دول الكتلة التى كانت تشكو عجزا فى المواد الأولية خلال فترة ما قبل الحرب وتضطر إلى الاستيراد ، وأن هذا الانخفاض فى نسب الصادرات والواردات للانتاج يعكس اتجاها مغاليا فيه نحو الاكتفاء الذاتى .

ومما يذكر أن الازمة الاقتصادية التى حدثت فيما بين السنوات ١٩٥٣ و ١٩٥٦ لدى دول الكتلة جميعا كان مرجعها زيادة الاتحاد السوفيتى — باعتباره أكبر منتج ومصدر للمواد الأولية فيما بين دول الكتلة — صادراته إلى دول المجلس جميعا دون استثناء ، ومع نهاية ١٩٥٥ وضعت لجان مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة موازين مادية على مستوى الكتلة لما يقرب من عشرين مادة أولية خلال مشروع الخمس سنوات التالى ، وانتهت إلى أن الطلب المخطط على الفحم والصلب خلال السنوات حتى ١٩٦٠ سوف يتجاوز الانتاج المخطط بما يقرب من عشرة مليون طن ، ٤ر٥ مليون طن من مقاطع الصلب وحوالى ٥ر٣ مليون طن من قضبان الصلب ، وأن هناك عجز يتفاوت مقداره بالنسبة للنحاس والاسمنت وحامض الكبريتيك ومواد أخرى عديدة وأن منشأ هذا العجز هو الاتجاه إلى الاكتفاء الذاتى المنوه عنه .

التخصص الانتاجى بين دول الكتلة

١٩٥٦ — ١٩٦٠

تزايد التفات دول الكتلة إلى أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد القومى بعد موت ستالين عام ١٩٥٣ . وارتبط هذا الانتباه بادراك أهمية التغييرات التى يمكن أن تحدث فى الحجم الكلى أو التكوين السلعى للتجارة بالنسبة للتنمية أو النمو العام للدخل القومى . وفى سنتى ٥٣و ١٩٥٤ بدأت بعض دول المجلس عقد اتفاقيات صناعية Industrial Treafies عهد بمقتضاها إلى بعض الدول بالتخصص فى إنتاج سلع معينة تتبادلها فيما بينها . وقد حث على عقد هذه الاتفاقات ما ظهر من نمو غير منسق فى الانتاج الصناعى كان من نتيجته إشتراك أكثر من دولة واحدة فى إنتاج سلع متشابهة ومواجهة هذه الدول تباعا مشكلة نضوب أسواقها التصديرية داخل الكتلة . وفى سنة ١٩٥٥ بدء اقتصاديو الكتلة مناقشات واسعة النطاق لبحث امكانيات عقد اتفاقات صناعية من هذا النوع على نطاق الكتلة بأسرها بغية تنمية التجارة المتبادلة والحصول على مزايا الانتاج الكبير .

(١) قطاع المواد الخام:

لم تكن دول الكتلة الشرقية تتصور أنها ستواجه تلك المشاكل بالغة التعقيد التى اعترضت محاولاتها للتخصص الانتاجى فى قطاع المواد الخام . ففى بداية ١٩٥٦ اتخذ مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة أول خطوة فى هذا الاتجاه وذلك بالتوصية بتنمية إنتاج الفحم البولندى والحديد الروسى (انتاج منطقة — Krivoi Rog) لتغطية احتياجات الكتلة بأسرها . وقد ثبت أن هذا النوع من التخطيط ليس كافياً ، بل حدث بالنسبة لتلك التوصية بوجه خاص أن سبب الضغط الذى فرض على المصادر الانتاجية البولندية مشاكل سياسية عميقة اتضحت بوجه خاص خلال صيف وخريف تلك السنة . وفى

نهاية خريف ١٩٥٦ - أرسلت دول الكتله ممثلين لها إلى الاتحاد السوفيتى للبحث على إنتاج المزيد من المواد الخام ، وقد أدى هذا إلى صدور توصية المجلس عام ١٩٥٧ بوضع خطط انتاجية تغطى فترة الخمسة عشر سنة التالية على أن تنسق هذه الخطط سنوياً نظراً للطبيعة الخاصة لمثل هذا الاستثمار (حيث تنقضى خمسة سنوات سابقة للانتاج) . ولم يبدء فى وضع هذه الخطط إلا سنه ١٩٦٢ . هذا وقد تناولت مناقشات لجان المجلس المختلفة منذ ١٩٥٧ محاولة الوصول إلى تنظيم إنتاجى لمختلف المصادر التعدينيه . وتقرر بالنسبة للمعادن الحديدية بوجه خاص أن تزيد بولندا والاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا من انتاجها من الحديد على أن تركز بقية دول المجلس على مراحل تنقية الصلب . أما بالنسبة للمعادن غير الحديدية ، فقد تقرر أن تتخصص المجر فى الألومنيوم وبلغاريا فى الرصاص والنحاس وبولندا فى الزنك Sulphur وألبانيا فى الـ Chromium

هذا وقد انعكس الاتجاه نحو التخصص الانتاجى فى عدة أوجه ، وأول ما يذكر هو التعاون لإنشاء مشاريع إنتاجية فى مناطق الثروة المعدنية أو مناطق التجهيز . ومن قبل هذه المشاريع مصنع السيللوز الضخم الذى إنشىء فى دلتا الدانوب للانتفاع من الغاب المتوافر فى هذه المنطقة ، والتعاون المشترك فيما بين دول المجلس لتنمية صناعات الفحم و الـ Sulphur البولندية ، والبترول الرومانى ، والبوكسيت المجرى . (يمكن وراء ذلك الاهتمام بمنطقة الدانوب أنها تواجه مشكلتين خاصتين هما النقل والقوى المحركة) . كما ساهم أيضاً عدد كبير من الدول فى تنفيذ خطة البترول الذى سينقل البترول السوفيتى إلى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر وبولندا وهو خط سيوفر التكاليف الباهظة التى تغرق إنتاج الزيت صناعيا ، كما سينخفض العجز المفاجىء الذى تواجهه بعض هذه الدول ، كذلك التكلفة الجارية المرتفعة لنقل هذه المنتجات البترولية .

والوجه الثانى هو التراجع عن المشاريع غير الاقتصادية التى كان قد بدأ فى تنفيذها فى قطاع المواد الخام والغاء بعضها نهائياً . ففى جمهورية ألمانيا الديمقراطية على سبيل المثال أوقف مشروع تحويل تراب الفحم إلى فحم كوك ، كما توقف تشييد أفران الصهر ، وصرف

النظر عن أى استثمار فى مشاريع الحديد والصلب (فيما عدا المصنع المقام فى Stalinstadt نظراً لتكامل هذه الصناعة مع صناعات أخرى فى نفس المنطقة) . كما تقرر رفع نسبة مساهمة الواردات فى الاستهلاك المحلى (الواردات / إجمالى الاستهلاك المحلى) إلى ٤٠٪ بدلا من ٢٤ ٪ سنة ١٩٥٨ .

أما الناحية الثالثة والأخيرة فهى البدء فى تنفيذ برامج تمويل محدودة النطاق ومشتركة لصناعات إستخراج المواد الأولية وذلك إبتداء من سنة ١٩٥٨ عندما صدرت توصية مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بمساهمة دول المجلس المختلفة فى مد يد المعونة لبولندا فى استثمارات تعدين الفحم .

هذا ولا تتوفر أية بيانات تفصيلية عن حجم هذه المعونة ولكن من المؤكد أن هذا البرنامج قد جاء نتيجة وقوف الاقتصاديين الاشتراكيين على الطبيعة الخاصة للاستثمار فى قطاع التعدين وضرورة مرور فترة غير منتجة قبل بدء الانتاج الفعلى ، كذلك إرتفاع الاحتياجات الرأسمالية منسوبة للوحدة من الانتاج النهائى بالمقارنة بسائر القطعات الصناعية ، وأخيراً أهمية هذه الصناعات الاستخراجية كمصدر إنتاجى طالما وأن هناك مصادر ثروة خصبة متوفرة لدى هذه الدول .

لعله من الصعب تقدير أثر هذه الجهود بالنسبة لجانب الاستغلال الاقتصادى للمصادر الانتاجية ، فأجهزة المجلس ذاتها لا تظهر هذا الجانب نظراً لطول فترة ما قبل الانتاج التى تستغرقها هذه الصناعة من جهة واحجام بعض هذه الدول عن الاسفار عن احصائياتها وبياناتها المتعلقة بهذا النوع من الانتاج لدواعى الاستراتيجية من جهة أخرى ومع ذلك توحى بعض البيانات غير المنتظمة بأن النظام ليس بدرجة الكمال المطلوبة ، والمثل الواضح هو استهلاك الوقود الصلب فى الصناعة . فمنذ سنين أدركت الأطراف المسئولة فى القطاعات الصناعية فى الغرب أن استغلال الوقود الصلب لم يعد اقتصادياً وتحولت نحو البترول ، وعزت هذا إلى ارتفاع تكلفة استخراج الفحم نتيجة نضوب مصادره الطبيعية من جهة وانخفاض تكاليف إنتاج البترول نتيجة التقدم الفنى والتكنيكى الذى طرأ

على هذه الصناعة من جهة أخرى . وقد كان من الطبيعى أن يحدث تحول مماثل فى الشرق نظراً لغنى هذه الدول بالبترول وارتفاع تكلفة استخراج الفحم خاصة وأن أكبر دولة من دول المجلس وهى الاتحاد السوفييتى على الأقل تتبع عن كثب التطورات التى تحدث فى العالم الغربى ، إلا وأن شيئا من هذا لم يحدث . فبالرغم من أن الاتحاد السوفييتى بوجه خاص قد خفض نسبة مساهمة الفحم فى الوقود المستهلك لانتاج الطاقة من ٦٥ ٪ سنة ١٩٥٢ إلى قرابة ٥٥ ٪ سنة ١٩٦٠ ، وتقتضى خططه الحالية بأن تهبط هذه النسبة إلى ٤٥ ٪ سنة ١٩٦٥ ثم ٣٢ ٪ سنة ١٩٧٢ ، فان الوضع يختلف فى تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية وبولندا حيث لا يزال الفحم يساهم بـ ٩٠ ٪ من الطاقة ، ثم المجر وتبلغ نسبتها ٨٠ ٪ ، وأخيراً بلغاريا وتزيد نسبتها عن ٧٠ ٪ ، ولا يتبقى سوى رومانيا وألبانيا اللتان تعتمدان فعلا وبصفة رئيسية على البترول كمصدر للطاقة لديهما . والجدير بالملاحظة أن بولندا وألمانيا الديموقراطية طبقاً لما أعلنتاه من خطط تنتويان الابقاء على نفس معدل مساهمة الفحم فى الطاقه المنتجه لديهما على ما هو عليه وبالرغم من خط أنابيب البترول الذى أعلن أنه سيربطها بالاتحاد السوفييتى ، بينما أعلنت كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر عقدهما العزم على تخفيض هذا المعدل بما لا يقل عن ١٠ ٪ أما فى بلغاريا فان حجم الطاقه المنتجه من الفحم فى ازدياد مستمر منذ ١٩٥٤ ويحتمل ارتفاع معدل هذه الزيادة أيضاً . والواقع أن مثل هذا الاتجاه نحو المحافظة على الفحم كمصدر رئيسى للطاقه لا يتفق والتوزيع السليم للمصادر الانتاجية أو التكلفة الانتاجية الاقتصادية للتعدين .

والأمر لا يقتصر على الفحم ، فقد اتفقت الدول الثمان على تنظيم إنتاجها من قضبان الصلب وكان هذا الاتفاق أول أتفاقات التخصص الإنتاجى التى عقدتها على نطاق مشترك (ثنائى ومتعدد الأطراف) ، إلا وأن ملاحظات المجلس الاقتصادى الأوربى سنة ١٩٥٦ أشارت إلى أن نسبة مايتم تصديره من إجمالى إنتاج دول المجلس من الحديد الصلب والخام المجهز تقل عن ٥ ٪ ، وهو وضع لم يتحسن خلال السنوات التالية لذلك . أما بالنسبة

للمعادن غير الحديدية فقد استمر معدل الاستخراج بالغ الانخفاض حتى بالنسبة للمعادن التى حققت دول المجلس فائضاً فى إنتاجها ، (الصفيح — Tin) .

(ب) قطاع الصناعة :

أصدر المجلس فى ديسمبر ١٩٥٥ أول توصيات تتعلق بالتخصص الإنتاجى الصناعى على مستوى الكتلة الشرقية بأسرها ، والتى تضمنت التخصص فى إنتاج مقاطع الصلب والجرارات وبعض أنواع الآلات الزراعية الأخرى ، كما أصدر أيضاً فى مايو من السنة التالية توصيات أخرى مشابهة للتخصص فى إنتاج قرابة ٦٠٠ آلة أخرى . والمعتقد أن تلك الجهود التى يشوبها طابع الحماسة لم تلق نجاحا يشجع على المضى فيها ، والدليل فى ذلك ماصرح به أحد المسئولين فى ألمانيا الديموقراطية بأن « الدرس الذى يجب الخروج به من تجربة الإنتاج التعـــاونى المشترك فيما بين دول الكتلة الشرقية حتى وقتنا هذا ليس هو المضى قدما وتوسيع نطاق العمل بل التركيز على المشاكل ذات الأهمية لدى الدول الأعضاء[1] .

وفى الدورة الثامنة للمجلس عام ١٩٥٧ سلم بأنه من المفيد . . . إهمال جانب كبير من التفاصيل التى تضمنتها كثير من اتفاقات التخصص الإنتاجى التى كان قد تم عقدها فى السنة السابقة مباشرة والتركيز بدرجة أكبر على المسائل الأكثر أهمية . وقد كان الموضوع ذو الأهمية المشتركة عندئذ هو الاتفاق على السلع ذات الحساسية الخاصة التى يجب التركيز على إنتاجها ، وهى تلك التى تنتج من الصناعات التأسيسية كقضبان الصلب والوقود والمعادن اللافلزية .

فقدت المناقشات المتصلة بالتخصص على مستوى الكتلة الكثير من بريقها منذ عام ١٩٥٧ وإن كان قد لوحظ أنها بدأت تأخذ طابع الجدية والعمق ، فعلى سبيل المثال

---

(١) انظر كتاب Heinz Kohler . East German , S Economic integration Into the Communist Bloc,Uni versity Of Michigan 1961 —

نوقشت مسألة التخصص فى إنتاج الكيماويات فى دورى انعقاد المجلس فى بوخارست وبراج (يونيو وديسمبر ١٩٥٨) ، كما نوقش التخصص فى إنتاج ماكينات إنتاج الكيماويات فى دورى انعقاء آخر فى تيرانا وصوفيا (مايو وديسمبر ١٩٥٩) . وبحلول عام ١٩٦٠ كان قد أمكن التوصل إلى اتفاقات للتخصص الإنتاجى فى قطاع الصناعة تغطى أكثر من ٥٠٠ سلعة كيماوية أو قرابة ٨٠٪ من إجمالى إنتاج دول الكتلة ، كذلك ١١٥٠ آلة إنتاج كيماويات . أما عن التخصص فى إنتاج الآلات الميكانيكية للأغراض الإنتاجية الأخرى ، فيقال أنه كان يسير على نحو بطىء . ومما يذكر أن المجلس كان قد أصدر خلال السنوات الأخيرة عدة توصيات تتعلق بالتخصص فى إنتاج الآلات فى قطاعات صناعية أخرى محدودة النطاق كتنقية السكر وتعبئة اللحوم وصناعة الورق .

هذا وقد تفيد المعلومات التالية فى إيضاح التغير الذى أحدثته محاولات التخصص الإنتاجى فيما بين دول الكتلة .

تسببت اتفاقات التخصص الإنتاجى فى قطاع الصناعة فى إحداث تغييرات جوهرية ، ففى نهاية سنة ١٩٥٠ ، على سبيل المثال ، أوقفت جمهورية ألمانيا الديموقراطية إنتاج ٢٩١ نموذج من نماذج ماكينات التشغيل ، ٨٩ نموذج من نماذج ماكينات تصنيع الخشب وكل عربات النقل الثقيلة والأتوبيسات ومعدات استخراج الزيت . ومقابل هذا بدأت فى إنتاج نماذج أخرى جديدة تضمنت ١٢٥ نموذج ماكينة تشغيل (معظمها من النوع الاتوماتيكى فائق السرعة) ، ٢٧ نموذج ماكينة تشغيل خشب ومعدات وحدات الدرفلة ، كذلك السفن العابرة للمحيطات . هذا وقد تضمنت عدة مقالات نشرت فى ألمانيا الديموقراطية التلميح إلى أن هناك اتجاه نحو التخطيط على أساس التركيز على الآلات الدقيقة والآلات الكهربية والصناعات الكيماوية بدلا من صناعات التعدين والصناعات الثقيلة والفلزات . وعملا فى نفس هذا الاتجاه فى تغييرات نماذج الانتاج فى سائر بلدان المجلس الأخرى ، ففى المجر أوقف إنتاج عربات النقل والركاب فى

السكك الحديدية ، وفى بلغاريا أوقف إنتاج قاطرات الديزل الضخمة وبدأت كلاهما فى انتاج نماذج أخرى وبدائل جديدة .

هذا ويبدو للمتتبع لهذه الاتفاقات أن هناك ثمة خطوط عريضة لتنظيم مسألة التخصص الانتاجى هذه . فالدول التى يعتمد نشاطها الاقتصادى والمحلى على نماذج أو أنواع معينة من الماكينات سوف تتخصص فى انتاجها ، فرومانيا سوف تصنع جزءا كبيرا من ماكينات استخراج البترول كما ستواجه المانيا الديموقراطية مسألة إنتاج ماكينات تعدين الـ Lignite أما المجر فستنتج الآلات الزراعية Wheat Combines . أضف إلى هذا أن الدول التى تحظى بمهارة عمالية خاصة فى قطاع من القطاعات سوف تتخصص فى الصناعات الانتاجية التى تتطلب هذا النوع من المهارة على أن تتخلى عما هو أبسط للدول الأخرى . ونهجا لهذا المنوال ستزيد المانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا وهما الدولتان ذوات أفضل مستوى للكفاءة أو المهارة اليدوية انتاجهما من الآلات الدقيقة

وبالرغم من الاتجاه الصادق الطيب الذى تحمله هذه القرارات ، وبالرغم من تعدد اتفاقات التخصص الانتاجى هذه وبلوغها عددا كبيرا فلا يزال من الصعب الحكم على هذه الجهود وأول ما يلاحظ فى هذا الشأن أن هناك اتفاقات قصد من ورائها مجرد تثبيت الامر على ما هو عليه بالنسبة لتجارة سلع معينة كما وأن هناك اتفاقات تكاد تقف عند مصلحة منتج معين .

أنواع الماكينات المنتجة فى دول المجلس

قبل وبعد اتفاقات التنميط والتخصص الانتاجى

بالوحدة

السلعــــة	الدولــــة	الانتاج قبل الاتفاقات	الانتاج بعد الاتفاقات
ماكينات ديزل	جميع الدول	٤٢	٥٧
ماكينات تشغيل	بلغاريا	٢٥	١٣
	المانيا الديموقراطية	٦٤	٥٦
	المجـــر	٢٠	١٦
	بولنـــدا	٤٠	٣٥
	رومانيـــا	١٤	٦
	الاجمالى	١٦٣	١٢٦
ماكينات البخار وتوربينات	جميع الدول	١٤٩	٨٠
ماكينات قطع المعادن	جميع الدول	١٨٩٣	١٣٣٣
ماكينات تشغيل بدون قطع	جميع الدول	١٤٥٤	١٠٠٧

وعلى سبيل الإيضاح وقع اتفاق تخصص لإنتاج معدات النقل عام ١٩٥٥ وزع بمقتضاه إنتاج عربات النقل بين جميع دول المجلس فيما عدا بلغاريا وألبانيا ، أما الجرارات فقد تحدد لها خمس دول والقاطرات البخارية والكهربائية والسفن أربع دول .. الخ .
ولا ترتبط جميع دول المجلس بالتزاماتها المقررة بموجب هذه الاتفاقات ، ولذلك يصعب الوقوف على المراحل التى وصل إليها تنفيذ أى منها . وقــد لوحظ أن بعض الدول لاتلتفت إلى هذه الاتفاقات على الإطلاق كما وأن البعض الآخر يكتفى بأجراء بعض التعديلات فى التوزيع السلعى للتجارة دون أن يحدث تغييراً حقيقياً فى حجم الاستثمار

أو خطط الإنتاج . وقد أدلى الزعيم جومولكا فى يونيو ١٩٦٠ فى حديث له أمام حزب العمال البولندى بما مؤداه أنه بالرغم من أن الاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس تغطى التجارة الخارجية وتبادل الخبرة الفنية فإنه لم تبذل محاولة حقيقية لتنسيق الأمور فى هذا المجال — Investment — Co - ordination،«ويبدو أن كل طرف معنى بأموره الخاصة » .

هذا من جهة ومن جهة أخرى تعكس بعض الاحصائيـــات الموزعة بين مصادر متعددة أن هذا التخصص الإنتاجى سوف يمر بمراحل طويلة بالنسبة لبعض القطاعات الصناعية . فقد عبّر أحد كبار الاقتصاديين السوفيت وهو N'si!uganow عن شكواه من أن التخصص فى إنتاج الماكينات يسير على نحو غير «طيب» ، وأردف ذاكرا بعض الأمثلة منها أن من بين ٧٠ ألف آلة قطع معادن تم إنتاجها فى دول المجلس خلال سنة ١٩٥٧ تم تبادل ٣٤١٢ واحدة فقط تجارياً (حوالى ٥٪) ومن بين ٢٤٫٠٠٠ ماكينة كبس وطرق Forging تبودل ٦٢٢ فقط (٣٪) ، ومن بين ٣٧٫٠٠٠ جرار بلغ الرقم ٥٣٨٠ أو (١٥٪) . كما أشار اقتصادى سوفييتى آخر إلى أن نسبة تبلغ ٣٫٥ ٪ فقط من الـ ٢٠٠٫٠٠٠ ماكينات قطع وتشغيل المعادن المنتجة داخل دول المجلس تم تبادلهـــا تجارياً .

ولسوء الحظ لا تتوفر ثمة بيانات أحدث عن حجم التجارة للإنتاج ونسبها المقارنة فى دول المجلس جميعها بالنسبة للسلع الأخرى ، ومع ذلك يمكن الاعتماد على بعض النسب التى تم احتسابها فى إحدى دول المجلس للحصول على فكرة واضحة بعض الشىء عن التغيير الذى طرأ على بعض القطاعات الصناعية الأخرى التى شملتها اتفاقيات التخصص الإنتاجى .

هذا وترتبط مثل هذه الدراسة بافتراض أن كل تغيير فى نسبة التجارة للإنتاج لسلعة معينة فى إحدى دول المجلس إنما يعود بصفة رئيسية إلى اتفاقات التخصص الإنتـــاجى

وأن هذه النسبة تعكس الاتجاه النسبي Relative للتخصص فى الإنتاج فى القطاعات الصناعية المختلفة لدى هذه الدول ، على أن يراعى الأثر الذى يمكن أن يحدثه التغيير المحايد فى الصادرات أو الواردات فى مثل هذه النتيجة . وتؤخذ النتائج فى ظل هذه الفروض .

تم احتساب نسبة الصادرات والواردات للانتاج لـ ١٦٦ سلعة فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية خلال السنوات من ٥٥ إلى ١٩٦١ وكان معدل التغيير تلتوسط صفر نظراً لتعادل الانحرافات الموجهة مع الانحرافات السالبة ، ، إلا وأن احتساب الانحراف المعيارى لهذا التغيير بالنسبة لأكثر من قطاع صناعى واحد تفادى مشكلة إيجابية وسلبية الأرقام ومكّن من الحصول على فكرة واضحة بعض الشيء عن التغيير النسبي فى معدلات التجارة. وقد كانت النتيجة أنه كلما اتخذ انحراف الصادرات والواردات المعيارى فى قطاع صناعى معين اتجاها تصاعدياً خلال السنوات ٥١ — ١٩٥٨ كلما عكس هذا (فى ظل فرضنا السابق) اتجاها مقابلا نحو التخصص الإنتاجى فى هذا القطاع .

التغيير النسبي فى الصادرات والواردات

فى جمهورية ألمانيا الديموقراطيـــــة

أ — متوسط التغيير   ب — الانحراف المعيارى

القطـــــاع الصناعى	٥٥ — ١٩٥٨			٥٨ — ١٩٦١		
	عدد السلع	أ	ب	عدد السلع	أ	ب
مـــواد خـــام	٢٢	٧ر—	٧٧	٦٤	٩ر١	٧ر٧
أجهزة صنـــاعية	٥٦	٣ر١	٤ر١٦	٥٦	٤ر٦	٩ر١٨
أجهزة استهلاكية	٤٨	٩ر١	٦ر٨	٤٨	٥ر٢	٧ر٨
الإجمـــالى	١٦٦	٣ر١	٦ر١١	١٦٨	٦ر٣	٨ر١٢

يلاحظ من هذه البيانات أن التغيير الأساسى كان فى قطاع الأجهزة الصناعية وكان شاملا كلتا الفترتين ، ويعتقد أنه كان نتيجة اتفاقات التخصص الإنتاجى التى أعلن عن إبرامها ، وأن تغيير نسب التجارة قد نجح فعلا فى أيضاح هذا الاتجاه .

ولعله من الواضح الاهتمام بقطاع الصناعات الثقيلة قد دعا إلى عقد اتفاقات تفوق فى العدد الاتفاقات التى عقدت فى نطاق الصناعات الخفيفة خصوصاً وأن الكفاية الإنتاجية مرتفعة نسبياً بالنسبه للإنتاج الكبير فى القطاع الأول . ولعله من المنطقى أن ينخفض معدل التغيير فى نسب التبادل إلى أقل حدوده بالنسبة لقطاع المواد الأولية الذى يستلزم أكبر درجة من التخصص .

(هـ) قطـــاع الزراعة :

تواجه محاولات دول المجلس المختص فى قطاع الزراعة مشاكل عديدة ، فقد صرحت أحد المصادر اليوغوسلافيه بأن موضوع « التخصص الانتاجى فى قطاع الزراعة قد ضمن جدول أعمال المجلس عدة مرات . . الا وأنه من المحقق أن هذا الموضوع يبدو وأكثر تعقيدا فى قطاع الزراعة عنها بالنسبة للصناعة . . » [1] وفى المؤتمر الذى عقدته سكرتاريات الاحزاب الشيوعية فى فبراير ١٩٦٠ تقرر أن تحاول كل دولة — كما جراء حالى — زيادة انتاجها الزراعى من السلع المنتجة بصفة رئيسية فيها حتى يمكن خلق نوع من التوازن فى الانتاج الزراعى لدول المجلس بصفة عامة يوازن العجز الواضح لدى بعض هذه الدول . وقد أعقب هذا القرار محاولات السلطات التشيكية وضع الخطط من شأنها تخفيض نسب استيرادها من الحبوب واللحوم ومحاولة سلطات جمهورية ألمانيا الديموقراطية الاكتفاء ذاتياً بالنسبة للبيض والدواجن واللحوم واللبن والزبد .

وبالرغم من هذا الوضع فإنه يمكن للمتتبع لتطور الأمور ملاحظة بعض خطوات اتخذتها دول المجلس للتخصص فى إنتاج سلع بعينها وأن كانت غير مرتبطة بتخطيط

---

(١) The Work of COMECON, East Europe IX, 4 / 1960 .

معين ، فالاتحاد السوفيتى الذى يملك أكبر معدل للإنتاج الزراعى الفردى فيما بين دول المجلس يمنح عناية فائقة للمنتجات الزراعية كثيفة الاستهلاك للتربة (كالحبوب والقطن) ويصدر حالياً القمح للدول المصدرة للقمح فيما بين دول المجلس كبلغاريا . وقد تضمنت المصادر الصحفية لدى مختلف دول المجلس مجادلات عديدة فى موضوع تخصيص مصادر الإنتاج لتأييد هذا الاتجاه التخصصى .

بدأت دول المجلس الواقعة على ضفاف الدانوب والتى تتميز بارتفاع معدل الكثافة السكانية الريفية فيها فى الاهتمام بالإنتاج الزراعى المستهلك لليد العاملة. ولعل أبرز مثل هو بلغاريا التى عانت طويلا (والتى طالما صدرت اليد العاملة للاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا) من البطالة واهتمت فيما بعد ذلك بزراعة المحاصيل التى تتطلب جهداً يدوياً وطاقة عمالية كبيرة كالفواكه والخضروات والطباق . وتقضى الخطط الموضوعة فى بلغاريا حالياً بتغطية ٥٥ ٪ من واردات دول المجلس من الفواكه الطازجة ، ٨٢ ٪ من الخضروات الطازجة أيضاً . أما المجر ورومانيا فقد تزايدت صـــادراتهما أيضا من الفواكه والخضروات وتتبع منهجا كفيلا بمضاعفة هذه الصادرات مستقبلا .

أما النوع الأخير من التخصص فيقوم بالنسبة للدول التى تحظى بظروف مناخية أو إنتاجية معينة وبعد إهتمام البانيا وبلغاريا بإنتاج البطاطس المبكرة اتجاهاً من هذا القبيل أسوة باهتمام المجر بإنتاج الأرز أيضاً .

والوضع بصفة عامة على مستوى دول المجلس بأكملها يتفق مع ما أشار به بعض الاقتصاديين الاشتراكيين أخيراً من أنه «لا يزال من الممكن تماماً أن تبذل ثمة محاولات للتخصص فى هذا القطاع فى الوقت الحالى[١] » .

(د) الاجراءات الجماعية للتخصص الانتاجى

هناك طرق متعددة لقياس درجة التغيير فى التخصص الانتاجى، لن يجدى تتبع التغيير

(١) أنظر كتاب — O.Bogomslow & j.Pekschew Sozialitische Planwirtschaft 8 & 9 / 1962 .

فى التوزيع العمالى أو الاستثمارى على مختلف القطاعات الانتاجية أو حتى ملاحظة التغيير فى طابع أو توزيع الانتاج الكلى شيئا فى هذا المضمار نظراً لضآلة المعلومات من جهة وتعذر وضعها موضع المقارنة من جهة أخرى . لهذا ستعتمد على مقارنة معدلى نمو التجارة الخارجية والانتاج الصناعى وذلك فى ضوء تحفظات معينة . تظهر هذه المقارنة أن معدل التجارة للفرد لم يتغير لدى دول المجلس بصفة عامة وفيما عدا بلغاريا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية فيما بين الأعوام من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ تغييراً محسوساً بالنسبة لمعدل الانتاج الصناعى ، بل ظهر أن معدل النمو الصناعى يفوق ، لدى كل هذه الدول وفيما عدا الاتحاد السوفييتى وبلغاريا ، الزيادة فى التجارة خلال تلك الفترة . كما وأن بولندا وتشيكوسلوفاكيا اللتان رفعتا الأهداف المبدئية طويلة الأجل للتجارة الخارجية قد وضعت أهدافا أخرى تفوقها للانتاج الصناعى .

يظهر التغيير فى أرقام التجارة والإنتاج خلال السنوات ٥٥ — ١٩٦٥ أن هناك تطورا حسنا نحو ما يمكن اعتباره النموذج الأمثل للتجارة فيما بين دول الكتلة الشرقية كما يعكس أيضاً تجنبا للتجارة « غير العادية » التى صاحبت فترة حكم ستالين ، وأخيرا تحمل ملامح الرغبة فى الإنتفاع من فكرة « الحجم الأمثل للتجارة » التى نوهنا إليها فى موضع آخر . وفى الجانب الآخر تظهر هذه البيانات نجاحا محدودا لجهود التخصص الإنتاجى وهو أمر يعكس من وجهة نظر الكاتب احتمالا ضعيفا للتقدم نحو مرحلة الحجم الأمثل للتجارة خلال المستقبل القريب . ويبدو أن سلطات المعسكر الشرقى قد فاتها ادراك حقيقة هامة هى أن مرحلة تنسيق الجهود الأنتاجية يصحبها اعادة زيادة فى حجم الإنتاج غالبا ما تفوق النمو المقابل فى التجارة الخارجية .

من المقاييس الأخرى الإجمالية لدرجة التقـدم نحو التخصص الإنتاجى نسبة الموردون الوحيدون Principal Suppliers » فى التجارة الداخلية فيما بين دول المجموعة والفكره أن كل توفيق يصاحب هذا النوع من التخصص ينعكس على

واردات كل دولة من دول المجلس من سلعة معينة ومدى اعتمادها على عدد معين من الموردين فى تغطية احتياجاتها منها . ويشترط لتحقيق نتائج هذا القياس بالنحو السليم أن تتوفر ثمة احصاءات دقيقة للتجارة الخارجية وتوزيع دقيق لها أيضاً بين القطاعات السلعية المختلفة ، وإلا ستظهر نتائج مثل هذه الدراسة أن هناك فعلا اتجاه نحو التخصص ولكن لمجموعة سلعية معينة قد تنطوى على منتجات بالغة التنوع والاختلاف . والدولة الوحيدة التى تضم احصاءات سليمة يمكن بناء عليها إتمام مثل هذا القياس هو الاتحاد السوفيتى الذى يخضع جميع وارداته لتقسيم عام يبلغ عدد أقسامه ٣٢٥ قسما . والبيان الإحصائى التالى يوضح نتيجة هذا التطبيق .

تطبيق نظرية المورد الوحيد بالنسبة

لواردات الاتحاد السوفيتى من باقى دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

	١٩٥٥ ٪	١٩٥٦ ٪	١٩٥٧ ٪	١٩٥٨ ٪
ماكينات	—	٢٥	٢٤	٢٢
مواد أولية ووقود	—	٤٥	٤٣	٣٧
أغذية وحيوانات حية	—	١٧	٤٠	٣٢
سلع استهلاكية	—	٥	٧	٤
الاجمالى	٣٣	٣٠	٢٩	٢٤

وأول ما يلاحظ على هذا الجدول أن نسبة الواردات الموردة من دول موردة بصفة رئيسية تتناقص عاماً بعد آخر، وأن القيمة النسبية لهذه الواردات قد انخفضت بالنسبة لكل قطاع سلعى فيما عدا الأغذية والحيوانات الحية التى لم تساهم بنسبة كبيرة نسبياً فى واردات الاتحاد السوفيتى . والنتائج التى يوضحها هذا الجدول تؤكد أن هناك اتجاهاً معاكساً

للاتجاه نحو التخصص خصوصاً فى قطاعى المواد الأولية وأن هذا الإتجاه يقل تدريجيــاً إلى أن يصل إلى أقل درجاته بالنسبة للانتاج الميكانيكى والآلات .

لايمكن القطع بأن النتائج المشار اليها توا سليمة مائة فى المائة ، والمعتقد أنها يشوبها بعض التميز وأنه إذا ما اتخذت فى الاعتبار فعلى أن يكون ذلك على سبيل المقارنة بالخطط واسعة النطاق التى كانت هذه الدول قد وضعتها للفترة حتى ١٩٦٨ .

أما بالنسبة لمسألة « تــكوين التجارة Composition of Trade » وامكان اتخاذها مقياساً للميل نحو التخصص الانتاجى فيحول دونها صعوبات عديدة . ويذكر فى هذه المناسبة ما يذكره بعض اقتصاديو الـكتلة من أن الرقم المرتفع لصادراتها من الآلات ومعدات الصناعة (سواء من الناحية المطلقة أو النسبية) يعكس اتجاهاً ناجحاً نحو التخصص فى إنتاج هذا النوع من السلع ، يقابل هذا الاتجاه من جهة أخرى تناقص واردات معظم دول الـكتلة من هذه المـاكينات ، فان واردات دولتان من الدول الـكبرى قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة بدرجة ملموسة ، وهما على وجه التخصص ألمانيا الديمقراطية التى ارتفعت وارداتها من الآلات من ٥ ٪ إلى ١٢ ٪ من إجمالى الواردات وذلك خلال الفترة من ٥٥ — ١٩٥٨ وتشيكوسلوفاكيا التى إرتفعت هذه النسبة لديها من ١٨٫٧ ٪ إلى ٢١٫٦ ٪ ما بين الأعوام ١٩٥٨ و١٩٦٠ .

والمعتقد أنه يمكن الوصول إلى نتائج أكثر إيجابية لقيــاس موضوع التخصص الانتاجى هذا من دراسة هيكل التجارة على مراحل زمنية طويلة ، وهى معلومات لاتتوفر إلا لأربعة دول فقط أظهرها البيان الاحصائى .

لا يوضح التغيير فى هيكل التجارة « Trade Pattern » لدى الدول الأربع اتجاهاً معيناً وان كان يعطى بعض الملاحظات الجديرة بالنظر . يقضى التخطيط الحالى فى تشيكوسلوفاكيا والمجر برفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة الآلية أو المغذات الصناعية فى الناتج القومى الاجمالى والاهتمام بالاسراع نحو التخصص الانتاجى فيهما أيضاً . وبالرغم من

تمتع ألمانيا الديموقراطية وبولندا بمستوى نمو اقتصادى يأتى فى مرتبة تالية مباشرة للنمو فى المجر وتشيكوسلوفاكيا فإن زيادة هذا النوع لم تلاحظ لديهما . ويستتبع مثل هذا التفكير أن تتزايد واردات ألمانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا من السلع الزراعية نظراً لسوء أحوال هذا القطاع الاقتصادية النسبية بالمقارنة بالدولتان الأخريتان أى بولندا والمجر إلا أن شيئا من هذا لم يحدث قط بل تقتضى الخطط الحالية لدى تشيكوسلوفاكيا بتخفيض هذه الواردات .

والجدير بالملاحظة أن مايوضع فى الوقت الحالى من خطط فى ألمانيا الديموقراطيه لايحدث ثمة تغيير فى هيكل التجارة أو نموذجها بالرغم من التغييرات التى تحدث فعلا فى هيكل مبادلاتها التجارية مع دول الكتلة. ولعل هذا يعنى بالنسبة لألمانيا الديموقراطية على الأقل أن اتفاقات التخصص تؤثر على التوزيع الجغرافى للتجارة بدرجة أكبر من الهيكل الفعلى للتجارة والإنتاج .

متوسط الزيادة السنوية فى التجارة الخارجية والإنتاج الصناعى

(أ) أرقام التجارة كنسبة وفقا للأسعار الجارية

(ب) أرقام الإنتاج كنسبة وفقا للأسعار الثابتة داخل دول الكتلة .

الدول	(١٩٥٥-٥٠)		(١٩٥٨ - ٥٥)		(١٩٦٥ - ٥٨)	
	حجم التجارة للفرد ٪	الانتاج الصناعى للفرد ٪	حجم التجارة للفرد ٪	الانتاج الصاعى للفرد ٪	حجم التجارة للفرد ٪	الانتاج الصناعى للفرد ٪
بلغاريا	٩ر	١٢ر٨	١٨ر٩	١ر٨	١٢ر٧ (ب)	٩ر٩ (ب)
تشيكوسلوفاكيا	٨ر٤	١٠	٧ر٣	٩ر٢	٨ر١ (ب)	١٢ (ج)
ألمانيا الديموقراطية	٢٤ر٦	١٤ر٢	١٤ر٦	٩ر٦	٨ر٣	٩ر٤
المجر	١١	١٠ر٢	٤ر٥	٥ر٥	٦ر٥	٧ر٨
بولندا	٥ر٣	١٤	٥ر٥	٧ر٥	٧ (ب،ج)	١٢ر١ (ب،ج)
رومانيا	١٠ر١	١٣ر٩	٥ر٩	٨	١٢ر٣ (ب)	١٣ر٢ (ب)
المتوسط	١١ر٣	—	٨ر٥	—	٨ر٦ (د)	
الاتحاد السوفييتى	١٣	١١ر٤	٧ر٩	٧ر٨	١٠ر٥ (ه)	٨ر٦ (ه)

أ — ٤٩ — ١٩٥٥
ب — ٦٠ — ١٩٦٥
ج — الأرقا المراجعة للخطة
د — زيادة التجارة الداخلية وهى أرقام مراجعة اعتبارا من ٩ر١٧ وأعلنت فى ١٩٥٢
هـ — تقديرى

(ب) أرقام التجارة كنسبة وفقا للاسعار الثابتة — تقديرات الإنتاج غربية

الدول	(٥٠ — ١٩٥٥)		(٥٥—١٩٥٨)		(٥٨—١٩٦٥)	
	حجم التجاره للفرد ٪	الانتاج الصناعي للفرد ٪	حجم التجاره للفرد ٪	الانتاج الصناعي للفرد ٪	حجم التجارة للفرد ٪	الانتاج الصناعى للفرد ٪
بلغاريا	٦ر٧	...	٦ر١٩	...	...	...
تشيكوسلوفاكيا	٤ر٥	٤ر٥	١ر٨	١ر٨	...	...
ألمانيا الديموقراطية	٥ر٢١	٧ر١١	٢ر١٤	٦ر٦	...	...
المجر	٢ر٩	...	٥	...	...	...
بولندا	٦ر٣	(أ) ٧ر٥	٩ر٥	...	...	...
رومانيا	٢ر٨	...	٨ر٦	...	...	...
المتوسط	...	...	...	...	...	...
الاتحاد السوفيتى	١ر١١	٧ر٧	٥ر٨	٨ر٦	...	...

الخلاصـــــــة

تظهر الأرقام الموضحة لحجم التجارة للفرد ، كذلك المقارنة بين حجم التجارة الأمثل Trade Potential وبين حجم التجارة الحقيقى الذى تحقق لدى دول المجلس منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن أن هناك اتجاهاً واضحاً للاكتفاء الذاتى تتسم به كافة خطط التنمية القومية لدى دول الكتلة الشرقية . وبالرغم من أن التجارة الخارجية ليست بالأهمية المطلقه للاتحاد السوفيتى نظراً لاكتفاءه بالطاقة الاستيعابية الضخمة للسوق المحلى وتوفر مصادر ضخمة للثروة المعدنية لديه ، إلا وأن هذا الاتجاه الاكتفائى لدى دول الكتلة الشرقية بصفة عامة قد تسبب فى نتائج ثلاث غير طيبةهى :

أولا : إغراق استثمارات فى قطاعات إنتاجية غير مثمرة اقتصادياً .

ثانياً : الاستثمار فى قطاعات متماثلة ومعاناة هذه الدول من معدل مرتفع للتكلفة جاء نتيجة أحجام الإنتاج غير الاقتصادية .

ثالثاً : حدوث عجز خطير فى إنتاج بعض السلع الرئيسية وبوجه خاص المعادن والمواد الخام.

حاولت السلطات المعنية لدى هذه الدول كبح جماح هذه السياسة الاكتفائية الذاتية إلا أنهم واجهوا صعاب جمة منها مسألة تخصيص رأس المـال Specifity Of Capital أو ما أغرقته كل دوله من إمكانيات رأسمالية ضخمة فى صناعات الحديد والصلب والبنسلين وغيرها وهى إمكانيات يتعسر تحويلها فى الأجل القصير إلى قطاعات استثمارية أخرى ، كذلك عدم وجود أى مبادىء عقائدية واضحة تعكس أهمية التجارة الخارجية وتقترح أسس اقتصادية للتخصص الإنتاجى . أما المشـــــاكل الأخرى فأغلبها يتصل بالتخطيط الاقتصادى وهى ماسنتعرض له فى الفصول القادمة من هذا البحث .

وبالنسبة للتخصص الإنتاجى بوجه خاص يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات التى ظهرت عقب سنه ١٩٥٥ ، فمن جهة منح الاقتصاديون اهتماما أكبر لمسألة المصادر الطبيعية

أو عوامل الإنتاج وتوفرها بدرجة أو بأخرى لدى كل دولة من دول المجلس وحمل هذا الاتجاه اهتماما بالصناعات الاستخراجية مثلا فى الدول التى تحظى بأكبر مصادر إنتاجية من هذا النوع كذلك اهتماما مقابلا من الدول المعنية بالعمل الريفى بإنتاج سلع زراعية معينة . وهناك أوضاع لا تظهر فيها هذه الدوافع واضحة تماما وعندئذ وجه هؤلاء اهتمامهم لأسس أخرى ، ومن هذا القبيل تخصص الدول «المستهلكة » لنوع معين من الآلات بكثرة فى إنتاجه .

وبالرغم من تلك الحقائق فإن هناك عدة جوانب أخرى تشير إلى أن هذا التخصص الإنتاجى لم يقطع المراحل الكافية خلال السنوات حتى ١٩٦٠ . وأول مايذكر فى هذا *الشأن هو المتناقضات التى لا تزال تغشى هيكل التجارة فيما بين دول الكتلة* ، أضف إلى هذا أن مقارنة درجتى نمو التجارة والإنتاج الصناعى تظهر أن كل دول المجلس تتفق من حيث ابتعادها عن « حجم التجارة الأمثل » ، وأخيراً أن التحليل المبنى عليه نظرية المورد الوحيد وبعض معدلات الإنتاج والتجارة المحتسبة لدول الكتلة بأسرها تؤكد هذا الاعتقاد .

لا يعتقد أن أى تغيير يحمله المستقبل فى هيكل التجارة الخارجية لدول المجلس سوف يؤثر على اتجاهها نحو الاكتفاء الذاتى ، إذ أن الخطط الموضوعة لتنمية التجارة الخارجية تقل ، فى أغلب الأحيان ، عن الخطط المقابلة لتنمية الانتاج . والذى ينتظر هو ارتفاع فى التوزيع الحصصى للتجارة الخارجية فيما بين دول المجلس إذا ما حملت بعض اتفاقات التخصص محمل التنفيذ .

يمكن الخلوص من هذه الدراسة إلى نتيجتين نهائيتين ، هما أن معظم هذه الدول لم تتراجع عن المحاولات التقليدية نحو الاكتفاء ذاتياً ، وثانيهما أن الخطط واسعة النطاق للتخصص الإنتاجى لا تزال قيد البحث دون أن تدخل حيز التنفيذ وستظل على هذا النحو لبعض الوقت .

الباب الثانى

مشاكل التخطيط والتنظيم

تنسق قرارات الانتاج والتجارة فى الدول ذات الاسلوب السوفييتى فى التخطيط الاقتصادى على نمط مركزى بدلا من الاعتماد على قوى السوق الاقتصادية — Market Mechanism ، وقد كان نتيجة هذه السياسة خضوع هيكل وحجم التجارة الفعلية إلى درجة كبيرة لبعض النواحى التنظيمية لاجهزة التخطيط . وسيكتفى فى التحليل التالى بجمهورية المانيا الديموقراطية كنموذج أو حالة تعكس العلاقات الداخلية بين مؤسسات التجارة والحجم الفعلى للتجارة بدلا من معالجة هذا الموضوع على مستوى الدول الشيوعية أو المعسكر الشرقى بأكمله .

كانت أكبر المشاكل التى تواجه التجارة الخارجية لدى دول الكتلة الشرقية فى بداية الخمسينيات ما كان يوضح آنئذ من أهداف غير واقعية لها وإهمال جانب اللاربحية فيها واللامرونة فى عملياتها ، وينسب المؤلف هذه المشاكل إلى المركزية الفائقة لعملية اتخاذ القرارات وانفصال أجهزة الانتاج عن أجهزة التجارة الخارجية وأضطرار جهاز التخطيط إلى أن يضع الخطط السنوية خلال فترات زمنية قصيرة وتشابك منافذ الاتصال الداخليه لدى دول الكتلة .

الخطط والتنفيذ :

تنطوى كافة خطط التنمية طويلة الاجل التى تضعها سلطات المانيا الديموقراطية على أهداف كبيرة للتجارة الخارجية والانتاج الصناعى والدخل القومى . ويبدو أن هناك نجاح فعلى فى تحقيق هذه الاهداف حتى لو أعتمد على المصادر الغربية فى هذا الشأن.

وبالنسبة لقطاع التجارة الخارجية تفيد التقديرات الرسمية الالمانية أنه قد تم التوصل إلى كافة الاهداف طويله الاجل التى تم تحديدها وتعديها فى بعض الأحيان وذلك خلال فترتى التخطيط اللتان أعدتا حتى وقتنا الحالى (تنطوى هذه البيانات على بعض

التحيز الايجابى نظرا لاحتسابها وفقا لمستوى الاسعار الجارى فى المانيا الديموقراطية وهى تقل عن متوسط الاسعار العالمية) . وهى بهذا الشكل تتفق مع تقديرات Köhler لحجم التجارة الخارجية (وهى أرقام قياسية غربية مبنية على الاسعار الثابتة وليست الجارية) التى تؤكد أنه قد تم تحقيق ٧٧ ٪ من الهدف الذى حدد لمشروع السنوات الخمس الأول ، بينما ارتفع المعدل إلى ١٠٣ ٪ خلال المشروع التالى مباشرة .

أما عن قطاعى الانتاج الصناعى والدخل القومى فان قياس مدى نجاحهما صعب نسبيا والتقديرات الرسمية تؤكد التوصل إلى ما سبق تحديده من أهداف ، أما الدوائر الغربية فتميل إلى أن هناك نسب عجز تتفاوت نسبته من عام لآخر وأن هذه الأهداف ـ بصفة عامة — لم تتحقق بالكامل.

والمعتقد أن محاولة قياس النجاح النسبى فى تحقيق الأهداف الموضوعة لهذه القطاعات يمكن عن طريق قياس النجاح النسبى فى تحقيق أهداف الخطط قصيرة الاجل نظرا لطابع التخطيط فى الدول ذات النظام السوفيتى فى التنظيم الاقتصادى والذى لا — يضفى الشكل التنفيذى على الخطط طويلة الاجل .

متوسط نسبة نمو التجارة والإنتاج وفقاً للخطط طويلة الأجل فى ألمانيا الديموقراطية

إجمالى	الفترة	الخطة: إرشاد	الخطة: القانون	النسبة الفعلية: تقديرات وطنية	النسبة الفعلية: تقديرات غربية
معدل دوران التجارة الخارجية	مشروع السنوات الخمس الأول	—	٢٣ر٧	٢٢ر٩	١٨ر٢
	« « « الثانى	١١ر٢	١٠ر٣	١٣ر٤	١٠ر٦
	« « السبع	—	٨ر١	—	—
الإنتاج الصناعى	« « الخمس الأول	١٣ر٧	١٤ر ـ	١٤ر٨	١١ر٥
	« « « الثانى	٩ر٢	٦ر٧	٩ر٥	٥ر٤
	« « السبع	—	٩ر٤	—	—
الدخل القومى	« « الخمس الأول	٩ر٩	٩ر٩	١٠ر٢	٨ر٧
	« « « الثانى	٧ر٧	—	٧ر٤	٤ر٧
	« « السبع	—	٦ر٨	—	—

النمو السنوى فى الإنتاج الصناعى والتجارة الخارجية

السنة	التجارة الخارجية			الإنتاج الصناعى		
	الخطة	تقديرات وطنية	تقديرات غربية	الخطة	تقديرات وطنية	تقديرات غربية
١٩٥٠	٩٠	—	—	٢١	—	—
١٩٥١	٦٠	٥ر٨	١٧ر٥	١٧ر٩	١٢ر٦	١٦ر٩
١٩٥٢	(٤٠)	١٤ر٥	١٤ر٣	١٣ر٧	١٦ر١	٩ر٥
١٩٥٣	٣٣	٢٩ر—	٢٣ر٨	١٢ر٨ (١٤)	١٢ر٢	١٦ر٢
١٩٥٤	(٤٨)	٢١ر٨	٣٦ر٨	١٢ر٤	١٠ر٢	٨ر٨
١٩٥٥	٥	٣ر٢	٣ر٤	٥ر١	٧ر٧	٦ر٤
١٦٥٦	١٥	١١ر٨	١٠ر٥	—	٦ر٣	٥ر—
١٩٥٧	٢٥	٢٥ر—	١٣ر—	٦ر—	٧ر٥	٦ر٧
١٩٥٨	٦ر٧	٤ر٢	٨ر٥	٦ر٨	١١ر١	٥ر٦
١٩٥٩	١٠ر٧	١٥ر٤	١٧ر٢	١١ر١	١٢ر٣	—
١٩٦٠	١٠	٧ر١	—	١٠ر—	٨ر٢	—

ويلاحظ من البيان الإحصائى رقم (٢) أن الزيادة الفعلية فى حجم التجارة الخارجية لم تتفق مع الخطط الموضوعة أو الأهداف المقررة إلا فى السنوات الأخيرة . وعلى العكس تقترب نسب النمو فى الإنتاج الصناعى من الأهداف المقررة إلى حد كبير .

والملحوظة الأخرى تتصل بتوزيع التجارة على مدار السنة وفقاً للتخطيط الموضوع . وتتفق التجارة الخارجية هنا مع الإنتاج الصناعى فى أن كلاهما يتزايد معدله فى نهاية أجل زمنى معين كالشهر الأخير من ربع السنه أو الربع الأخير من العام مثلا . وقد أشار أحد الاقتصاديين إلى هذا الموضوع ذاكراً أنه باستعراض خطة التصدير نلاحظ أن جانباً كبيراً جداً من الصادرات (ماقد يصل إلى ٤٠ ٪ أو أكثر) يتم تصديره خلال الربع

الرابع من السنة . كما أكد هذا المعنى اقتصاديون آخرون ، فأشاروا إلى أن نسبة تقرب من ٣٠٪ من صادرات ألمانيا الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة قد تم تصديرها خلال شهر ديسمبر . ولحسن الحظ بدأ هذا الاتجاه فى التغيير كما يوضح البيان الاحصائى رقم (   ) الذى يستعرض الوضع خلال العشر سنوات من ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، نظراً لتعذر توفر معلومات أحدث .

وحتى يتسنى تفسير هذا العجز فى تنفيذ الخطة وحجم التجارة والتطورات الاقتصادية نحو الاكتفاء الذاتى الذى تعرضنا له فى الباب السابق ، فإن الأمر يقتضى التعرض لنظام التخطيط والتنظيم المختفى وراء هذا الجهود .

نسبة العجز فى أهداف التصدير فى بعض الفترات الزمنية

الفترة	١٩٥٧	٪	١٩٥٨	٪	١٩٥٩	٪
الربع الأول (مارس)	١٧٫٣	(١٠٫٥)	١٩٫٣	(٩٫٨)	١٩٫٩	(٩٫٢)
الربع الثانى (يونيو)	١٤٫٣	(١٠٫٨)	٢٥٫٩	(١٢٫٤)	٢٤٫٥	(١٠٫٧)
الربع الثالث (سبتمبر)	٢٤٫٣	(١٦٫٦)	٢٣٫٩	(١٠٫٣)	٢٤٫٨	(٩٫٨)
الربع الرابع (ديسمبر)	٣٤٫١	(١٥٫٨)	٣٠٫٩	(١٢٫٨)	٣٠٫٨	(١٤٫٤)

مشاكل التنظيم والتخطيط

(أ) تنظيم التجارة الخارجية :

أنطوى كتاب « المبادىء النظرية للاقتصاد السياسى " TextBook OF bolitical Economy "وهو مرجع من المراجع من حيث المبادىء العقائدية للاقتصاد السوفيتى على معنى خاص للتجارة الخارجية إذ يشير إليها أنها « قوة دافعة متحكمة "Commanding Height" فى الاقتصاد القومى وشرط حتمى لنشوء وتطوير الاقتصاد الاشتراكى . وقد فسر الكتاب مبدأ « أحتكار التجارة الخارجية » على أنه قيام الأجهزة الحكومية بمزاولة

التجارة الخارجية ، وخلال الخمس وعشرين سنه الأخيرة عكست الفكرة بشكل متزايد مسألة قيام بعض الأجهزة أو المؤسسات الحكومية بمزاولة التجارة الخارجية وهو مايعرف « بالطريقة الستالينية لاحتكار التجارة الخارجيه » .

هكذا وقد شغل البحث الفكرى عن تنظيمات التجارة الخارجية المختلفة التى يمكن أن تتفق مع النظام الستالينى حيزاً كبيراً فى صحافة الكتلة . كما حظى موضوع التنظيمات التى يمكن أن تقوم بهذه التجارة الخارجية بنفس نوع الاهتمام وغطى إلى حد كبير على مسائل أخرى أهم كالمشاكل النظرية للتجارة الخارجية والتخطيط للوصول إلى الهيكل الأمثل لها . والجدير بالملاحظة أن المخططون الاقتصاديون فى دول شرق ووسط أوروبا عند تناولهم لمسألة منظمات للتجارة الخارجية هذه قد عنو بوضع هيكل تنظيمى لمؤسسات التجارة دون أن يرتبط هذا الهيكل بتخطيط معين .

للتنظيم الستالينى لاحتكار التجارة الخارجية عدة ملامح مميزة أهمها توجيه التجارة الخارجية جميعها عن طريق مؤسسات حكومية تختص فى هذا الميدان (FTES) كذلك تركيز جانب التخطيط والرقابة فى وزارة التجارة الخارجية التى تعمل كحلقة اتصال بين مؤسسات التجارة الحكومية وبين لجنة التخطيط الحكومى Stat Panning Commission وهى الجهاز الذى يضع السياسة العامة للتجارة ويعد مسئول عن حمل خطة التجارة الخارجية محمل التنفيذ . تلجأ الوزارة إلى وسائل مباشرة للرقابة بدلا من الوسائل غير المباشرة كالتعريفات الجمركية التى يعتمد عليها الأسلوب الغربى . وتتولى مؤسسات التجارة الحكومية معظم الجانب التجارى فى العملية ويحدد لكل منها عدد معين من السلع يقتصر نشاطها عليها ولا يسمح لها بالتنافس . لا يختلط الجانب المحلى فى التجارة الخارجية (كالشراء أو البيع مثلا) مع جانب التصدير أو الاستيراد أو الجانب الخارجى ، فمؤسسات التجارة الخارجية لا تربطها أية علاقة بشركات أو مؤسسات الإنتاج (إلا فى حالة السلع المتخصصة للغاية كالآلات الدقيقة مثلا) وغالباً ما تشترى هذه المؤسسة احتياجاتها أو تبيع مايتسنى لها استيراده إلى الوزارات ومنظمات التجارة المحلية . وأخيراً تستلزم كل مؤسسة بفصل من فصول التجارة الخارجية عليها تنفيذه .

بدأت دول شرق أوروبا الإشتراكية فى « نقل » التخطيط الستالينى لتنظيم إحتكار التجارة الخارجية عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة . وقد بدء العمل بخطوة أولى هى تضييق نطاق نشاط مؤسسات القطاع الخاص أما بالتأميم أو بالمصادرة أو فرض نظام الآذن بالتصدير أو الاستيراد أو تحريم التعامل فى بعض السلع أو مع بعض البلدان ، أما الخطوة التاليه فكانت غلبه مؤسسات التجارة الحكوميه وسيطرتها على الموقف .

لم تتبع ألمانيا الديموقراطية نفس الأسلوب لملابسات سياسية خاصة بها . ومع ذلك فقد كونت أول مؤسسة للتجارة الحكومية لديها سنة ١٩٤٨ . ومع أن تأميم التجارة الخارجية والصناعة جاء بطيئاً بعض الشيء ، فان عام ١٩٥١ شهد سيطرة المؤسسات الحكومية على ٩٢٫٢ ٪ من المصادرات و١٠٠ ٪ من الواردات ، وما لبثت أن إرتفعت نسبة الصادرات إلى ٩٨٫٢ ٪ سنة ١٩٥٢ .

أنشأت التجارة المركزية للتجارة الخارجية عام ١٩٤٨ وأصبحت وزارة التجارة الخارجية والداخلية فى السنة التالية مباشرة . وتطورت الأمور بالوزارة إلى أن تخلصت من الجوانب التجارية تماما وركزت نشاطها فى جانب التخطيط العام للسياحة والاشراف على نشاط مؤسسات التجارة النوعية . وأخيراً متابعة تنفيذ الخطة .

تلى عملية تركيز التجارة بصفه مبدئية فى يد الحكومة اتخاذ خطوات أخرى تجعل المؤسسات الحكومية شبه مستقلة Semi – Antonomonc فى اتخاذ القرارات وفصل النشاط للتعلق بالتجارة الداخلية عن النشاط الآخر الخاص بالتجارة الخارجية .

والذى حدث على وجه التحديد هو تحويل مؤسسات التجارة الخارجية إلى منطقات عامه سنة ١٩٥١ .

وذلك فى سياق خطة عامة لإعادة تنظيم التجارة من الناحية القانونية ، وفى السنة التالية أعطيت الشخصية القانونية الكاملة الاذن بالتصرف كأمناء على أملاك الشعب

وقد طلب إلى هذه المؤسسات أن تزاول نشاطها بناء على مبدأ « المسئولية الشخصية » والمحاسبة الاقتصادية ، وفى ظل النظام الجديد « للعقد العام » وهى مجموعة نماذج عقود تم التضافر على وضعها لتكون أساساً للمعاملات . وقد حاول المخططون الإقتصاديون بدلا من التركيز على علاقة المؤسسات بالوزارات أو العلاقات الرأسية Vertical أن يتناولوا الجانب الأفقى أو العلاقات المباشرة بين المؤسسات بعضها البعض بالتنظيم والتنسيق بحيث لا يصبح هناك مجال للتداخل أو التشابك .

ظلت مؤسسات التجارة حتى عام ١٩٥٢ (Ftes) تزاول وظائف هامة للاقتصاد الداخلى كالتجميع الجزئى لطلبات الاستيراد التى تصدرها مؤسسات الانتاج ومحاولة توفير الانتاج المطلوب للتصدير من المنتجين المحليين . وفيما بين سنتى ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ تخلت هذه المؤسسات عن هذه الخدمات المحلية تدريجياً وتحولت مسألة طلبات الاستيراد إلى لجنة التخطيط الحكومية ومنظمات التسويق والعرض المحلية التى كانت تقوم بتجميعها وتنسيقها كما حملت كل وزارة إنتاجية بمسئولية الوفاء بنصيبها فى الخطة وقد كان نتيجة هذا التنظيم أن تناقص الإتصال المباشر بين المؤسسات والأجهزة الإنتاجية بدرجه كبيرة كما ترتب عليه أيضاً فصل الجانب المحلى عن الخارجى فى التجارة ، وبهذا تطابق النظام تماماً النموذج الستالينى الذى أشرنا إليه سابقاً .

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر بالنسبة لنظام التجارة الخارجية فى ألمانيا الديموقراطية خلال الفترة المشار إليها آنفا مسألة التغيير السريع فى عدد هذه المؤسسات والسلع التى تتولاها وهى وضع لا يتفق بحال مع التخطيط الستالينى إلا وأنه نادرا ما وجدنا إحدى دول المجلس وهى لم تعانى منه .

(مرحلة التخطيط)

يعد نظام الموازين المادية « Material Balances » أداة التنسيق الأولى بين

جانب التخطيط الانتاجى والتوزيع السلعى فى دول المجلس جميعا ، ويعد أيضاً الرابطه الأولى بين الانتاج المحلى والتجارة الخارجية . توضع هذه الموازين لكلا من المواد الأولية والسلع المصنوعة وتعادل ما بين السلع المتاحة (الأنتاج + الواردات + النقص فى المخزون السلعى) والطلب المتوافر (الاستهلاك الخاص Private Consumption + الاستهلاك الحكومى + أستهلاكات أخرى خلال مراحل التجهيز + الزيادة فى المخزون السلعى + الصادرات) . تساعد هذه الموازين باعتبارها إدارة إدارية فى مسألة تخصيص المصادر الانتاجية والسلع وهى مهمة يتحملها النظام السوقى بأسره فى النماذج الاقتصادية الكلاسيكية. ولا يعتمد النظام السوفيتى فى الاقتصاد على ميكانيكية السعر فى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض ، وتعد هذه الميكانيكية ذات أهمية ثانوية وعلى هذا لم يلجأ إليها إلا بالنسبة للسلع الاستهلاكية . وسنستعرض فيما يلى الخصائص المميزة لهذه الموازين المادية — وذلك قبل التعرض لمسألة تخطيط التجارة الخارجية .

(أ) يعتمد نظام الموازين الماديه بصفة رئيسية على المعاملات الفنية التى تربط بين انتاج سلعة معينة ومكونات هذه السلعة الانتاجية ، أو المدخلات ، وتكاد هذه المعاملات تجعل عملية تخطيط برنامج متكامل للانتاج تتماثل إلى حد كبيرمع حل مشكلة المدخلات والمستخرجات ، وبهذا تمكن من الحصول على فكرة واضحة عن أثر الانتاج المتزايد من سلع معينة على الطلب المحلي بصفة عامة أو الطلب على الواردات من السلع الاخرى . على أن توازن مثل هذا النظام المتكامل للموازين المادية لا يعنى أن التخطيط الموضوع للتجارة الخارجية سوف يصل بها إلى تكوينها أوحجمها الأمثل وسنتعرض لهذه المشكله فى الباب الرابع على نحو مفصل .

(ب) يمكن الاعتماد فى التفاصيل الحسابية لنظام الموازين المادية والمعاملات الفنية على الأرقام المطلقة دون إدخال جانبى السعر أو القيمة فى الموضوع ، وإذا ما وضع ميزان مادى بموجب أرقام مطلقة وتضمن أكثر من سلعة أو مجموعة سلعية فلابد من

إيجاد طريقة توحد ما بين هذه السلع من حيث طريقة القياس المطلق. وتخلق مسألة وضع الميزان المادى فى شكل أرقام مطلقة مشاكل تتعلق بأخذ الربحية فى الاعتبار عند مرحلة إتخاذ القرارات .

(ج) يمكن وضع تخطيط مادى قائم على الأرقام المطلقة مصحوب بنظام للتمييز إما على مستوى مرتفع وهو تمييز المخطط Plannsers Preference أو على مستوى أدنى يعرف بتمييز المستهلك Consumer Preference ومؤدى هذا أن التخطيط يمكن أن يوجه ليكون فى جانب مصالح معينة ، فإما أن يخضع للمستهلكين ورغباتهم التى تعكسها ابحاث المستهلك ودراسات مرونة الطلب وما إليها ، وهو ما عرفناه بتفصيل المستهلك أو يخضع للأهداف السياسية العليا فتملى مبادىء معينة كالأسراع بنمو قطاع صناعى معين أو تنمية إنتاج سلعى خاص أو الالتفات إلى جانب الدفاع القومى وتدعيمه مثلا وهو تمييز المخطط ، أو قد يخضع لدعوى ربحية التجارة الخارجية وهو ما يعرف بتمييز المتعامل Traders Preference ويمكن الاستعانة بثلاثتهم معا .

(د) استخدام الموازين المادية ليس مقصورا على قطاع أوجهاز معين إذ يمكن لأى وحدة عاملة فى قطاع التخطيط كلجنة التخطيط الحكومية أو الوزارات أو اتحادات الانتاج أو أجهزة العرض استخدام هذه الموازين كأساس للتخطيط الذاتى لديها. على أن إزدياد عدد الموازين المادية التى تأخذ بها لجنة التخطيط الحكومية يستتبع تعدد احتمالات نجاح الخطة وبالتالى صعوبة موازنة النظام كله . وقد حدث خلال مشروع السنوات الخمس الأول فى المانيا الديموقراطية أن وازنت لجنة التخطيط الحكومية بين ما يقرب من ألف ميزان مادى واتخذت بالتالى عدة قرارات أضافية تتعلق ببعض السلع (أولها الآلات) التى تناولها أكثر من ميزان مادى .

تعد مرحلة التخطيط فى الدول المتبعة للنظام السوفيتى فى التنظيم الاقتصادى فى خطواتها الأولى مرحلة وضع مجموعة متكاملة من الموازين المادية لكافة السلع المنتجة داخل هذه

الدولة . وبالرغم من تشابه عملية التخطيط فى قطاعى الصناعة والتجارة الخارجية ، فإن ما بينهما من فروق يجعل الخطتين مختلفتين إلى درجة كبيرة . لم تنشر سلطات ألمانيا الديموقراطية أى معلومات أو دراسات سواء نظرية أو مجرد وصفية لعملية تخطيط التجارة الخارجية لديها حتى سنة ١٩٥٦ ، ويعزى هذا إلى عدة أسباب منها ضآلة ما كان يمنح الموضوع من عناية أساساً .

هذا وقد ظهر أن نقطة البداية كانت أعداد ماعرف بالخطة المبدئية للتجارة الخارجية التى كانت تعدها لجنة التخطيط الحكومية معتمدة على أساسين ، الأول ، العقود طويلة وقصيرة الأجل التى تم إبرامها فعلا ، والثانى احتياجات الاستيراد التى كان قد سبق تحديدها عند وضع الموازين السلعية بصفة مبدئية . وقد بدىء باحتساب الحجم الإجمالى للصادرات الذى يجب الوصول إليه خلال فترة الخطة وذلك بإضافة العناصر المالية كتكلفة النقل وأقساط خدمة الديون وسائر العناصر الأخرى غير المنظورة إلى القيمة الإجمالية للواردات ، وكانت تتضح عندئذ ملامح خطة إجمالية ومبدئية تماما للصادرات . وقد عرف هذا النظام بنظام « أولوية الواردات Import First » فى التخطيط ووجه نقداً مريراً سنه ١٩٥٥ ، وظل يعمل به حتى أواخر الخمسينيات عندما رؤى تعديله .

أما الخطوة التالية فقد كانت أعدادما عرف بالخطة النهائية ، وكان ذلك أيضاً فى خطوتين ، الأولى ، هى إرسال لجنة التخطيط الحكومية تلك الخطط الموضوعة بصفة مبدئية إلى وزارات الإنتاج والتجارة خمسة أو ستة شهور قبل بداية السنة المعدة لها الخطة ، وتعرف عندئذ بأرقام الرقابة Control Figures ، ويسأل الوزراء أن يستكملوا بعض تفاصيل الأرقام وأن يحولوها بدورهم إلى المؤسسات التابعة لهم .

وتأسيساً على أهداف الإنتاج الوارد ذكرها تحت أرقام الرقابة هذه ، كانت الشركات المحلية تحدد احتياجاتها من المواد الأولية والسلع الوسيطة والواردات وترفعها بذات التسلسل إلى المستويات الأعلى لمراجعتها . وعند هذه المرحلة تعيد لجنة التخطيط الحكومية احتساب الموازين المادية التى سبق لها إعدادها وذلك فى ضوء ما أبدته تلك من رغبات

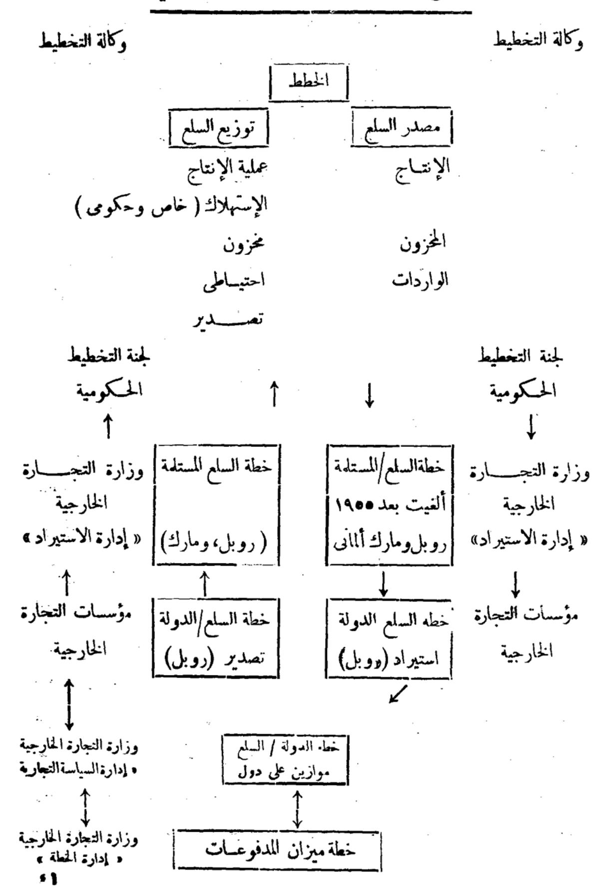
لـكى تعيد لها سابق توازنها . فاذا ما تعذر التغلب على الفجوة التى قد تنشأ عن تعدى الطلب العرض المقابل (أما بتخفيض الطلب أو زيادة الإنتاج) فان هذه الفجوة تغطى عن طريق المزيد من الواردات وترسل عندئذ أرقام مراجعة جديدة إلى وزارة التجارة الخارجية .

تبدأ مؤسسات التجارة الخارجية عقب تسلمها أرقام الرقابة فى التفاوض لابرام عقود الاستيراد أو التصدير مع المتعاملون الخارجيون ، وعند هذه المرحلة يبدأ فى إعداد خطة سلعية جغرافية Good - Country . تعتمد على أرقام الرقابة وعلى تقدير مقابل لاحتمالات التجارة ، ويتحدد فى هذه الخطة الاهداف العريضـــة من حيث الدول أو الـكتل الاقتصادية بالنسبة لـكل من خطتى الاستيراد والتصدير . وبناء على نفس هذه الأسس بالإضافة إلى الأهداف السياسية العريضة توضع خطة جغرافية سلعية Country - Coods تتحدد فيها السلع الرئيسية التى سيتعامل فيها مع دول محددة ، وبالرغم من إهمال هذا النوع من الخطط حتى ١٩٥٠ فانه النوع الذى يفترض حسب التخطيط الموضوع — أن يكون أساس مفاوضات عقود التجارة الدولية مع دول الـكتلة الشرقية الاخرى .

عند هذه المرحلة تدخل لجنة التخطيط الحـكومية فى مفاوضات واسعة النطاق مع وزارة التجارة الخارجية كذلك وزارات الإنتاج الأخرى للتوفيق فيما بين الخطط التى وضعتها كل منها ، وبانتهاء هذه العملية تحول أهم بيانات الخطة إلى مجلس الوزراء لأقرارها وتعرف عندئذ « بخطة الحـكومة State Plan » ويكون لها إلزام القانون أو النصوص التشريعية العامة . وبهذه المناسبة قد يعبر المشروع فى بعض الأحيان عن إقراره لهذه الخطة ، وكما ذكرنا أنه إجراء اختيارى بحت . وينتهى المطاف بمؤسسات التجارة والإنتاج التى تتلقى بدورها الجزء الذى تتحمله فى الخطه والذى ينطوى على الأهداف النهائية محددة بطريقة واضحة .

هذا وقد صوّر أحد إقتصادى ألمـــانيا الديموقراطية مسألة تتابع العمل التنظيمى للخطة وتدفقه فى مسالك ودروب التنظيم المختلفة فى الخريطة التالية .

خطوات أعداد خطة التجارة الخارجية



وبتميز هذا النوع من التخطيط بمسألتين ، الأولى ، محاولة المخططين الاقتصاديين من وضع كافة القرارات الهامة التى تتعلق بخطة السنة التالية خلال أجل زمنى قصير ، — والثانية ، أنه قد تم الفصل بصفة نهائية بين التجارة والإنتاج ، وبهذا تنتقل السلطة من لجنة التخطيط الحكومية إلى المستويات الإنتاجية الدنيا ثم تعود تلك فترفع ملحوظاتها إلى اللجنة التى تعاود الكرة مع مؤسسات التجارة وهكذا ، وقد أدى هذا النوع من التنظيم إلى ظهور مشاكل تتعلق بالتنسيق بين عملية اتخاذ القرارات فى قطاعى الإنتاج والتجارة الخارجية منها :

(ا) ظهور أوجه تعارض واضحة بين مصالح قطاعى الإنتاج والتجارة ، فكثيراً ما كانت هناك سلع بالغة الربحية بالنسبة لمؤسسات التجارة الخارجية كسلع تصديرية بينما هى غير مربحة بالنسبة لمؤسسات الإنتاج حتى تنتجها أصلا . وقد حدث فعلا أن أوقف إنتاج بعض السلع التى كانت تنتج للتصدير بالرغم من ربحية هذا الإنتاج للاقتصاد القومى إجمالا . وكما سيأتى ذكره فى الفصل الرابع ، كانت مؤسسات التجارة تجبر على بيع بعض السلع بخسارة كبيرة والتعويض عن هذه الخسارة أيضاً بإعانات حكومية خاصة ، كما ظهرت أوجه نزاع أخرى كان سببها المباشر جهل مؤسسات التجارة بالحالة التى يجرى عليها السوق المحلى . ويذكر على سبيل المثال أنها كانت لا تدرى مدى احتياج مؤسسة الإنتاج لمنتج أو آخر وعما إذ كان يمكنها الحصول عليه من مصدر محلى آخر ، كما كانت هناك بعض الدوافع التى دفعت المؤسسات الانتاجية إلى تضخيم احتياجاتها من السلع المستوردة فى آخر لحظة . ويذكر فى هذا السياق أن تفضيل استيراد سلع ومواد مرتفعة الجودة بدلا من استبدالها بمواد محلية أقل درجة أو جودة كان أسهل حل يمكن عن طريقة مواجهة مشكلة أهداف الانتاج الواجب تحقيقها، بل وبلغ الأمر أن هذه المؤسسات المحلية كانت تمنح مكافآت أعلى لنجاحها فى الحصول على هذه الواردات بتكلفة مرتفعة . وقد كان من السهل لأى منتج له أولوية الاستيراد أن يطلب الاستيراد بدلا من الحصول على هذه المواد محلياً . هذا ولم يعجز المخططون فى وزارة التجارة الخارجية ومؤسسات

التجارة عن حل مشـكلة التزايد المستمر فى الطلب على الواردات ورفع أرقام المراجعة طالما أنهم كانوا مطالبون بموازنة خطة التجارة أخيراً . وقد تسببت هذه الزيادات المفاجأة فى الطلب على الواردات من جانب المؤسسات المحليـــة وفى طلب التصدير من جانب مؤسسات التجارة بصفة رئيسية فى العجز الدائم فى خطة التجارة الخارجية .

(ب) أضطرت مؤسسات التجارة الخارجية إلى إتخاذ العديد من القرارات دون أساس كاف من المعلومات ، فقد تسلمت هذه المؤسسات أرقام مراجعة من لجنة التخطيط الحكومية تغطى ما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ ٪ من الواردات و ٥٠ ٪ من الصادرات . وقد سبب هذا الوضع عدة مشاكل إذ تضمنت أرقام المراجعة هذه مجاميع سلعية دون أن تحدد سلع محددة فيما عدا حالات نادرة . وترتب على هـذا عجز المؤسسات عن إبرام عقود الاستيراد أو التصدير مع الأطراف العالمية خارج نطاق الدولة بناء على أساس كاف من البيانات التفصيلية . ومن جهة أخرى كانت مؤسسات التجارة تجهل تماما الطاقة الإنتاجية لمؤسسات الإنتاج الوطنية وبالتالى أثر هذا الجهل على جانب التصدير أيضا . وقد واجهت المؤسسات أحد حلين ، إما أن تحاول الحصول على معلومات أكثر دقة عن الاحتياجات المحلية واحتمالات الانتاج (مما يتطلب زمنا) أو الدخول فى عمليات التعاقد بناء على تجربتها السابقة ووضـع الاقتصاد المحلى فى حالة مواجهة لما هو كائن فعلا .

(ج) لم يـكن لمؤسسات الانتاج الوطنية الـكثير من الحرية فى قبول أو رفض التعاقد مع مؤسسات التجارة لتسليم جزء من إنتاجها للتصدير . وبالرغم من أن الانتاج للتصـدير كان يحظى بدرجة من الاهتمام وبأولوية مطلقة فان مؤسسات الإنتاج الوطنية كانت دائما فى مأزق نظراً لتعذر تأكيد حصولها على احتياجاتها من المواد الأولية والوسيطة اللازمة لهذا النوع من الإنتاج . أضف إلى هذا أن كثيرا من سلـــع التصدير يعتمد إنتاجها على استيراد مواد أخرى مما سبب اضطرابات تبعية دعت إلى تخفيض هــــذه الصادرات . ومما يذكر أن هذه المؤسسات كانت تجزع دائماً من مسألة تقدير احتياجاتها

من الواردات أولا وقبل وضع خطة الإنتاج خوفا مما قد تحمله التطورات التالية فيما بعد ذلك . بل قد حدث فى كثير من الأحيان أن تغير تقدير احتياجات الاستيراد تبعاً لأهواء أخرى غير تغيير حجم الإنتاج المحلى .

(د) كان وضع الخطة النهائية للتجارة الخارجية يأتى دائماً متأخراً إذا كان يقتبع خطة الإنتاج وما تشمله من تحديد لاحتياجات الاستيراد . وعلى سبيل الإيضاح أشير إلى أن خطة التجارة الخارجية النهائية لسنة ١٩٥٨ لم تقر نهائيا إلا فى مارس من نفس السنة وبالرغم من وصول اقتراحات الخطة التى ترفعها مؤسسات التجارة إلى لجنة التخطيط الحكومية قبل خمسة أشهر من هذا التاريخ ، وعزى هذا إلى تأخر مؤسسات الإنتاج فى تحديد أحتياجاتها من الواردات . وقد أدى مثل هذا التأخير فى الاقرار النهائى للخطة إلى حدوث كثير من الملابسات الشاذة سواء فى الإنتاج للتصدير أو للاستيراد وكان سببا من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى ظهور الدورة التجارية السنوية Trade Cycle (وهى دورة لا ينبغى أن تحدث فى ظل النظام الاقتصادى الاشتراكى) . وكما سيرد ذكره فيما بعد ، أدى هذا التأخير فى اعتماد الخطة التى تأخير تبعى فى توقيع العقود الدولية التى كانت تعقد مع دول المجلس الأخرى ، وساهم هذا من جهة أخرى فى العجز الذى كانت تواجهه السلطات فى تحقيق أهداف الخطة.

(ه) وقد تسببت هذه العوامل مجتمعة فى مواجهة لجنة التخطيط الحكومية صعوبة استكمال أجزاء الخطة ووضعها فى إطارها النهائى . فقد لوحظ أختلاف خطط التصدير التى تضعها مؤسسات الانتاج عن الخطط المقابلة التى تضعهما مؤسسات التجارة ويذكر على سبيل المثال الإختلاف الذى حدث فى هاتين الخطتين سنة ١٩٥٨ والذى بلغ بالنسبة لقطاع واحد من قطاع الآلات ٢٣٫٥٠٠٫٠٠٠ روبل (ما يقرب من ٦ مليون دولار) كما يتعذر فى أحيان أخرى تحقيق التوازن بين الخطط العامة للتصدير والاستيراد (١٩٥٣).

وتملك لجنة التخطيط الحكومية القدرة على تعديل بعض أخطاء أو متناقضات الخطة وتأخذ هذه التعديلات طريقها إلى مؤسسات التجارة ومؤسسات الإنتاج الأخرى لكى

تراعيها عند التنفيذ . غير أن الأمر لم يكن دائما بهذه السهولة ، فكثيرا ما اصطدمت هذه التعديلات بالمؤسسات وقد سارعت باتخاذ خطوات تالية كالتعاقد مثلا اعتمادا على ضعف احتمال التعديل واعتقادا منها بأن مشاريع الخطط التى قد رفعتها سوف تقبل على ما هى عليه . وقد سبب هذا الوضع صعوبات عديدة ، إلا وأن هذه المشاكل تهون إلى جانب بعض الازمات الاخرى التى كانت تنشأ عند وجود خطأ حقيقى وفشل المؤسسات فى تداركه ومواجهة المشكلة أثناء تنفيذ الخطة .

وقد أشار أحد الاقتصادين الالمان معلقا على التتابع التى كانت تتم به عملية التخطيط « تبدأ مؤسسات التجارة الخارجيه والانتاج نزاعا سنويا تدور رحاه حول مسألتى جودة الصادرات والواردات ويتناول كذلك نسبة الواردات فى الانتاج المحلى — Product Mix [1] . ولما لم يكن هناك نظام سوقى حر يعالج هذه المشاكل وينسق بين تلك القرارات فقد حل محله نوع خاص من المساومة الادارية ، تتقدم فيه الوحدات الادارية الدنيا (مؤسسات التجارة والانتاج) إلى وزاراتها بطلب — إحتياجاتها ، وأما وأن تقوم تلك بالتالى بعمليه المساومه فيما بينها أو أن ترفع الأمر إلى مستويات أعلى كاجنة التخطيط الحكومى أو مجلس الوزراء أو المكتب المركزى للحزب للوصول إلى تسوية نهائية . والمتبع هو سيطرة السلطة الاعلى وإصدارها تعليمات صارمة ، كما حدث عندما طلبت مؤسات الانتاج قدرا من واردات منتج معين يزيد على الانتاج العالمى كله من هذا المنتج . وغالبا ما يتحرج الموقف عندما تكون الوحدات الادارية الدنيا قد تسرعت وتعاقدت فعلا اعتقادا منها بأن ما وضعته من تخطيط سيقبل غالبا وأن هناك إحتمال ضعيف للرفض . . » .

مشاكل التخطيط الأخرى :

لا تزال هناك مشكلتان تسببان العديد من المتاعب بالنسبة لنظام التخطيط فى

(١) انظر الكتاب " Der Anssenhandel " , vlll Für 1958 gut voarbeiten , 1957 / 51 .

المانيا الديموقراطية ، الأولى ، هى الأهمال المطلق لعملية البحث الميدانى ، و نعنى بها عملية تجميع وتحليل المعلومات الميدانية ، أما الثانية ، فتتعلق بتعدد فروع الخطة التى كانت تعدها مؤسسات التجارة وما سببه هذا من تنقاضات وسوء فهم للاهداف الموجودة من وراءها .

لم يحظى أستخدام البيانات الإحصائية فى عملية اتخاذ القرارات بأية اهتمام فحتى سنة ١٩٥٨ كان علم الإحصاء فى حد ذاته مهمل إهمالا تاما وتركزت المقالات المحدودة التى تناولت الموضوع ونشرته فى صحف ألمانيا الشرقية على « أهمية الإحصاءات » وتناولت جانب التطبيق العملى للإحصاء تناولا سريعا وبسيطا ، ويعزى هذا الإهمال إلى سببين الأول ضعف المعلومات الإحصائية التى كانت متوفرة فعلا ، والثانى عـدم الاعتراف بأهمية استخدامها .

وقد كان نتيجة هذا الوضع أنه لم تبذل أية محاولات جدية لعمل نوع من الحساب الإحصائي وما تم فعلا كان نماذج مبسطة ومحدودة للغاية ، وقد أشار أحد الاقتصاديين الـكبار " Gunther Kohlmey " إلى عجز بيانات التجارة الخارجية والحاجة إلى هذا النوع من إحصاءات التجارة الخارجية المؤسسة على مستوى الأسعار المحلى ، وإن ماتحتاج إليه أكثر من ذلك هو تطوير جانب التحليل الـكمى لهيكل وظائف الاقتصاد الوطنى واستعراض مستمر لأهم علاقات عملية إعادة الإنتاج Economic Reproduction Process وبوجه خاص التجارة الخارجية ..[1]

كما كان من نتيجته أيضاً عدم توحيد نظام التقارير الإحصائية نظراً لتعدد الأجهزة القائمة على عملية الإحصاء واستخدامها تعريفات متنوعة . وقد لوحظ أن لجنة التخطيط الحكومية تضع ميزاناً للتجارة تضمه الصادرات والواردات « العادية » بينما تضع وزارة المالية خطة تتضمن معظم أوجه التبادل التجارى ولـكن لا تتضمن الائتمان أو التحويلات

---

(١) Gunther Kohlmey ' "Entwicklungsbrobleme unseres Aussenhandels", Der Aussenhandel VII, 2/1957.

الائتمانية هذا فى الوقت الذى تضع فيه وزارة التجارة الخارجية نوعا ثالثاً من موازين التجارة . وقد ترتب على هذا الوضع صعوبة مقارنة الأهداف الموضوعة لخطة التجارة بما تحقق فعلا وبصفة خاصة من حيث التعريفات المتعددة للمصطلحات الإحصائية .

واجه المخططون فى المستويات الإدارية لدينا مشكلة ندرة البيانات الإحصائية اللازمة لعملية التخطيط ، وكان السبب الرئيسى هو الاتجاه نحو التحفظ على معظم مايتم إعداده بداعى السرية ، وإلى عهد قريب لم تكن تنشر أية بيانات إحصائية عن التجارة الخارجية، بل أشار أحد كبار الاقتصاديين الألمان إلى أنه لم يكن يسمح بالاطلاع على إحصاءات التجارة الخارجية الهامة إلا لسكرتير الحزب الشيوعى ومساعدوه . ويحتمل أن يكون هذا الوضع هو ذاته فى سائر بلدان الكتلة . وقد لوحظ أن هنالك درجة فائقة من التخصص فى مشاكل التجارة الخارجية بحيث يتعذر وجود الفنى الذى يستطيع تناول أكثر من مشكلة واحدة من هذه المشاكل بالتحليل أو الفهم العميق ، والفئة الوحيدة التى تحتفظ بوجهة نظر شاملة هى العاملين فى مستويات القيادة العليا .

أما المشكلة الأخرى فهى تفتت السلطة سواء فى عمليات التخطيط أو المتابعة على مستوى مؤسسات التجارة . فبالرغم من مسئولية مؤسسات التجارة المباشرة أمام وزارة التجارة الخارجية عن الجانب المتعلق بالتجارة فى الخطة فإنها كانت مسئولة أيضاً أمام وزارة المالية عن الجانب المالى فى الخطة وهو أسلوب لا يتفق مع النموذج الستالينى فى تنظيم احتكار التجارة الخارجية ولكن أخذ به فى أكثر من دولة من دول الكتلة . وقد كتب أحد خبراء التجارة الخارجية فى ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٥٦ نقداً عميقاً لهذا التجزيئ فى السلطة وأشار بصفة خاصة إلى :

(١) أن نظام التخطيط الحالى لا يسمح بوضع خطط جماعية موحدة لمؤسسة التجارة تجمع كافة الملامح للنشاط الاقتصادى .

(٢) أن وضع الاجزاء المتنوعة للخطة فى مؤسسات التجارة يقع — بصفة مبدئية — على عاتق المتخصصين فى كل إدارة ، كل منفصل عن الآخر ، فادارة التخطيط مثلا

تتناول جانب الحركة المادية للسلع ومسألة الربحية الإجمالية (أو العون المالى، للمؤسسة وإدارة التمويل تتناول جانب القيمة المحلية للتجارة (التحويل والنفقات الادارية . .) والمراقب المالى للنقد الاجنبي يشرف على نواحى النقد الاجنبى، وإدارة الأفراد تخطط للأنشطة المهنية والثقافية . . الخ ، هذه كلها تعمل لوضع خططها الخاصة منعزلة تماما عن الأخرى .

(٣) يؤدى هذا التخطيط الادارى والتوازى إلى ظهور متناقضات عديدة ، بعضها بين الجانب المادى والنقدى ، والأخرى بين جانب النقل « المادى » للسلع وبين مسألة المفاضله بين الاستهلاك المحلى والتصدير .

(٤) ولعله من الواضح ، بعد أخذ هذه العوامل فى الاعتبار، أن مسألة تحقيق أهداف الخطة عنى به شيء مختلف تماما ... » .

العلاقات بين الأسواق المحلية والخارجية

لا تنتهى مشاكل التجارة الخارجية بوضع نظام فعال للتخطيط على المستوى القومى أو هيكل تنظيمى لمؤسسات التجارة الخارجية ، بل هناك مشاكل أخرى يجب أن تلقى عناية مماثلة . ويذكر فى هذا الشأن العلاقات التجارية المتبادلة فيما بين الدول المختلفة ومسألة توجيهها بحيث تحصل كل على أقصى منفعة . وهى نقطة لا تلقى العناية الواجبة فى التحليل التقليدى للتجارة الخارجية فى العالم الغربي نظراً لاتصالها بإدارة الأعمال التجارية هناك، ولكن تحظى بجل اهتمام دول المعسكر الاشتراكى كما سيتضح من العرض التالى :

(أ) المفاوضات والعقود التجارية :

لا تختلف المفاوضات التى تحدث بين مؤسسات التجارة فى المعسكر الشرقى وشركات التصدير أو الاستيراد غير الاشتراكية عن المفاوضات المماثلة التى تتم لنفس الغرض فى

دول المعسكر الرأسمالى ، وهو موضوع تناولته الدراسات الغربية بالتحليل والتدقيق . مما دعا إلى تركيز الجزء التالى من البحث على العلاقات داخل الكتلة الشرقية باعتبارها الموضوع غير المطروق فعلا .

كانت المفاوضات المشتركة لعقد اتفاقات طويلة الأجل (٣ — ٧ سنوات) أو اتفاقات قصيرة الأجل (سنة واحدة) حتى سنة ١٩٥٥ أهم مظهر للعلاقات الاقتصادية بين دول وسط أوروبا الاشتراكية . ولما كانت علاقة تلك الاتفاقات بنظام التخطيط تعطى فكرة أوضح عن تأثير العوامل التنظيمية Institutional Factors على مشاكل التجارة فى هذه الدول فإننا سنبدأ التحليل من هذه الزاوية .

يسبب قصر الفتره التى تستغرقها عاده عملية اتخاذ القرارات فى المعسكر الاشتراكى للمخططين الاقتصاديين مشاكل بالغة التعقيد من حيث الالتزام بارتباطات دولية . فارتباط دولة معينة بالتزام ما قبل وصولها إلى مرحلة توازن الموازين السلعية يجعلها تواجه إحدى مشكلتين ، أولهما إحتمال عجز الواردات عن تغطية كافة الاحتياجات المحلية وثانيهما ، ظهور « عنق زجاجة مفاجىء » عندما تتجاوز إرتباطات التصدير الامكانيات الفعلية . هذا من جهه ، ومن جهة أخرى ينطوى الوضع الذى تعد فيه خطة الانتاج أولا و يعمل بعدئذ على تغطية الفجوة الموجودة (لتحقيق توازن الميزان السلعى) بسلع مستوردة يسدد ثمنها من حصيلة تصدير إنتاج فائض على ثلاثة مشاكل ، أولها إحتمال الدخول فى معاملات تجارية ليست فى الصالح ، وثانيها احتمال تعذر الحصول على صنوف الواردات التى تحتاجها (وبوجه خاص مع ندرة بعض المواد فى السوق الاشتراكى) وأخيراً أنها قد تواجه فائضاً من السلع غير المصدرة وغير الممكن الاستفادة منها محليا لتعديها نطاق الاستهلاك الأمثل .

انفردت دول الكتلة الشرقية بما عرف بالعقود المشتركة طويلة الأجل التى يرجع

تاريخها إلى ديسمبر سنة ١٩٤٧ عندما عقدت أواصر التحالف التجارى الروسى البولندى لفترة خمس سنوات ثم تلاه تحالف الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا التجارى أيضا فى يناير ١٩٤٨. وفى سنة ١٩٥٠ أوصى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بعقد هذا النوع من العقود المشتركة على صعيد دول الكتلة بأسرها ، وما لبثت دول المجلس أن بادرت للاستجابة لهذه التوصية وتم خلال السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ ترتيب ألمانيا الديموقراطية أمورها بحيث يتم التعاقد على ٣٠ ٪ (كميا) من تجارتها الخارجية وفقا لارتباطات من هذا النوع .

وقد أكد أحد الرسميين المجربين أهمية مثل هذا النوع من العقود للتخطيط طويل الأجل للواردات والصادرات وضرورة خلق نوع من ضمان العرض والتصريف إذ أنه يقدم — فى رأيه — أساس ثابت لتخطيط التجارة الخارجية لسنوات قادمة . وقد فاته أن يذكر أن عدداً كبيراً من هذه العقود كان يتفق عليه بعد الانتهاء من وضع الخطط طويلة الأجل التى أشار إليها ، وأن الفائدة الحقيقية من وراء هذه العقود إنما تكمن فيما تقدمه من ضمان أكثر مما تساهم به فى الخطة العامة .

هذا ويتحدد بموجب هذه العقود طويلة الأجل حدود دنيا للكميات التى يمكن تسليمها سنوياً — سواء قيمياً أو كمياً — من سلع معينة أو مجاميع سلعية . وقد شمل الأمر بالنسبة لبعض السلع ذات الأهمية تحديد واضح تناول مثلا متوسط سعر الوحدة بالإضافة إلى جوانب أخرى تتعلق بالقيمة والكمية . أما بالنسبة للسلع أو المجاميع السلعية التى تحدد لها هدف قيمى سنوى للتصدير ، فقد أضيف إلى نصوص العقد نص يوضح الطريقة التى سيحتسب بها السعر . وقد استهدفت معظم هذه العقود ضرورة توازن الصادرات والواردات ولو أدى الأمر إلى الاعتماد على جوانب إئتمانية .

ومما يذكر أن التفاوض على عقد مثل هذه العقود قصيرة وطويلة الأجل كان خلال فترة الحكم الاستالينية مقصوراً على رسميين محدودين . كما وأن عقد المفاوضات السابقة على توقيعها كان يتم بين وزراء التجارة الخارجية دون سابق تشاور مع مؤسسات التجارة

أو حتى إعداد مبدئى فيما عدا مسألة تبادل قوائم السلع التى يرغب فى تبادلها . وقد أدى هذا التركيز فى سلطة التفاوض بالإضافة إلى بقاء هيكل التجارة التقليدى دون تغيير عما كان عليه قبل الحرب حيث كان التبادل التجارى مقصوراً على عدد محدود من السلع إلى توقيع عقود تكاد تقصر على عدد محدود من المجاميع السلعية . وتكفى الإشارة إلى أن ما وقع من عقود من هذا النوع فيما بين الأعوام ٥٢ و ١٩٥٥ بين المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتى تضمن عدداً يتراوح بين عشرة وإثنى عشرة مجموعة من المواد الخام ، وإثنان وعشرين إلى خمسة وعشرين مجموعة من الآلات ، وعدد محدود من المجاميع الأخرى المتنوعة .

وقد تركز النشاط التجارى فيما بين دول المجلس خلال تلك الفترة المبكرة من سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية فى عدد محدود من السلع ، وساهم الطباق مثلا بما يفوق على ٥٠ ٪ من صادرات بلغاريا سنة ١٩٤٨ ، كما وأن واردات المانيا الديمقراطية من الفحم والكوك والحديد ساهمت بنسبة تقرب من ٢٠ ٪ من إجمالى وارداتها سنة ١٩٥٠ . وقد أدى حصر المفاوضات التجارية فى ذلك العدد المحدود من المسئولين المسيطرين على هذه القطاعات إلى آثار سيئة بالنسبة لحجم التبادل التجارى العام .

يأتى بعد العقود التجارية الإتفاقات متعددة الأطراف والثنائية التى تعقد سنويا والتى اتسمت بها العلاقات التجارية فيما بين دول الكتلة خلال فترة ما بعد الحرب مباشرة ، وتنطوى هــذه الاتفاقات على قوائم تفصيلية بحجم التبادل ومتوسط أسعار الوحدة من السلع المتبادلة ، كما تتضمن فى بعض الأحيان قيمة إجمالية للمجاميع السلعية التى لا تزال تحتاج إلى قدر أكبر من المفاوضات للاتفاق على مكوناتها . وقد يحدث ألا يتفق الأطراف المتفاوضون على سعر سلعة معينة فيؤخذ عندئذ بسعر مؤقت يخضع فيما بعد للتفاوض مرة أخرى . قصر التفاوض لعقد هذه الاتفاقات فيما بين الأعوام ٥٠ و ١٩٥٥ على وزراء التجارة الخارجية وبناء على قوائم متبادلة بالسلع المرغوبة والمعروضة للتصدير ، ولم تدخل مؤسسات

التجارة كثيرا فى الصورة خلال المراحل التمهيدية السابقة لعقد هذه الاتفاقات ، بل وغالبا ما لم يكن لديها فكرة واضحة عن تطور الجوانب الاقتصادية فى الدول الأخرى المتفق معها .

كان من المعتاد تأخر عقد هذه الاتفاقات سنويا ، وقد إزدحمت ملفات وزارة التجارة الخارجية فى المانيا الديموقراطية بالشكوى من هذا الوضع . حتى سنة ١٩٥٩ وقعت المانيا الديموقراطية الغالبية العظمى من هذه الاتفاقات بعد تاريخ بدأ سريانها ، وبلغ الوضع أن وقعت اتفاقات تغطى الفترة من يناير إلى ديسمبر فى مارس أو إبريل مثلا . وقد لوحظ أن سلطات الكتلة قد حاولت سواء فى الأجل القصير أو الطويل موازنة موازينها السلعية على أساس أن « هناك ثمة واردات سوف تأتى » ، أو بمعنى آخر آخذة فى الأعتبار إحتمال عقد مثل هذه الاتفاقات . وغالبا ما كان يؤدى مثل هذا التأخير إلى تعطيل تدفق التجارة خلال الربع الأول من السنة وكان سبباً عرضيا فى حدوث الدورات التجارية السنوية . أضف إلى هذا أن الأنحراف عن الأهداف السنوية للخطة كان طبيعيا عقب انحراف الاتفاقات التجارية الدولية المعقودة عن الخطط السابق وضعها دون معرفة كافية بأهداف خطط التجارة الخارجية فى الدول الأخرى .

(ب) منافذ الاتصال الأخرى :

وهى الأعلان وأبحاث السوق والمعارض التجارية وغرف التجارة المشتركة . . ألخ .

لا تلقى أبحاث السوق أدنى عناية فى المانيا الديموقراطية ، ففى سنة ١٩٥٤ توجه ممثلو المانيا الديموقراطية إلى معرض فنى فى صوفيا لكى يعرضوا نوعا خاصا من مولدات الضغط العالى وإذ بهم يكتشفون أن بلغاريا إحدى كبريات الدول المصدرة لهذا النوع . وقد صرح سكرتير الحزب الشيوعى الألمانى بعد فترة وفى إحدى المناسبات أن المانيا الديموقراطية يعوزها معرفة نوع الآلات التى تطلبها دول الكتلة ، وأى فروع إنتاج الآلات الإنتاجية يمكن لهم أن يتخصصوا فيها . وفى سنة ١٩٥٥ اكتشف أن شركات

المانيا الغربية قد اشترت من المانيا الديموقراطيـــة بعض الكيماويات كال Sulphur , Polyvinylchloride وأعاد بيعها لبعض دول الكتلة الأخرى كما وأنها أعادت تصدير كيماويات بولندية وتشيكية كال Naphtaiine إلى ألمانيا الديموقراطية .

هذا وقد فسّر أقتصاديو ألمانيا الديموقراطية عدم الاكتراث بأبحاث السوق على هذا النحو بأنه يعود إلى النظرية الماركسية اللينينية التى لم تـكن تعترف بمثل هذا النوع من النشاط ، إذ كان يعتقد أن تبادل قوائم السلع المرغوب فى تبادلها بين وزراء التجارة الخارجية سوف يحل مشاكل التسويق .

والواقع أنه يمكن النظر إلى هذا الموضوع من أكثر من زاوية ، فقد ظل معهد أبحاث السوق التابع لجمهورية ألمانيا الديموقراطية صغيراً محدود النطاق ولم يتجاوز عدد العاملين به المهتمين بدراسة أسواق الدول الأخرى الأعضاء فى الكتلة عن أربعة وكان معظم أهتمامه موجه إلى العالم الرأسمالى ، كما وأن أهتمام مؤسسات التجارة بالموضوع كان أقل درجة بل وندر أن كلف أحد باحثيها للقيام بدراسة من هذا النوع . وأخيراً لم تبذل أى محاولة لقيام الفروع أو الوكالات التجارية فى الخارج بنقل الصورة المتوافرة أمامها إلى السلطات الوطنية أو حتى جمع المعلومات عن موضوع معين ، وتركت هذه المهمة فى يد بعض موظفى السفارات فى الدول التى قد يوجدبها نوع من التمثيل .

لايختلف الوضع كثيراً بالنسبة للإعلان إذ لم يكن هناك إدراكا حقيقيا لأهمية الإعلان سواء فى مؤسسات للإنتاج أو التجارة الخارجية ودوره الفعال فى مضاعفة الصادرات أو الانتفاع من الواردات .

ويذكر فى هذا الشأن أن مؤسسات الإنتاج كان يلزمها إذنا خاصا للترخيص باستيراد كتب علمية أو فنية ، كما كان من المحظور بحكم القانون على أى منتج محلى أن يتلقى مواد إعلانية أجنبية وقصر هذا الحق على الوزراء ومؤسسات التجارة والمسئولين بوكالة الإعلان والممثلون التجاريون الأجانب . ولما كان اللجوء إلى الإعلان فى ألمانيـــا

الديموقراطية محدوداً للغاية فإن إعتماد المنتج عليه كوسيلة للوقوف على تقدم الإنتاج المماثل فى السوق العالمى لم يكن موجوداً على الإطلاق .

لم يلتفت إلى مسألة الإعلان عن المنتجات الوطنية فى الصحافة الأجنبية أيضاً ، كان وجه الصعوبة الرئيسى الذى يواجه الشركات الوطنية للإعلان فى أى جريدة أجنبية هو الإذن الواجب الحصول عليه من مؤسسة التجارة التابعة لهـــا ثم مكتب الثقافة والإعلان . (أصبح فيما بعد وزارة الثقافة) أما عن تصدير العينات فقد كان صعبا للغاية خلال السنوات الأولى ، كما كان التصريح لمندوبى البيـع والفنيين للسفر للخارج يستغرق شهوراً .

كانت جهود مؤسسات التجارة للإعلان الأجنبى محدودة للغاية ، وقد قدّر أحد الاقتصاديون الألمـان أن ٣٧٤٦ إعلانا قد نشرت خـــلال سنة ١٩٥٥ فى الصحافة الأجنبية وأن ميزانية مؤسسات التجارة للإعلان الأجنبى خلال تلك السنة قد بلغت ٢٥ مليون مارك ألمـانى (بلغت الصادرات إجمالا ٥٫١١٣٫٠٠٠٫٠٠٠ مارك ألمـانى) . وكانت نسبة تـكاليف الإعلان إلى إجمالى صادرات كل مؤسسة من مؤسسات التجارة منخفضة للغاية .

نسبة تـكلفة الإعلان إلى الصادرات الأجمالية

فى ألمـانيا الديموقراطية — « ١٩٥٥ »

٩٤ر — الزجاج والسيراميك	٢ر — التصدير
٦ر — الثقـــافة	١٥ر — الـكهرباء
٥ر — Nahrung	١٥ر — تصدير المـاكينات
٤٨ر — الصناعات الدقيقة والبصريات	١٢ر — الحديد والصلب
٤٤ر — Bergbau - Handel	٠٩ر — المنسوجات

٤١ر— الورق　　　٠٨ر— معدات النقل

٤٥ر— التصدير　　　٠٣ر— Chemie

٣٥ر— الـكيماويات

وبالرغم من أن نسبة تقرب من ٧٥٪ من التجارة الإجمالية تتبادل مع دول المعسكر الشرقى فان جانباً ضئيلا للغاية من الجهود الترويجية أو الاعلانية وجه هذه الوجهة .

الجهود الترويجية والتصديرية لمؤسستى تجاره

فى ألمانيا الديموقراطيـــة — « ١٩٥٧ »

	الزجاج والسيراميك	تصدير الماكينات
خطة الصادرات إلى دول الـكتلة الشرقية « كنسبة مئوية من إجمالى الخطة العامة»	٣٧ر٦	٩٠ر٣
خطة الاعلان فى دول الـكتلة الشرقية « كنسبة من خطة الأعلان العامة »	٥ر٣	—ر٨
المبالغ التى أنفقت على الأعلان فعلا فى الـكتلة الشرقية حتى أول أغسطس . « كنسبة من خطة الأعلان العامة »	٢ر—	—ر٢

وقد عزى هذا الاهتمام النسبى الضئيل إلى عدم وجود نظرية اقتصادية سياسية تفسر ضرورة الاعلان للاقتصاد المخطط أو تعكس أهمية الاقتصاد كوسيلة للصلات التجارية . ولعل مثل هذا الوضع فسّر أيضاً هجرة معظم خبراء الأعلان فى ألمـانيا الديموقراطية عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة إلى ألمـانيا الغربية .

لم ينتفع من المعارض التجاية إلا فى الخمسينيات .

الخلاصة

لنظام التجارة الخارجية فى دول الـكتلة الشرقية ثلاثة دعائم أساسية كل لها مزاياها ومآخذها .

(أ) أولا : المركزية وهى مسألة لها مزاياها التى تتلخص فيما يلى :

تصبح لجنة التخطيط الحكومية ، بموجب نظام الموازين المادية ، الجهاز الاقتصادى الوحيد الذى يملك حق اختيار نظام نموذج معين للتجارة يمكن عن طريقه التوفيق بين طرف الانتاج المحلى والتجارة الخارجية . وقد ترتب على استبعاد دور الاسعار فى النشاط الاقتصادى استبعاداً كاملاً ألا تستطيع مؤسسات التجارة أو الانتاج ربط جانب السعر بجانب النفقة أو التكلفة وتأسيس قراراتها على أساسهما . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى سمحت المركزية بأجراء تغييرات جوهرية فى هيكل التجارة والانتاج خلال أجل قصير نسبياً . أما الميزة الاخيرة فذات طابع خاص وتتصل بطبيعة النظام ذاته وقلة عدد الخبراء المدربين على التجارة الخارجية كذلك الشك فى نواياهم السياسية . من الممكن تسيير دفة معاملات تجارية ضخمة بعدد محدود من الخبراء .

أما عن جانب المآخذ فأول ما يذكر هو اللامرونة لمواجهة التطوارت قصيرة الأجل التى قد تصل إلى حد اليوم أو الساعة وهى نقطة لفتت نظر المهتمين وكانت موضع شكواهم . أما الوجه الثانى فهو « تـكلفة » نقل المعلومات من مؤسسات التجارة إلى المستويات الأعلى ، فقد أنذر والتر أولبريخت إلى تعدد النماذج التى تصدرها وزارة التجارة الخارجية لاتمام عمليات التصدير حتى أن جانبا كبيراً من وقت مديرى أجهزة التصنيع يضيع

فى استكمال هذه النماذج . كما أردف وزير التجارة الخارجية أيضا مؤكداً عدم كفاءة هذا النظام « أن الرفاق المعنيين بأمور التخطيط يشغلون بطريقة تسيير العمل Methodology وأعنى بها النماذج واجبة الاستكمال أو الاستيفاء ، يدفعون هذه النماذج إلى المستويات الدنيا لاستكمالها ثم يرفعونها مرة أخرى إلى المستويات الاعلى ... وكأنما هذا هو معنى التخطيط بالنسبة لهم . أما النقطة التالية فتتعلق بمعلومات الخبراء المتوافرون على العمل فى لجنة التخطيط الحكومية وتعذر الاعتماد عليهم فى كثير من الأحيان فى اتخاذ قرارات معينة بصفة كاملة مستقلة . وقد عبرت مؤسسات التجارة عن استياءها من هذا الوضع وسمعت التعليقات التالية على لسان بعض المعنيين بالتجارة الخارجية خلال مؤتمر للتخطيط عقد سنة ١٩٥٥ . « أننا نحقق ما تنطوى عليه الخطة من أهدافها بالرغم من نظام التخطيط ... « أو » دعونا بمفردنا بعيداً عن خططكم . »

أما الاعتراض الأخير فذو أهمية خاصة ، إذ أدى نظام المركزية مصحوباً بنظام الموازين المادية إلى نتيجتين بالغتى السوء . . . أولا ، أن نقط الضعف فى نظام التخصيص المادى — Material Allocation System أدت كما لاحظ المعلقون الغربيون بالنسبة لكافة دول الكتلة ، إلى نوع من الاستقلال الذاتى بين امبراطوريات إدارية داخل الاقتصاد القومى . وتفسير هذا أن وحدات اقتصادية كالوزارات سوف تحاول دائما الاكتفاء ذاتيا أو إنتاج أكبر عدد من السلع التى تتلقاها من قطاعات إنتاجية أخرى وطنية أو مستوردة من الخارج حتى تضمن عنصر « تتابع التوريد Continuious Supply » وهذا النوع من الاكتفاء الذاتى الإدارى . Administrative Autarky كان جانبا هاما من الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتى بصفة عامة . أما الثانية ، فمحورها اهمال نظام الموازين المادية عنصر « العوامل الأخرى » عند وضع القرارات .

(ب) أن التخصص المطلق فى مسائل التجارة الخارجية من جانب وحدة إدارية واحدة هى مؤسسات التجارة وتركيز عملية إتخاذ القرارات فيها قد سمح لوزراء التجارة بمراقبة نوع السلع التى يتم تبادلها بسهولة بالغة . وميزة هذا النظام تكمن فى إتفاقه

مع طبيعة النظام الاقتصادى كله سواء من حيث التقييم غير الواقعى للعملة أو عدم وجود علاقة مباشرة بين نظام التسعير وإمكانيات العرض وهو بالرغم من ذلك يمكن من خلق نوع من الرقابة على النشاط التصديرى فلا تصدر سلعة تواجه فيها أزمة عرض أو عجز مزمن فى ميزان المدفوعات أو غيرها .

أما عن عيوب هذا النظام فهى عديدة . أولها مشكلة التنسيق بين أجهزة التجارة والإنتاج وما يتخذ فى هذه وتلك من قرارات . أما الوجه الثانى فهو فقد الصلة بين المنتجين المحليين والأسواق الخارجية وما ترتب عليها من « عدم خبرة » بأحوال العرض والطلب الخارجى . وقد كانت نتيجة هـذا الوضع تعثر الانتاج وتخلفه عن الاتجاه المتصاعد فى العالم بصفة عامة كذلك ظهور بعض العيوب خصوصاً فى الصناعات التى تتطلب إتصالا مباشراً بين المشترى فى الخارج والمنتج المحلى (كالآلات مثلا) للاتفاق على مواصفات بعينها . كما أدى هذا أيضاً إلى التأثير بدرجة حديثة على الإمكانيات التصديرية لبعض السلع وضياع أرصدة الاستيراد بطريقة غير إقتصادية .

وأخيراً لم تنجح طريقة الاتصال الشخصى بين مواطنى هذه الدول ومواطنوا العالم الخارجى نظراً لحصر هذا النوع من المعاملات التجارية فى مؤسسات التجارة . وقد لوحظ هذا بصفة خاصة بالنسبة لعلاقة ألمانيا الديمقراطية بالمانيا الاتحادية .

(ج) للاهتمام بوضع معظم الخطط السنوية خلال فترة قصيرة مزاياه وعيوبه ، فمن ناحية العيوب تغطى العجلة على إعتبارات الربحية وغالباً ما يثبت مخالفة كثير من التقديرات للواقع ، ويعزى هذا إلى قصر الوقت وعدم محاولة مؤسسات التجارة والإنتاج الالمام بالنحو الذى تجرى عليه الأمور فى قطاعات أخرى .

هذا من جهة ومن جهة أخرى تبزغ مشكلة نقص المعلومات أو العناية بجمعها ، كذلك عدم الاستفادة من نظريات وطرق التحليل الاحصائى ووقوف ما يعد فى هذا

الشأن عند مراحل بدائية واعتبارها سرية وعدم نقلها إلى العاملين فى هذا القطاع، ناهيك عن انعزال المخططون والعاملون فى نفس القطاع عن بعضهم البعض فيما بين دول الكتلة وإهمال جانبي الاعلان وأبحاث السوق والتخلف الكبير فى الانتفاع من وسائل الاتصال الأخرى .

وقد انعكست هذه العيوب فى شكل أربع نتائج محددة

١ — إنخفاض حجم التجارة بدرجة كبيرة عن « الحجم الامثل للتجاره » الممكن الوصول إليه ، وكانت المركزية المطلقة فى عملية اتخاذ القرارات والتفاوض مع الدول الأخرى ونقط الضعف فى نظام التخصيص المادى وعجز نظام المعلومات عن توفير المعلومات الكافية عن احتمالات التجارة فى الدول الأخرى مجتمعة السبب فى هذه الظاهرة .

٢ — وضع أهداف تتجاوز الامكانيات الحقيقية للتجارة الخارجية ، عزى هذا إلى الانفصال التام بين التجارة الخارجية والانتاج مما أدى إلى تنازع المصالح . ومن هذه المشاكل ، رفع مؤسسات الانتاج تقديراتها لاحتياجاتها من الواردات فجأة مما يدفع بالتالى وزارة التجارة الخارجية ومؤسسات التجاره إلى رفع أهداف التصدير بالتبعية . أضف إلى هذا التأخير فى توقيع إتفاقات التجارة الدولية وانحراف هذه عن النطاق المحدود فى الخطة .

٣ — عدم انتظام توزيع التجاره على مدار السنة ، وعزى هذا إلى التأخير فى اعتماد الخطط الفرعية وفى توقيع اتفاقات التجارة الدولية ونظام الحوافز مما سنتعرض له فى الفصل الثانى

٤ — اللامرونة ونعنى بها عدم القابلية للاتفاق مع التغييرات المفاجئة فى الاقتصاد القومى أو ظروف السوق العالمية : وتضافرت عدة عوامل لخلق هذا الوضع منها انفصال

التجارة الخارجية عن المحلية مما يعني ضرورة وجود مرحلة وسيطة بين مؤسسات الإنتاج والتجارة هي وزراء التجارة أو لجنة التخطيط الحكومية أو وزراء التجارة الخارجية . أما الجانب الآخر فهو انفصال جهاز التجارة الخارجية الوطنى عن الأسواق العالمية وجهله بالتطورات التى تحدث فى تلك الأخيرة لعدم توفر ثمة نظام محكم للاعلان لديه . وأخيراً كان هناك عجز مزمن فى احتياطيات الذهب والعملات الصعبة التى يمكن أن تستخدم لمواجهة حاجة ماسة للشراء من السوق العالمى . انخفض المخزون السلعى للتصدير أيضاً وشمل الأمر بالسرية أيضاً .

* * *

الباب الثالث

التعديلات التى أستحدثت فى نظام التجارة الخارجية

بدأت دول الكتلة إعتباراً من ما أطلق عليه السياسة الجديدة New Course (٥٣ — ١٩٥٥) فى إعادة النظر فى نظام تجارتها الخارجية والتفكير فى إدخال تعديلات جوهرية عليه . وقد كان أهم هذه التعديلات والذى عد خروجا عن الطابع الستالينى احتكار التجارة الخارجية ، اللامركزية Decentralization ، وإزالة الفوارق بين مؤسسات التجارة والانتاج وإطالة فترة التخطيط بحيث تتخذ خطوات معينة فى إنتاج خاص بدلا من العناية بها جميعا فى آن واحد ، كذلك اهتمام أغلب دول الكتلة بجانب الأعلام السوق والتحليل الإحصائى .

(١) التعديلات التى أستحدثت فى جانبى التنظيم والتخطيط

بدأ اقتصاديوا المانيا الديمقراطية وواضعوا الخطوط الرئيسية لسياستها الإقتصادية فيما بين الأعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٧ مداولات هامة للوصول إلى تنظيم وتخطيط أفضل لكافة القطاعات الاقتصادية . وفى قطاع التجارة الخارجية خصت احدى اللجان التى كونت خصيصاً لهذا الغرض النظام الشامل للتخطيط ابتداء من أدنى الوحدات إلى أعلاها متتبعة كل خطوة ومتعرضة لمشاكل جوهرية كللا مركزية والتكامل فى عمليات تخطيط الانتاج والتجارة والتنسيق بين التخطيط العادى . كذلك مسائل أخرى أقل أهمية . كما تعرضت لجنة أخرى لتنظيمات ماقبل الحرب وتجارب دول الكتلة الأخرى فى تنظيم قطاع التجارة الخارجية والمنظمات القائمة بهذا النوع من النشاط فى الاقتصاديات « الحرة » . وقد كانت نتيجة هذه الدراسات إتخاذ عدة قرارات متتالية خلال السنوات من ٥٤ إلى ١٩٥٨ كان لها أثر فعال فى تطوير نظام التجارة الخارجية فى ألمانيا الديموقراطية .

كان أول هذه التغييرات تسرب اللامركزية إلى الهيكل التنظيمي و نظام التخطيط وبالرغم من تعذر الوقوف على تفاصيل كافية عن هذا الجانب ، فقد جمعت الفقرات التالية كل ما أمكن التوصل اليه فى هذا الخصوص .

اتخذت أول خطوة هامة نحو اللامركزيه و تقليل درجة الانفصال بين أجهزة التجارة الخارجية و الانتاج فى ديسمبر ١٩٥٣ عندما سمح لمؤسسات التجارة بأن ترخص لمؤسسات الإنتاج بالتصدير مباشرة وعن غير طريقها ـ فى حدود حصة دولية ـ إلى دول العالم غير الإشتراكى . وقد منح هذا الاذن أولا لمدة ثلاثة شهور وحدد بـ ٢٠٫٠٠٠ روبل (٥٠٠٠ دولار) لـكل شركة على ألا تزيد الشحنة الواحدة عن ٢٠٠٠ روبل . حرم على الشركات و المؤسسات الانتاجية التلاعب بالسعر أو التفاوض عليه طالما وأن مؤسسة التجارة قد حددته فعلا ـ و كانت تتلقى من البنك المركزى ما يعادل السعر المحلى لصادراتها بالعملة المحلية بالإضافة إلى منحة خاصة تقرر منحها كنوع من الحوافز المادية . عد هذا التصدير المباشر بدعا أخذت به ألمانيا الديموقراطية وتبعتها فى ذلك معظم دول المعسكر الأخرى وان كان بدرجة متفاوتة لم تصل إلى درجة التطبيق الألمانية .

ظلت القيود المفروضة على نظام التصدير المباشر خلال السنوات الأربع التالية ، إذ مد العمل بمدة الاذن حتى بلغت سنة كاملة كما مد نطاق التحديد المالى إلى ٥٠٫٠٠٠ روبل ، وفى سنة ١٩٥٧ استبعد نهائياً ، ومما يذكر أن هذه الصادرات قد ساهمت بنسبة مرتفعة فى إجمالى الصادرات الألمانية ، ولعل البيان الاحصائى التالى الموضح لنسبة مساهمة هذه الصادرات فى إجمالى صادرات ألمانيا الديموقراطية خلال السنوات ٥٥و٥٦ و ١٩٥٧ يعكس هذه الحقيقة .

نسبة الصادرات المباشرة فى ألمانيا الديموقراطية

إلى الصادرات الاجمالية إلى دول المعسكر الشيوعى

	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
آلات ثقيلة	—	—	١٦
ماكينات عامة	—	—	٣٧
كيماويات	—	—	٤٦
صناعات خفيفة	١٠ «تقديرى»	٣٨ «تقديرى»	٦٣ «تقديرى»
الاجمالى	٥ «تقديرى»	١٣ «تقديرى»	— »

وقد طالب بعض الاقتصاديين الألمان بمد نطاق هذا « التصدير المباشر » إلى دول الكتلة الشرقية الأخرى وفى عام ١٩٥٧ منحت مؤسستى إنتاج هذا الحق ، وفى نفس السنة بدىء فى مهاجمة هذا النظام بعنف .

كان أول ما أثير هو الجانب النظرى فى العملية ، فأشير إلى أنه بالرغم من أن مؤسسات التجارة هى التى تحدد الحصة الدولية فان رقابتها على العملية محدودة للغاية ، وأنها بهذه الكيفية تتعارض مع النظرية اللينينية فى احتكار التجارة الخارجية . كما هاجم المسئولون عن التجارة الخارجية النظام بدعوى أنه لايحقق أية فوائد إضافية بل ونتجت عنه بعض الخسائر أيضاً . وقيل أيضاً أن هذا النظام جعل هم مؤسسات الانتاج زيادة هذه الصادرات ليس بهدف زيادة حصيلة العملة الصعبة بل للحصول على المنح المقررة كحوافز ماديه ، كما صرح أحد المسئولين فى قطاع التجارة الخارجية بأن هذا النظام لم يدخل تغييراً جوهرياً على حجم التجارة الخارجية وكل ما حدث هو تغيير وكالة البيع

أو الجهاز القائم به ، وأكد هذا بموضوع تصدير الآلات وكيف أن ٧٠٪ من القيمة يسدد مؤخراً وأن الشركات الألمانية تعانى من خداع الشركات المستوردة نظراً لعدم توفر الخبرة السابقة لديها . وبالرغم من طابع الاقناع الذى تقسم به هذه الدلائل فإن تجربة المجر فى هذا المجال ، عندما سمحت لتسع مؤسسات إنتاجية بالتعامل مباشرة مع الشركات التجارية الغربية ، كانت ناجحة إلى أقصى الحدود . والواقع أن ضآلة البيانات تحول مرة أخرى دون الحكم على النظام وبوجه خاص عما إذا كانت مزايا المركزية ومشاركة مؤسسات الإنتاج لا تتفق تماما مع ما سبق ذكره من مآخذ . والملفت للنظر أن الفترة التى طبق فيها النظام على نطاق واسع (٥٥ — ١٩٥٧) صاحبها ارتفاع صادرات دول المجلس إلى العالم الغربي بمعدل سنوى يبلغ ١٧٫٦٪ وهو معدل يفوق المتوسط لزيادة الصادرات بصفة عامة .

أحكمت الرقابة المركزية على تلك الصادرات مباشرة بعد ١٩٥٧ ، ولم يسمح اعتباراً من هذا التاريخ لمؤسسات الإنتاج المحلية بتصدير سلع حدد لهـــا وضع ما فى الخطة Plan Position وقد ظهر عندئذ انخفاض واضح فى حجم هذه الصادرات ويقال أنه كان عاملا رئيسيا فى العجز البالغ معدله ٢٫٧٪ فى صادرات ألمـانيا الديموقراطية إلى الغرب سنة ١٩٥٨ .

وضع نظام خاص « للواردات المباشرة » دام بضع سنوات أيضاً . وفى سنة ١٩٥٤، منحت كل مؤسسة نجحت فى الوفاء بعقودها التصديرية « منحة » حدد حجمها بنسبة معينة من هدف التصدير الموفى به ويرتفع معدلها بسرعة مع كل تفوق فى الصادرات . وقد حظر استخدام هذه الحصة لاستيراد ماقد تحتاجه هذه المؤسسات من مواد خام وآلات مباشرة بل كان يلزمها إذن خاص لتفعل ذلك ، ثم أنكر عليها هذا الحق سنة ١٩٥٧ . أعلن هذا على لسان أحد الاقتصاديون الألمان بأن السلع التى كانت تستورد كانت غير اقتصادية من وجهة النظر الاقتصادية العامة والواقع أن النظام لم يوقف تماما بل أبقى

على الحصة شريطة أن توافق مؤسسة التجارة على الكيفية التي ستنفق بها تلك الحصة وأن يكون ذلك الإنفاق لاستيراد سلع تزيد الطاقة التصديرية أو تغني عن واردات أخرى.

منحت عناية أكبر للعلاقات الأفقية Horizental ReiationshiP فيما بين المؤسسات كخطوة أخرى نحو اللامركزية . ومؤدى هذا الوضع أن تحل هذه المؤسسات كافة أوجه النزاع التي قد تنشأ فيما بينها أو تتحكم إلى القضاء دون أن ترفع الأمر إلى الأجهزة الاقتصادية الأعلى كلجنة التخطيط الحكومية أو الوزارات .

والملفت للنظر أنه بينما كانت هذه الخطوات الايجابية نحو اللامركزية تأخذ طريقها في واد كانت هناك ملامح أخرى للبيروقراطية تظهر في واد آخر ، ويبدو أنها كانت تتبع قانون Parkinson « للبيروقراطية واسعة النطاق » . . ففي سنه ١٩٥٣ كان ما يقرب من ٦٠ ./ من العاملين في قطاع التجارة الخارجيه يشغلون وظائف تنفيذية[1] Operative وهي نسبة هبطت إلى ٤٤٫٥ ./ سنة ١٩٥٦ . ولا تتوفر ثمة إحصاءات كافية عن التوزيع الوظيفي للعاملين وإلا أمكننا الوقوف على الأثر الذي أحدثه هذا الاتجاه البيروقراطي في مواجهة الاتجاه المعاكس نحو اللامركزية ، إلا أنه من المحقق أنه قد أثر بدرجة أو بأخرى على قطاعات إنتاجية أخرى في الاقتصاد القومي .

وبالرغم مما منح من اهتمام كبير لمسألة اللامركزية التنظيمية فان خطوات أخرى أكثر جوهرية للتخفيف من غلواء المركزية في التخطيط قد حملت محمل التنفيذ . وقد بدأ الأمر بتخفيض عدد المراكز التخطيطية " plan Positions " في الخطة السنوية إلى ٨١٠ سنة ١٩٥٥ وإلى ٤٤٠ سنة ١٩٥٧ . ومع ذلك ظلت لجنة التخطيط الحكومية تحدد الحجم الإجمالي للتجارة والتبادل التجاري مع كل دولة بالنسبة لكل مركز تخطيطي كذلك

---

(١) يقصد بالموظفين التنفيذيين أولئك القائمين بأعمال تتصل اتصالا مباشراً بالتجارة الخارجية أما غير التنفيذيين فهم المختصون بأبحاث السوق أو التخطيط أو العلاقات الصناعيه . . ألخ .

أهداف التجارة بالنسبة لكل سلعة مضمنة فى مركز تخطيطى أو آخر. وفى سنة ١٩٦٠، غير الوضع وأصبحت اللجنة تحدد أهدافاً إجمالية للمراكز التخطيطية وللمناطق الجغرافية على النطاق الواسع (دول الكتلة الشرقية ، دول الكتلة الغربية أو « العالم الرأسمالى » وأخيراً التجارة الألمانية المشتركة) . وبالرغم من أنه هناك خطوات أخرى قد اتخذت فى هذا الاتجاه فان شيئاً منها لم يعلن وقد أسفرت اتصالات المؤلف الشخصية عن أن قدراً كبيراً من اللامركزية قد تسرب إلى هذا النظام .

لم يفلح ذلك القدر الكبير من اللامركزية سواء فى الهيكل التنظيمى أو التخطيطى للتجارة الخارجية فى التغلب على كثير من المشاكل الجوهرية التى غشت نظام التجارة الخارجية فى الكتلة ، ونذكر بوجه خاص مشكلة التنسيق بين الانتاج والتجارة . ويبدو أن كل ما أفلحت اللامركزية فى تحقيقه هو إظهار أهمية إيجاد حلول سريعة لهذه المشاكل .

أخذت عدة خطوات لعلاج مشكلة انفصال التجارة الخارجية عن الانتاج المحلى ، وكان أولها نظام الصادرات المباشر الذى أشرنا إليه آنفاً ، أما الثانية فهى نقل حسابات التجارة الخارجية (وهى الوحدات الادارية الملحقة بمؤسسات التجارة التى كانت تشرف على التجارة فى بعض السلع اعتباراً من ١٩٥٦) من برلين إلى مراكز الانتاج أو إلى مركز أهم مؤسسة إنتاج فى المجموعة .

وفى مايو ١٩٥٦ اتخذت أول خطوة جديدة لمعالجة هذه المشكلة إذ طبق نظام جديد للتخطيط عرف بنظام التخطيط الواقعى Simultanous Planning System فأرخى النظر عن النظام الذى كان مطبقاً حتى تلك اللحظة وتتدفق فيه الاتصالات بين مؤسسات التجارة والانتاج خلال الوزارات التابعة لها ولجنة التخطيط الحكومية وتأخير وضع خطة التجارة الخارجية إلى ما بعد مرحلة إعداد خطة الانتاج . وبدلا من هذا النظام اتفق على قيام مؤسسات التجارة والانتاج بوضع خططها فى وقت واحد تأسيساً على أرقام

المراجعة Control Figures الواردة إليها وتنسيقها معاً خلال مؤتمرات أقليمية مشتركة قبل تحويل الخطة إلى لجنة التخطيط الحكومية . وقد اضطر هذا النظام مؤسسات التجارة أن تضع خططها بناء على قدر أقل من المعلومات عن الاحتياجات المحلية واحتمالات التصدير عما كان متوفراً من قبل . بل لقد سمح بتسوية ماقد ينشأ من خلافات فى مرحلة مبكرة وخلق نوعاً من التعاون والتنسيق فيما بينهما . وقد أدى نمو العلاقات الأفقية على هذا النحو إلى زيادة مرونة النظام بأكمله والاقلال من أهمية الدور الذى تلعبه لجنة التخطيط الحكومية ، ناهيك عن تضمين اعتبارات التجارة الخارجية فى الاعتبارات الاخرى المتداخلة التى ينظر إليها عند وضع قرارات الاستثمار .

وبالرغم من كل هذه التعديلات الجوهرية فان النظام كان فى حاجة إلى المزيد من التنظيم . وكانت أهم المشاكل المتبقية على الأقل حتى سنة ١٩٥٨ ندرة المعلومات واضطرار مؤسسات التجارة إلى اتخاذ العديد من القرارات فى ضوء القليل من المعلومات كذلك مشكلة التنسيق بين خطط الانتاج والتجارة ، بالاضافة إلى عدم الالتزام بالنظم الجديدة والانحراف عنها فى كثير من المناسبات .

هذا وقد لفت هذا المنهج الجديد للتخطيط النظر إلى كثير من أوجه التعارض بين خطوط الانتاج والتجارة الناتجة بصفة رئيسية عن عوائق أخرى داخلية منها الاسراع فى عملية اتخاذ القرارات واستغراقها أجل زمنى قصير بكيفية يتعذر معها الوقوف على القرارات الأخرى ذات الحساسية التى تتخذ فى مستويات اقتصادية أخرى إلا فى وقت متأخر

وقد ظهر خلال ذلك التنظيم المتتالى لعملية اتخاذ القرارات خطوط عريضة للتنظيم كتوزيع قرارات الانتاج والتجارة على مدار السنة وحصر أهداف محدودة للآجال الزمنية القصيرة . والمفروض أن الأخذ بعملية التتابع المنظم للقرارات يمكن من أستبعاد الخطط السنوية فيما عدا خطط الاستثمار كما قد يؤدى إلى ظهور نوع من اشتراكية

السوق — Market Socialism وهو مفهوم لا يتفق مع إيدولوجيات واضعوا السياسة العامة فى ألمانيا الديموقراطية . ولعل البديل المقابل هو التركيز على الخطط طويلة الأجل بكيفية تضفى وضوحاً على الخطوط القيادية العامة وتأخذ أهميتها الواجبة بالنسبة للمخططون الاقتصاديون فى الأجل القصير. وقد كان هذا الموضوع — بشكل متزايد — محور مجادلات اقتصاديو ألمانيا الديمقراطية فيما بعد ١٩٥٣ .

لم ينجح مشروع السنوات الخمس الأول فى ألمانيا الديموقراطية فى إعطاء ما عرفناه بالخطوط القيادية العامة نظراً لاتصافه بالتغيير من عام لآخر. وبالرغم من تحديد أهداف عامة لانتاج السلع الأساسية ، فان ماحدد كهدف إنتـــاجى طويل الأجل بالنسبة لمؤسسات الانتاج لم يكن ذو نفع يذكر إذ لم تتح الفرصة الـكافية للوحدات الانتاجية لوضع خططها الخاصة كما ولم تتوفر لديها معلومات كافية عن الامكانيات المستقبلة لتصريف سلعها . هذا وقد جندت فـكرة وضع خطط طويلة الأجل لبعض قطاعات الاقتصاد القومى أو ماعرف بالتخطيط الاقتصادى القطاعى Sectoral Economic Planning خلال الاجتماع الرابع للحزب فى أبريل ١٩٥٤ ، وتم مع نهاية ١٩٥٦ وضع خطط اقتصادية تختص بقطاعات معينة (الفحم والكهرباء والغازات والسيارات والجرارات ومشاريع المياه والأنهار) ، كما أعدت خطط لقطاعات اقتصادية أخرى .

وقد ظهرت فى الأفق صعوبتان ، الأولى تتصل اتصالا مباشراً بقلة ما كان متوفراً عندئذ من خطط طويلة الاجل ومواجهة المخططون مسألة ندرة المعلومات عن إمكانيات تصريف ماتنتجه قطاعاتهم اضطرارهم إلى الاعتماد على تقديراتهم الخاصة غير المرتبطة بأساس علمى وغير المنسقة مع بعضها البعض. أما الصعوبة الثانية فهى العدد المحدود من الحلول البديلة الذى سمح بتضمينه فى الخطط وترتب عليه الوقوف دون تجربة خليط مختلف من الانتاج عند إجراء عملية التنسيق المركزية فى لجنة التخطيط الحـكومية .

وبالرغم من هذه الصعوبات ، فقد تزايد عدد هذه الخطط الوظيفية Soctoral كما ساعد إدراك الرسميون الألمان لأهمية هذا النوع من التخطيط طويلة الأجل على إضفاء تعديلات هامة على طريقة تخطيط مشروع السنوات السبع التالى (٥٩ـ١٩٦٥). وقد كان أول هذه التغييرات العناية —لأول مرة— بخطة التجارة الخاجية وكسر احتكار لجنة التجارة الخارجية الحكومية لعملية التخطيط وتحويل أرقام رقابة طويلة الأجل إلى المؤسسات المختلفة لمناقشتها وتحسينها والتوجيه على مؤسسات التجارة والإنتاج بالتداول معا قبل الانتهاء من خطة نهائية طويلة الأجل ، وهذا إجراء يماثل ما كان يتم بالنسبة للخطط السنوية . وأخيراً عقد اتفاقات التجارة التى ينوى توقيعها مع باقى دول المجلس قبل الانتهاء من إعداد خطط الإنتاج . وهكذا كانت المرحلة النهائية أن تتلقى كل مؤسسة تجارة أو إنتاج خطة طويلة الأجل تحدد المهام الملقاة عليها خلال ذات الأجل الطويل ويفترض أنها تتفق مع الخطة طويلة الأجل العامة للاقتصاد القومى .

لم يخلو هذا التخطيط من صعوبات كان أولها التنسيق مرة أخرى ، فقد كان من الشائع تلقى مؤسسات الإنتاج والتجارة أرقام رقابة مختلفة كما يبدو من البيان الإحصائى التالى .

ولما كان التخطيط يستغرق عادة ثمانية أشهر فقد كانت هناك فسحة من الزمن أمام مؤسسات الإنتاج والتجارة لمعالجة مثل هذه المشكلة وأن لم يحل هذا دون ظهور بعض المتناقضات فى الخطة النهائية .

خطط الإنتاج للتصدير وصادرات آلات النسيج

السنة	أرقام المراجعة الخاصة بالإنتاج للتصدير الموضوع من جانب أحد أقسام لجنة التخطيط الحكومية (نقلا عن قسم تشييد الآلات)	أرقام المراجعة لصادرات آلات النسيج كما وضعتها مؤسسات التجارة (نقلا عن قسم التجارة الخارجية أحد أقسام لجنة التخطيط الحكومية)
٥٩	١٠٠	١٠٠
٦٠	٩٦	١٤٣
٦١	١٠٠	١٧٠
٦٢	١١٥	١٨٦
٦٣	١٤٧	٢٢٧
٦٥	٢٣٢	٢٦٢

هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهرت صعوبة عدم وضوح التعليمات التى تصدرها وزارة التجارة الخارجية فيما يتعلق بالسياسة التعاونية واضطرار مؤسسات التجارة إلى اتخاذ قراراتها دون الاستناد إلى أساس معين . أما المشكلة الأخيرة فكانت تتعلق بالتنسيق بين هذه الخطط وبين نشاط اللجان الفرعية للمجلس ، ناهيك عن انخفاض القيمة الحقيقية لما كان يعد من بحوث نظراً لاهمال أبحاث السوق والجانب الأعلامى فى العملية . وبالرغم من كل هذه الصعوبات فان برنامج السنوات السبع هذا أثبت عمليته ونجح كإطار للعمل والتخطيط قصير الأجل

ويعتقد المؤلف أن إضفاء قدر أكبر من المرونة العملية على الخطط طويلة الأجل والترتيب المتتابع لعملية اتخاذ القرارات قد امتد إلى كافة دول المجلس . وقد شاركه الرأى Levine فى الدراسة التى أعدها لنظام التخطيط الروسى وإن كان هذا الرأى

فى حد ذاته غير مقبول دولياً . ويستلفت النظر هنا الرأى الذى عبّر عنه المجلس الاقتصادى الأوروبى The Economic Council For Europe فى الخطط الألمانية طويلة الأجل التى أعدت للفترة ٥٩ ــ ١٩٦٥ وكيف أنها مجرد خطوط عامة أكثر من أن تكون تعليمات محددة تتناول التفصيلات المختلفة كما كان الوضع من قبل . ويؤسس هذا الرأى على المرونة التى تمتعت بها المؤسسات فى نواحى الاستثمار بعد التقليل من المركزية المطلقة وكيف وأن المخططون الاقتصاديون يتحدثون عن الأهداف Targets وليس Goals ، وهذا النوع من التحليل يفتقد ثلاثة مسائل :

(١) أن التخطيط طويل الأجل أصبح أكثر تفصيلا عما سبق، كما عنى بجانب التنميه الذى خطط على نطاق واسع وركز على عدد كبير من السلع بدلا من العدد المحدود الذى كان يمنح أولوية خاصة .

(٢) الاهتمام بعملية التخطيط طويل الأجل فى حد ذاتها ومنحها عناية أكبر . ويتركز فى هذا الشأن الأخذ بنظام « الخطط الجارية ــ Rolling Plans الذى يقضى باعداد خطة طويلة الأجل تغطى الخمس سنوات التالية سنويا ، وتشبها بألمانيا الديموقراطية اشتركت كثير من الوحدات الانتاجية فى دول المجلس الاخرى على نحو إيجابى فى عملية التخطيط طويل الأجل كما تلقت فى النهاية خطتها الخاصة بها للسنوات الخمس التالية

(٣) ألتفت بدرجة كبيرة إلى مسألة عقود تجارية طويلة الأجل ، كما وأن ما دار من مناقشات بخصوص نشاط مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة أكد أهمية هذا النوع من التخطيط طويل الأجل .

يلعب الاتجاه المتزايد نحو اللامركزية فى التخفيف من مدة التخصص الوظيفى واختفاء العوائق الداخلية فى عملية اتخاذ القرارات دوره فى ابتعاد كثير من دول المجلس عن التخطيط الستالينى لاحتكار التجارة الخارجية . لم يكن هذا الانحراف منتظماً أو متشابهاً لدى كل هذه الدول ولا تتوفر ثمة تفصيلات تتيح الوقوف على الكيفية التى تمت بها هذه الاصلاحات فى دول المجلس الأخرى ولكن لوحظ أن ما أخذ به فى بولندا والمجر كان أوسع نطاقا عما نفذ فى الاتحاد السوفييتى ورومانيا .

اتخذت خطوات أخرى أقل أهمية لتخطيط وتنظيم التجارة فى ألمانيا الديموقراطية وفيما بعد ١٩٥٨ خفض نطاق التذبذب فى النشاط الوظيفى للوحدات الانتاجية، كما اتسمت قرارات واضعى الخطوط الرئيسية للسياسة العامة بالإستقرار والابتعاد عن مرحلة التجربة. وكانت تحدوهم الرغبة فى الوصول إلى قدر كبير من الكفاءة يتأتى عن طريق قدر أكبر من الإستقرار التنظيمى .

(٢) التعديلات الأخرى فى نظام التخطيط

صاحب التغير فى نظم التخطيط وإجراءاته اهتمام متزايد بوسائل التخطيط التنفيذية وبوجه خاص مسألة جمع المعلومات وتحليلها . كما نظم التخطيط المادى والمالى لدى مؤسسات التجارة بحيث يوضعا فى آن واحد ويصبحا مكملان لبعضهما إلى حد كبير . أما عن تأسيس القرارات على أساس سابق من المعلومات ، فقد اتخذت عدة إجراءات منها :

أولا : الإلتفات بدرجة كبيرة إلى الاحصاء والبدء فى الانتفاع منه كعلم واعداد عدد كبير من الجداول الإحصائية عن مواضيع أهملت فى الماضى . وفى سنة ١٩٥٨ بدأت إدارة — الاحصاء بوزارة التجارة الخارجية فى تحليل معدلات تبادل Terms Of Trade ألمانيا الديموقراطية التجارى مع بعض دول العالم الأخرى ، كما إحتسب فى السنة التالية أول رقم قياسى لحجم التبادل التجارى . والجدير بالإشارة أن ألمانيا الديموقراطية تعد متخلفة بمراحل عن بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بمسألة استخدام الرياضيات والإحصاء كعنصر مساعد فى عملية تنظيم التجارة الخارجية .

ثانياً : عنى بدرجة متزايدة بنظريات علم الاحصاء فى التجارة الخارجية . وعلى سبيل الايضاح نشأ فيما بين سنتى ٥٧ و ١٩٥٩ نزاع جوهرى بين الكتاب المعنيين بالتجارة الخارجية فى الصحافة الألمانية كان محوره العناصر التى تظهر ميزان المدفوعات

وكيفية حسابه، وكان جدلا منخفض المستوى عاكسا للمستوى العلمي بالغ الاهتزاز للكتاب ومتضمناً أكثر الأخطاء فداحة فى هذا المجال. ويبدو أن المشكلة قد حلت بعد ذلك وأن كان لم يسفر عن الكيفية التى سويت بها الأمور.

ثالثا : اتخذت خطوات جديدة لتوحيد عناصر النظام المحاسبي ونظام التقارير الاحصائية ونظم التخطيط فى التجارة الخارجية حتى يتسنى مقارنة ميزان المدفوعات الذى يوضع طبقاً للخطة بميزان المدفوعات الحقيقى مقارنة مثمرة. وتضمنت هذه الاجراءات نظما أفضل لمحاسبة التكاليف وفصل التكاليف المتغيرة للتجارة (النقل والتأمين والتعبئة . . ألخ).

وأخيراً بذلت بعض المحاولات لجعل احصاءات التجارة الخارجية مقارنة بالاحصاءات الانتاجية. وفى سنة ١٩٥٧ لم يكن هناك أى معاملات قيمية — Value Coefficient فى احصاءات الصناعة والتجارة الخارجية يمكن من مقارنة بعضها البعض ولكن عنى بعض الإقتصاديون الألمان فى أواخر الخمسينيات بهذا الجانب من المشكلة .

من العسير محاولة تقدير الآثار المتحملة لمثل هذه التطورات، ومع ذلك فالواضح أنها لابد وأن تكون قد تسببت فى ظهور قدر أكبر من الكفاية فى الاتصالات — Communications واقتصاد فى عملية الحصول على المعلومات .

بدأ فى حل المشاكل العامة للتخطيط فى مؤسسات التجارة والتى نشأت عن إنفصال وحدات التخطيط فيها وعزلة جانب التخطيط القيمى عن التخطيط المالى فى سنتى ٥٨ و ١٩٥٩ وفقا لمبدأ التخطيط المتشابك Complex Planning . وقد أعيد تنظيم العملية بحيث تقوم وحدة تخطيط واحدة متخصصة بتخطيط الجانبين المادى والنقدى وتحاول القيام بالعمليتين فى آن وحد. وفى سنة ١٩٥٩ بدأ لاول مرة فى رسم خطة التجارة الخارجية بالمارك الالمانى مما ساعد على التقريب بين خطة التجارة الخارجية وخطة الأنتاج. لم تنشر تفاصيل كافية عن هذه التعديلات تسمح بالتعليق عليها وتقدير مدى أهميتها.

(٣) العلاقات بين الأسواق الخارجية المحلية

(أ) المفاوضات التجارية والعقـود :

أدخلت اعتبارا من ١٩٥٥ تعديلات جوهرية على طريقة المفاوضات التجارية لعقد العقود الدولية طويلة الاجل . وقد كان أهم هذه التعديلات أشتراك أطراف جديدة فى المفاوضات (وبالاخص مندوبوا مؤسسات التجارة) خصوصا عندما يتعلق الموضوع بالسلع الآلية . وقد أدت هذه المشاركة إلى تخفيف العبء الملقى على كبار الرسميين الذين كانوا ينوءون بهذه المهمة واضفاء قدر أكبر من التفصيل على هذه العقود كما شجعت على توسيع نطاق المعاملات .

لم يبدأ فى تحديد اتفاقات التجارة طويلة الاجل التى أنهى العمل بها خلال سنتى ٥٥ و ١٩٥٦ عندما بدأت دول المجلس جميعا باستثناء بلغاريا مشروع جديد للسنوات الخمس ، الا فى السنوات ١٩٥٥ و ١٩٥٨ نظرا للظروف غير العادية التى احتاجت المجر وبولندا للتفكير فى اتفاقات التخصص الانتاجى التى تقرر عقدها عندئذ . هذا وقد قضت الاتفاقات التجارية التى عقدتها المانيا الديموقراطية خلال السنوات من ٥٨ إلى ١٩٦٠ ـ مايتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مجموعة سلعية (وهى بذلك تتجاوز ما سبق الاتفاق عليه خلال الاتفاقات السابقة كما أنها تغطى قرابة خمس المجاميع المضمنه فى برنامج السنوات الخمس التالى) . ولعل الامر بيد وأكثر وضوحا إذا ما اتضح لنا أن نسبة تقارب الـ ٢٠ ٪ من حجم التجارة المنتظر مع دول المجلس آنئذ قد غطته هذة الاتفاقات . ومع ذلك جاء عقد اتفاقات التجارة الدولية فى مرحلة تالية لوضع الخطط طويلة الاجل وهو أمر يعكس فى حد ذاته أن أعتبارات التجارة الخارجية كانت حتى ذلك الوقت ليست بالاهمية الاساسية للمخططين الاقتصاديين .

وفى سنة ١٩٥٨ صدرت توصية المجلس بتضمين الاتفاقات التجارية طويلة الأجل التى ستبرم لتغطى الفترة حتى ١٩٦٥ ما يقرب من ٧٠٪ من حجم التجارة المنتظر(مقدرة ماديا) وقد صاحب هذا الاهتمام الملحوظ خطوتان أخريتان لا تقل أهمية عن تلك .

كانت العادة فى دول المجلس جميعها باستثناء الاتحاد السوفيتى أن تبدأ فى مناقشة كل كل ما يتعلق بالاتفاقات التجارية قبل إعلان الخطوط العامة أو التفصيلية للخطط المتنوعة. وقد عكس هذا — لأول مرة — أعتبار مناقشة النواحى طويلة الأجل المتصلة بالتجارة جزءا مكملا لعملية التخطيط وأن أسلوب توازن الموازين المادية بالنحو السابق تنفيذه على أمل إمكان الحصول على الاحتياجات المطلوبة من الواردات قد هجر . وقد أشار أحد الاقتصاديين البولنديين إلى أن مجرد تبادل المعلومات من إمكانيات التصدير واحتياجات الاستيراد خلال مرحلة وضع الخطط طويلة الأجل جعل من الممكن التعريف والتنسيق بين الوظائف المحددة للتنمية التى يجب أن تواجهها كل دولة بمعنى آخر زيادة جهود التخصص الإنتاجى .

زيادة جهود التخصص الإنتاجى :

بدأت بعض دول المجلس هذه المفاوضات فى ربيع ١٩٥٨ كما أوصى مؤتمر دول المجلس خلال دورة انعقاده فى بوخارست فى يوليو ١٩٥٨ بانهاء لجان التخطيط الحكومية هذه المفاوضات المشتركة مع نهاية أكتوبر ١٩٥٨ . وقد أفلحت اللجان فى تحقيق هذا الهدف وأتاحت هذه الاتفاقات التجارية المبدئية للمخططون المعنيون بالخطط الوطنية طويلة الأجل أساساً أكثر ثباتا للتصدير والتخطيط .

وبعد انقضاء سنة على عقد تلك الاتفاقات المبدئية تفاوض وزراء التجارة الخارجية لعقد اتفاقات التجارة الدولية النهائية . وبهذا أصبح من الواضح أن هناك خطوات تمر بها مفاوضات التجارة طويلة الأجل بدلا من خطوة واحدة . وخلال الأجل الزمنى الذى

ينقضى فيما بين هاتين الفترتين يتاح للمخططين الاقتصاديين فسحة من الزمن ليس فقط لاكتشاف المآزق أو أعناق الزجاجة " Bottle Necks " التى ستعترض الخطة والتى يمكن علاجها عن طريق التجارة الخارجية ، بل لكى يأخذوا فى الاعتبار أيضاً التوصيات التى يصدرها المجلس للتخصص الإنتاجى .

عدلت بعض جوانب الاتفاقات المبدئية خلال الفترة حتى عقد الاتفاقات النهائية ، ولعل هذا يبدو واضحا من المفاوضات التى جرت فيما بين ألمانيا الديموقراطية والاتحاد السوفيتى كما موضح فى البيان الاحصائى التالى .

أطيلت فترة التفاوض لعقد العقود قصيرة الأجل أيضاً . وبدأ مندوبوا مؤسسات التجارة فى التلاقى قبل عقد الاتفاقات الدولية للتفاوض على كميات وأنواع السلع التى سيجرى تبادلها .

خطط الاستيراد واتفاقاتها فى ألمانيا الديموقراطية[1]

سنة ١٩٦٥

« ألف طن »

السلعة	اتفاقات الاستيراد المبرمة مع الاتحاد السوفيتى		خطط الاستيراد فى ألمانيا الديموقراطية	
	الخطة المبدئية بين لجنة التخطيط الحكومية	الخطة النهائية بين وزراء التجارة الخارجية	خطة السنوات السبع المبدئية	خطة السنوات السبع النهائية
	(أ)	(ب)	(ج)	(د)
كوك	١٥٥٠	—	—	—
فحم صلب	—	٥٦٧٠	—	٨٨٥٠
حديد خام	—	٢١٨٠	—	—
حديد	١٦٠٠	١٤٠٠	١٦٣٥	١٤٣٥
قضبان صلبة ومنتجاتها	١٥٦٠	١٤٥٠	٢٠٠٠	٢٢٦٥
-	٨٠٠	—	—	—
زيت بترول خام	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٥٠٠٠	٥٣٠٠
الالومنيوم	٨٥	—	٩٥	٩١
نحاس	٤٣	—	—	٤٣
صوف	—	—	—	٣٤
صوف « ألف متر مكعب »	١٢٠٠	١٩٠٠	١٥٤٥	١٥٤٥
سيارات «بالعدد»	—	١٠٠٠٠	—	—
سيليلوز	٥٤	٥٤	١٢٢	١٢٢
فوسفات «مخصبات»	٣٢٠	—	—	--
قطن	—	١٠٠	١٥٢	١٤٧

( ) عدم وجود أرقام أمام بعض السلع يعنى تعذر الحصول على هذه الأرقام .

وقد أدى هذا النوع من الاتصال فيما بين المؤسسات إلى تفادى الآثار السيئة للتأخير فى عقد الاتفاقات الدولية ، إذ كان من الممكن الاتفاق على قدر معين من المبادلات قبل بدأ المراحل الأخرى . ولما كانت هذه المفاوضات تأخذ طريقها فى نفس الوقت الذى كانت ترسم فيها الخطة السنوية فقد أصبحت التجارة جانبا مكملا للخطة فى الاجل القصير أيضا . كما وأصبحت المفاوضات التى تجرى بين كبار الرسميين لعقد العقود الدولية تنصب بدرجة أكبر على الاسعار دون الكميات . وبفضل هذه الجهود مجتمعة خفضت الفترة التى كانت تستغرقها المفاوضات المشتركة بين الاتحاد السوفييتى والمانيا الديموقراطية والتى وصلت فى بعض الاحيان إلى شهرين إلى أسابيع قليلة .

من الصعب تقدير أهمية هذه العقود المشتركة فيما بين لجان التخطيط الحكومية قبل عقد الاتفاقات الدولية ، والسبب مرة أخرى هو ضآلة المعلومات . وفى سنة ١٩٥٨ كان قد تم الاتفاق على النسب التالية من صادرات المانيا الديموقراطية إلى الاتحاد السوفيتى خلال السنة التالية ١٩٥٩ : حتى ٣٠ يونيو ٥٨ ـ ٣٠ ٪ ، وحتى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨ ـ ٤٥ ٪ ، وحتى ٣١ ديسمبر ٥٩ ـ ٦٥ ٪ . ولعل ما كان يبذل من جهود لعقد تلك العقود الدولية فى تاريخ مبكر والشكوى المستمرة من تعذر الوصول إلى هذا الهدف يوضح أن نسبة كبيرة من التجارة الجديدة كانت تتم فى آخر لحظة وخلال المراحل النهائية للمفاوضات .

لمع أيضا نوع جديد من الاتفاقات التجارية ـ حاز أهمية وعرف « بالعقد الإضافى » « Additional Contract » والذى دأب على عقده فى نهاية الصيف أو الخريف بهدف الشروع فورا فى تبادل فائض السلع المؤقت الذى تنشأ ثمة حاجة ضرورية إليه . عقدت هذه الاتفاقات بين وزراء التجارة الخارجية أو وزراء الانتاج أو التجارة المحلية وكانت تضفى نوعا من المرونة على نظام الحصص الدولية . ومن قبيل هذه العقود العقد الذى أبرمته بولندا بما يفوق ٥٠ مليون دولار (٣ إلى ٤ ٪ من حجم تجارتها السنوى) خلال ذلك المنفذ الفريد .

هذا وقد أدت هذه الطريقة التى أمكن بموجبها تنظيم مسألة عقد الاتفاقات التجارية ووضعها فى تتال معين يستغرق خمس خطوات من حل مشاكل توقيع العقود الدولية. فقد أمكن الاتفاق على السلع الرئيسية التى سيضمها التبادل التجارى السنوى فى الاتفاقات المشتركة طويلة الأجل التى تعقدها لجان التخطيط الحكومية فى كل دولة وأضيفت سلع أخرى إلى تلك المجاميع الأولى فى العقود المشتركة طويلة الأجل التى وقعت بين وزراء التجارة الخارجية فيما بعد. وقد عبرّ أحد الاقتصاديون البولنديون عن الموقف كما يراه من وجهة نظره هو على النحو التالى.. « عندما تحدد كميات تلك السلع التى تحظى بأهمية خاصة لأى من دول المجلس وفى الوقت ذاته صعبة التصريف فى الاتفاقات طويلة الأجل فإن المفاوضون يصبحون فى مركز.. لتوجيه اهتمامهم إلى مشاكل أخرى كانت تعتبر فى مرتبـــة تالية فى المـاضى.. ». وقد كان توقيع تلك الـــعقود قصيرة الأجل يتم خلال ثلاث مراحل : فى الاتفاقات التى تعقد بين مؤسسات التجارة والمؤسسة على الحصص السنوية فى العقود طويلة الأجل مضافاً إليها السلع الأخرى المطلوبة والمتوفر عرض كاف منها ، والعقود السنوية فيما بين وزراء التجارة الخارجية التى كانت تنطوى على ملخص ما سبق عقده من عقود وعدت استكمالا لها وعدت إطاراً عاما لما يمكن لمؤسسات التجارة عقده من اتفاقات تالية ، وأخيراً الاتفاقات الاضافية التى أضفت نوعا من المرونة على التبادل السلعى وساعدت على حل مشاكل الفوائض والضوائق السلعية.

لم يحل هذا التتابع الوظيفى المنتظم كافة المشاكل بالطبع. بل اعترضته صعوبات تعلق بعضها بالنظام فى حد ذاته والآخر بالاتصال بين وحدات تخطيط التجارة الخارجية لدى دول المجلس وعدم اتسامها بالانتظام. وقد أشار الكثير فى برلين الشرقية إلى أن عيوب النظام قد شجعت الاتجاهات الاكتفائية الذاتية وأن هناك خطوات قد أتخذت لمواجهة هذا الاتجاه المضاد.

(ب) وسائل الاتصال الأخرى :

تطغى المشاكل العملية على الجانب النظرى عند بحث مسألة تنمية وسائل الاتصال بين الأسواق الخارجية والسوق المحلى . ولعل أهم ما يبزغ فى هذا الشأن ظلال السرية المسدلة على الجانب الادارى لمؤسسات التجارة ووزارة التجارة الخارجية .

عنى بمشاكل أبحاث السوق فيما كان ينشر عن التجارة الخارجية فى النشرات المعنية بذلك النوع من النشاط الاقتصادى فى ألمانيا الديموقراطية . ولايزال الأمر فى حاجة إلى المزيد من العناية رغم العدد الكبير من الموظفين الذين خصصوا لهذا النوع من العمل. والملاحظ أن ألمانيا الديموقراطية تمنح عناية أقل لمشاكل السوق وأبحاثه عما تمنحه دول الكتلة الاخرى . ويذكر فى هذا الشأن أن أربعة أفراد فقط معينون بدراسة خطط واحتياجات دول المجلس الأخرى فى معهد أبحاث السوق الألمانى ، وهو وضع لا يقارن بما يحدث فى تشيكوسلوفاكيا مثلا .

رحب أيضا بالإعلان وازداد الاقتناع بفائدته كوسيلة للاتصال . وقد أعدت عدة دراسات توضح الحاجة إلى المزيد من النشاط الإعلانى فى نهاية الخمسينيات . كما وعقد فى ديسمبر ١٩٥٧ مؤتمر عام لخبراء الإعلان فى دول المجلس إقرار مبدأ منح مزايا غير محدودة لما قد تنشره إحدى دول الكتلة فى صحف الدول الأخرى . وبالرغم من تزايد هذا النشاط الاعلانى خارج النطاق المحلى فالمعتقد أن أى دولة لم تجنى ثمة فائدة حقيقية من وراءه .

عنى بوسائل الاتصال الأخرى البديلة أيضاً . فقد عقدت ألمانيا الديموقراطية عدداً كبيراً من العقود الدولية والاتفاقات المصرفية مع الدول الأخرى خارج نطاق الكتلة بهدف تنمية مبادلاتها التجارية . كما أرسلت الكثير من الوفود التجارية إلى دول العالم الغربى ، والتفتت أيضاً إلى التعاون مع غرف تجارة هذه الدول . وتحول ندرة المعلومات

دون استعراض ما يمكن أن تكون هذه الاجراءات قد أحدثته من آثار ولكن من المحقق أنه لا زال هناك الكثير .

أشرنا فى الفصل الخامس إلى أن العقبة الرئيسية فى سبيل نشاط تجارى أوسع بين هذه الدول والعالم الغربى هو فقد الصلة الشخصية كالبعثات التجارية والممثلون التجاريون وبالنسبة لهذا الجانب تزايد نشاط المكاتب التجارية الملحقة بسفارات ألمانيا الديموقراطية لدى دول الكتلة وضوعفت أهمية عملهم بالعدد الكبير من البعثات والوفود التجارية التى كانت تتناول مشاكل التبادل التجارى أو ترسل لأغراض أخرى محددة . ألتفت إلى المعارض التجارية والمعارض الفنية أيضاً ، وتم تنظيم معارض سنوية ونصف سنوية واسعة النطاق فى ليبزج ويوزنان وبرنو (تشيكوسلوفاكيا) وبولوفيريف (بلغاريا) ، وقد أفلحت هذه المعارض فى الجمع ليس فقط بين المعنيون بالتجارة الخارجية داخل نطاق الكتلة بل بين وزراء التجارة وممثلو لجان التخطيط الحكومية وأتاحت لهم الوقوف على ظروف الانتاج ومشاكله فى دول الكتلة الاخرى . وكثيرا ما حدث أن أتاحت هذه المعارض المجال لعقد كثير من العقود بالرغم من انتهاء المفاوضات التجارية منذ أجل. والبيان الاحصائى التالى يعطى فكرة واضحة عن أهمية معرض ليبزج Leipzig لألمانيا الديموقراطية .

العقود التى وقعتها ألمانيا الديموقراطية خلال معرض « ليبزج »

السنة	قيمة عقود التصدير	العقود كنسبة من إجمالى صادراتها ٪	قيمة عقود الاستيراد	العقود كنسبة من إجمالى صادراتها ٪
١٩٥٦	٣٨٥٨	٦٩	٩٠٤	١٧
١٩٥٧	٢٦٦١	٣٧	٥٩٣	١٧
١٩٥٨	٣٠٤٧	٤٠	١٠٣١	٢٨
١٩٥٩	٤٠٥٤	٤٨	١٤٧٩	٣٠

(١)

وقد ساهمت هذه المعارض فى حل مشكلة وضع الخطط خلال أجل زمنى قصير Explosion التى تعرضنا لها فى موضع آخر إذ غالباً ما كان ما ينتهى إليه من تعاقدات يغطى سنوات قادمة ، وبذلك يترك وقتاً للاجراءات التمهيدية اللازمة .

هذا وقد أسفر التوسع فى أنشطة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة منذ ١٩٥٥ عن نجاحه وإن كادت هذه تنحصر كحلقة صلة بين دول الكتلة ، فى تبادل المعلومات الفنية ووضع مواصفات إنتاجية عامة Common Production Standards دون أن تمتد إلى قطاع التجارة الخارجية . وبالرغم من أن هناك لجنة للتجارة الخارجية تابعة للمجلس قد عنيت بمشاكل التجارة الخارجية والنحو الذى تتدفق عليه التجارة بين دول المجلس ، فلم يلعب المجلس دوراً مباشراً فى التجارة .

(يتناول الباب الرابع نشاط المجلس بالتفصيل) .

والكلمة الختامية أن العناية بالمعارض التجارية والبعثات التجارية ونشاط مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة وتبادل قوائم « الرغبات — " Want Lists " لا يبدو كافياً فى حد ذاته — فى رأى المؤلف — أو بديلا لأبحاث السوق . وقد اتضحت هذه الحقيقة من مناقشاته مع الأطراف المعنية فى برلين الشرقية وقراءاته للكفايات المتصلة بالتجارة الخارجية فى دول الكتلة ، وهو بذلك يرى أن العناية بالأمرين فى آن واحد يمكن أن تكون مثمرة بدرجة أكبر .

---

(٤) الخلاصـــة

بالرغم من الأخطاء واضحة الملامح فى هيكل التجارة الخارجية لجمهورية ألمــانيا الديموقراطية وهى أخطاء اعترفت بها الـكتابات الاقتصادية الألمــانية ذاتها ، فإن الاقتصاديين الألمــان كما يبدو مغتبطون بالنحو الذى تسير عليه الأمور مستندين فى ذلك على مقياس فريد هو معدل التجارة للفرد فى قطاع التجارة الخارجية وهى نقطة تستوجب بعض الإيضاح .

بلغ متوسط الصادرات للفرد من العاملين فى مؤسسات التجارة الألمانية سنة ١٩٥٦ ، ما يقرب من ٣٠٠٫٠٠٠ روبل لـ (١٧٦٫٠٠٠ دولار) . كما أكد أن معدل الصادرات للفرد من العاملين فى قطاع التجارة الخارجية مع دول الـكتلة الشرقية بوجه خاص كان ثلاثة أضعاف المعدل المقابل فى أقسام الدول الغربية ، أو أن معدل الصادرات للفرد فى أقسام أسواق دول العالم الاشتراكى Socialist World Market قرابة ١٫٣٥٠٫٠٠٠ روبل (٢٦٣٫٠٠٠ دولار) وللعاملين فى أقسام « أسواق الدول الرأسماليه — Capitalist قرابة ٣٥٠٫٠٠٠ روبل (٨٨٫٠٠٠ دولار) .

(أ) خفف من غلواء المركزية بأكثر من أسلوب . وأول ما يذكر نظام الصادرات المباشرة الذى أتاح لأكثر من وحدة اقتصادية مزاولة التجارة ، وبدأت لجان التخطيط الحكومية فى تحديد الأهداف العامة للخطة من حيث اتجاه التجارة بدرجة أقل من التفصيل وتخفيض عـدد أقسـام الخطـة Plan Positions وابتداء نظام التخطيط الواقعى Simulatenous وزيادة الاهتمام بالعلاقات الأفقية بين المؤسسات وما أسفر عنه هذا من

درجة أكبر من سلطة وأخيراً اشتراك عدد كبير من المسئولين فى المفاوضات التجارية مع الدول الأخرى .

(ب) خفف من غلواء تخصص مؤسسات التجارة المطلق فى الاداء الوظيفى للتجارة الخارجية بأكثر من طريقة . فقد سمح بمقتضى نظام الصادرات المباشرة لمؤسسات الإنتاج بقدر محدود من المشاركة فى العملية . كما وأن الاحتكاك المتزايد بين مؤسسات التجارة والإنتاج الذى نتج عن نقل بعض الوحدات الإدارية الدنيا فى مؤسسات التجارة إلى الوحدات الإنتاجية أو المصانع ومن الأخذ بنظام التخطيط الواقعى Simulatenous وقد تسبب فى تزايد معدل مشاركة ممثلوا الإنتــــاج فيما يتخذ من قرارات تتعلق بالتجارة الخارجية .

(جـ) قلل من عملية الإسراع فى اتخاذ القرارات السنوية أو اتخاذ الهام منها خلال أجل زمنى قصير وذلك خلال الطبيعة التنفيذية Operational للتخطيط طويل الأجل وعقد العقود التجارية خلال فترتى التخطيط طويلة وقصيرة الأجل فى خطوات خمس مختلفة .

(د) عنى بجانب الأعلام أو مشاكل تجميع المعلومات كما حسن نظام التقارير الاحصائية والاحصاءات التحليلية كالأرقام القياسية للتجارة والإنتاج . كما اهتم بجانب استخدام الإحصاءات فى عملية اتخاذ القرارات . تحسن نظام جمع المعلومات عن الأسواق الأجنبية نتيجة الاهتمام بأبحاث السوق والإعلان فى حدود دول الكتلة ووسائل الاتصال البديلة الأخرى كالمعارض والوفود التجارية .

تحسنت بعض المشاكل التى كانت تحيط بالتجارة الخارجية فيما بين دول الكتلة نتيجة هذه الجهود ، وتظهر البيانات الموضحة فى الفصل الأخير أن ألمانيا الديموقراطية

نجحت خلال السنوات الأخيرة من الخمسينيات فى تحقيق أهداف خطة التجارة الخارجية. كما وأن مشكلة الدورة التجارية أصبحت أقل ظهوراً . أضف إلى هذا أن مرونة الجهاز بأكمله قد تضاعفت نتيجة المجهود المضاعف لجمع المعلومات والعناية « بعقود التجارة الإضافية — Additional Trade Contracts » وكما أوضحنا فى الفصل الأول لم يتغير المعدل النسبي للاكتفاء الذاتى لدى دول المجلس بصفة عامة وألمانيا الديموقراطية بوجه خاص . والموقف بعد هذا الاتجاه أن جهاز التجارة الخارجية فى ألمانيا الديموقراطية لم يصل إلى مرحلته المثلى ، إذ ظلت هناك عديد من الفرص غير المستغلة فى هذا القطاع . واستعراض هذه النقطة يقتضى التعرض لجانب اتخاذ القرارات ، وهو موضوع الفصل التالى .

الباب الرابع

المعايير الأساسية لاتخاذ القرارات

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون فى عدم قبولهم لمبدأ المركزية المطلقة للتخطيط الاقتصادى على اعتقادهم بأن المخططين الاقتصاديين لا يستطيعون اتخاذ قرارات متوازنة من شأنها تحقيق المنفعة المثلى من توزيع المصادر الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. وتتركز وجهة النظر هذه الاهتمام على عملية اتخاذ القرارات والمبادىء الأساسية التى يعتمد عليها فى هذا الشأن.

وفى السنوات الأولى كان من الصعب للغاية للمخططين الاقتصاديين فى ألمانيا الديموقراطية اتخاذ قرارات من شأنها الوصول إلى الهيكل والحجم الأمثل للتجارة، ونظراً لاضطراب نظام الأسعار المحلية. وقد أهملت اعتبارات الربحية (مهما كان مفهومها) نظراً لابتعاد واضعى الخطوط العامة للسياسة عن ميدان الإنتاج المحلى وخلوهم من أية فكرة عن تكلفة الإنتاج. وقد بدأ اقتصاديو ألمانيا الديموقراطية بعد سنة ١٩٥٥ مهاجمة مشكلة وضع مبادىء أساسية منظمة لاتخاذ القرارات التجارية ووضع معاملات ربحية Profitability تساعد المخططين فى عملهم. ومع نهاية الخمسينيات تم وضع أسس واسعة النطاق وبعض الحسابات الأساسية. وبالرغم من تحسن طريقة التخطيط الاقتصادى بعد هذه الجهود فإن عملية اتخاذ القرارات واجهت أكثر من مشكلة نظرية إحصائية غير محلولة وكان وكأن من الواضح أن هناك أكثر من وسيلة لتحسين الوضع عما هو عليه.

(١) نظام التسعير المحلى فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية

كان اضطراب نظام الأسعار فى الاقتصاد الألمانى خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو العائق الرئيسى دون وضع أى نوع من الحساب الاقتصادى المنظم — . " Rational Economic Planning "

فبالنسبة لقطاع الصناعة مثلا كانت هناك ثلاثة مجاميع سلعية ، الأولى ما عرفت بأسعار المصنع Factory Price أو بالألمانية Betriebsabgabpreis (وهى أسعار أساسها طريقة التسعير النازية أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهى طريقة لا ترتبط بأى أساس منظم . وقد تقرر استمرار العمل بهذه الطريقة بموجب قانون التسعير الحكومى " Stop - price " الذى سمح ببعض التغييرات الجزئية فيها بالنسبة لمصانع معينة ، أما عن المؤسسات فقد كانت تشترى السلع الصناعية بسعر التحويل "Transfer Price" أو بالألمانية Industrieabgabpreis (وهى أسعار المصنع مضافا إليها ضريبة المشتريات النوعية التى تختلف فئاتها بالنسبة لكل سلعة) . وقد كان تخطيط الإنتاج يتم على أساس نظام آخر ثالث للأسعار هو النظام الصناعى للأسعار " Messwerte " الذى نادراً ما كان يعكس بدقة أسعار الإنتاج النسبية واعتمد عليه فى قياس نجاح المصانع فى الوفاء بأهداف الخطة وتقرير مدى استحقاقها لبعض المنح التى كانت تمنح عندئذ . ومما يذكر أن هذا « السعر الصناعى » قد بلغ بالنسبة لكتل النحاس ٤٫٢٥ مارك ألمانى / كجم ولأسلاك النحاس مهما كان قطرها ١٫٤٨ مارك ألمانى / كجم ولأسلاك النحاس المجدولة ٨٨ر — مارك ألمانى / كجم .

تمخض هذا النظام المنفرد للتسعير عن نتيجتين : الأولى بدأ الحكومة فى منح إعانات حكومية للمؤسسات التى حددت (أى الحكومة) أسعارها عند مستوى يقل عن مستوى تكاليف الإنتاج واتخاذ هذه الإعانات طابع الاستمرار حتى أصبحت إحدى

ملامح الاقتصاد القومى الألمانى خلال فترة ما بعد الحرب ، ويكفى لإيضاح هذه الحقيقة الوقوف على حجم الإعانات التى دفعت للمنتجين فى قطاع الصناعة خلال السنوات الأولى من الخمسينيات والتى تجاوزت ١٠٪ من قيمة الإنتاج الصناعى عامة . والثانية : وهى الأكثر إيضاحاً ، اختلاف أسعار بعض السلع المماثلة حسبما تكون المؤسسة التى انتجتها . والطريف أن أولبريخت قد أشار إلى أن أسعار المصنع بالنسبة لنوع خاص من العجلات قد تراوحت ما بين ٣١ر٣٣١ و ٧٩ر٧٧١ مارك ألمانى .

وحتى فبراير ١٩٥٣ أعلنت سياسة جديدة للتسعير قضت باتخاذ الخطوات الكفيلة بتوحيد أسعار السلع التشبيهية أو المماثلة خلال السنوات التالية وتأسيسها على متوسط تكاليف الإنتاج التقديرية أو المخططة . وقد كانت هذه الأسعار بتلك الكيفية تدعم مسألة ربحية مؤسسات الإنتاج وتنسيق مسألة الإعانات والدعم . ولتسهيل تنفيذ تلك السياسة الجديدة نقلت مسئولية تحديد الأسعار من وزارة المالية إلى لجنة التخطيط الحكومية ووزارات الإنتاج المختلفة والوحدات الاقتصادية الاخرى الادنى مرتبة . وقد أثبتت التجربة التالية لتنفيذ تلك السياسة أن تغيراً قط لم يحدث وظلت الامور تجرى على ذات منوالها الاول .

وفى سنة ١٩٥٦ عدلت أسس التسعير بحيث أصبح من المفروض تأسيس الأسعار على « تكاليف الإنتاج الضرورية من الوجهة الاشتراكية Social necessary Costs of Production وهى ما عرفت بأنها متوسط تكاليف إنتاج أكثر المنتجين كفاءة مضافا إليها قدرا محدودا من الربح « Sales Mark-up » لم يعمل هذا التعديل شيئا للاعانات وظلت تمنح وأن كانت قد ارتبطت بحجم الربح المسموح به .

وقد لوحظ أن تنفيذ كافة تلك الجهود الرامية إلى إصلاح نظام التسعير اتسم بالبطء ولم يأخذ طابع السرعة والحزم إلا اعتبارا من سنة ١٩٥٧ . ففى ميزانية سنة ١٩٥٨ ، حددت حجم الاعانات المفروض منحها لقطاع الصناعة بـ ٨٪ من صافى الإنتاج

الصناعى ، وفى ميزانية ١٩٥٩ انخفض حجم هذه الاعانات (سواء حكومية أو محلية) إلى ٥٪ من صافى الإنتاج الصناعى . وبالرغم من اعتقاد معظم الاقتصاديين الألمان آنئذ بوجوب إلغاء هذه الاعانات نهائيا فإن تفكيرهم لم يتجه إلى ضرورة تعديل نظام ضريبة المشتريات النوعية الذى كان دوره فى اضطراب هيكل التسعير المحلى لا يقل عن دور الاعانات ، إلا فى هذه السنة (١٩٥٨) . (بلغت حصيلة هذه الضريبة بالنسبة للسلع الاستهلاكية ٢٥٪ من حصيلة ضرائب المشتريات إجمالا ، وفاقت فى الأهمية — بالنسبة للجهاز الضريبى — ضرائب الاستهلاك المشابهة التى كان معمولا بها فى روسيا وبولندا) .

يظهر هـذا العرض الموجز لنظام التسعير صعوبة وضع حساب اقتصادى منتظم ، فالأسعار لا تعـكس بأى وجه تكاليف الإنتاج سواء المتوسطة . كما وأن العوامل المؤثرة على الطلب لم يكن لها أى تأثير على الأسعار . كما وتعذر على المخططين الاقتصاديين الاعتماد على أسعار السلع المختلفة لتخطيط توزيع أمثـل للمصادر الإنتاجيـة أو حتى احتساب التكاليف الحقيقية لإنتاج سلعة معينة بوسائل إنتاج بديلة .

وقد ظهر بالنسبة للتجارة الخارجية بوجه خاص مشكلة أخرى كان سببها تحديد أسعار الصرف تحديدا تحكميا وكونها لا تعـكس بأى شكل من الأشكال توازن العرض والطلب على النقد الأجنبى . وقد أثبت هـذا الوضع أن مقارنة الأسعار المحلية بأسعار السوق الخارجية أمر متعذر حتى ولو كانت تلك الأسعار المحلية مرتبطة بأساس عملى منتظم ، وبالتالى يتعذر إتخاذ قرار باستيراد سلعة ما أو تصديرها . وقد كانت مشكلة تحديد أساس يعتمد عليه فى تحديد أكثر السلع ربحية فى هيكل معين للتجارة أكثر هـذه المشاكل صعوبة . والقسم التالى يتعرض للنواحى التنفيذية لعملية اتخاذ القرارات مع عرض سريع لبعض النواحى النظرية للمشاكل الخاصة بألمانيا الديموقراطية .

(٢) معايير التجارة ــ موازنة الموازين المادية

تناول الباب الثانى كيف تحاول لجان التخطيط الحكومية موازنة الموازين المادية عن طريق الصادرات والواردات وكيف أن هذا النظام له مبرراته طالما وأن الأسعار المحلية لم تصلح كأساس دقيق يوجه عملية اتخاذ قرارات التجارة الخارجية . وقد استتبع هذا الوضع ابتعاد المخططين الاقتصاديين فى مستويات التخطيط العليا — خلال عملية اتخاذ قرارات التجارة الخارجية — عن هذه الأسعار ابتعادا تاما واستبعادهم إياها من الأسس التى تتخذ هذه القرارات على أساسها ، خاصة وأن مسألة توازن المدخلات والمستخرجات Input-Output قد أدخلت بشكل بدائى العوامل المؤثرة على الطلب فى الاعتبار ، أو أن تحديد أهداف نهائية للانتاج والاستهلاك المحليين — من زاوية أخرى يظهر مشاكل الندرة النسبية التى يعكسها تفوق الطلب المحلى على عرض السلع المختلفة فى الموازين المادية وأن التجارة الخارجية تلعب عندئذ دورها فى تخفيف عبء هذه الأزمات .

ومن المعروف أن طريقة المدخلات والمستخرجات فى التخطيط تمكن من الوصول إلى هيكل متكامل للتجارة والإنتاج وأن كانت لا تقدم فى حد ذاتها حل نهائى للمشاكل الأخرى المتفرعة . هذا وقد اضطر الاقتصاديون الألمان إلى البحث عن سبيل لتحديد هيكل تجارة أدخلت فى تكوينه اعتبارات التكافة النسبية للانتاج وبدائل العملية الإنتاجية أو برامج التجارة والعلاقة بين التجارة والاستثمار وذلك بعد أن أهملت الموازين المادية هذا الجانب .

(٣) معايير التجارة ــ Preisausgleich

أو هامش الربح أو الدعم

لم تلتفت مؤسسات التجارة خلال مشروع السنوات الخمس الأول للمشاكل العامة

للربحية وكان جل همها الوفاء بالأهداف المرتفعة للخطة ووضع ما عدا ذلك فى مرتبة تالية . وعندما بدأت اعتبارات الربحية تأخذ طريقها إلى ما يتخذ من قرارات تتعلق بالتجارة الخارجية لجأت مؤسسات التجارة إلى المقارنات البسيطة المباشرة بين الأسعار المحلية وأسعار التصدير واستخدمت فى ذلك ما يعرف بالـ Preisausgleich (PAG) وهو الربح الذى يعود أو المعونة التى تمنح لمؤسسة التجارة عما تقوم به من عمليات تجارية . وبطريقة أخرى كانت مؤسسات التجارة تشترى السلع المنتجه محليا بسعر التحويل المحلى .

(يعادل سعر المصنع المحلى مضافاً إليه ضريبة المشتريات النوعية) وتبيعها فى الخارج وتحول حصيلة البيع ـ بالنقد الاجنبى ـ عن طريق البنك المركزى بسعر الصرف الرسمى إلى العملة المحلية . وجريا على نفس المنوال كانت مؤسسات التجارة تشترى السلع الاجنبية من الأسواق الخارجية بنقد أجنبى اشترته من البنك المركزى بما يعادل قيمته بالعملة المحلية وتبيعها محلياً بسعر (Petriebsabgabpreise) .وقد كان ربح مؤسسات التجارة أو خسارتها الإجمالية بوحدات النقد المحلية ـ تعتمد على التكوين السلعى للتجارة والعلاقة بين الأسعار المحلية والأجنبية وإن كان لا يخل بتوازن التجارة ـ مقومة بالنقد الأجنبى ـ بصفة عامة .

لم يكن هامش الربح أو الدعم (PAG) مقياساً حقيقياً لربحية التجارة للاقتصاد ككل ، إذ لم يقف دوره عند اعتبار الفروق بين تكاليف الإنتاج المحلية (بالنسبة للصادرات) أو الأسعار المحلية (بالنسبة للواردات) والأسعار الأجنبية فحسب بل تضمن أيضاً أثر إعانات المنتجين الحكومية وضريبة المشتريات النوعية كذلك فروق سعر الصرف بالنسبة لكل سلعة على نحو منفصل . ولقد كان من الممكن على هذا الأساس أن تصدر إحدى مؤسسات التجارة سلعة ما يمكن لها فى الوقت ذاته استيرادها (من وجهة النظر الاقتصادية القومية) وأن تستورد سلعاً من واجبها تصديرها طالما وأنها تحقق أرباحاً مجزية خلال العمليتين .

وقد تبدو المسألة أكثر وضوحاً بعد استعراض المثل التالى :

تصــــدير			استــــيراد		
تكلفة تصدير السلعة أ	١٠٠	دولار	تكلفة تصدير السلعة ب	١٠٠	دولار
« « «	٢٢٠	مارك	« « « «	٢٢٠	مارك
بالمارك الألمانى حسب سعر الصرف الرسمى			بالمارك الألمانى حسب سعر الصرف الرسمى		
تكلفة الإنتاج المحلية للسلعة أ	٤٠٠	مارك	قيمة واردات السلعة ب	٣٠٠	مارك
الإعانة الممنوحة للمؤسسة	٢٠٠	«	بالمارك الألمانى		
سعر المصنع للسلعة أ	٢٠٠	«	(بالأسعار المحلية)		
ضريبة المشتريات	١٠	«	(يتكون هذا السعر من تكاليف الإنتاج		
سعر التحويل المحلى للسلعة أ	٢١٠	«	المحلية ٢٠٠ مارك ألمانى يضاف إليهما		
هامش الربح والإعانة	١٠	«	١٠٠ مارك ضرائب أضافية وإعانات)		

فبالرغم من أن تكلفة الإنتاج الحقيقية لسلعة التصدير أ ، كانت ٤٠٠ مارك ألمانى ، وللسلعة «ب» ٢٠٠ مارك ألمانى ، فإن مؤسسة الإنتاج قد حققت ربحاً بتصدير السلعة «أ» واستيراد السلعة «ب» .

وما نود أيضاحه هنا أن هامش الربح أو الدعم هذا PAG ليس بدرجة الكمال المطلوبة . فبالرغم من أن سعر الصرف يؤثر بدرجة مباشرة عليه فى حالة التصدير والاستيراد . فان توازن التجارة (مقدرة بالنقد الأجنبى) يزيل اى أثر يمكن لسعر الصرف تأثيره على هذا الهامش [1] .

هذا وقد مر هذا الهامش بثلاث مراحل مميزة :

ظهرت المرحلة الأولى خلال الفترة حتى ١٩٥٦ وهى فترة أهمل الهامش فيها نسبياً

(١) يمكن التحقيق من هذا رياضيا .

سواء من المفكرين الاقتصاديين أو المعنيين بأمور التجارة . ويذكر المؤلف أن أنطباعاته الخاصة قد دلته على أن مؤسسات التجارة كانت تواجه صعوبات جمة فى الحصول على سلع التصدير وفى وضع أهداف الخطة وبهذا كانت أهمية هذا الهامش محدودة بالنسبة لعملية أتخاذ القرارات ـ Decesion-Making . وقد أتسمت هذه الفترة بالتساؤل الدائم عما إذا كان هذا الهامش اعانة «حقيقية» أم لا، كما ولم يكترث بأهميته الأقتصادية أو بمدلوله كعاكس لعوامل أقتصادية معينة . والدليل على ذلك انه ظل يتصاعد قيمياً دون أن يلاحظ أن تضخم نفقته أنما بسبب مشاكل أخرى جوهرية .

وقد بدأت المرحلة الثانية سنة ١٩٥٦ عندما صدر قانون جديد يسمح لمؤسسات التجارة بشراء سلع محلية دون أن تدفع ضريبة المشتريات النوعية التى كان من الواجب دفعها عند آخر مرحلة من مراحل الانتاج . وقد بررت هذه الخطوة بأنها تتفادى الحركة الدائرية التى تحدث عند دفع مؤسسات التجارة هذا المبلغ وتحصيلها أياه مرة أخرى فى شكل هامش سلبي (اعانة) . ولعل تصريح أولبرخت سنة ٥٦[1] بأن« صافى الهامش » سوف يستبعد نهائياً خلال السنوات القليلة التالية هو الذى دعا المسئولين فى قطاع التجارة الخارجية إلى أختيار هذه الطريقة الواضحة للتخفيض الهامشى (كان من المتعذر تنفيذ أقتراح أولبرخت بالطبع ما لم يعاد النظر جديا فى نظام الأسعار المحلية كذلك هيكل التجارة الخارجية عموما. وبالرغم من أن اتجاها قد ظهر نحو تنظيم الاسعار خلال تلك الفترة وصاحبه بعض التغيير فى هيكل التجارة فإن هذا الاقتراح قد أهمل تماما) . ولقد مكنت هذه التعديلات وبوجه خاص ذلك القانون من اجراء مقارنة ذات معنى بين أسعار التصدير المحلية والأجنبية اذ اختفى أحد العوامل المسببة لاضطراب نظام التسعير المحلى .

Der Aussenhandel 9 - 17 - 1954 (1)

ويؤكد المؤلف أنه قد نما إلى علمه أثنـــاء تواجده فى برلين أن لجان التخطيط الحكومية لم تعتمد فى أى من الأوقات على مبدأ رفع هامش الربح أو الاعانة إلى أقصى حدوده عند أتخاذها للقرارات المتعلقة بالهيكل السلعى للتجارة وهو اتجاه محتمل تمـاما فى رأيه . وقد أنتفعت مؤسسات التجارة من الهامس فى هذه المرحلة فى عملية اتخاذ القرارات التصديرية من جانبين :

(ا) أحتسبت مؤسسات التجارة هامش أيجابى فى بعض الأحيان لتقرر عما إذا كانت سلعة معينة توجه نحو التصدير أم لا . ولما كان الهامش بالنسبة لمعظم الصادرات سلبياً نظراً للمبالغة فى تقدير سعر الصرف الرسمى Overvalued فإن هذا التصرف كان عاملا مثبطا للصادرات فى بعض الاوقات التى كانت تحاول فيها الحكومة الألمانية زيادتها بأكبر درجة ممكـنة . ومما يذكر أن هذه الفـكرة لم تلق قبولا بل وأهملها الاقتصاديون الذين لا يعتقدون فى أثر سعر الصرف على التجارة .

(ب) كان يقارن فى بعض الاحيان بين عدة بنود ضمنت أحدى أقسام الخطة وتختار السلعة ذات أكبر هامش إيجابى (أو أقل هامش سابى « اعانة ») لتصدر . وقد فقد سعر الصرف تأثيره عندئذ اذ توقف تأثير الهامش هنـا فى منتصف مرحلة الوصـول إلى الهيكل الأمثل للتجاره أو الا Suboptimization . وقد ظهر ما لهذه العمليـة من ميزة عندما لوحظ أن الأثر السيء لاعانات المنتجين وضرائب المشتريات النوعيـة هو ذاته بالنسبة لأى سلعتين تجرى مقارنتهما .

ومع حلول سنة ١٩٥٩ عندما أنتظم هيكل التسعير المحلى عما كان عليه من قبـل ، ظهرت هناك درجة كبيرة من الأرتباط بين درجة أو مرتبة الربحية ، محتسبة على أساس معادله خاصة لربحية التجارة (راجع الفصل الثانى) و بين هامش الربح أو الأعانة بالنسبة للسلع التى تنتمى إلى قطاع صناعى معين . وقد بلغ هذا الأرتباط فى قطاع الآلات مثلا ٥٨ر ـــ ٠ وقد ظهر آنئذ أن عنصر الاضطراب فى نظام الأسعار لا يتفق بالنسبة للسلع

التي تنتمى إلى صناعات مختلفة . وأن كافة المقارنات بين هامش هذه السلع أو تلك ليس لها أى مدلول أو معنى .

لم يلجأ إلى رفع الهامش إلى أقصى حدوده كأساس أو مبدأ لاختيار الواردات إذ أن أسعار الواردات فى السوق المحلى كانت أكثر دلالة عن سائر الاسعار المحلية . ومما يذكر أن مؤسسات التجارة أخذت سنة ١٩٥٣ مسئولية وضع تلك الأسعار ، إلا أنها عادت فأهملتها تماما . ولما كانت هناك حاجة ملحة للواردات فقد حددت لجنة التخطيط الحكومية التفاصيل المتباينة لخطة الاستيراد على نحو دقيق كما أشرنا فى الفصل السابق ولم تترك لمؤسسات التجارة الكثير من حرية إتخاذ القرارات فى هذا المجال .

دخل هامش الربح أو الإعانة مرحلته الثالثة فى أول يناير ١٩٥٩ عندما تم وضع هامشى ربح أو ضمان ميز ثانيهما بأنه يعادل الفرق بين السعر الاجنبى (مقدرا بالمارك الالمانى وفقا لسعر الصرف الرسمى) والسعر المحلى . أما الأول فقد كان يعادل الفرق بين السعر الاجنبى مقدرا بالماركات الالمانية وفقا لسعر صرف خاص أطلق عليه « سعر صرف القوة الشرائية » « Purchasing Power Exchange Rate » وبين ذات السعر الاجنبى مقدرا بالمارك الالمانى وفقا لسعر الصرف الرسمى . ولم يوضح قط كيف سيحدد سعر الصرف الخاص أو سعر صرف القوة الشرائية .

ظهر لهذا الاجراء مزايا عديدة تفوق النظام الأول ، يمكن إيضاحها بالمثال التالى . . لنفترض أن سعر سلعة ما المحلى بلغ ٨٠ مارك المانى بينما بلغ السعر الاجنبى ٣٠ دولار وأن سعر الصرف الرسمى قد بلغ بالنسبة للدولار الواحد ٢٫٢٠ مارك المانى وأن « سعر صرف القوة الشرائية » قد بلغ بالنسبة للدولار أيضا ٤٫٢٠ مارك المانى . من المفروض أن يعكس سعر العالم الخارجى مضروبا فى سعر صرف القوة الشرائية (٣٠ × ٤٫٢٠ = ١٢٦ مارك) سعر السوق العالمى الحقيقى لهذه السلعة أو المقابل المحلى لهذا السعر إذا ما كان سعر الصرف يمثل فعلا عامل ندرة النقد الاجنبى . فإذا ما إفترضنا أن

السعر المحلى قد عكس « التكلفة الاشتراكية الحقيقية » « Social Cost » لإنتاج السلعة ، فان المانيا الديموقراطية تجد ربحية فى عملية تصدير هذه السلعة طالما وأن ما يقابل الفرق بين ١٢٦ و ٨٠ وهو ٤٦ مارك المانى من النقد الأجنبى سوف يعود إليها آنئذ . أما إذا تم تحويل السعر الأجنبى إلى العمله المحلية بسعر الصرف المبالغ فى تقديره (٣٠ × ٢٫٢٠ = ٦٦ مارك) وقورن بالسعر المحلى فقد كان من الاكثر ربحية استيراد هذه السلعة طالما وأن مقابل الفرق بين ٨٠ ر ٦٦ وهو ١٤ مارك المانى من النقد الأجنبى سوف يعود على المانيا الديموقراطية عندئذ . . . وفى الحالة الأولى أدى الاستيراد إلى هامش إيجابى (عادل الهامش المشار إليه توا) .

وتأسيسا على هذا التحليل فان عدم وجود معاملات ربحية Profitability فى الوقت الذى يتوفر فيه سعر صرف قوة شرائية تعكس فعلا ندرة النقد الأجنبى ، كذلك إذا ما كان السعر المحلى يعكس التكلفة الاشتراكية الحقيقية فان هامش الربح أو الدعم يصلح كأساس لتقدير ربحية التجارة بالنسبة لسلعة معينة أو بمعنى آخر تبدوا المشكلة واضحة المعالم بعد أن استبعد الأثر السلبى لسعر الصرف المغالى فى تقديره . وقد يبدو للمتتبع لهذا التحليل أن نظاما من هذا النوع بالغ التعقيد وأن هنـــاك نظم أخرى بديلة لا تعتمد على قيام « سعر صرف القوة الشرائية » يعكس عامل ندرة النقد الأجنبى أو « تكلفة اشتراكية » حقيقية يمثلها السعر المحلى . إلا وأن المسئولين عن التجارة الخارجية فى دول الكتلة ظلوا يعتقدون اعتقاداً قوياً فى قدرة هامش الربح أو الدعم هذا على قياس مسألة الربحية ويعتمدون عليه اعتماداً رئيسياً إلى أن بدىء فى احتساب معاملات الربحية وبدأ فى استخدامها على نطاق واسع ، فقل عندئذ ركونهم إلى هذا الهامش .

لجأت معظم دول الكتلة الأخرى إلى استخدام فكرة هامش الربح أو الدعم بشكل أو بآخر كأساس لقراراتها التجارية إلى أن بدأت عيوب هذا الهامش فى الظهور تدريجياً اعتباراً من سنوات منتصف الخمسينيات .

(٤) معايير التجارة ــ معاملات الربحية Profitability Coefficient

بدأ سنة ١٩٥٤ فى المجر وتشيكوسلوفاكيا ثم بولندا أول بحث فيما بين دول الكتلة لمشاكل ربحية التجارة . وقد تطورت هذه المداولات التى تميزت بالحيوية إلى أن نوقش الموضوع سنتى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ فى نطاق ثلاث مؤتمرات ضمت دول الكتلة جميعاً دون استثناء .

وقد بدأت مناقشة المشكلة من الجانب النظرى بالتفريق بين « الربحية العادية للتجارة » " Normal Profitability Of Trade " والتى عرفت على أنها العلاقة بين متوسط تكلفة الانتاج المحلى وسعر السوق العالمى ، والمنفعة العامة للتجارة ــ والتى يدخل فى احتسابها عامل جديد هو قوى الطلب المحلى وعناصر الاشتراكية السياسية بالاضافة إلى اعتبارات التكلفة والانتاج . ومن الواضح أن إيجاد القيمة الحسابية للعامل الأول أو معامل الربحية العادية للتجارة ممكن بالنسبة للسلع المنتجة محليا فحسب أما المعامل الثانى أى معامل منفعة التجارة فممكن إيجاده حسابياً لكافة السلع التى تنتج محليا أو تستورد .

انتهت مع مرحلة التمييز بين هذين المعاملين الجوانب النظرية فى الموضوع والتفت عندئذ إلى مشاكل قياس معامل الربحية العادية . وكان التركيز على الصادرات هو الأمر الغالب . وقد كانت وجهة نظر المعنيون بالجانب النظرى فى التجارة الخارجية أن إيجاد هذا المعامل لا يزيد عن كونه عملية « تنقية Purifying » للأسعار المحليـــة حتى تمثل « حقيقة تكالفة الإنتاج الاشتراكية ــ Social Labour Costs أو بمعنى آخر عناصر التكلفة المباشرة للعمل والاستهلاك فى التكلفة الاجمالية للانتاج .

لم تناقش الجوانب النظرية لمسألة ربحية التجارة الخارجية فى السنوات حتى ١٩٥٧ إلا على نطاق ضيق محدود اقتصر على ماكان ينشر فى النشرات الاقتصادية الألمانية ، وبالرغم من ذلك فقد كانت المشكلة موضع دراسة الاقتصاديين الألمان سنتى ٥٥و١٩٥٦ وتضمنت آراءهم ـــ . . « أنه بالرغم من . . تعرض عدد كبير من الباحثين للمشكلة فإن ما أسفرت عنه دراساتهم من نتائج لم تلق تأييدا أوحتى تفهما من جانب المنظمات الرسمية فى ألمانيا الديموقراطية[1] » .

وفى سنة ١٩٥٦ نوقش الموضوع فى نطاق لجنة مشتركة من وزارة التجارة الخارجية ومدرسة الاقتصاد العليا ولكن لم تسفر هذه الدراسة أيضاً على نتائج تذكر . أما سنة ١٩٥٧ ، فقد ظهرت مجموعة كاملة من المقالات تناولت هامش الربح أو الدعم ومشكلة تحمل مؤسسات التجارة عبء ضريبة المشتريات بالنسبة لما تشتريه من السوق المحلى للتصدير فى صحافة التجارة الخارجية الألمانية .

وقد دلت هذه المحاولات على عدم وجود تفهم حقيقى لمسألة ربحية التجارة الخارجية ولم ينقذ الموقف إلا ثلاث مقالات نشرها الاقتصادى التشيكى Cerniansky[2] فى بعض الصحف الألمانية لخص فيها أكثر معتقدات المجر والتشيك والبولنديين فى المشكلة التى تدولت خلال السنوات الثلاث السابقة على مقالاته . وقد أوضح أن وظيفة التجارة الخارجية فى المجتمع الاشتراكى هى دفع مدخرات « العمل الاشتراكى» إلى أقصى درجاتها . وأردف ذاكراً بعض المعادلات التى تمكن من قياس الربحية العادية للانتاج كذلك ربحية أخرى لآخر مرحلة من مراحل الانتاج . واعتبارا من سنة ١٩٥٧ حتى ١٩٦٠ لم تضف المناقشات التى دارت فيما بعد ذلك شيئاً إلى هذه الافكار أو المبادىء ، بل انخفض

---

(1) K - Bialecki , O Badanéach Rentownosci Eksportu W KraJa chdemokracJ ludowy , Handel Zagraniczny 11,7/1957 .

(2) Der Aussenhandel 1-10-7

مستوى الكثير منها عن مستوى هذه المقالات . كما ولم يلق ما كان ينشر فى صحف بولندا من تعديلات جوهرية فى نظريات التجارة الخارجية فيما بين دول الكتلة الاشتراكية اهتماماً يذكر فى الصحافة الالمانية عندئذ .

هذا وسنكتفى فيما يلى باستعراض المسائل التى لم تتعرض لها الكتابات الالمانية خلال الفترة حتى ١٩٦٠ .

(أ) تناول التحليل تكاليف الانتاج المتوسطة فحسب ولم يتطرق إلى نظريات تكاليف الإنتاج الحدية أو الربح الاقتصادى إلا بطريقة سطحية لم تمس جوهر الموضوع. وإذا ما أرخى النظر عن مساهمة بعض الكتاب الصينيين فى البحث فإنه لم يتناول مشكلة تعديل تكاليف الانتاج بالحماية وإدخال الطابع المحلى على المصادر الانتاجية أو عوامل الانتاج التى تساهم فى العملية الانتاجية (كإضافة ربح خاص لرأس المال أى اليد العاملة الماهرة) . كما لم يتناول موضوع تقدير ربحية التجارة الخارجية فى حالة تكلفة الانتاج المشتركة .

(ب) لم يتناو الاقتصاديون بالتحليل المشاكل المرتبطة بمرحلة الانتاج اجمالا أو بمعنى آخر كم مرحلة من مراحل الانتاج يجب أخذها فى الاعتبار عند إيجاد القيمة الحسابية لهذه المعاملات . فمن الممكن مثلا احتساب عديد من هذه المعاملات كلاهما يختلف عن الآخر اختلافا مطلقاً ، معامل دولى Global Coefficient يقارن ما بين تكاليف الانتاج الكلية وسعر السوق العالمى ، ومعامل نهائى " Last Stage Coefficent " يقارن فيما بين تكلفة الانتاج المقترنة بآخر مرحلة إنتاج والسعر العالمى عند ذات مرحلة الانتاج أو سعر السوق العالمى محذوفاً منه سعر السوق العالمى بالنسبة للسلع التى تدخل آخر مراحل الانتاج . وبالرغم من أنه قد انتفع من كلا المعاملين وإن كانا قد عدلا بدرجة أو بأخرى فلم توضح مزايا أى منهما . أضف إلى هذا أن المشاكل النظرية الخاصة

لحساب « العامل نهائى » بما تنطوى عليه من تقييم للسلع الناتجة عن مراحل انتاجية سابقة لم تدخل حيز البحث والتنظيم .

(ج) أفترض الكتاب الالمان عند أحتسابهم قيمة هذه المعاملات أن هناك سعراً عالمياً ثابتاً يسود سوق هذه السلعة أو سوق المواد الأولية المستوردة لتشارك فى عملياتهـا الانتاجية . وقد أقترح الاقتصاديون الألمان حل مشكلة عدم وجود هذا النوع من السعر الموحد باحتساب متوسطات متنوعة وأرقام قياسية لمعدلات التبـــادل الدولية — « Terms Of Trade » تكفل تحديد موطن بيع السلعة .

والملاحظ أن الاقتصاديين الغربيين لم يتعرضوا لهذا النوع من البحث وما أرتبط به من صعوبات خاصه ولكن عكف على دراستة أقتصادى سويدى أثبت رياضيا عدم كفاية تلك الطريقة فى تقدير المتوسطات ، وأن وســائل التخطيط بالجدول Linear Planning هى أفضل وسيلة لرفع ربحية التجارة إلى أقصى حدودها فى ظل موقف تتعدد فيه أسعار نفس السلع فى عدة أسواق منفصلة وتفرض فيه حصص نوعية تضمن عقود التجارة الدولية ولا يسمح لمؤسسات التجارة إلا بقدر من الصادرات كما تلتزم بمقتضاه بخلق توازن بين صادراتها ووارداتها من شريكاتها فى التجارة . وبالرغم من أن هذه المشكلة كانت موضع دراسة خاصة من قبل بعض الاقتصاديين النظريين الألمان فان هذا الموضوع لم يطرح على نطاق البحث العام .

(د) لم تتناول الكتابات الاقتصادية الألمانية جوانب الاستثمار فى التجارة الخارجية أو بوجه خاص أثر الاستثمار على ربحية التجارة الخارجية وامكانية تخفيض حجم الاستثمار بالنسبة لوحدة العملة الأجنبية المحصلة من هذه التجارة بالرغم من أن هذا الموضوع قد طرق على نطاق واسع فى الصحف البولندية .

(هـ) لم يعنى بما يمكن أن يحدثه تغير تكاليف الانتاج المحلية أو أسعــار السوق العالمية من تطور فى الربحية التجارية . وقد أستعرض رئيس برنامج التقدير الحســابى

لمعامل الربحية التجارية فى المانيا الديموقراطية النقد الذى كان قد وجه إلى البرنامج على أساس أنه يهمل القيام بعمل التقدير المستقبل لربحية التجارة يمنح أعتباراً للتغييرات الممثلة فى الأسعار المحلية والعالمية كذلك تكاليف الأنتاج المحلية والمستوى الفنى والنوعى للصادرات الوطنية (١) بالنسبة للمستويات الدولية المعترف بها فى هذا الشأن وأثر هذه العوامل مجتمعة على التجارة الخارجية ، وكلها مشاكل تحتاج قدراً كبيراً من التحليل . « . . إلا وأنى أعتقد أنه من المستحيل الوصول إلى هذا النوع من المعاملات بالنسبة للجزء الأكبر من صادراتنا ووارداتنا ، على الأقل فى الوقت الحالى ، وحتى إذا ما ثبت امكانية حساب هذه المعاملات فيجب أن لا تحل تلك محل التحليل الهيكلى للمعاملات قصيرة الأجل ، بل يجب أن تكون عنصراً مكملا لها . . » .

وقد نتج عن عدم منح هذه العوامل درجة التحليل والدراسة الواجبة فيما كتب من كتابات أقتصادية تتعلق بالتجارة الخارجية فى ألمانيا الديموقراطية أنه أسس البرنامج المعد لايجاد القيم الحسابية لمعاملات ربحية التجارة على أساس واعى مهتز .

وضعت أولى هذه المعاملات سنة ١٩٥٧ وكانت لبضع سلع محددة ولم تبدأ لجنة التخطيط الحكومية فى وضع برنامج كامل لايجاد قيم هذه المعاملات الحسابية بالنسبة لصادرات ألمانيا الديمقراطية بوجه عام إلا فى يناير ١٩٥٨ . وقد ضمن البرنامج نقاط — جديدة مبتكرة وبدا كما لو كان قد أنتفع فى اعداده من تجربة دول الكتلة الاخرى فى هذا الموضوع وبوجه خاص تشيكوسلوفاكيا.

Hans Jurgen Nutz, " Die Ausnutzung der Divisener entabiltat - Untersuchungen (1) bei Der Planung Der Volkswirtschaft Der Ausenhandel X, 2-1960

وقد عهد إلى مؤسسات التجارة باحتساب ثلاث معاملات خاصة بسلع تصديرية وذلك على النحو التـــالى :

معاملات سعر الصرف =

$$\frac{\text{س}}{\text{س م} - \text{ر} + \text{ت م}}$$

معـــــامل العمل =

$$\frac{\text{س} - \text{س ع} - \text{ت}}{\text{س م} - \text{ر} - \text{أ} + \text{ت م}}$$

معـــــامل المواد =

$$\frac{\text{س م} - \text{ت}}{\text{س ع}}$$

حيث س = السعر الخارجى (فوب ألمانيا الديموقراطية أو تسليم حدودها بالروبل)

س ع = أسعار السوق العالى بالروبل للمواد الخام والمواد نصف المصنوعة والمنتجات غير كاملة الصنع

ت = النفقات المتغيرة أو الثانوية

س م = السعر المحلى بالمارك الألمانى .

ر = ربح المصنع عند آخر مرحلة إنتاج .

أ = التـكلفة المحلية للمواد الخام السلع نصف المصنوعة والمنتجات غير كـاملة الصنع .

ت م = تـكاليف إنتاج محلية متغيرة أو ثانوية .

والجدير بالملاحظة أن هـذه المعاملات مجتمعة تتفادى مشكلة تدهور سعر الصرف بعقارنتها سعر السوق العالمى بتكاليف الانتاج المحلية . كما وأن كل معامل فيها يقيس شيئا مختلفا عما يقيسه المعامل الآخر .

ومعامل سعر الصرف ، معامل دولى يقارن أسعار السوق العالمى بالنسبة لسلعة بذاتها بسعر محلى « منقى » Purified هو فى حد ذاته تقريب للتـكلفة الاشتراكية لـكافة المراحل الإنتاجية . ولما كان أثر الأرباح أو الاعانات وضرائب المشتريات وأنواع الضرائب الأخرى لا يستبعد إلا من مرحلة الإنتاج النهائية فإن السعر المحلى « المنقى » هذا ليس بدرجة «النقاوة» الواجبة . أضف إلى هذا أن تـكلفة المواد المستوردة لا تستبعد عادة مما يخل بتوازن هـذا المعامل بدرجة أكبر ، ويمكن إيضاح الأمر بالتعرض للحالة التى تبدو فيها سلعة ما تصدرها ألمانيا الديموقراطية « رخيصة » جدا من وجهة نظر تكاليف الاستيراد فى البلد المستورد فى الوقت ذاته الذى تحصل فيــه على سعر محلى مرتفع فى ذلك البلد ولـكن لا تقدم معها ألمانيا الديموقراطية على التصدير نظرا لانخفاض معاملات سعر الصرف .

وقد حاولت بعض دول الـكتلة تفادى هـذه المشكلة عند احتساب المعاملات الدولية المتنوعه بحذف سعر المواد الأولية المستوردة من السوق العالمى من البسط وسعر هذه المواد الخام المحلى من المقام . والواقع أن معامل سعر الصرف ما هو إلا معامل ربحية أو دعم مضمنا التـكاليف المتغيرة للتجارة (أو التـكاليف الثانوية Secondary) ومنزوعا منه أرباح مؤسسات الإنتاج المحققة عند آخر مرحلة إنتاجية وهو بهذه الـكيفية يتسم بعدد كبير من العيوب التى تلصق بهامش الربحية أو الدعم .

يعد معامل العمل معامل ربحية « المرحلة النهائية » ووجه الصعوبة الرئيسى فى احتسابه هو عدم توفر أسعار عالمية للمواد الخام أو السلع الداخلة فى مراحل الإنتاج النهائية إذا لم يكن هناك ثمة سوق عالمى لها والاعتماد على التقدير البحت للوصول إلى

أسعار هذه السلع . وقد لجأت كثير من مؤسسات التجارة محاولة منها لتبسيط مشكلة التقدير هذه إلى تقسيم هذه السلع إلى أربعة مجاميع .

(ا) مواد خام .

(ب) سلع نصف مصنوعة .

(جـ) سلع أخرى مستخدمة فى التصنيع والتشييد .

(د) مواد تكميلية Supplementary (شحوم — كهرباء) .

وقدر متوسط أسعار السوق العالمية بالنسبة لبعض هذه السلع بموجب معاملات خاصة . ولم يكن لدى ألمانيا الديموقراطية — بعكس المجر — قائمة منتظمة بالأسعار العالمية توضع تحت تصرف مؤسسات التجارة مما تعذر وضع معاملات ربحية « المرحلة النهائية » — Last Stage هذه التى كانت تحتسبها هذه المؤسسات موضع المقارنة .

هذا وقد أستبدلت عملية حذف السعر المحلى لمادة خام معينة من مراحل الإنتاج السابقة كحذف سعر مسبوكات الحديد من السعر المحلى للسلعة المنتجة نهائيا والسعر العالمى المقدر لمسبوكات الحديد من السعر العالمى للسلعة المنتجة نهائيا بتضمين تكلفة هذه العملية فى مرحلة الإنتاج النهائية وقصرت مسألة الحذف أو الاستبعاد على أسعار الحديد المحلية والعالمية التى كانت تختصم من بسط ومقام المعامل . وقد أسفرت هذه العملية عن معامل يتروواح فى المرتبة بين « المعامل الدولى للربحية « ومعامل » ربحية المرحلة النهائية » .

وتقدير قيمة معامل المرحلة النهائية فى حد ذاته موضع شك ، فقد تكون تكلفة الإنتاج عند هذه المرحلة النهائية منخفضة تماماً نظرا لبعض استحداثات فنية فى ألمانيا الديموقراطية . فإذا كانت السلع منتجة من مواد خام محلية فائقة التكلفة الإنتاجية

(كالفحم والصلب) أو من مواد خام أجنبية مستوردة ومحملة بتكاليف نقل غاية فى الارتفاع (خام الحديد) فإن الأمر يبدو غير مربح على الاطلاق من وجهة النظر التصديرية البحتة . والرأى أن الوصول إلى قرار نهائى حكيم أو أمثل يتوقف على الاحاطة بتكاليف المواد المستوردة والمواد المحلية وعناصر الإنتاج المحلية بالنسبة لسبل الانتاج البديلة لكل مراحل الإنتاج دون استثناء .

أما عن معامل المواد فهو نسبة السعر العالمى الصافى إلى التكلفة العالية للمواد الخام الداخلة فى إنتاج هذه السلعة . وقد تناول الفصل التالى هذا المعامل بالتفصيل .

هذا وقد لوحظ أكثر من وجه خطأ رئيسى فى البرنامج الذى وضعته ألمانيا الديموقراطية لتقدير القيمة الحسابية لمعاملات الربحية نوجزها فيما يلى : —

(ا) كان ما أحتسب من معاملات محدودا للغاية ومقصورا على بعض الواردات كما لم يكن حتى نهاية ١٩٥٧ لدى ألمانيا الديموقراطية أى أساس رياضى لاحتساب هذه المعاملات بالنسبة للواردات بوجه خاص ، وبالرغم من تعدد المقالات التى ظهرت فى صحافتها آنئذ مطالبة بهذه المعاملات وترديدها أهمية مقارنة معاملات الواردات بالصادرات . ومما يذكر أن رئيس برنامج معاملات الربحية قد قرر سنة ١٩٦٠ أنه من المستحيل فى هذه المرحلة أخذ تطور هيكل الواردات فى الاعتبار عند تحليل .. ربحية التجارة الخارجية[1]» .

وقد كانت هناك ثلاثة أسباب واضحة لهذه الظاهرة .

١ — إهمال المفكرين الاقتصاديين الجانب النظرى للمشكلة أساساً .

٢ — أن معظم واردات ألمانيا الديموقراطية كانت لا تصنع داخل نطاق الدول المستوردة منها، وبذلك تعذر الحصول على أرقام إنتاج توضع موضع المقارنة ، وقد كان

---

(1) H . j . Nutz , « Die Ausnurtzung . . »

من الممكن الاعتماد على تكاليف إنتاج البدائل الأخرى المنتجة محليا ولـكن شيئاً من هذا لم يحدث .

٣ — لعبت عوامل الطلب على الواردات دوراً أكثر أهمية من تـكاليف الإنتاج المتوسطة ، إذ قد تتسبب ندرة سلعة معينة فى تعطيل صناعة بأكملهـا وعندئذ يرجع الاستيراد على أى اعتبارات أخرى ، أو بمعنى آخر أن معاملات الربحية لم تدخل عوامل كالريع الاقتصادى فى الاعتبار . ويستتبع هذا التحليل أن إنتاج هذه السلع بتكلفة متوسطة منخفضة (بالرغم من احتمال ارتفاع تـكلفة الإنتاج الجدية بدرجة كبيرة) قد يدفع مؤسسات التجارة — اعتماداً منها على معامل الربحية « Rentabilitat » — إلى الاقتصاد فى إمكان تصدير هذه السلعة . ولمـا كانت هذه الاعتبارات الهامة عسيرة القياس كمياً ، فإن لجنة التخطيط الحـكومية قامت بتحديد ما يتراوح بين ٨٠و٩٠ ٪ من خطة الاستيراد مركزياً بمساعدة الموازين المادية (من المحتمل أن تـكون عملية المساومة لتوزيع الـ ١٠و٢٠٪ المتبقية والتى لم تنشطها الخطة المركزية هى أفضـل طريقة للتوزيع إذ أن النظام الموضوع للحصول على هذه الواردات التى لم يشملها التخطيط كان معقداً للغاية بدرجة كفيلة بالحيلولة دون معظم المؤسسات وطلب جانب من هذه الحصة إلا شديد الحاجة منها) .

(ب) كان النظام المحاسبى بدائياً للغاية وبوجه خاص طرق تخصيص التـكاليف الإدارية للإنتاج السلعى . وقد حسن النظام فى نهاية الخمسينيات وإن كانت اتصالات المؤلف الشخصية قـد عكست قصوراً ظاهراً وعيوباً جدية فيه ظلت لها أثرها بالنسبة لمعاملات الربحية .

(ج) خلافا للوضع فى كثير من دول الـكتلة الأخرى والمجر بوجه خاص ، لم تتوفر فى ألمانيا الديموقراطية وكالة مركزية تتولى التنسيق بين عملية إيجاد القيم المحاسبية للمعاملات التى كانت تتم على نحو مفصل فى مؤسسات التجارة والوحدات الصناعية . وكان تعاون الجهاز

محدود للغاية فى هذا النطاق . والجر على عكس ألمانيا الديموقراطية تقدم نموذجا رائعاً للتعاون الوثيق بين مؤسسات التجارة والوحدات الصناعية فيما يتعلق بإيجاد القيم الحسابية لمعاملات الربحية التجارية . . فمؤسسات التجارة الألمانية لم تستوعب مفهوم وأهمية ودور معاملات الربحية فى تحسين ما تقوم به من نشاط . . كما أن اتحادات الترست Trust التى كان يرمز لها بـ « VVBS» والأقسام الصناعية فى لجنة التخطيط الحكومية التى كانت تعد مسئولة عن احتياجات الصناعة لم تتدخل فى احتساب هذه المعاملات حتى وقتنا هذا « .. ناهيك عن القدر الكبير من النشاط المماثل الذى يتم عند احتساب هذه المعاملات . . » والجدير بالذكر أن غالبية العاملين فى مؤسسات التجارة كانوا يعدون عملية إيجاد القيمة الحسابية لهذه المعاملات عمل إضافى كما ولم يكن لديهم أدنى استعداد لمحاولة العمل عن قرب مع قطاع الصناعة .

(د) وبالرغم من أحتساب قيمة عدد كبير من هذه المعاملات فان .. « التقدير غير المستكمل لمعاملات الربحية كان صعوبة رئيسية فيما يجرى من بحوث عن ربحية التجارة الخارجية فى الوقت الحالى . . » .

وقد تسبب الكثير من هذه الصعوبات فى إبطاء عملية احتساب هذه المعاملات . ومع ذلك كان قد تم مع منتصف ١٩٥٨ احتساب معاملات تغطى ٢٠٪ من إجمالى الصادرات . وفى ١٩٥٩ صدرت تعليمات خاصة للإسراع بالبرنامج للمساعدة فى إعداد برنامج السنوات السبع ، إلا وأن سنة ١٩٦٠ ظهرت فى الأفق ولم يحتسب سوى معاملات ٥٠ ٪ من الصادرات . وقد حظى قطاع صناعى واحد هو صناعة الآلات خلال تلك السنة بعدد كاف من المعاملات بحيث أصبح من الممكن تقدير متوسط مركز Condensed لصادرات ألمانيا الديموقراطية فى قطاع الصناعة . وقد وضعت الخطوات الكفيلة بإعداد متوسطات « مركزة » أيضاً لقطاعات الصناعات الكيماوية والخفيفة .

هذا وقد أمكن الانتفاع بما احتسب من معاملات للربحية خلال الأجل القصير

فى محاولة الوصول إلى الهيكل الأمثل للتجارة Suboptimization أو محاولة كل مؤسسة تجارة تحقيق أكبر قدر من الأرباح بالنسبة لكل مركز خطة أو مجموعة مراكز. على أن هذه المحاولة لم تتضمن دائما تحقيق كامل لفكرة التجارة المثلى نظراً لاختلاف درجة ربحية التجارة فى الوحدات العاملة لهذا الهدف . كما وأن فرص توجيه قدرأ كبر من التجارة إلى أكبر المراكز ربحية أو مؤسسات التجارة لم تقتنص . وبالرغم من كل هذه العيوب فقد أثبت استخدام معاملات الربحية فى بداية ١٩٦٠ بدأ اتجاه تقدمى يفوق استخدام هامش الربح أو الدعم .

لايبدو أن هذه المعاملات قد لعبت دوراً هاما فى وضع الخطوط الرئيسية لمشروع السنوات السبع (٥٩ — ١٩٦٥) إذ لم يكن قد أخذ بها بالدرجة التى تسمح بمساهمتها الجدية فى هذا المشروع ، ومع ذلك فقد جاءت الخطوط العريضة للخطة طويلة الأجل مرنة بعض الشىء ، وحدث سنة ١٩٦٠ أن شجع القائمون بشئون التجارة الخارجية على أنهاء حساب تلك المعاملات حتى يتسنى تحسين هيكل التجارة خلال مشروع السنوات السبع التالى . هذا وقد تعذر على المؤلف أن يقف على الطريقة التى ساهمت بها معاملات الربحية فى وضع الخطط طويلة الأجل أو المقارنات التجارية طويلة الأمد أيضاً بالرغم ما أكد له فى برلين الشرقية من أن هذه المعاملات قد لعبت « دوراً ما » . والمؤكد أن نظام الموازين المادية ظل هو أداة التخطيط الرئيسية كما يحتمل أن دور المعاملات كان مقصوراً على بعض القرارات طويلة الأجل للوصول إلى الهيكل الأمثل للتجارة. أما فى دول الكتلة الأخرى فمن المحقق أن هذه المعاملات لعبت دوراً لا يستهان به سواء فى رسم خطوط الخطط طويلة الأجل أو عقد المفاوضات السابقة على الاتفاقات التجارية .

نخلص من هذا العرض الموجز إلى التسليم بأن نظام المعاملات الربحية وما صاحبه من محاسبات يفضل بدون شك ما سبق الأخذ به عند مرحلة اتخاذ القرارات التجارية ، إلا وأنه لم يخلو من عيوب شملت جانبية النظرى والإدارى . ومن المسلم به أيضاً أنه من

الممكن تقويم الأخطاء وأن نظاما أفضل للمعادلات الرياضية يمكن وضعه وأن طريقة الحساب الرياضى يمكن تحسينها وأن استخدام المعاملات يمكن توسيع نطاقه . ومع ذلك فلا يزال هناك بعض عناصر الجانب النظرى التى تناولها البحث (مشكلة أخذ العوامل المؤثرة على الطلب فى الاعتبار أو محاولة الوصول للحجم الأمثل فى ظل ما هو مفروض من قيود على التجارة أو الانتفاع من المساعدة البديلة للتجارة والإنتاج) ، تلقى ظلالا قوية من الشك على صلاحية نظام معاملات الربحية كنظام يقدم الحلول الجذرية النهائية لمشكلة وصول التجارة إلى حجمها وهيكلها السلعى الأمثل، وحتى سنة ١٩٦٠ لم يكن للاقتصاديون الألمان خبرة باستخدام التخطيط الطولى « Linear Programming » فى حل بعض المشاكل المعقدة للوصول بالتجارة إلى هيكلها الأمثل «Trade Optimum» وهى مرحلة متقدمة تتعدى مرحلة الحساب الجبرى لمعاملات الربحية عالجها الاقتصاديون البولنديون والمجريون واكتسبوا خبرة فيها .

لم يكن معامل الربحية هو الأساس الوحيد للتجارة الخارجية بل دخلت أسس أخرى فى الاعتماد عند مرحلة اتخاذ القرارات فى ألمانيا الديموقراطية .

(٥) معايير التجـــــارة

المصادر الطبيعية ووفرة عوامل الإنتاج

(أ) المصـادر الطبيعية :

بالرغم من أن سكان ألمانيا الديموقراطية فى الوقت الحالى يبلغون قرابة ٢٢٪ من حجم سكان « ألمانيا ماقبل الحرب » وأنها تستحوذ على ٢٤٪ من مصادرها التعدينية والصناعية ، فإن هذه الأرقام تخفى توزيعاً غير متعادل فى المواد الاولية : فألمانيا الديموقراطية تواجه عجزاً خطيراً فى خامات التعدين الاساسية ، كخامات الحديد والفحم الصلب والبترول، وإن كانت تملك أغلب احتياطات الفحم Brown والنحاس وأملاح البوتاسيوم ،

وقد لعب هيكل المواد الأولية لدى ألمانيا الديموقراطية دورا كبيرا فى تحديد هيكل تجارتها الخارجية وتنميتها الاقتصادية خلال فترة ما بعد الحرب ، وكان من الطبيعى أن يناقش الاقتصاديون الألمان كثيرا من مشاكل التجارة فى ضوء العرض المحلى من المواد الخام .

هذا وقد ظهر أول تحليل يربط بين مشكلة هيكل التجارة الخارجية وندرة المواد الأولية ١٩٥١ عندما دعا اقتصادى يعد رائد هذا المجال[1] إلى إعادة توزيع هيكل التصدير بحيث يركز بدرجة أكبر على السلع التى تصنع من مواد خام محلية تنتج بتكاليف منخفضة (الزجاج ، الورق ، الفحم الخ . . .) وأن كان قد أردف فيما بعد ذلك ذاكرا صعوبة تصريف بعض هذه السلع فى السوق العالمى .

وقد صاحب مشروع السنوات الخمس الأول مجالات مستمرة حول تحبيذ تصدير السلع التى تحتوى على أقل نسبة من المواد الخام النادرة واستيراد المواد الخام الضرورية بأقل تكلفة ممكنة ولكن لم يتطرق البحث إلى مشاكل التجارة والمصادر الطبيعية .

وفى سنة ١٩٥٧ أعدت دراسة ذات أهمية خاصة عن الاستهلاك النسبى فى التصدير وقد لعبت هذه المعاملات — كما يبدو — دورا هاما فى مساعدة لجنة التخطيط الحكومية لتحديد الخطوط العامة لمستقبل التجارة . وقد نشرت بعض هذه المعاملات التى ضمها البيان الإحصائى التالى .

ومن الواضح أن هذه المعاملات « تجسم » المشكلة . فقد أظهر البحث أن نسبة الصلب فى مصنوعات الدول غير الشيوعية أقل منها فى مصنوعات ألمانيا الديموقراطية (قد يعود هذا إلى نظام مكافأة الإدارة الذى شجع استخدام كميات أكبر من المواد

---

(١) Ernst Frankfurter, « Die Aufgabe Der Marketforsuchung in Aussenhandel » 'Der Aussenhandel 1,2/1951.

الخام) والذى يؤخذ على هذه المعاملات أنها تكاد تركز الاهتمام على الصلب فحسب . وقد حاولت الدراسات النظرية للتجارة الخارجية فيما بعد ذلك إيجاد نوع أوسع نطاقا من المعاملات يعكس استخدام المواد الأولية الأخرى أيضا .

تم سنتى ١٩٥٧و١٩٥٨ وضع هذه المعاملات المادية التى أظهرت العلاقة بين سعر منتج معين فى السوق العالمى وبين أسعار السوق العالمى للمواد الخام والسلع نصف المصنوعة المساهمة فى إنتاج هذا المنتج . وقد مكن هذا المعامل القائمون بعملية التخطيط من تحديد مدى تصدير ألمانيا الديموقراطية لمواد أولية « ذات أهمية حيوية » . كما أظهر معامل مماثل العلاقة بين تكلفة المواد الخام والاستهلاك وتكاليف الإنتاج الاجمالية ولكن لم يستخدم على نطاق واسع كذلك الأول .

اعترضت الصعوبات العملية والنظرية استخدام هذه المعاملات المادية وكان أهمها عدم صلاحية هذه المعاملات لقياس الميزة النسبية فى الإنتاج Comparative Advantage حيث أنها لا تأخذ الأسعار الأجنبية وتكاليف الإنتاج الحالية فى الاعتبار معا . وكان أفضل وجه للانتفاع منها هو إحلال معامل استهلاك صلب أو نحاس محل أى عامل آخر من عوامل تثبيط تصدير سلعة ما تضم هذه المواد (كارتفاع السعر المحلى أو تضخم نفقة الدعم) بينما كان أسوأ استغلال لها هو تشجيع التجارة غير المربحة . وبمعنى آخر أن أى سلعة يظهر أن معدل استهلاكها للمادة الأولية Material intensity وكثافة المواد الأولية فيها منخفضة قد تحصل على سعر منخفض قد يحصل على سعر عالى لا يكفى فى حد ذاته لمنح العامل المحلى عائد مرضى ، وجريا على نفس المنوال قد تحصل سلعة كثافتها المادية مرتفعة على سعر لا يغطى تكلفة المواد الخام المستوردة فحسب بل يقدم تعويضا سخيا لرأس المال والعمل المحلى .

وقد التفت الاقتصاديون الألمان إلى هذه المشكلة وأشار أحدهم على أغلب الدول التى تشترك مع ألمانيا الديموقراطية فى التجارة . . « أن تمنح تنمية مواردها من المواد الأولية والنقل أولوية ، إذ أن اهتمام هذه الدول بالحصول على معدات الصناعة الثقيلة

مما يحد من امكانيات تنويع نماذج الإنتاج الهندسى لدينا..[1]. وخلافا لهذا الموقف لم يحاول هؤلاء — الاقتصاديين تحليل أو دراسة المشاكل الناجمه عن اختلاف ما قد توصى به المعاملات المادية . . ومعاملات ربحيه التجارة .

ولعله من الواضح أن كل ما بذل من محاولات للتحليل النظرى لمشاكل « كثافة المادة فى المانيا الديموقراطية كان سطحيا إلى درجة كبيرة . وهذا يعود بصفة رئيسية لاهمال دراسة المفهوم الفعلى « للكثافة المادية » أو علاقة هذه الكثافة المادية بتحقيق أهداف الخطة على النحو الاكمل .

(ب) وفرة عوامل الانتاج :

تسبب معدلا الاستثمار بالغ الارتفاع فى برامج التنمية واسعة النطاق فى ألمانيا الديموقراطية فى ظهور مشكلة ندرة رأس المال بشكل واضح . وقد رؤى أن معالجة المشكلة بالنسبة للتجارة الخارجية لن يتسنى سوى عن طريق تعديل أساسى فى الهيكل السلعى للتجارة واحتساب نوع جديد من المعاملات عرف بمعامل الكثافة العماليـــة Labour Intensity وقصد به معدل استهلاك ساعة معينة لعنصر العمل خلال عملياتها الانتاجية ، ونادرا ما عولجت المشكلة معالجة مباشرة .

هذا وقد عرفت السلع المستهلكة لعنصر العمل فى الكتابات الاقتصادية الالمانية تعريفين منفصلين — الأول ، ربط مابين معدل الاجور المرتفع وتكاليف الانتاج ، أما الثانى ، فقد ربط ما بين انخفاض تكلفة المواد الأولية وتكاليف الانتاج الكلية ، وبعد سنة ١٩٥٥ — احتسب أكثر من نوع واحد من المعاملات كمعامل ساعات العمل لما قيمته مائة مارك المانى من الانتاج كما ارتبط بعضها الآخر بالمعاملات المادية — Material Coefficient

(١) Die Wirtschaft 14.11.1.957

وفى سنتى ٥٩ و١٩٦٠ هوجمت مشكلة ندرة رأس المال — لاول مرة — هجوما مباشرا عندما بدأ فى احتساب نسبة الانتاج إلى رأس المال (الانتاج / رأس المـال) أو الانتاج لما قيمته ١٠٠٠ مارك المانى من رأس المال بالنسبة لبعض السلع . وقد تعرضت هذة المعاملات للنقد نظرا لتقايلها من قيمة تكلفة رأس المال ، ولم يعتمدعليها بدرجة كبيرة فى عملية اتخاذ قرارات التجارة الخارجية .

لم يطرق موضوع مساهمة عوامل الانتاج Factor Proportions الدراسات الالمانية نظرا للصعوبات النظرية والاحصائية التى أحاطت به ، والجداول الاحصائى يبين تلخيص لأهم الصعوبات الرياضية والنظرية التى تظهر فى هذا النطاق .

استهلاك الصلب (بالطن)

بالنسبة للقيمة الإجمالية للإنتاج بالمليون مارك ألمانى

	(أ)	(ب)
معدات التعدين والاستخراج	٣٥٠	٣٤٢
مصانع الاسمنت	٣٤٠	—
آلات الصناعات الثقيلة	—	٢٧٦
التوربينات والغلايات	٢٧٤	—
معدات الصناعات الكيماوية والتشييد	٢٥١	—
آلات الصناعات الغذائية	—	١٠٨
متوسط وزارة الصناعات الثقيلة	١٦٠	—
آلات النسيج	٨٦	٧٩
الآلات	٨٥	٩١
آلات الطباعة	٦٤	٦٢

(١) نقلا عن Hans Schonherr, "Die Rohstoffbasis der Industrie der DDR(IX), Material Wirtschaft V, 16-1957.

(٢) المرجع السابق Brass

متوسط عوائد التصدير بالنسبة للكيلوجرام

من الصلب « بالروبـــل »

	—ر٢
معدات ماكينات الطباعة	٤٤ر٦
ماكينات الطباعة المنفردة	—ر١٧
الآلات الخاصة لـ People's Enterprise Schobopack	—ر٤٥

معاملات المواد والعمـل

فى الإنتـــاج الألمـاني

	تكلفة الأجور كنسبة من تكاليف الإنتاج الإجمالية ٪	أطنان الصلب بالنسبة للإنتاج مقوما بالمـــاركات الألمـانية
آلات الطبـــــاعة	٦ر٥٠	٦٢
آلات نسيج	٢ر٤٠	٧٩
آلات	٢ر٣٨	٩١
آلات صناعات غذائية	٥ر٣٤	١٠٨
آلات صناعات ثقيلة وأبحاث معدنية	٥ر٣٠	٢٧٦
Forderanlagenund Stahlbau	—ر٣٠	٣٤٢

كان أول هذه الصعوبات بالطبع صعوبة تعريف «عامل الإنتاج production Factor وهل يتبع فى ذلك Ohlen ويدخل الطقس كعنصر إنتاج كذلك درجات الجودة المختلفة للارض والعمل ورأس المـال (إذ لم يكن لهذه العوامل مرونة ثابتة للحلول محل وحدات

أخرى من بعضها البعض أم تتبع فنيرو ساملون وآخرين والتحول إلى وحدات أخرى أكثر شمولا . . لم تتعرض الكفايات الاقتصادية الألمانية لهذا النوع من التحليل)

على أن الأمر لا يقف عند مجرد تعريف عامل الانتاج لان هذا التعريف يفتح المجال لمشكلة أخرى هى مشكلة تحديد الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فى كل دولة . فأحد التعريفات الذى ضمنت كثير من المناقشات الأوروبية حول هذا الموضوع يعتبر الدولة « أ » ذات وفرة نسبية فى رأس المال إذا ما كان الجهاز النسبى لأسعار عوامل الإنتاج لدى هذه الدولة قد جعل نسبة Factor price Ratio رأس المال للعمل أعلى منها لدى الدولة «ب» . ولعل هذا التفسير يستتبع فى حالة تغيير نسبية أسعار عوامل الإنتاج، تغير عرض عاملى الإنتاج فى البلدين على نفس النحو وبحيث تصبح نسبة رأس المال للعمل (رأس المال/ العمل) لدى الدولة « أ » أقل منها فى الدولة « ب » . هذا فى حالة تجمع العنصرين أو عنصرى الإنتاج ، ولكن إذا ما جمع التحليل أكثر من عنصرى إنتاج فإن مشكلة التعريف تغدو أكثر صعوبة .

أما بالنسبة لالمانيا الديموقراطية فان الاعتقاد السائد فيما يتداول لديها من كتابات اقتصادية أنها تحظى بوفرة نسبية فى عنصر العمل وهو أمر غير ثابت — أما عن رأس المال فليست هناك ثمة بيانات تغطى الرصيد الرأسمالى المتوفر الا وأن تعداد السكان والقوة العامله مضافا اليهما بعض الاعتبارات الاقتصادية العامة يمكن أن توضح بعض التقديرات التقريبية .

فالاتجاه التناقضى للسكان والمعدل المرتفع للاناث إلى الذكور وارتفاع معدل الانتفاع من الذكور والاناث فى سن العمل وانخفاض نسبة البطالة تؤكد ماترده الدوائر الغربية عن وجود عجز حاد فى القوة العاملة هناك . والغريب أن الاقتصاديون الألمان يطلبون بالحاح بالعناية بالصادرات مرتفعة الاستهلاك للطاقة العالية وهو أمر لا يتفق مع هذه النتيجة .

أضف إلى هذا أن ارتفعاع معدل الانتاج الصناعى للفرد فى المانيا وتفوقه على المعدلات المقارنة لدى دور الكتلة الاخرى عدا تشيكوسلوفاكيا كذلك ارتفاع معدل الاستثمار طوال السنوات الاخيرة قد أوحيا بأن هناك وفرة نسبية فى رأس المال (نسبة مرتفعة لرأس المال / العمل) بالمقارنة بكافة دول الكتلة الاخرى وهو اعتقاد خاطئ أثبت انحراف الاقتصاديون الالمان عن الواقع عند تقديرهم وفرة عوامل الانتاج النسبية فى وطنهم .

ووجه الصعوبة التالى هو تعريف كثافة عنصر الانتاج فى العملية الانتاجية — « Factor Intensity of Production » وقد عرفه ساملسون على النحو التالى — « يعدالمنتج (أ) مستهلك لرأس المال Capitai Intensity بالنسبةللمنتج(ب) اذا ماحدث فى ظل أى شكل من أشكال نسبية أسعار عناصر الانتاج « Factor Price Ratio » أن تعدت نسبة توزان رأس المال / العمل للمنتج « أ » المنتج « ب » . ولكن أشار البعض إلى اعتقاد آخر مقنع وهو مبنى على تغير نسبة أسعار عناصر الانتاج وبالتالى تغير نسبة رأس المال / العمل بالنسبة للسلعة « أ » بحيث يصبح هذا المنتج مستهلك للعمل« Labour intensive » بالنسبةللمنتج « ب » ولعل التغير فى معدلاستهلاك عنصر الانتاج فى العملية الانتاجية الذى كان نتيجة تغير آخر فى الوفرة النسبية لعناصر الانتاج فى الدولة (والذى سببه اختلاف أسعار هذه العوامل) أو إدخال عناصر انتاج أخرى فى التحايل يسبب صعاباً أكثر تعقيداً فى البحث . كما ذكرنا فى أكثر من موضع سابق تعد هذه المشاكل آفاق جديدة بالنسبة للمفكرين النظريين الألمان ولم تتعدى دراساتهم لها الغلاف الخاجى .

أضف إلى هذا أنه من الطبيعى فى مجتمع العنصرين أن تتبادل الدولة « أ » ذات الوفرة النسبية فى رأس المال« Capital Endowed » السلع المستهلكة للعمل بالسلع المستهلكة لرأس المال التى تصدرها دولة أخرى «ب» مثلا تحظى بوفرة نسبية فى العمل .

وهذا النوع من التبـــادل التجارى هو نتيجة وجود دولتين تختلف دوالهما « Function » الإنتاجية أو تختلف أذواقهما أو حتى تتماثل أذواقهما (منحنيات السواء بالنسبة للمجتمع بأسره) ولكن يختلف معدل الدخل الفردى لكل منهما عن الاخرى. وهـذه المشـكلة لم يتطرق إليها البحث أيضاً فى كتابات ألمـانيا الديموقراطية الاقتصادية .

ومن الجدير بالاعتبار عند تحديد عما إذا كان إنتاج السلعة « أ » مستهلك لرأس المال أو العمل متابعة مراحل الإنتاج بشكل من أشـكال تحليل المدخلات والمخرجات — « Input - Output » . وقد لاحظ المؤلف أن ما قامت به ألمانيا الديموقراطية من أبحاث رياضية غالبا ما توقفت عند مراحل الإنتاج النهائية وفقدت بهذا قيمتها .

وبالرغم من أن المفـكرين الاقتصاديين الألمان قد أهملوا معظم الجوانب الهامة للنظرية ، فقد بدأ معظمهم فى إدراك ما تثيره مسألة مساهمة عناصر الإنتاج كأساس التجارة — من مشاكل عند تحديد جوانب الميزة النسبية Comparative advantage . وقد قرر أحد الاقتصاديون الألمان [1] « من الواجب أن نبدأ فى تحويل صادراتنا مرحلة بعد الاخرى نحو السلع التقليديه والمستهلـكة للعمل كالمعدات الـكهربائية والادوات الدقيقة البصرية وآلات الطباعة وآلات حفظ الاغذية وتجهيزها ومعدات النقل وماكينات التشغيل وبعض منتجات الصناعة الخفيفة . . وأن كانت هذه هى الميادين الانتاجية التى نواجه فيها أكبر أوجه النقص كثيرا ما يحدث أن يتقدم الانتاج اليابانى والفرنسى والبريطانى والالمـانى (يقصد إنتاج ألمـانيا الاتحادية بالطبع) ، الصفوف إلى بعض أسواقنا المحلية كالصين » .

من الصعب تحديد الدرجة التى أمكن بها الانتفاع من مبدأ الوفرة النسبية لعوامل

---

(1) Die Wirtschaft, 14. 11. 1957,

الإنتاج فى عملية اتخاذ القرارات . والمحتمل أن يكون قد انتفع من هذا المبدأ عند تحديد الجانب الخاص بالتجارة فيما أعد من خطط طويلة الاجل ، وإن كان المرجع أن يكون وجه الانتفاع سلبياً أو أنه قد عرقل مرحلة تحديد الهيكل الاكثر ربحية للتجارة . ومنذ١٩٥٨ بدأ المفكرون الاقتصاديون المعنيون بالجوانب النظرية فى توجيه قدراً أكبر من العناية لمعاملات الربحية ودرجة أخرى أقل من الاهتمام للمعاملات المادية أو معاملات الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج . ويعتقد المؤلف أن هذا الاختلاف فى التفكير — بلا شك — خطوة إيجابية .

(٦) المعايير الأخرى للتجارة

(أ) توفير العملات الأجنبية :

ظهرت مشكلة عجز العملات الاجنبية فيما بين دول الكتلة مع ارتفاع أهداف التصدير وعجز أجهزة التجارة الخارجية عن تنفيذها ثم اضطرارها إلى الانقاص من حجم الواردات المضمن فى الخطة . على أن الامر لم يقف عند حد الحاجة الماسة للتصدير لتغطية الحاجة الملحة للاستيراد ، فقد ظهر بالنسبة لألمانيا الديموقراطية مشاكل أخرى لا تقل عن تلك أهمية . ولعل أول ما يأتى فى المرتبة هو مساهمتها فى تكاليف القوات الاجنبية المعسكرة فى أراضيها ، وهو ما كان تضطر لدفعه بالعملات الاجنبية حتى منتصف مشروع السنوات الخمس الاول . كما — وأن العجز فى جانب الخدمات فى ميزان المدفوعات الالمانى كان مزمناً نظراً لاضطرارها للانتفاع من الموانى والسفن الالمانية الغربية . وقد بلغ عجز بند النقل فى هذا الميزان خلال سنتى ١٩٥٦و١٩٥٧ — ٧٨و٩٤ مليون دولار على الترتيب كما حدث أربع مرات أن مد الاتحاد السوفيتى يد المعونة لإنقاذها من أكثر من مأزق .

وقد كان من الطبيعى أن يكون ضمن أهداف برنامج السنوات الخمس الثانى

تكوين احتياطى عملات أجنبية يدعم الاحتياطيات الحكومية State Reserves المحدودة (التى كانت مخصصة لأكثر الواردات أولوية) . وبالرغم من هذه الخطوه فإن الصعوبات التى لازمت سنة ١٩٥٧ زادت من تعقيد المشكلة وسببت قلقاً لدى كبار واضعى السياسة العامة شمل الموقف كله .

وقد لعب هذا العجز المزمن فى العملات الأجنبية وفى رصيد حساب الخدمات فى الميزان التجارى دوراً رئيسيا فى بناء أسطول السفن التجارية التابع لألمانيا الديموقراطية. وفى ظل هذه الظروف لم يلتفت إلى اعتبارات الربحية وظهر الأمر جليا فى بعض تصريحات المسئولين التى ذكر فيها أن تكلفة النقل البحرى بين روستوك (ألمانيا الديموقراطية) وأوديسيا أغلى بمراحل من تكلفة النقل بالسكك الحديدية ولكنها تفضل تلك الأخيرة فى أنها لا تستوجب اتفاق نقد أجنبى كثير . [(1)] وبينما كان ٧٥ ٪ من تجارة ألمانيا الديموقراطية تنقل بالسكك الحديدية خلال سنة ١٩٥٨ (والتى استوجبت اتفاق نقد أجنبى (و ٩ ٪ — بالنقل البحرى فان مشروع السنوات السبع خفض هذه النسبة الأولى إلى ٤٩ ٪ ورفع تلك الثانية إلى ٣٩ ٪ .

ومع ذلك فلا تزال هناك صعوبة فى تقدير الدور الذى يلعبه هذا الأســـاس أو المبدأ فى تحديد السلع التى تدخل التجارة . وقد اقترح أحد المؤلفات النظرية المعنية بالتجارة الخارجية رسمياً « معـــامل سعر صرف Foreign Exchange Coefficient يعادل سعر التصدير الصافى (بالنقد الأجنبى) مقسوما على تـكاليف المواد المستوردة (بالنقد الأجنبى أيضا [(2)]) . وبالرغم من أن الاقتصاديين الألـان قد بحثوا إمكان تعديل هذا المعامل بحيث يصلح كأساس للتجارة فإن شيئاً ما لم تضعه مؤسسات التجارة .

---

(1) Ursel Melhalm m E. Qmetzsch : Wicthiße Verkehers-Probleme sind in nächster Zeit zu losen, Der Aussenhand 15- 1959.

(2) J. Nykryn , K.Herman Or ganisaton und Technik des Aussenhardels. 1965.

ومع ذلك فقد لعب الدافع نحو « التحفظ على العملات الأجنبية » دوراً هاماً فى استنباط مبادىء أخرى للتجارة « كمعامل المادة » الذى تعرضنا له فى موضع سابق ويتشابه إلى حد كبير مع معامل سعر الصرف هذا .

هذا ويبدو أن توفير النقد الأجنبى كان عذراً وجيهاً للتخلص من بعض طلبات الاستيراد وزيادة انتاج بعض صنوف الإنتـــاج المحلى واعتمد عليه لتبرير مثل هذه التعرضات أكثر من اتخاذه كأساس رسمى لعملية اتخاذ القرارات فيما عدا قرار تكوين الأسطول التجارى البحرى .

ويرى المؤلف أن هذا العذر قد استخدم أكثر من مرةلدى دول الـكتلة جميعاً ، ولم يقف عند حد ألمـــانيا الديموقراطية .

تعداد القوة العاملة والسكان فى المانيا الديموقراطية

	الرقم القياسى للسكان ١٩٥٠ — ١٠٠	نسبة السكان فى سن العمل	نسبة الاناث بالنسبه للمائة رجل
١٩٣٩	٩١٫١	٦٧٫٥	١٠٤
٥٠	١٠٠٫—	١٣٫٣	١٢٥
٥١	٩٩٫٨	١٣٫٢	١٢٥
٥٢	٩٩٫٥	٦٣٫١	١٢٥
٥٣	٩٨٫٥	٦٣٫١	١٢٤
٥٤	٩٧٫٩	٦٣٫٢	١٢٤
٥٥	٩٧٫—	٦٣٫٢	١٢٤
٥٦	٩٥٫٧	٦٣٫—	١٢٤
٥٧	٩٤٫٧	٦٢٫٦	١٢٣
٥٨	٩٤٫١	٦٢٫٣	١٢٣
٦٥(أ)	٩٥٫٢	٥٨٫٤	١٢١
٦٥(ب)	٩٩٫—	٥٧٫٢	١٢٠

بيان القوى العاملة فى ألمانيا الديموقراطية

السنة	حجم القوة العاملة ١٩٥٠ = ١٠٠	نسبة العاملين الذكور إلى إجمالى القابلين للعمل الذكور	نسبة العاملين الاناث إلى إجمالى القابلين للعمل الاناث	نسبة السيدات العاملات إلى إجمالى القوة العاملة	البطالة كنسبة من إجمالى القوى العاملة «تقديرات غربية»
١٩٣٩	١١٣ر١	—	—	٣٦ر٧	—
٥٠	١٠٠	—	—	٣٧ر-	٤ر٢
٥١	١٠٢ر٣	—	—	—	٣ر١
٥٢	١٠٥ر٣	٨٧ر-	٥٢ر٣	٤٢ر٣	٣ر٣
٥٣	١٠٦ر٩	٨٨ر-	٥٤ر٤	٤٢ر٨	١ر١
٥٤	١١٠ر٨	٨٩ر٦	٥٨ر٢	٤٣ر٨	—ر٧
٥٥	١١٠ر٦	٩٠ر-	٥٨ر٨	٤٣ر٧	—ر٥
٥٦	١٠٩ر٩	٩٠ر٣	٥٩ر٥	٤٣ر٦	—ر٥
٥٧	١١١ر٧	٩١ر٦	٦١ر٨	٤٤ر-	—ر٣
٥٨	١٠٩ر٩	٩٢ر١	٦١ر٧	٤٣ر٥	—ر٢

(ب) أسس إقتصادية متنوعة :

لما كانت كل مؤسسة تجارة تحتسب معاملاتها التجارية (التى لم تنشر) الخاصة بها فمن الصعب التعرض للاسس الإقتصادية الأخرى التى تدخلت فى عملية إتخاذ القرارات الخاصة بالتجارة الخارجية على المستويات الدنيا . ناهيك أن كثيرا من القرارات التى تتخذها مؤسسات التجارة فى الشرق وشركات التصدير والإستيراد فى الغرب إنما تعتمد على مبدأ إنتهاز الفرص كأساس لها دون أى مبرر آخر . وقد تعرضنا فيما سبق لأهم الأسس الإقتصادية الرسمية .

(ج) المعايير السياسية :

ذكر أحد الوزراء السابقين فى ألمانيا الديموقراطية . . أن سياستنا بالنسبة للتجارة الخارجية تكون جانبا هاما من سياسة دولتنا — دولة العامل والفلاح — الخارجية . . وقد تعرضنا للأسس السياسية العامة لاختيار الدول التى تدخل معها ألمانيا الديموقراطية فى معاملات تجارية فى الفصل السادس ، أما فى الفقرة التالية فاننا نتعرض بسرعة لبعض الحوافز السياسية بوجه خاص .

وقد كان أول هذه الحوافز الرغبة فى الحصول على الإعتراف السياسى خلال المعاملات التجارية . فألمانيا الديموقراطيه غير معترف بها سياسياً من قبل أية دولة غربية وإن كان قد لوحظت بعض الحالات — منها الجمهورية العربية المتحدة — التى خدمت فيها البعثة التجارية الألمانية الديموقراطية نفس خدمات السفارة . وقد علق أحد الكتاب الألمان على إتفاق مصرفى وقع بين ألمانيا الديموقراطية وتركيا بأن هذا الاتفاق علامة على بدء الكثير من الدول بالاعتراف — بحكم الواقع — بسيادة ألمانيا الديموقراطية . ويبدو أن إشتراك ألمانيا الديموقراطية فى المعارض التجارية والنشاط التجارى الدولى كان سبيلا موفقا لعرض القضية الألمانية على دول العالم الأخرى .

أما الدافع السياسى التالى فى المرتبة فهو مرتبط بتنازع حكومتى ألمانيا الديموقراطية وألمانيا الاتحادية ولاء الشعب الألمانى والثقل الذى أعطى لمسأله التبادل التجارى بين البلدين يفوق فى الأهمية بمراحل حجم التجارة الفعلى . وقد وجهت كلتا الدولتين اللوم للأخرى لإدخالها الإعتبارات السياسية فى التجارة . ويذكر على وجه التخصيص التنازع على العلامات التجارية والإستيراد بتسهيلات إئتمانية (لم تقبل أى الدولتين المساهمة فى تمويل تجارة الأخرى أو تنميتها الاقتصادية) . وقد إتهمت ألمانيا الاتحادية ألمانيا الديموقراطية بالاغراق وتصدير سلع أقل مرتبة من المتعاقد عليها وأعادت ألمانيا الديموقراطية الإتهام بدورها بإتهام ألمانية الإتحادية بتشجيعها للروح العسكرية الألمانية بما تبذله من

عوائق للتجارة المتبادلة فيما بينهما . وقد منعت كلتا الدولتان تبادل الكتب ، وبالرغم من هذا فإن الحصول على الكتب الألمانية الشرقية فى المانيا الغربية أسهل بمراحل من العكس . وقد أنشأت ألمانيا الاتحادية مكتبا خاصاً مهمته توزيع تراخيص الإستيراد والتصدير من ألمانيا الديموقراطية على المؤسسات الألمانية وذلك حرصا منها على تفادى قوة المساومة التى يحظى بها الإحتكار الألمانى الشرقى للتجارة الخارجية . وفى مقابل هذا التصرف عمدت حكومة ألمانيا الديموقراطية أخيرا إلى إجبار كافة شركات ألمانيا الاتحادية على التعامل مع مؤسستى تجارة حددتهما على وجه التخصيص وقصدت من وراء ذلك إلى إعادة مسألة المساومة إلى ما كانت عليه .

والواقع أن التجارة المتبادله فيما بين الدولتين الألمانيتين قصة محزنة للدعاية والرعونة .

(٧) حوافز التجارة الخارجية

لم تكن تلك المبادىء الرسمية لعملية إتخاذ القرارات فى التجارة الخارجية هى فقط أساس توجيه التجارة الخارجية . فقد عنى بتحديد حوافز متنوعة للعاملين فى هذا القطاع لتنمية نشاطهم وتوجيهه فى أكثر من طريق واحد . وبالرغم من أن هذه الحوافز لم يكن معترف بها رسمياً كأساس لعملية إتخاذ القرارات فى قطاع التجارة فقد لعبت دوراً ضمنياً أو مختفياً فى هذا المضمار . وسنتعرض فى الفقرات التالية للصنوف المتنوعة من الحوافز التى منحت لمؤسسات التجارة والإنتاج .

نظم القائمون بالتجارة الخارجية أكثر من برنامج واحد للتنافس خلال السنة، وكان يمنح الفائز فيهم مكافآت سنوية وصل حجمها فى بعض الأحيان إلى مليون مارك . وقد كانت أسس إعداد هذه المسابقات معقدة للغاية ، وخضعت للقواعد العامة للقوانين الوطنية كذلك لتعليمات خاصة من قبل وزارة التجارة الخارجية رفضت الإفصاح عنها . وقد إضطر المؤلف ، والموضوع مهجور فى الصحافة الألمانية ، إلى الإعتماد على نتائج بعض مقابلاته فى برلين الشرقية لتحديد الملامح الرئيسية لهذا النظام .

ارتبط منح هذه المكافأة بالوفاء بخطة التجارة (بالروبل)

ولكنه ثبت فيما بعد عدم كفاية هذا الأساس الذى كان يرتكز على الوفاء بحجم التجارة دون مراعاة جانب التكلفة . وفى منتصف مشروع السنوات الخمس الأول أصبح الوفاء بخطة هامش الربح أو لدعم أساس اضافى لتلقى هذه المكافأة وألحقت بعد ذلك شروط أخرى كتعدى ما حدد من أهداف فى خطة التداول النقدى Cash Turnover Plan والإقتصاد فى مصاريف البيع ... الخ، وفى سنة ١٩٥٥ أصبحت المدفوعات إلى — Director Funds شرطاً للوفاء بخطة هامش الربح أو الدعم (PAG) . ظل العمل بنظامى Director Fund & prlma خلال السنوات الأخيرة وذلك مع الإلتزام بدرجة أو بأخرى بالعوامل المشار إليها بعاليه .

منحت مكافآت أخرى إضافية فى حالات أخرى ، فقد جرت العادة فى السنوات الأولى للنظام أن تتحدى مؤسسة تجارة مؤسسة أخرى فيمن تستطيع توفير قدراً أكبر من المصاريف الإدارية أو إتمام التعاقد قبل الآخر أو يتعدى الأهداف المحددة فى الخطة . . ألخ واعتباراً من ١٩٥٢ بدء فى تنظيم هذا النوع من التنافس ليكون على مستوى المؤسسات بكاملها ويكون موضوعه الوفاء بالأهداف الكمية المحددة فى خطط التجارة أو خطط النقد الأجنبى أو غيرها من الخطط الأخرى . انطوى التنافس أيضا على تحقيق وفورات فى حجم هامش الربح أو الدعم .

أما بالنسبة للمؤسسات المحلية المنتجة لسلع التصدير فقد حدد لها سلسلة طويلة من الحوافز الخاصة . وفيما بعد ١٩٥٣ ظهر حافز مالى رئيسى هو منحة النقد الأجنبى — Foreign Exchange Bonus التى كانت تمنح لأى مؤسسة إنتاجية ، وكانت تصل إلى ١٫٥ ٪ من حجم النقد الأجنبى المتحصل من صادرات الخطة (أو ما يعادله بالمارك الألمانى) أو ما قد يصل إلى ١٠ ٪ من النقد الأجنبى المتحصل نتيجة صادرات تتعدى الهدف

المحدد فى الخطة . وفيما بين ١٩٥٧ر٥٤ كان من الممكن أن تستورد مؤسسة الإنتاج سلعاً لحسابها الخاص بما يعادل قيمة هذه المنحة . أما بعد ١٩٥٧ فقد منح الموردون من المرتبة الثانية جانبا من هذه الحصة .

اعتبر الأعفاء من بعض الضرائب نوعا من الحوافز . ومنذ ١٩٥٣ كان يستثنى المؤسسات المنتجة للسلع التصديرية من دفع ضريبة المشتريات المستحقة على هذه السلع واعتباراً من ١٩٥٤ منحت تخفيضات خاصة فى ضرائب الدخل والترخيص . هذا كما سمح باعفاء بعض أنواع النفقة التى تنفق على عمليات التصدير من وعاء ضريبة ضرائب الشركات . لم تمنح تسهيلات إئتمانية لمنتجى التصدير ولكن منحت نوعا خاصاً من المعاملة فى ظل نفس قوانين — وتعليمات الأئتمان . واعتباراً من ١٩٥٦ منحت منحة خاصة لزيادات الانتاج للتصدير « غير العادية » . ولقد تقرر أن تغير وزارة المالية أسعار السلع المحلية إذا ما أثبتت إحدى الشركات بأن هذه الأسعار هى الحائل دونها وتحقيق أرباح أعلى من بيع هذه السلعة فى السوق العالى .

ناهيك عن منح منح خاصة للأشخاص الذين ينجحون فى مسابقات الوفاء بجوانب خاصة فى الخطة مع بداية مايو أو ذكرى قيام الجمهورية أو وفاة ستالين .. ألخ .

تتفق هذه الحوافز المادية الممنوحة لمؤسسات التجارة والانتاج فى ملامح عامة منها : —

(أ) كان الغرض من هذه الحوافز رفع حجم التجارة أكثر من تحقيق أكثر الهياكل ربحية للصادرات أو الواردات أو الحصول على أقل الأسعار العالمية للاستيراد. وقد انطبق هذا الوضع إلى حد كبير على منح مؤسسات الإنتاج . أما بالنسبة لمؤسسات التجارة فان إدخال عناصر أخرى متغيرة « كالوفاء بهامش الربح أو الاعانة مثلا »

فى الاعتبار عند منح هذه المنح قد حسن الموقف بالرغم من انطباعات المؤلف التى تؤكد تركيز السلطات هناك على عملية التفوق فى الوفاء بأهداف التجارة المادية وزيادة حجم التجارة بدون اعتبار لمسألة التكلفة المحلية .

غير أن هذا الاهتمام بالجانب المادى فى التجارة لم يكن كله خطأ ، فحجم التجارة ذاته كان منخفضا ومعظم ما كان يستورد كان له أهميته الحقيقية للمخططين لعلاج مآزق متنوعة شملت النظام الاقتصادى فى أكثر من موضع . والتفكير فى المسألة من جانب عنصر « التكلفة الاقتصادية » يؤكد احتمال كون التكلفة الجدية للاستيراد ذات قيمة مرتفعة تفوق الخسائر التى ارتبطت بمحاولات إغراق أى سلع فى أسواق التصدير « على الأقل خلال فترة السنوات الخمس الأولى » . هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تكن لدى المخططين فكرة حتى ٥٨ — ١٩٥٩ عندما بدأ فى احتساب قيمة العملات الربحية التى تعتبر الآن أساس أى نظام للحوافز .

وفى سنتى ٥٩ — ١٦٦٠ حاولت المجر وضع نظام للمنح فى التجارة الخارجية مؤسساً على أساس معاملات الربحية مما يشجع على الوصول للهيكل الأمثل للتجارة . وفى ألمانيا الديموقراطية سنة ١٩٦٠ عقدت عدة مؤتمرات لمناقشة مشكلة تقديم نظام جديد للمنح فى قطاع التجارة الخارجية ولكن لم يسفر عن نتائج هذه المؤتمرات .

(ب) لم ينتفع المخططون بذكاء من خطة المنح كوسيلة لتوجيه التجارة فى اتجاهات معينة . فقد استخدمت بعض هذه المنح لهذا الغرض كمنح الصادرات المباشرة ، مثلا « التى تمنح للصادرات الموجهة إلى دول الغرب فقط » ولكن لا يبدو أن هناك ثمة تخطيط قد إرتبط بما يمكن أن تحدثه هذه المنح من آثار نوعية Qualitative effects وفى تشيكوسلوفاكيا منح القائمون بالتجارة الخارجية منحا بالغة الضخامة عند وفاءهم بأهداف التصدير إلى الغرب .

ولعل ذلك التداخل وعدم الانتظام فى نظام الحوافز النقدية للتجارة الخارجية كان ممثلا للاتجاه العام آنئذ نحو اهمال الرقابة غير المباشرة « أو ما عرف فى التعريفات الماركسية بـ Economic Levers » فى توجيه الانتاج أو القرارات التجارية . وأى طريقة لاصلاح بعض جوانب النظام سوف تظل تترك أحد العناصر الأساسية وهو تعارض مصالح مؤسسات التجارة والانتاج دون حل .

ولقد كان من الأولى حتى يتشجع المنتجون المحليون على اتخاذ قرارات تحمل فى طياتها الرغبة من الانتفاع من التجارة الخارجية أو تعكس حرصهم على إدخال اعتبارات التجارة الخارجية فى الاعتبار أن يسبق شروط منح هذه الحوافز تحديد سعر صرف واقعى Realistic وأن ترابط الأسعار المحلية بالأسعار السائدة فى السوق العالمى . أضف إلى هذا أن تشجيع القائمون على التجارة الخارجية على اتخاذ قرارات تأخذ فى اعتبارها اعتبارات الميزة النسبية يقتضى أن يوضع نظام أسعار محلى يعكس تقلبات قوى العرض والطلب وذلك كأساس للنظام جوهرى لنظام الحوافز .

والجدير بالذكر أنه لم يسبق مناقشه فكرة العلاقه ما بين الأسعار المحلية للسلع التى تنتجها دول الكتلة وتسوق فى السوق العالمى والسعر السائد فى هذا السوق لتلك السلعه إلا فى بولندا. أما باقى دول الكتلة فقد حال بينها وبين القيام بمثل هذا النوع من المناقشة العلمية العجز الواضح فى الأساس النظرى الذى يتناول مسائل التكلفه الحدية والريع الاقتصادى والمنفعة الحدية ناهيك عن مشكلة تحديد الدرجة الواجبة من الرقابة المباشره التى اعترضت واضعوا السياسة العامة فى دول الكتلة جميعا دون استثناء وحتى وقتنا هذا لم تظهر أى محاولة جديد لمناقشه هذه المشكلة على صفحات صحافه الكتلة « فيما عدا بولندا » ويبدو أن هـــذا يعود إلى المبادىء الماركسية الراسخة.

ال‍ـ Economic Spontangity

(٨) المعايير الخاصة بالتجارة الخارجية والإستثمار

انصب إهتمامنا فى الأجزاء الأولى من هذا الفصل على الإعتبارات قصيرة الأجل ، ونقصد بهذا كيفية الوصول إلى أكثر الهياكل السلعية للتجارة ربحية فى ظل هيكل معين للانتاج المحلى . ولعل هناك نقطة أخرى لاتقل عن هذا الجانب أهمية وهى العلاقة بين الاستثمار والتجارة ونعنى بهذا العلاقة التى يجب أن تقوم بين تغيرات الهيكل السلعى للتجارة والإنتاج بحيث تكون التجارة أكثر ربحية فى المستقبل . ولقد لعبت هذه المشكلة إهتماما عظيما من الأطراف المعنية فى الكتلة فيما بعد ١٩٥٥ وذلك مع الإهتمام المتزايد بالتخطيط طويل الأجل وأخذت دول الكتلة عدة خطوات فى هذا الإتجاه .

وقد سبقت بولندا كافة دول الكتلة الأخرى فى الاهتمام بمسألة الاستثمار وتحليل الجوانب الخاصة بالاستثمار فى التجارة الخارجية . فقد تم إحتساب معاملات خاصة لربحية بعض إستثمارات التجارة الخارجية كذلك ربحية النقد الأجنبى المتحصل بالنسبة للوحدة الاستثمارية الواحدة وذلك بالنسبة لعدد كبير من السلع واستخدمت فى ذلك سبلا فنية متقدمة وطرقا إحصائية . أما فى ألمانيا الديموقراطية فقد تخلفت كثيراً فى هذا المضمار وحتى معدل رأس المال للانتاج الذى أشرنا إليه فى موضع آخر واحتسب لعدد محدود من السلع التصديرية فلم تكن توضع موضع إعتبار . على أن إفتقار هذا النوع من المعادلات أو المعاملات الوظيفية لايعنى أن إعتبارات التجارة الخارجية قد أهملت تماما فى قرارات الاستثمار ، ففى المجر مثلا إشترك ممثل لجهاز التجارة الخارجية فى كل الاجتماعات المشتركة لمجالس الاستثمار كما وأن فى ألمانيا الديموقراطية أبقت على أربع صلات بين جهاز التجارة والاستثمار .

(أ) كانت مؤسسة التخطيط الحكومية مسئولة بصفة نهائية عن التخطيط طويل الأجل فى قطاعى التجارة الخارجية والاستثمار . ويعتقد أن قدراً كافياً من الصلات غير

الرسمية قد تم بين الأجهزة المختلفة للتخطيط فى قطاعى الانتاج والتجارة. وكما ذكرنا من قبل لم يعتمد على الاعتبارات الخاصة بالتجارة الخارجية فى التخطيط طويل الأجل الذى كانت تعده لجنة التخطيط الحكومية .

(ب) وجهت الدعوة فى بعض الأحيان لمؤسسات التجارة بأن تحول إلى وزارات الإنتاج ما ترى اقتراحه لافتتاح أوجه جديدة للاستثمار . لم ينجح هذا التصرف تماما فى البداية ، ولكن بدأ فى وضع هذه التوصيات على نطاق واسع فيما بعد سنة ١٩٥٨ . كما أصبح فى مقدور مؤسسات الإنتاج الحصول على تسهيلات ائتمانية بغرض الاستثمار من بنود الدولة بقدر أكبر من التيسير وبمجرد الحصول على خطاب توصية من وزارة التجارة الخارجية .

(ج) أخضعت وزارة التجارة الخارجية منذ ١٩٥٧ أو ١٩٥٨ قدر محدد من الأرصدة الخاصة بالأغراض الاستثمارية تحت رقابتها المباشرة .

(د) كان المرحوم Heinrich Rau وزير التجارة الخارجية فى ألمانيا الديموقراطية منذ ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ أحد الرسميين الاقتصاديين القلائل الذين يحظون باحترام بالغ فى بلدهم . وقد عبر كثير من المسئولين الألمان أن نفوذه المباشر وضغطه على مجلس وزراء ألمانيا الديموقراطية قد تدخل فى القرارات الخاصة بالاستثمار وأنه بالتعاون مع مدير ال (VVB) قد نجحا فى تكوين تضافر لا يقهر للحصول على اعتمادات الاستثمار .

من المحقق أن هذه الطرق غير الرسمية تفضل عدم وجود شيئا على الاطلاق ، وأنها أضفت شيئا من المرونة على النظام . ومع ذلك فلا أحد ينكر أن افتقار نظام كامل لمعاملات التجاره الربحية الاستثمار لا تسبب فى ضياع أكثر من فرصة للاستثمار الناجح خاصة من حيث إمكانيات التصدير .

(٩) الخلاصـــة

للأسس الرسمية فى عملية إتخاذ قرارات قطاع التجارة الخارجية أكثر من نقطة ضعف واحدة . فقد كانت بدائية تماما ولم تـكن تؤدى — نظراً للأسباب النظرية التى تعرضنا لها بالتفصيل خلال هذا الباب — إلى الهيـكل السلعى الأمثل للتجارة الخارجية. ومع ذلك فقد كانت بعض هذه المعايير أو الأسس أو المبادىء — كمسألة الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج — تشجع على قيام نوع من التجارة أثبت تحليلنا الأخير أنه غير مفيد . أضف إلى هذا أن تعدد أنواع المعاملات التى كانت تستخدم صاحبة مشكلة فريدة هى مشكلة التنسيق بين أوجه التصرف المتعددة التى كان ينتهى إليها كل مبدأ . ولقد لاحظ رئيس البرنامج الألمانى لحساب معاملات أنه « يجب التركيز على بعض المعاملات الهامة وتحليلها بدلا من احتساب عدد كبير منها يؤدى فى الأجل الطويل إلى التداخل والاضطراب وتخفى وراءه العوامل الضرورية لمسألة « ربحية التجارة » . ومع ذلك لم تواجه مشكلة التنسيق بين الأسس المختلفة لعملية إتخاذ القرارات أو تتناول بالدراسة . هذاوقد أدت جهود التخصص الإنتاجى وتوجيه التجارة الخارجية بأكثر من جهاز إتخاذ قرارات واحدة إلى ظهور أشكال متعارضة من الحوافز المادية ، وأسس إتخاذ القرارات فى هذين النطاقين واضطرابهما بدرجة أكبر . وأخيرا لم يكن هناك تفهم حقيقى للمبـادىء النظرية التى تعـكس فائدة التجارة خصوصا فى الأجل الطويل وكل ما كان هناك نوعا منخفض المستوى من المداولات ظهر فى الصحافة الاقتصادية الألمـانية لم ينجح فى إظهار الإمكانيات الحقيقية غير المطروقة فى ميدان التجارة الخارجية .

أدت هذه العوامل إلى ظهور نوع من « عدم التوفيق » فى السياسة التى وضعت للتجارة الخارجية فى ألمانيا الديموقراطية . فقد اعترف كبار المسئولين الألمان بالحاجة إلى رفع حجم الصادرات الألمـانية وإلى هيكل سلعى أكثر ربحية للتجارة . وعلى

سبيل الايضاح اهتم خلال برنامج السنوات السبع (٥٩ — ١٩٦٥) بدرجة نسبية بالانتاج الصناعى عن التجارة الخارجية ولم يطرأ ثمة تغير على الهيكل السلعى للتجارة. ومن قبيل ما اتخذ من قرارات خاصة بالتجارة الخارجية القرار الخاص بالابقاء على عدد الموظفين العاملين فى هذا القطاع دون تغيير طوال فترة الخطة بينما رسمت خطوط زيادة فى موظفى قطاعات أخرى عدت قطاعات ذات أولوية priority sectors .

وقد عبر المؤلف عن وجهة نظره فى أن ذلك التناقض الواضح بين معاملة قطاع التجارة الخارجية والقطاعات الصناعية الأخرى واهمال ذلك والعناية بتلك يعود إلى فشل القائمين بالتجارة الخارجية فى إظهار الامكانيات الحقيقية للتجارة الخارجية الألمانية بوضوح أمام القادة الواضعين لخطوط السياسة العامة . فقد فشلوا فى إظهار إمكانية حدوث تطور اقتصادى أسرع فى الاقتصاد الالمانى وذلك بحفنه من الضيوف الخبراء فى التجارة الخارجية سوف تساعد على دفع حركة التصدير الالمانى وكيف أن مثل هذه الخطوة تفضل افتتاح منجم للفحم الصلب (مرتفع التكالفة) أو توسيع مصانع سيارات Wartburg (فى الوقت الذى تضع دول الكتلة كلها تقريباً خططا مماثلة للتوزيع فى إنتاج السيارات). وفى قول آخر لم يحوزوا المعرفة الكافية بظروف الاسواق الاجنبية وربط هذه بتكاليف الإنتاج المحلية، كما لم يطبقوا أسسا سليمة لما لديهم من معلومات فى هذا الشأن . ٠

وهكذا كانت النتيجة إهمال نسبى للتجارة الخارجية واتجاه تنمية اكتفائى ذاتى .

الباب الخامس

طريقة وضع الأسعار

يبدو أن طريقة تحديد أسعار التجارة الخارجية بين دول أوروبا الشيوعية ما هى إلا خليط من الدعاية والعقيدة والقوى الاقتصادية والخداع الذاتى . وسوف يحاول المؤلف ، فى هذا الباب ، أن يعزل بعض هذه العناصر الاقتصادية ليقوم بتحليل العناصر الأخرى .

وقد كان هيكل الأسعار فى الأسواق الغربية هو الاساس الرسمى لتحديد أسعار التجارة الخارجية بين دول الكتلة ، منذ السنوات التالية للحرب مباشرة . وبالرغم من ذلك ، فقد ذكرت المصادر المتضاربة فى الكتلة أن مقاييساً أخرى كانت قد استحدثت فى تحديد أسعار التجارة الخارجية بين دولها ، إلا أنه يستحيل الوصول إلى نتائج قاطعة من خلال الآراء والمناقشات التى تدور فى داخل الكتلة عن هذا الموضوع ، ويبدو من الطريقة التى تتم بها المفاوضات السعرية أن أسعار التجارة الخارجية تتحدد عن طريق المساومات الحامية بين الأطراف المعنية . وقد قام المؤلف بإجراء دراسة تحليلية احصائية واسعة عن أسعار التجارة الخارجية بين دول الكتلة خلص منها إلى وجود ارتباط بين أسعار التجارة الخارجية لدول الكتلة وأسعار الأسواق الغربية ، إلا أنه يمكن إرجاع بعض الانحرافات Deviations عن هذه القاعدة إلى القوى الاقتصادية التقليدية . وقد بذل المؤلف اهتماماخاصاً ،فى الدراسة التحليلية المذكورة ، إلى العوامل الاقتصاديةالتى كانت تكمن وراء مزاولة الاتحاد السوفيتى لسياسة التميز فى الاسعار . وتبين الدراسة الاحصائية سالفة الذكر أيضاً ، بعض أوجه الاختلاف بين مقاييس التسعير التى اقترحها الاقتصاديون النظريون فى الكتلة ونظام التسعير الذى يزاول فعلا .

١ ـ أسعار التجارة الخارجية بين دول الكتلة ـ A Bloc view

على الرغم من أن فكرة البروليتاريا الدولية ـ Proletarian Internationalism هى الأساس العقائدى لحل كل الخلافات والتناقضات بين دول الكتلة ، فإنه قد يبدو مستحيلا الوصول إلى توصيات معينة لتسوية الخلافات الناتجة من هذه الفكرة ، وخاصة فى موضوع ذى حساسية سياسية كموضوع أسعار التجارة الخارجية[١]. وقد كانت اتفاقات التجارة الثنائية بين دول الكتلة تتضمن تحديد مقاييس رسمية للتسعير تعمل على تسهيل مهمة المتفاوضين وارشادهم عند الاتفاق على أسعار التجارة بين الاطراف المختلفة . بيد أنه قد استخدمت أيضاً مقاييس أخرى غير رسمية للتسعير فضلا عن استخدام المقاييس الرسمية المعدلة فى تحديد أسعار التجارة الخارجية بين دول الكتلة. وتبدو آراء الاقتصاديين فى الكتلة محيرة بل ومربكة بالنسبة لهذه المشكلة . وذلك لتعذر التفرقة بين المقاييس السعرية ، الرسمية وغير الرسمية ، ونظام التسعير الذى يزاول فعلا .

هذا وقد استخدمت أربعة مقاييس تسعيرية رسمية مختلفة للتجارة بين دول الكتلة فى الاتفاقات الثنائية التى عقدت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[٢] .

(أ) الفترة الأولى من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٠

كانت الاتفاقات التجارية بين دول الكتلة ، خلال هذه الفترة ، تنص على أن تحدد أسعار التجارة على أساس « متوسط الاسعار العالمية عند التوقيع على العقود »
" Average World Market price At The Signing ot the Contract "

---

(١) للمزيد من الايضاح عن هذه الفكرة يراجع كتاب أكاديمية العلوم السوفيتية .
Politische Okonomie Lehrbueh(First ed. East Berlin: Dietz Verlag 1955).

(٢) جمعت المادة الخاصة بهذا الموضوع من المقالات التالية ـ مقالة Josef Marvart
نشرت فى مجلة : Czechoslovak Economic Papes p.p. 85—111

غير أن هذه الاتفاقات لم تبين لنا كيف كانت تتحدد مثل هذه الأسعار[1] .

(ب) الفترة الثانية من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٦٠

كانت الاتفاقات والعقود التجارية بين دول الكتلة ، خلال هذه الفترة ، تنص على استخدام « متوسط الأسعار العالمية فى عام ١٩٥٠ » كأساس فى تحديد الأسعار ، لذلك أطلق على هذة الفترة « فترة الأسعار الثابتة — Era ot stop - prices » وقد اتبعت دول الكتلة هذا النظام بغرض « تجنب آثار الاضطرابات والتقلبات فى الأسعار الذى أحدثته الحرب الكورية . وفى نهاية هذه الفترة أى فى عام ١٩٥٣ كانت الأسعار العالمية قد ارتفعت كثيراً وابتعدت عن خط هذه الأسعار الثابتة مما أدى إلى شعور بعض دول الكتلة بالغبن من تطبيق هذا النظام .

(حـ) الفترة الثالثة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٧ :

اختلف مقياس التسعير الرسمى ، خلال هذه الفترة ، طبقا للعقود المختلفة ، وقد استخدم ما يسمى « بالأسعار الموازنة ـــ Adjusted Prices . فقد نصت بعض الاتفاقات على أن الترتيبات قد اتخذت لتعديل أسعار عام ١٩٥٠ الثابتة » بطريقة لم تذكر ولتلاشى الفروق بين هذه الأسعار والأسعار الجارية. كما نصت اتفاقات أخرى على تحديد الاسعار طبقا « لمتوسط أسعار الأسواق العالمية فى السنة السابقة بالأسواق الرئيسية للسلع موضوع التعاقد »[2] .

(د) الفترة الرابعة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦١ :

قد يبدو من العسير تماما تحديد مقياس التسعير الرسمى الذى كان يستخدم خلال

(١) يوجد فى كتاب E - Spulder صفحات (٤٥٥ — ٤٤٧) نموذج لعقود التجارة الخارجية خلال تلك الفترة .

(٢) أكد هذه الأسعار المعدلة «الموازنة» الاقتصادى البولندى Polacsek فى مقالته السابق الاشارة اليها .

هذه الفترة فقد اتخذ مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة فى دورته التاسعة (يونيو ١٩٥٨) توصية باتخاذ « متوسط الأسعار العالمية فى عام ١٩٥٧ » كأساس لتحديد الأسعار بين دول الكتلة. [(١)] ، [(٢)] وقد ذكر كثير من الموظفين الرسميين فى ألمانيا الديموقراطية للمؤلف بأنه كان من المفروض أن تحدد أسعار المواد الأولية على أساس الاسعار العالمية وإنما لفترة أطول من سنة ، ويبدو أن كثيرا من العاملين فى مؤسسات التجارة الخارجية بألمانيا الديموقراطية من ناحية أخرى . كانوا على غير علم ودراية بتوصيات مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة فى هذا الشأن فقد ذكروا للمؤلف بأن أسعار التبادل التجارى بين دول الكتلة فى عام ١٩٦٠ كانت قد حددت على أساس الأسعار فى الاسواق العالمية لعام ١٩٥٩ .

وقد تضاربت الآراء أيضاً بالنسبة للمقاييس التسعيرية غير الرسمية . وقد ذكر الاقتصادى السوفيتى Y. Zolatarev فى احدى كتاباته فى عام ١٩٥٧ ما يلى « تتحدد أسعار التجارة الخارجية بين الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية وبين الدول الاشتراكية وبعضها البعض على أساس الاسعار العالمية فى الاسواق الرئيسية للسلعة خلال فترة زمنية معينة يتفق عليها بين مؤسسات التجارة الخارجية المعنية . . . تلك الاسعار التى على أساسها يصدر الاتحاد السوفيتى والديموقراطيات الشعبية السلع المختلفة كل للآخر . . . فهى أسعار مستقرة وثابتة ، وما هى إلا أسعار الاسواق العالمية والرأسمالية معدلة باستبعاد التغييرات السعريه المؤقته المرتبطه بعوامل المضاربه ودسائس الاحتكارات الرأسماليه . والدورات الاقتصاديه التضخميه الحربيه وما إلى ذلك . . . فالعلاقات

---

(١) أنظر مقاله Franz Heiduschat فى مجلة D. Aussenpolitk العدد « ١١ » عام ١٩٥٨ ص ١٠٨٠ — ١٠٩٢ ، ومن ناحية أخرى ذكر جومويلكا أن الأسعار كانت تحدد على أساس الأسعار العالمية لعام ١٩٥٨ (أنظر East Europe XI . 9/1692 كما ذكر Gunther Kohluey « أنه فى عام ١٩٦٢ كان الأساس السعرى عن عام ١٩٥٧ غير ذى موضوع Socialistische Planwirtschaft 8&9/ 1962.

(٢) أنظر الملحق «أ» لعقد سعرى بين الاتحاد السوفيتى والمانيا الديمراطية فى عام ٥٨.

الاقتصاديه ليست ذات طابع عـــــرضى مؤقت ولـكنها تقوم على أسس من التعاون الاقتصادى التوسعى المخطط [1] » .

وفى عام ١٩٥٧ نفسه ، أصدرت وزارة التجارة البولنديه بيانا جاء فيه . . . « يقوم الاتفاق بين بولندا والاتحاد السوفيتى هذا العام على أساس الاسعار العالمية الجارية لأول مرة . وقد حددت الاسعار لمدة عام مع التحفظ بأنه فى حالة حدوث تقلبات يعتد بها فى الاسعار العالمية يجوز لأى من الطرفين اخطار الطرف الآخر بإيقاف العمل بالاسعار المحددة » [2] .

ومن ناحية أخرى فقد قال Vaeshna Trogviga الاقتصادى البلغارى ، بأنه على الرغم من استخدام الأسعار العالمية كأساس لتحديد أسعار البيع والشراء بين دول الـكتلة منذ عام ١٩٥٦ ، إلا أن هذه الأسعار كانت معدلة طبقا لمستوى تـكاليف الإنتاج فى الدولة البائعة أو طبقا لإمكانيات الدولة المشترية [3] » .

ويذكر المؤلف أن أحد المسئولين فى حكومة ألمانيا الديموقراطية قـد أوضح له . . « وفى حالات استثنائية خاصة ، يمـكن للأطراف المتعاقدة الاتفاق على تحديد أسعار محفزة على زيادة الإنتاج بالنسبة للسلع التى لها معنى خاص للنظام الاشتراكى فى مجموعة » .

ومن ناحية أخرى ، كتب اقتصادى مرموق فى ألمانيا الديموقراطية « Kohlmey » ما يلى ، « فى فترة ما ، كان هناك ميل كبير نحو اختيـــار « الأسعار الداخلية » Domestic فى الاتحاد السوفيتى كأساس لتحديد الأسعـــــار فى سوق مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة [4] » .

---

(١) أنظر كتاب Communist Econolmic Stratogy, The Role of East Centrl Europe 1959 — by J. Wozelaki .

(٢) راجع المرجع لم سابق ص ٦٢ .

(٣) أنظر تقرير اللجنة الاقتصادية لاوروبا EEC, Econmic Surv y of Europe in 1957

(٤) أنظر كتاب Kohlmey المرجع السابق ص ٢٦٧ .

ويقول المؤلف أخيراً ، أن موظفا كبيراً سابقا بحكومة ألمـــانيا الديموقراطية Fritz Schenk ذكر له ما يلى ، « تحدد أسعار السلع التى ليس لها أسعار عالمية حقيقية (مثل الآلات المعقدة والسفن والاورانيوم) على أساس تـكاليف الإنتاج المحلية مضافا إليها نسبة معينة من الربح ، على أن يقوم ذلك بالروبلات طبقاً لسعر الصرف الرسمى ».

ولا شك أن كل البيانات والتصريحات سالفة الذكر تدل على أن مقاييس التسعير غير الرسمى كانت أكثر أهمية من مقاييس التسعير الرسمى .

هذا ونجد خلافات غريبة فى مؤلفات التجارة الخارجية بدول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، فمثلا تتعارض الآراء فى موضوع كموضوع تماثل أسعار التجارة الخارجية للسلع المعينة بين مختلف دول المجلس. فيذكر معظم المؤلفين السوفيت أن أسعار التبادل بين دول المجلس لنفس السلعة متماثلة تقريبا — « يتسم هيكل الأسعار فى التجارة المتبادلة بين دول المعسكر الديموقراطى بطابع وحدة الأسعار . وهذا يعنى أن كل بلد تحدد نفس الأسعار للسلعة الواحدة بغض النظر عن أى بلد من بلاد المعسكر الديمقراطى تصدر إليها السلعة . ولا تحدث اختلافات فى الأسعار إلا بنتيجة إضافة تـكاليف النقل فقط [1] » .

ومن جهة أخرى ، فقد اختلف Kohlmey مع الرأى السابق ، وغيره من اقتصاديى ألمـانيا الديموقراطية يرون أن الوضع يختلف تماما عما يراه الاقتصاديون السوفيت . فمثلا كتب Kohlmey فى كتابه الحائز على جائزة الدولة فى عام ١٩٥٤ (تشابه جائزة ستالين فى الاتحاد السوفيتى) ما يلى — « لم توحد بعد أسعار مختلف السلع الاتفاقات التجارية فى السوق العالمية الديموقراطية [2] .» ويقول المؤلف أن الاقتصاديين بألمانيا الديموقراطية ذكروا له أن توحيد أسعار التجارة الخارجية كان مشكلة طويلة الأمد لن تحل قبل

---

(٢) يراجـــع كتاب Dudinski Festigunh und Entwicklung des demokratisnhen Weltmarkts. , 1953.

(٣) أنظر كتاب Kohlmey المرجع السابق ص ١٦٦

عام ١٩٦٥ ، ولقد كانت أهم المشاكل قصيرة الأجل التى عملت الدول على حلها هى مشكلة تطوير الأسعار التى كانت قائمة فى التجارة بين دول الكتلة ومحاولة تجنب الانحرافات السعرية الكبيرة .

هذا ويجب أن يكون واضحاً ، أنه لايمكن إستخلاص رأى قاطع عن أسعار التجارة المطبقة فعلا فى داخل الكتلة ، من الاستعراض المختصر السابق المقاييس المختلفة الموضوعة لأسعار التجارة الخارجية بين دول الكتلة . ومع ذلك فمن حسن الحظ أن تتوفر بيانات مباشرة عن هذا الموضوع .

طريقة تحديد أسعار التجارة الخارجية

بين دول الكتلة

يتميز تحديد أسعار التجارة الخارجية بين دول الكتلة بطابعين هامين يختلفان عن المعمول به فى الغرب .

أولا : تحدد أسعار السلع المختلفة على ثلاث مستويات مختلفة من الإتفاقات ففى الاتفاقات الثنائية طويلة الأجل يحدد متوسط لسعر الوحدة بالنسبة لعدد قليل من السلع الرئيسيه الهامة — key Positions (بعض المواد الأوليه الرئيسية) يسرى لمدة تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات تالية . وأحياناً يتفق على تحديد متوسط « مؤقت » Temporary لسعر الوحدة من بعض السلع ليسرى خلال السنوات الأخيرة من الإتفاق . أما فى الاتفاقات الحكومية الثنائية الخاصة بتحديد الحصص الإجمالية السنوية فيتم الاتفاق على تحديد أسعار باقى السلع الهامة على أن تسرى هذه الأسعار لمدة سنتين أو ثلاث تالية . أما بالنسبة للسلع الأقل أهمية ولأنواع كثيرة من الآلات فتحدد أسعارها أما عن طريق الاتفاق بين مؤسسات التجارة الخارجية المختلفة فى كلا البلدين أو تحدد عن طريق إتفاقات حكومية تعقد فيما بعد .

ثانياً : يلاحظ مرور فترة قد تصل إلى عدة شهور بين الاتفاقات الخاصة بكمية السلع المتبادلة وبين الاتفاقات الخاصة بالأسعار .[1] وقد سبق أن بينا فى الأبواب السابقة كيف كان يحدث ذلك من الناحية التطبيقية عندما تجتمع مؤسسات التجارة الخارجية فى بلاد الكتلة المختلفة قبل عقد المفاوضات الحكومية الخاصة باتفاقات الحصص الإجمالية ، ثم تعقد هذه المؤسسات بعض الصفقات بشروط واقعية . ومن المعروف أن الإتفاقات السنوية الاجمالية تهتم بدرجة متزايدة بالمشاكل السعرية أكثر من إهتمامها بالمشاكل الكمية .

ومن ناحية أخرى ، هناك أوجه تشابه بين نظم التجارة الرأسمالية وبين الاتفاقات التى تتم بين دول الكتلة ، إذا مااقتنعنا بالاعترافات التى ذكرت أثناء المحاكمتين الاستعراضيتين المعروفتين — الأولى التى أجريت فى صوفيا خلال شهر ديسمبر ١٩٤٩ ضد T. Kostoff سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البلغارى ونائب رئيس الوزراء. والثانية التى أجريت فى براج خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ ضد R. Slansky الذى كان يشغل منصباً هاما مماثلا فى تشيكوسلوفاكيا . وعلى الرغم من أن مثل هذه الأدلة والاعترافات يجب أن تؤخذ بشىء من الحذر ، إلا أنها تؤكد ماأدلى به بعض الموظفين الرسميين فى الكتلة الذين تمكنوا من الهرب إلى الغرب .

ويبدو أن الأسعار لم تكن تحدد بطريقة موضوعية objectively Set ولكنها كانت تحدد عن طريق المساومة بين الأطراف المختلفه داخل الكتلة . ويؤكد هذه الحقيقة المثال التالى ، فقد أورد المستشار التجارى البلغارى فى موسكو فى تقرير له مايلى « كان لدى الاتحاد السوفيتى رغبة ملحه فى شراء الطباق البلغارى .ولما كنا على علم بذلك ، فقد قررنا أن تعرض عليهم كمية أصغر « مما توقعوه » وبهذه الوسيلة تسببنا فى وضع الصعاب والعراقيل بقدر مانستطيع ، للحيلولة دون عقد الاتفاق . وقد كانت المشكلة الأخرى . .

---

(١) أول من لاحظ هذه الظاهره M. Dewar فى كتابها Sowiet Trade with Eastern Europe 1951 صفحة ٨ ويبدو أن هذه الظاهرة لا زالت قائمة حتى الآن .

هى مشكلة الأسعار . وكنا قد قررنا طلب أسعار غاية فى الارتفاع ثمنا للطباق ولب الخشب ، ومن ناحية أخرى عرضنا ثمناً منخفضاً للسلع السوفيتية . . . وفى ظل هذه الظروف فقد تعثرت المباحثات وكان تقدمها فى غاية البطء والصعوبة . وقد كان ممثلى الوفد السوفيتى يدهشون من أسباب مطالبة الوفد البلغارى بمثل هذه الأسعار المرتفعة ثمناً لسلعهم ، فى حين أنهم يعرضون أسعاراً منخفضة ثمناً للسلع السوفيتية ، لاسياوأن كلا من الأسعار المعروضة والمطلوبة لاتوجد أصلا فى الاسواق العالمية .[1] كما إعترف كذلك نائب وزير التجارة الخارجيةالتشيكية بما يلى — كانتمؤسسات التجارةالخارجية التشيكية تطالب بأسعار مرتفعة عن الاسعار العالمية من الاتحاد السوفيتى، وذلك بناء على تعليمات منى شخصياً . فقد طلبت هذه المؤسسات بأسعار تعلو بنسبة ٣٠ ٪ عن الأسعار التى كنا نحصل عليها من تصدير الآلات والمولدات والمحركات الكهربائية وأنابيب البترول إلى الدول الرأسمالية وذلك بموافقتى وطبقا لأوامرى .[2] كما صرح نائب وزير آخر للتجارة التشيكية بما يلى — أننى أعلم أن هذا العمل الطفيلى (أى عرض السلع بأسعار مرتفعة للغاية) يظهر بشكل ملحوظ بصفة خاصة فى قطاع آلات البناء والتشييد والتى تعتبر من الحلقات الهامة التى تربط بين تشيكوسلوفاكيا ودول معسكر « مجلس المعونة الإقتصادية المتبادلة الديمقراطى . فعلى سبيل المثال طلبت شركة Kovo التشيكية من الاتحاد السوفيتى أسعارا للمحركات الكهربائية ترتفع بنسبة ٤٠٠ ٪ عن الأسعار التى تعرض بها نفس السلعة للدول الرأسمالية .[3]

وقد تضمنت المفاوضات التجارية بين دول المجلس على صعاب أكبر من مجرد المساومات السعرية ، إذ يبدو وأن عدم توفر بعض البيانات وندرة المعلومات السوقية كانت أحياناً

---

(١) أنظر كتاب L. Neberyohl « Scinp Oruppe P. « Traitachs Kosttoff

(٢) أنظر تقرير وزارة العدل التشيكية عن القضية صفحة ٣٩٤ .

(٣) أنظر المرجع السابق الخاص بوزارة العدل التشيكية صفحة ٤٣٥ .

مصدراً لبعض القوة فى المفاوضات.وفى هذا يقرر Kostoff ما يلى رغم أننى لم أكن رئيساً للدولة . إلا أننى كنت أقوم بهذا الدور فعلا ، فكنت أترك لنفسى عنان التهور وأتصرف بدون تفكير . وكثيراً ما تركت مشاعرى القومية وعدائى للاتحاد السوفيتى تبين تحت الأضواء.وكانت أعمالى ومشاعرى هذه تدعونى إلى إستخدام القوانين البلغارية لحماية أسرار الدولة بإصدار التعليمات التى تحرم الممثلين السوفيت من الحصول على أية بيانات أو معلومات تلزمهم فى تنمية وتدعيم التعاون الإقتصادى بين الاتحاد السوفيتى وبلغاريا . كذلك قمت بتوجيه المسئولين بوزارة التجارة الخارجية بجعل أسعار التبادل التجارى التى يتم على أساسها التعامل مع الدول الرأسمالية سراً يجب عدم الادلاء به للممثلين التجاريين السوفيت . وبهذه الطريقة حاولت أن أعيد ... نفس الأساليب التى استخدمها تيتو فى يوغوسلافيا ليفصلها ويباعد بينها وبين الاتحاد السوفيتى و لديموقراطيات الشعبية[1] »

« وكذلك اعترف المستشار التجارى البلغارى فى موسكوو قبل صدور الحكم عليه بإفشاء أسرار الدوله المتعلقة بالاتحاد السوفيتى فقرر ما يلى زارنى المستشار التجارى اليوغوسلافى Ziberna ، بعد انتهاء المباحثات الخاصة بعقد إتفاق تجارى بين بلغاريا والإتحاد السوفيتى مباشرة . وطلب منى إعطاؤه بيانات تفصيلية عن أنواع السلع المسعرة والمستوردة الواردة بالاتفاق كما طلب أيضاً معلومات عن أسعار السلع ومواصفاتها وكميتها . وقد قدمت إليه كافة البيانات التى طلبها . [2]

وأخيراً كانت المفاوضات بين دول الكتلة تتعثر بسبب التعقيدات « Tie — In » والحيل التجارية التى كانت تزاولها بعض الدول ، وفى ذلك يقول أحد نواب وزارة التجارة الخارجية التشيكية ما يلى — « وعلاوة على ذلك ، فقد قمت أيضاً بتخريب العلاقات ... مع الديموقراطيات الشعبية عن طريق وضع نظام بتكوين أربعة أقسام

---

(١) أنظر كتاب Neqenzahl السابق صفحة ١٤٠ .

(٢) أنظر المرجع السابق صفحة ٣١٣

رئيسية فى قوائم سلع الصادرات والواردات التشيكية ، واشترطت على ضرورة توازن كل قسم على حدة من الأقسام الأربعة ... وقد أرغمت الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤٧ على أن يقبل استيراد الكثير من السلع المتنوعة من تشيكوسلوفاكيا تتضمن سلعاً لم يكن الاتحاد السوفيتى لديه أدنى رغبة فى استيرادها ، وبهذه الحيلة احتفظت بالسلع ذات القيمة لتصديرها إلى الدول الرأسمالية . «[1] مثل هذه النظم والتعقيدات » « Tie - In » لا زالت تستخدم حتى الآن بين دول الكتلة .

نظراً لطبيعة هذه المحاكمات الاستعراضية فلم تظهر إطلاقا الطريقة السوفيتية فى المساومات التجارية تحت الأضواء وعلى كل حال ، فقد توفرت بعض البيانات من مصادر أخرى غير هذه المحاكمات. ويقول المؤلف أن مصدراً كبيراً متمرداً فى حكومة ألمانيا الديموقراطية قد ذكر له أن الاتحاد السوفيتى كان على علم بكل الإتفاقات السعرية الهامة التى كانت تعقدها ألمانيا الديموقراطية مع بلاد الكتلة الأخرى حيث كانت هذه الإتفاقات تكتب عادة بالألمانية والروسية ، وترسل منها صورة إلى وزارة التجارة الخارجية الألمانية ، كما ترسل صورة أخرى إلى السفارة السوفيتية . «[2] وقد كان هذا النظام متبعاً حتى عام ١٩٥٦ ويحتمل أن يكون متبعاً حتى الآن .

وقد لخص الزعيم البولندى جومولكا العلاقات الاقتصادية الخارجية بين دول الكتلة فى نوفمبر ١٩٥٦ على النحو التالى — « يجب أن تعمل العلاقات المتبادله بين الأحزاب والحكومات المختلفة فى المعسكر الإشتراكى على تلافى حدوث أية تعقيدات. هذه إحدى السمات الرئيسية للإشتراكية . ويجب أن تشكل هذه العلاقات طبقاً لمبدأ التضامن الدولى للطبقات العاملة ، كما يجب أن تقوم على أسس من الثقة المتبادلة والمساواة

---

(١) كتاب بوزارة العدل التشيكية المرجع السابق صفحة ٢٩٥

(٢) مقابلة مع Fritz echenk

فى الحقوق ومنح المساعدات لبعضهم البعض ، وتبادل النقد الأخوى إذا ما دعت الضرورة إليه؛ كما يجب أن تقوم أيضاً على أساس الحلول الرشيدة فى كل الأمور المتعارضة والتى تنبثق من الروح الاشتراكية وروح الصداقة القائمة بين هذه الدول . وفى حدود هذا الاطار من العلاقات يجب أن تتمتع كل دولة بالاستقلال الكامل ، هذا هو ما يجب أن تحترم كل دولة حق الأخرى فى أن يكون لها حكومة ذات سيادة متمتعة بالاستقلال الكامل . هذا هو ما يجب أن يكون عليه الحال—ويجب أن أقول أيضاً — أننا قد بدأنا فعلا فى تحقيق ذلك . وللأسف لم تكن العلاقات بيننا وبين جارتنا الصديقة العظيمة الاتحاد السوفيتى فى الماضى دائماً كذلك . وقد سبق لستالين ، باعتباره زعيما للحزب وللاتحاد السوفيتى ، أن اعترف بكل المبادىء المذكورة لتقسم بها العلاقات بين دول المعسكر الاشتراكى . وستالين لم يعترف بهذه المبادىء فحسب بل هو الذى أعلنها بنفسه غير أن هذه المبادىء لا يمكن بأى حال أن تتلاءم مع ذلك الاطار الذى يؤدى إلى عبادة الفرد [1] .

تدل هذه البيانات والتصريحات سالفة الذكر على أن دول الكتلة لم تتقيد دائماً فى مفاوضاتها السعرية الدورية بأحكام التوافق التى ينص عليها مذهب «البروليتريا الدولية» ويبدو أن مساومات حامية كانت قد قامت فعلا بين الدول الاشتراكية وتصرفت فيها الاطراف المعنية بطريقة رأسمالية مجسمة (Stereotype) حيث استخدمت تجاربها السياسية والاقتصادية للحصول على مركز « تساوى » قوى . وعلى الرغم من أنه يمكن ذكر الكثير عن تلك المفاوضات السعرية ، إلا أن المؤلف يعتقد أنه من الأفيد أن نتجه نحو تحليل احصاءات الاسعار الفعلية التى كانت سائدة فعلا .

---

(١) أنظر كتاب , « National Communism and Popular Revolt in Eastern Europe » by Zbignier 1957. صفحة ٢٣٧ .

كذلك كتاب « The Soviet Bloc Unity and Conflict 1961, by Vbigniew K. Brzezinski

٣ – تحليل تجريبي لأسعار التجارة الخارجية

بين دول الكتلة

يتركز التحليل التالى فى ثلاث مواضيع رئيسية – الموضوع الأول عن العلاقة بين أسعار التبادل التجارى بين دول الكتلة وأسعار التبادل التجارى بين الدول الغربية . أما الموضوع الثانى فيبحث فى العلاقة بين الأسعار التى تحصل عليها كل دولة من دول الكتلة فى تجارتها مع باقى دول الكتلة ، وعما إذا كان من الممكن تفسير هذه الأسعار باعتبارها نتيجة لتفاعلات القوى الاقتصادية . وبمعنى أكثر دقة ، هل يوجد تمييز فى الأسعار بين دول الكتلة ؟ وإذا ثبت وجود تمييز فى الأسعار فهل يمكن ارجاعه للإعتبارات الخاصة بالقدرة على المساومة ؟ أما الموضوع الثالث والأخير فيبحث فيما إذا كانت هناك ظواهر « رأسمالية » أخرى تنشأ عند تسعير التجارة بين دول الكتلة .

(أ) مستويات وتحركات الأسعار :

على الرغم من أنه كان من المفروض أن تكون أسعار التجارة الخارجية فى الغرب هى الأساس الرسمى لتحديد أسعار التجارة بين دول الكتلة ، إلا أنه من الاهمية بمكان أن نعرف ما إذا كانت هذه هى الحقيقة أم لا . وتشتمل مقارنة أسعار التبادل التجارى بين دول الكتلة وأسعار التجارة الخارجية فى الغرب على عدة مشاكل إحصائية معقدة . فأولا قد يبدو من العسير جدا إستخدام البيانات الخاصة بمتوسط أسعار الوحدة للسلع المختلفة فى كل من دول الكتلة والدول الغربية حيث تختلف أنظمة تسجيل وتصنيف السلع تماما ومن ثم تصبح المقارنة مضللة ومدعاة للشك . وثانيا أنه من العسير جدا الحصول على عينات كافية ومناسبة من أسعار التبادل التجارى بين دول الكتلة .

هذا وقد نشرت أربع دول من دول الكتلة بيانات إحصائية عن متوسط أسعار

الوحدة لكل سلعة فى التجارة بينها وبين الدول الشيوعية وغير الشيرعية ، ويمكن إستخدام قانون قياسى معيارى لمقارنة متوسطات الاسعار المذكورة [1] .

وذلك لأنه قد أحتسبت بعض سلع الصادرات الهامة بنسبة كبيرة فى العينة ومن ثم زاد وزنها وأهميتها فى تشكيل الرقم القياسى . وقد قام المؤلف باحتساب الارقام القياسية متضمنة لهذه السلع مرة ، وباستبعادها مرة أخرى . (ومن الجائز أن تكون هذه السلع الهامة هى السلع التى أتفق على تحديد أسعارها فى اتفاقات طويلة الأجل).

وفى الجدول التالى نجد أن الأرقام التى تزيد عن ١٠٠ ٪ تدل على أن الدولة قد حصلت على متوسط أسعار لصادراتها المختلفة من الدول غير الشيوعية أعلى من متوسط الاسعار التى حصلت عليها من الدول الشيوعية .

---

(١) $\frac{س'_{1} ك_{1}}{س_{1} ك_{1}}$ حيث س َ = متوسط سعر اوحدة الذى تحصل عليه دول الكتلة من الاسواق الغربية .

س = متوسط سعر الوحدة الذى تحصل عليه دول الكتلة من سوق الكوميكون أى دول الكتلة الأخرى

ك = كمية السلعة المصدرة لدول (الكوميكون) أى دول الكتلة الأخرى .

جدول ٥ – ١

أسعار صادرات دول الكتلة التى حصلت عليها من الدول غير الشيوعية
مقارنة بالأسعار التى حصلت عليها من الدول الاخرى بالكتلة
(أى الشيوعية[1]).

اسم الدولة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الاتحاد السوفيتى	—	—	—	٨٦	٨٩	٩٥	٨٧	—
بلغاريا (العينة جميعها)	١٦٧	١٣٥	٩٦	٨٧	٨١	—	٧٩	٧٧
بلغاريا (العينة بدون طباق)	١١٧	٨٥	٧٦	٨٤	٧٩	—	٦٨	٦٨
المجر	٨٨	٨١	٨٢	٨٨	٥٩	٨٥	٧٥	—
بولندا (العينة جميعها)	—	—	—	—	—	—	٧٦	—
بولندا (العينة بدون الفحم الحجرى)	—	—	—	—	—	—	٨٣	—

ويتضح من هذه البيانات أن أسعار الأسواق الغربية كانت فى جملتها أقل من أسعار الكتلة ، ومعنى ذلك أن « الروبل الحسابى للتجارة الخارجية بين دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة » كان مقوما بأكثر من قيمته الحقيقية وقد بلغ معدل الاختلاف فى الأسعار هذه حوالى ١٥٪ فى عام ١٩٥٥، وارتفع بنسبة بسيطة عن هذا المعدل فى عام ١٩٥٨ .

وقد كان المفروض أن نحصل على نفس النتيجة السابقة لو اتبعنا نفس الأسلوب

(١) استخدم المؤلف الارقام القياسية لأسعار السلع المتماثلة واستبعد تلك التى أعتقد أن اختلافاتها النوعية تلغى بعضها بعضاً ، كما استخدم الأسعار بالنسبة للاسواق الغربية المحيطة بالكتلة لتجنب أثر اختلافات تكاليف النقل على قدر المستطاع (أنظر الملحق الاحصائى «أ» للمزيد من التفاصيل) . كما يلاحظ أن كل الأرقام الواردة فى هذا البيان قام بحسابها المؤلف .

الإحصائى فى تحليل أسعار الواردات أيضا ، غير أنه لسوء الحظ كانت عينة أسعار الواردات أقل من عينة أسعار الصادرات مما أدى إلى الحصول على نتائج مختلطة . ففى الجدول التالى نجد أن الأرقام التى تزيد عن ١٠٠٪ تدل على أن الدولة تدفع متوسط أسعار لوارداتها المختلفة للدول غير الشيوعية أعلى من متوسط الأسعار الذى تدفعه للدول الشوعية .

جدول ٥ — ٢

أسعار سلع الواردات التى دفعتها دول الكتلة إلى الدول غير الشيوعية
مقارنة بأسعار الواردات التى دفعتها للدول الأخرى بالكتلة (الشيوعية[1])

الدولة	١٩٥٢ ٪	١٩٥٣ ٪	١٩٥٤ ٪	١٩٥٥ ٪	١٩٥٦ ٪	١٩٥٧ ٪	١٩٥٨ ٪	١٩٥٩ ٪
الاتحاد السوفيتى	—	—	—	١٠١	١١٥	١٢٢	١٠٨	—
بلغاريا	١٦٠	١١٢	٩٣	١٠٧	١٢٥	—	١١٤	٩٢
المجر (العينة جميعها)	٩٣	١١١	٧٣	١٠٤	١١٧	١٠٧	٩٥	—
المجر (العينة بدون فحم الكوك)	٩٣	٨٥	٦٧	٩٠	—	—	—	—
بولندا	—	—	—	—	—	—	١٠٦	—

فبالنسبة للاتحاد السوفيتى فقد كانت أسعار وارداته التى دفعها للدول الغربية أعلى من أسعار وارداته التى دفعها لدول الكتلة ، ويتضح كذلك من الجدول السابق أن حوالى ٥٠٪ من البيانات الأخرى تسير فى نفس الاتجاه الذى سارت فيه بالنسبة

(١) أنظر الملحق الاحصائى «أ» لمعرفة مصادر البيانات الاحصائية

للاتحاد السوفيتي ، أي أن أسعار الواردات التي دفعتها دول الكتلة الاخرى إلى الدول غير الشيوعية كانت مرتفعة عن مثيلاتها التي دفعت لدول الكتلة الشيوعية .

ومن الممكن ترجمة هذه البيانات بطريقتين مختلفتين تمام الاختلاف .

١ — كانت الأسعار في سوق مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة مرتفعة بعض الشيء عن مستوى أسعار التجارة الخارجية في السوق[1] الغربي وإتجاهات الأسعار المنخفضة « في عينة الواردات » من تحيز البيانات الإحصائية الذي يرجع إلى استيراد الكتلة لأنواع من السلع الغربية أكثر جودة من السلع المستوردة من الكتلة[2] . كما أنه يحتمل أن تكون الأسعار المنخفضة التي دفعها الاتحاد السوفيتي لدى دول الكتلة نتيجة استغلاله لدول الكتلة .

٢ — أو ثمة شيء آخر ألا وهو أن أسعار سوق الكوميكون كانت على نفس المستوى الذي كانت عليه «الأسعار في السوق العالمية» تقريبا ، وأن مرجع الاختلافات هو أن دول الكتلة كانت تحصل على أسعار أو تدفع أسعارا تختلف عن الأسعار في السوق العالمية في تجارتها مع الغرب . ويمكن مثلا افتراض أن دول الكتلة كانت غير متميزة (أي متخلفة) في الأسواق الغربية (لأسباب مختلفة سوف نناقشها في الباب التالي) فكانت تحصل على أسعار منخفضة نسبيا مقابل صادراتها بينما تدفع أسعارا مرتفعة نسبياً ثمنا لوارداتها .

---

(١) نفس النتيجة التي وصلت اليها اللجنة الاقتصادية لأوروبا — أنظر
Econamic Survey of Europe for 1957 P. VI - 28

(٢) يقول Montias أنه من المحتمل وجود تحيز في صادرات دول الكتلة أيضا يرجع الى تصدير السلع الاكثر جودة الى الدول الغربية من السلع التي تصدر الى دول الكتلة . وهذا يعني أن أسعار سوق الكوميكون النسبية كانت أكثر أرتفاعا مما هي موضحة بالجدول رقم ٥ — ١ .

ويبدو أن أى من التفسيرين السابقين وحدة غير مرضى تماما[1] . ولا يمكن الوصول إلى رأى نهائى لحل هذه المشكلة قبل اختبار البيانات الإحصائية الغربية .

ومن المهم أن نذكر فى هذا المجال أنه كان من النادر أن يزيد انحراف المستوى العام لأسعار التبادل التجارى بين دول الكتلة عن المستوى العام للأسعار فى الأسواق الغربية بنسبة ٢٥٪ . فليست أسعار التبادل بين دول الكتلة غير مرتبطة بالأسعار فى الأسواق الغربية إلا أن المؤلف يعتقد أن « أسعار السوق العالمى الرأسمالى Capitalist world Market كانت تستخدم كأساس ونقطة بداية فى المساومات الخاصة بالاتفاقات السعرية بين دول الكتلة .

ويبدو أن مقارنة المستوى النسبى لمتوسط الأسعار فى كلا من سوق مجلس الكتلة والغرب ليس إلا نظرة ستاتيكية للموضوع ، فإنه من الأهمية بمكان أيضا أن نقارن التغييرات التى تحدث فى الأسعار فى كلا السوقين . وعلى الرغم من إمكان تحليل العلاقة الديناميكية للأسعار فى كلا السوقين على مستوى اقتصادى شامل « Macroeconomic » إلا أننا نحتاج إلى الأرقام القياسية لمعدل التبادل الدولى لفترة عدة سنوات . هذا ولا يمكن استخدام المقارنة السعرية فى الجداول السابقة فى هذا الغرض لأنها حسبت بعينات تتضمن على سلع مختلفة فى كل سنة . كما أن حساب الأرقام القياسية لمعدل التبادل الدولى المعيارى من البيانات الأولية لسلسلة زمنية طويلة (بالنسبة المجر وبلغاريا) يصادفه كثير من الصعاب الاحصائية . ولم تنشر البيانات الخاصة بمعدل التبادل الدولى بالنسبة للدول الشيوعية والدول غير الشيوعية سوى دولة واحدة من دول الكتلة . ولكن للأسف

---

(١) أنظر مقالة Franklyn Holzman فى مجلة « Review of Economics and Statistics XLIV , Summer 1962.

فإنه لا يمكن الاستفادة من هذه الأرقام القياسية أيضا[1] ويبدو أنه من الأفضل عمليا أن نحلل علاقة التغييرات فى أسعار التجارة الخارجية بين دول الكتلة والدول غير الشيوعية على المستوى الاقتصادى الجزئى Microeconomic • وقد قام – Horst Mendershausen ببحث فى هذا الموضوع بهذا الأسلوب[2] .

وقد استعرض Mendershausen بالرسوم البيانية الخاصة بالتغييرات فى أسعار المواد الأولية المختلفة كيف انعكست أسعار هذه السلع فى لندن على أسعار التبادل التجارى (الصادرات والواردات) من الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة وقد كان هذا الارتباط

---

(١) معدل التبادل الدولى التشيكى من عام ١٩٤٩ الى ١٩٥٦ (عام ١٩٤٩ – ١٠٠) طبقاً للمصادر التشيكية التى نشرتها اللجنة الاقتصادية لأوربا .

بيان	معدل التبال الدولى الإجمالى		صادرات		واردات	
السنة	مع الدول الشيوعية	مع الدول غير الشيوعية	مع الدول الشيوعية	مع الدول غير الشيوعية	مع الدول الشيوعية	مع الدول غير الشيوعية
١٩٤٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٠	٩٢	٨٦	٨٧	٧٨	٩٥	٩٢
١٩٥١	٨٤	٧٤	٩٢	٩١	١١٠	١٢٤
١٩٥٢	٨٢	٧٦	٩٣	٨٢	١١٤	١٠٨
١٩٥٣	٨٤	٨٠	٩٥	٦٩	١١٢	٨٥
١٩٥٤	٨٨	٦٨	٩٣	٦٣	١٠٤	٩٥
١٩٥٥	٨٠	٧٤	٨٩	٦٣	١١٠	٨٥
١٩٥٦	٧٩	٧٧	٨٥	٦٨	١٠٩	٨٧

ولما كان الهيكل أو التوزيع السلعى للتجارة مع الغرب يختلف تمام الاختلاف عن التوزيع السلعى للتجارة مع الشرق فانه لا يمكن مقارنة هذه الارقام القياسية .

(٢) أنظر المرجع السابق Menderhausen • The Tsrms of 8oviet Sètellite Trade A Broadenedeol Analysis

بطريقة مخففة damped manner وبعد مرور فترة زمنية تقدر بسنة[1] . وقد استنتج من ذلك أن السبب فى مرور فترة زمنية لمدة سنة إنما يرجع إلى أن الأسعار تحدد عن العام كله خلال المفاوضات الخاصة بالاتفاقات الاجمالية السنوية التى تعقد فى بداية كل عام . كما تبدو الانعكاسات على التغييرات فى الأسعار مخففة نظراً لأن المفاوضون فى الكتلة يحاولون دائما تجنب عوامل المضاربة فى تحركات الأسعار . ويبدو أننا لسنا فى حاجة لتقديم مزيد من البيانات فقد كان بحث Mendershausen وتحليلاته فى هذه النقطة وافيا للغاية .

(ب) التمييز السعرى فى الكتلة — « Price Discriminaion »

كثيرا ما يدعى الاقتصاديون الغربيون وجود تمييز سعرى فى التجارة بين دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (وخصوصا الاتحاد السوفيتى) وذلك لوجود اختلافات كبيرة فى الأسعار التى تحصل عليها مختلف دول الكتلة مقابل نفس سلع صادراتها إلى دول الكتلة الأخرى . فعلى الرغم من إدعاء الاقتصاديين السوفيت بعدم صحة مزاعم الاقتصاديين الغربيين فمن الممكن ملاحظة وجود مثل هذه الاختلافات السعرية بدراسة متوسط سعر الوحدة لسلع الصادرات الهامة فى بعض دول الكتلة[2] .

ومن المحتمل أن تكون هذه الاختلافات فى متوسط أسعار الوحدة مرجعها وجود اختلافات فى نوع السلعة أو فى تكاليف النقل الداخلية أو فى نفقات اللف والتعبئة ، غير أنه من الواضح أن هذه الفروق تبدو فى كثير من الحالات أنها أكبر بكثير من ارجاعها إلى هذه العوامل فقط . وعلى كل حال يجب ألا ننظر إلى مجرد تصدير سلعة

---

(١) أنظر ECE Economic Survey of Europe 1957» فقد أكتشفت بعض المصادر الغربية خلال هذه السنة » .

(٢) قد تكون الاختلافات النوعية سببا فى الاختلافات السعرية غير أن المؤلف يشك فى أن تسبب مثل هذه الاختلافات أى تحيز منتظم Systematic bais . ويمكن الرجوع الى الملحق الاحصائى «أ» كذلك الى كتاب

Economic Imberialism ,The Lesson Ot Eastern Europe 1955 Py Alfred Zauberman ·

ما بسعر يختلف من مستورد لآخر على أنه تمييز سعرى أو استغلال كقاعدة مسلم بها Ipso Facto وذلك لسببين ، الأول قد تحدد بعض الأسعار لفترة طويلة من الزمن باتفاقات طويلة الأجل ومن ثم لا تتبع هذه الأسعار التغيرات فى الأسعار العالمية . أما السبب الثانى فقد تكون كلا من أسعار الصادرات والواردات بين بلدين من بلاد الكتلة مرتفعة عن الأسعار العالمية أو منخفضة عنها ومن ثم تلغى هذه الانحرافات السعرية بعضها البعض ولا تظهر اتجاهاتها .

جدول ٥ — ٣

أسعار سلع الصادرات الهامة التى حصلت عليها دول الكتلة من مختلف الدول الأخرى

بيان	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	٥٧	٥٨
بلغاريا - الطباق - ليفه/طن	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الاتحاد السوفيتى	—	—	٧٠٦٩	٧٢٦١	٧٥١٦	٧٩٦٨	٦٢٨٠	—	—
دول الكوميكون الأخرى	—	—	٧١٠٥	٩٣٥٥	٨٦٠٧	١٠٠٤٠	٩٣٩٠	-	—
الدول الرأسمالية	—	—	١٣٣٩٠	١٣٦١٠	٨٨٢٢	٧٦٣٤	٥٧٦٠	—	—
المجـــر									
الدكسيت — فورنت/طن									
الاتحاد السوفيتى	٦٦	٦٢	٥٧	٨٠	١٣٦	٩٠	—	—	—
دول الكوميكون الأخرى	١٤٨	١٤٦	١٤١	١٣١	١٢٩	١٢٢	—	—	—
بولنـــدا									
الفحم الحجرى — دولار/طن									
الاتحاد السوفيتى	١ر٢٥	١ر٢٥	١ر٢٥	١ر٢٥	—	—	—	—	١٥ر٥٢
دول السوق الأوربية المشتركة	—	١٢ر	—	١٦ر	—	--	—	—	١١ر٤٥
الاتحاد السوفيتى									
فحم الكوك — روبل/طن									
ألبانيا	—	—	—	—	٨١ر-	٨٠ر٢	١١٢	—	٩٣ر٥
بلغاريا	—	—	—	—	٨٧ر٩	٨٧ر٩	١١٣		٨٢ر٥
ألمانيا الديموقراطية	—	—	—	—	٨٠ر٧	٩٢ر٢	١١٢		١٠٧ر٣
المجـــر	—	—	—	—	٨٢ر١	٨٠ر-	١٠٢		١٠٤ر٤
رومانيا	—	—	—	—	٨٠ر٩	٨٠ر٨	١١١		١٠٠ر٨

ويعتقد المؤلف أن السبب الأول ليس ذو أهمية كبيرة . . ففى رأيه أنه على الرغم من تعذر تقييم أثر تثبيت الأسعار لآجال طويلة عمليا خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣ ، لعدم توفر البيانات الكافية ، إلا أن هذا الأثر لم يكن كبيراً خلال الفترات التالية . فمثلا خلال الفترة من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٥٥ عدلت كثيراً من الأسعار المثبتة لآجال طويلة عندما تبين أنها قد أضحت بعيدة كل البعد عن الأسعار فى الأسواق العالمية أما خلال الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٨ فلم توقع أية إتفاقات إجمالية طويلة الاجل بين دول الكتلة ، وعلى ذلك ، فلم يكن هناك سوى قليل ، إن وجد ، من الأسعار المثبتة لآجال طويله خلال تلك الفترة[1] . أما السبب الثانى فيمكن دراسته بسهولة عن طريق تحليل أسعار الصادرات والواردات معا باستخدام الارقام القياسية للتجارة[2] .

ويفرض أن التمييز السعرى كان أهم العوامل التى سببت الاختلافات السعرية ، فمن الممكن قياس هذا التمييز السعرى الذى زاولته روسيا مع دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بمقارنة متوسطات أسعار الصادرات والواردات الروسية مع الدول الست الكبرى بالمجلس (السوق أ) مع أسعار التبادل التجارى الروسى مع كل دولة على حدة (السوق ب[3]) وتدل كل نسبة مئوية أعلى من ١٠٠ فى الجدول التال على أن الدولة مضطهدة نسبياً من الاتحاد السوفيتى (بالنسبة لعلاقاته مع دول المجلس الأخرى) .

---

(١) وقعت عقود طويلة الأجل خلال تلك الفترة كانت تحدد فيها كميات السلع المتبادلة فقط دون التعرض للأسعار .

(٢) أنظر الملحق الاحصائى «١»

(٣) استخدم المؤلف القانون التالى فى حساباته —

— يوجد سوقين (أ) ، (ب) ويرمز للسلع المتبادلة من ١ إلى ن

— $س_{1}$ ص أ = سعر صادرات السلعة ١ فى السوق أ ، $ك_{ن}$ ب = الكمية المستوردة من السلعة ن فى السوق — نسبة التمييز (أو عدم التمييز إذا كان الرقم أقل من ١٠٠) فى الاستيراد من السوق ب عن السوق أ أى علاقة الاستيراد = $\frac{\sum_{1}^{ن} ك_{1}\,\text{و ب}\quad س_{1}\,\text{و أ}}{\sum_{1}^{ن} ك_{1}\,\text{و ب}\quad س_{1}\,\text{و ب}}$ ←

جدول ٥ — ٤

معدل التبادل الدولي النسبي للاتحاد السوفيتي مع دول الكتلة
(بادماج الصادرات والواردات[1])

١٩٥٥		١٩٥٦		١٩٥٧		١٩٥٨	
الدولة	٪	الدولة	٪	الدولة	٪	الدولة	٪
المجر	١٠٦	المجر	١٠٨	المجر	١٠٧	المجر	١٠٦
تشيكوسلوفاكيا	١٠٨	تشيكوسلوفاكيا	١٠٥	تشيكوسلوفاكيا	١٠٥	تشيكوسلوفاكيا	١٠٥
رومانيا	١٠٣	رومانيا	١٠٣	رومانيا	١٠٢	بولندا	١٠٣
بلغاريا	٩٩	بلغاريا	٩٩	بولندا	٩٧	رومانيا	١٠٢
بولندا	٩٦	بولندا	٩٨	بلغاريا	٩٨	بلغاريا	٩٩
ألمانيا الشرقية	٩٣	ألمانيا الشرقية	٩٦	ألمانيا الشرقية	٩٣	ألمانيا الشرقية	٩٠

ويبدو لنا من الجدول السابق بعض النتائج المدهشة . فترتيب الدول طبقا لدرجة التمييز يظهر أكثر استقرارا وترابطا سنة بعد أخرى على غير ما كنا نتوقع . كما يبدو أن هذا الترتيب النسبي كان غريبا بعض الشيء فقد كان المؤلف يعتقد أنه لأسباب سياسية ، سوف تقع تشيكوسلوفاكيا فى ذيل القائمة (أى سوف تميز بدرجة أقل) بينما تقع بلغاريا فى مقدمة القائمة (أى سوف تميز بدرجة أكبر) .

⟵ = نسبة التمييز (أو عدم التمييز إذا كان الرقم أقل ١٠٠) فى التصدير إلى السوق ب عن السوق «ا» أى علاقة التصدير =

$$\frac{\sum_{1}^{ن} ك_1 صب \quad س_1 صب}{\sum_{1}^{ن} ك_1 ص \quad س_1 صا}$$

= علاقة التصدير / علاقة الاستيراد = علاقة التصدير والاستيراد المندمجة .

(١) أنظر الملحق الاحصائى «أ» كذلك مرجع Mendershausen السابق للمقارنة .

ويمكن استنتاج ثلاث تفسيرات من البيانات السابقة . فيحتمل أن التمييز السعرى قد كان نتيجة لقوى اقتصادية بحتة فمثلا قد يكون نتيجة لقوى المساومة النسبية . كما يحتمل أن يكون التمييز نتيجة لقرارات سياسية تتضمن تفضيل الاتحاد السوفيتى لإحدى دول الكتلة ومعاملتها معاملة خاصة . كما يحتمل أن تكون هذه النتائج سالفة الذكر نتيجة للاسلوب الإحصائى الذى اتبعه المؤلف ولا تشتمل على أى معنى من الناحية الواقعية . وباستبعاد التفسير الأخير تنحصر المشكلة فى أنها نتيجة للمؤثرات النسبية الحاسمة للعوامل الاقتصادية والسياسية . ولما كان المؤلف يعتقد أن القوى الاقتصادية هى العامل المؤثر لذلك يقع على عاتقه عبء عزل القوى التى تسببت فى هذه النتائج .

وهنا يتبادر إلى الذهن فى هذا الصدد فرضين هامين :

ربما كانت درجة التمييز السعرى « مرتبطة بالاعتماد التجارى المتبادل » . — Mutual Trade Dep· بين الأطراف المشتركة فى التجارة ، وهذا يعنى أنه كلما زادت درجة اعتماد الدولة أعلى الاتحاد السوفيتى كلما زاد استخدام سياسة التمييز السعرى ضدها (أى اضطهدت) ، وبالمثل يمكن القول أيضا أنه كلما كان الاتحاد السوفيتى معتمدا على الدولة « أ » كلما قل استخدام سياسة التمييز السعرى ضدها .

أو ربما كانت درجة التمييز السعرى مرتبطة بدرجة القوى الاحتكارية التى تتمتع بها الدول فى علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى ، وهذا يعنى أنه كلما تمتعت الدولة بمركز احتكارى « كمورد وحيد — Single Supplier » لصادرات معينة للاتحاد السوفيتى ، كلما استطاعت هذه الدولة ربط معاملاتها التجارية الأخرى بهذه السلع المحتكرة ومن ثم تحصل على أسعار أفضل ، وبالمثل يمكن القول أيضا أن الأمر يتعلق بدرجة تمتع الاتحاد السوفيتى بمركز احتكارى ، كمورد وحيد ، لصادراته إلى دول الكتلة الأخرى . (سبق الاستشهاد ببعض العبارات التى جاء ذكرها فى محاكمة « Slansky » تبين أهمية فرض الاحتكار هذا) . ويمكن اختبار هذا

الفرض بواسطة معاملات الارتباطات الاحصائية ، ويجب أن نحـذر القارىء من عدم كفاية البيانات وعلى ذلك فإن النتائج التى نحصل عليها يجب اعتبارها نتائج تجريبية فقط .

ويمكن قياس درجة « الاعتماد التجارى » Trade Dependancy للدولة « أ » بالنسبة للدولة «ب» بنسبة حجم التبادل التجارى بين هاتين الدولتين إلى حجم التبادل التجارى الاجمالى للدولة « أ » . ويمكن اختيار فرض « الاعتماد التجارى » بواسطة حساب « مضاعف للتراجع — Regression Coeffecient » من النوع التالى —

$$ز = أ + ب_{س} + ج_{ص}$$

حيث تمثل ز = درجة التمييز (علاقة الصادرات والواردات مندمجين كما فى الجدول ٥ — ٤) .

س = النسبة المئوية لتجارة الاتحاد السوفيتى مع مختلف دول الكتلة .

ص = النسبة المئوية لتجارة مختلف دول الكتلة مع الاتحاد السوفيتى .

أ و ب و ج = « معاملات التراجع regression Coeffecients »

وقد أمكن الحصول على النتائج التالية [1] .

السنة	$س^{٢}$ ز س ص
١٩٥٥	٢٩ر—
١٩٥٦	٧٠ر—
١٩٥٧	٦١ر—
١٩٥٨	٨١ر—
البيانات المجتمعة عن كل السنوات	٥٧ر—

(١) حسبت التراجعات من البيانات التى أستخدمت كأساس لعمل الجدول ٥ — ٤

والسؤال الأول الذى يتبادر إلى الذهن هو هل كانت « معاملات التراجع » عن كل سنة تأتى من نفس الميدان ، أو بمعنى آخر هل كانت الاختلافات فى معاملات التراجع مصدرها « عوامل عشوائية Random » . وقد ثبت من إجراء إختيار على « بواقى » Residuals معادلات التراجع بالنسبة لكل سنة ومعادلات عن البيانات المجمعة عن كل السنوات بأن الاختلافات فى معاملات التراجع مصدرها عوامل عشوائية حقاً . وعلى ذلك فان معادلات التراجع الخاصة بالبيانات المجمعة يمكن إستخدامها فى أى اختبار احصائى .

والسؤال الثانى الذى يتبادر إلى الذهن فى هذا المصدر هو هل كانت التراجعات ذات مغزى من الناحية الاحصائية (٩٥ ر — حد ثقة) أو بمعنى آخر هل كانت المتغيرات المستقلة تؤثر فى المتغير « ز » . وقد وجد المؤلف بعد إجراء الاختبار ، أن المتغيرات المستقلة تؤثر حقاً فى المتغير « ز » أى أنه يمكن تفسير التمييز التجارى بالعوامل الخاصة « بالاعتماد التجارى » . وبحساب معاملات التراجع من البيانات المجمعة نحصل على القانون الثانى —

ز = ١١١٫٤٥ — ٥٩ر س — ٢٧ر ص

(جميع المعاملات ذات مغزى احصائى وبحد ثقة ٩٥ر٠)

وهذا يعنى أن التمييز كان مرتبطا إرتباطا عكسيا « بالاعتماد التجارى » للاتحاد السوفيتى على دول الكتلة المختلفة . وعلى كل فقد كان التمييز أيضاً مرتبطاً إرتباطاً عكسياً « بالاعتماد التجارى » لكل دولة من دول الكتلة على الاتحاد السوفيتى ، وهو مالم يكن متوقعاً . (وتحدث نتائج بالنسبة للمتراجعات الخاصة بكل سنة) . ولا يستطيع المؤلف أن يفسر لنا هذه النتيجة الأخيرة نظراً لعدم توفر المعلومات الخاصة بالمفاوضات السعرية بين دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة . وليس من الحكمة إجراء

اختيارات احصائية أخرى لطبيعة ندرة البيانات الخاصة بهذا الموضوع .

ومن ناحية أخرى يبدو أن اختبار الغرض الخاص « بالاحتكار » أكثر صعوبة نظراً لاستحالة الحصول على بيانات مقارنة عن درجة قيام الاتحاد السوفيتي بوظيفة « المورد الوحيد » لدول الكتلة . لذلك لا يمكن سوى معادلة تراجع من هذا النوع فقط .

ز = أ + بس حيث

ز = التمييز السعرى بالنسبة للواردات السوفيتية (علاقة واردات الاتحاد السوفيتى) .

س = النسبة المئوية لواردات الاتحاد السوفيتى من « المورد الوحيد » من كل دولة من دول الكتلة .

أوب = معاملات التراجع . وقد أمكن الحصول على النتائج التالية[١] —

السنة	س٢ ز س
١٩٥٥	٦١ر
١٩٥٦	٤٣ر
١٩٥٧	٢٩ر
١٩٥٨	١٠ر
بيانات مجمعة عن جميع السنوات	٣١ر

(١) أنظر الملحق الاحصائى «ب» لمعرفة تفاصيل كيفية حساب ظاهرة « المورد الوحيد » .

وباستخدام نفس الأسلوب الاحصائى السابق أثبت المؤلف أن جميع المعاملات تأتى من ميدان واحد . ورغم ذلك فان المعامل المجمع لم يثبت أنه ذوى مغزى من الناحية الاحصائية (أى بحدثقة ٩٥ر) وعلى ذلك لا يمكن اعتبار « فرض الاحتكار » فرضا ثابتا [1].

ونظراً لطبيعة البيانات المتوفرة، فإنه لا يمكن تبيان دور الاعتماد التجارى والاحتكار وتأثيرهما على المفاوضات السعرية بين دول الكتلة . ومع ذلك يدل تحليل هذين العاملين على أهمية العوامل الاقتصادية فى تحديد الأسعار بين دول الكتلة وهذا لا يحول من تأثير العوامل السياسية أيضا بأى حال من الأحوال .

وحتى الآن ، يبدو أن المؤلف قام بتحليل التمييز السعرى « النسبى » بين الاتحاد السوفيتى ومختلف دول الكتلة . غير أن هناك موضوع أهم قد تدارسه أعداء الشيوعية لسنوات عديدة رغم عدم توفر بيانات عنه ، ألا وهو موضوع درجة التمييز السعرى « المطلقة » الذى كان يزاول بواسطة الاتحاد السوفيتى .

وعلى الرغم من وجود عدة طرق لتحليل التمييز السعرى المطلق إلا أن المؤلف يعتقد أن أفضل وسيلة لقياسه هى مقارنة معدل التبادل الدولى الذى تحصل عليه نفس هذه الدول من بعضها البعض بالنسبة لنفس السلع . ويبدو من الآراء السابقة عن المؤثرات الاقتصادية على أسعار التجارة أن الاتحاد السوفيتى كان قادراً على الحصول على ميزة سعرية مطلقة من دول الكتلة الأخرى نتيجة لتأثير « الاعتماد التجارى » (فقد كان الاتحاد السوفيتى أكبر شريك تجارى لجميع دول الكتلة منذ سنوات مابعد الحرب مباشرة حتى الآن) ونتيجة لأن الاتحاد السوفيتى كان أيضاً ، وفى جميع الاحتمالات أكبر « مورد وحيد »

---

(١) كان الارتباط المكامل ز = ٢٥ر١٠٥ — ١٦ وس . أى أن درجه القوة الاحتكارية كانت تتناسب تناسبا عكسيا مع درجة التمييز كما توقعنا .

لدول الكتلة . وفى الجدول ٥ ــ ٥ يدل كل رقم أقل من ١٠٠٪ على أن التجارة مع الاتحاد السوفيتى كانت أقل تميزاً من التجارة مع باقى دول الكتلة .

جدول ٥ ــ ٥

معدل التبادل الدولى لدول الكتلة مع الاتحاد السوفيتى مقارنا بمعدل التبادل الدولى لدول الكتلة مع بعضها البعض (علاقة اندماج الصادرات والواردات [(١)])

بيان	١٩٥٢ ٪	١٩٥٣ ٪	١٩٥٤ ٪	١٩٥٥ ٪	١٩٥٦ ٪	١٩٥٧ ٪	١٩٥٨ ٪	١٩٥٩ ٪
بلغاريا (العينة فى مجموعها)	٩٨	٨٥	٨٧	٧٦	٧٢	—	٨٥	٨٤
(العينة باستبعاد الطباق)	٩٠	٩٦	٩٠	٨٥	٩٢	—	٩٦	٩٧
المجر (العينة فى مجموعها)	٨٢	٩٥	٩١	٩٧	(١٢٣)	(١٣١)	(١٢٣)	—
(العينة باستبعاد البوكسيت)	١٠٠	١٠٥	٨٧	١٠١	—	—	—	—
(العينة باستبعاد فحم الكوك)	-	—	—	—	(١١٦)	(١٢٨)	(١٢٠)	—
بولندا (العينة فى مجموعها)	—	—	—	—	—	—	١٠٢	—
(العينة باستبعاد الفحم الحجرى)	—	—	—	—	—	—	١٠٥	—

هذا ويبدو من الجدول بعاليه أن الافتراض الخاص يتمتع الاتحاد السوفيتى بميزات تجارية فى علاقاته مع دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة الأخرى قد تأكد وثبت حتى عام ١٩٥٦ . كما أن بيانات بلغاريا خلال عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ والمستمدة من عينة كبيرة ممثلة تميلا سليما تبرهن أيضاً على صحة هذا الافتراض . ومع ذلك تظهر لنا بيانات بولندا عن عام ١٩٥٨ والمستمدة أيضاً من عينة كبيرة نتائج عكسية وان كانت بدرجة

(١) البيانات الواردة بين قوسين فى الجدول من النوع الغامض للاسباب الموضحة فى المتن — يراجع الملحق الاحصائى «أ» لمزيد من التفاصيل .

بسيطة . وليس من اللازم وجود تناقض فى أن تحصل بلغاريا على معدل مرتفع للتبادل الدولى فى تجارتها مع الاتحاد السوفيتى بالنسبة لبولندا (كما ظهر فى جدول ٥ ــ ٤) ، بينما نجد بلغاريا تحصل على معدل منخفض نسبيا للتبادل الدولى فى تجارتها مع الاتحاد السوفيتى عنه مع دول الكتلة الاخرى فى حين يحدث العكس تماما مع بولندا (كما ظهر فى جدول ٥ ــ ٥) . وقد يكون مرد ذلك إلى أن قوة المساومة البلغارية تجاه الاتحاد السوفيتى كانت أعظم نسبيا من قوة المساومة البولنديه وكانت أضعف نسبياً اتجاه باقى دول الكتلة وقد وضع المؤلف الارقام الخاصة بالمجر خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ بالجدول رقم ٥ ــ ٥ بين قوسين لانه يشك فى صلاحيتها . وقد حصل المؤلف على البيانات الاصلية من الكتاب السنوى للاحصاءات المجرية حيث حذفت منه ببساطة ذكر تلك السلع التى كانت تتبادلها المجر مع الاتحاد السوفيتى خلال السنوات من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥ والتى كانت نسبة تبادلها فى غير صالح المجر .[1]

وبهذه النتائج المختلطة يصبح من العسير استخلاص رأى حاسم وكامل فى الموضوع بعد عام ١٩٥٦ . ولذلك فانه من الاحوط القول ، بأنه على الرغم من عدم إمكان مشاهدة التمييز السعرى المطلق فى علاقات الاتحاد السوفيتى بالكتلة فى جميع الحالات بعد عام ١٩٥٦ ، إلا أنه من المؤكد أن دول الكتلة لم تكن تحصل على أسعار مميزة فى تجارتها مع الاتحاد السوفيتى بالمقارنة بالاسعار التى كانت تحصل عليها فى تجارتها مع بعضها البعض .

ويمكن أن نرى نوعا من التمييز الصارخ الذى قام به الاتحاد السوفيتى فى تجارته مع دول الكتلة بالنسبة للسلع التى تحدد أسعارها على أساس « سعر التكلفة الداخلية Domestic cost price محولا إلى روبلات بالسعر الرسمى . وتظهر مشكلة التمييز هنا فى مشكلة العلاقة بين سعر الصرف الرسمى وسعر الصرف الذى كان من الممكن أن

---

(١) أنظر الملحق الاحصائى فى (أ)

يوجد " Would Have Occured "، لو ترك تحديده لفصل القوى الاقتصادية المختلفة، ولكن من الطبيعي أن يكون تحديد مثل هذا السعر أمراً عسيراً غير أنه يمكن استخدام « القوى الشرائية النسبية Purchasing Power للعملات المختلفة لتحديد هذا السعر على وجه التقريب، وهذا يعني أنه إذا كانت عملات دول الكتلة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية (طبقا لمضمون اصطلاح القوى الشرائية) بالنسبة للروبل السوفيتي، فمعنى ذلك أن الاتحاد السوفيتي قام بالتمييز ضد هذه الدول.

هذا ولم تجرى بعد أي دراسات جدية في المغرب حتى الآن عن موضوع القوى الشرائية النسبية للعملات المختلفة لدول الكتلة. وعلى كل، فقد وضع سعر صرف خاص للمعاملات غير التجارية بين دول الكتلة في عام ١٩٥٧ مقوم على أساس القوى الشرائية النسبية حسبت من أسعار ٧٥ سلعة مرجحة بطريقة معيارية[١]. وعلى الرغم من أن معظم هذه السلع التي حسبت على أساسها أسعار الصرف كانت سلعا استهلاكية وخدمات، إلا أن المؤلف لم يجد سوى هذه الطريقة الوحيدة لمقارنة عملات الكتلة المختلفة. ونظراً لأن سعر الصرف غير التجاري هذا قد ظل بدون تغيير خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ فانه يمكن استخدام أسعار الصرف في عام ١٩٦٠ لتقدير القوى الشرائية النسبية لعملات مختلف دول الكتلة في عام ١٩٥٧.

---

(١) أنظر الملحق «ب» لمزيد من التفاصيل.

جدول ٥ — ٦

أسعار الصرف الرسمية وغير التجـــــارية فى عام ١٩٦٠ (٣)

البـــلد	سعر الصرف الرسمى	سعر الصرف الغير تجارى
ألبانيـــا	١٠٠ ليـك = ٨٫٠٠ روبل	١٠٠ ليـك = ١٠٫٠٠ روبل
بلغـــاريا	١٠٠ ليفـه = ٥٨٫٨٢ »	١٠٠ ليفـه = ١١٢٫٤٠ »
تشيكوسلوفاكيا	١٠٠ كرونة = ٥٥٫٥٦ »	١٠٠ كرونة = ٨٦٫٢١ »
ألمـانيا الشرقية	١٠٠ مارك = ١٨٠٫٠٠ »	١٠٠ مارك = ٢٥٨٫٠٠ »
المجـــر	١٠٠ فورنت = ٣٤٫١٠ »	١٠٠ فورنت = ٧١٫٤٣ »
بولنـــدا	١٠٠ زالوتى = ١٠٠٫٠٠ »	١٠٠ زالوتى = ٦٦٫٨٤ »
رومانيـــا	١٠٠ ليـه = ٦٦٫٦٧ »	١٠٠ ليـه = ١٠٣٫٠٩ »

ويبدو من الجدول السابق وكأن الاتحاد السوفيتى قد حصل على معاملة مميزة للغاية بالنسبة لسعر الصرف غير التجارى (يستخدم فى مصاريف السياحة والخدمات ومصاريف السفارات) كذلك سعر الصرف الخاص بالمعاملات التجارية Cost Plus Transaction بينه وبين مختلف دول الكتلة فيما عدا بولندا حتى عام ١٩٥٦ . ويبدو كذلك أن المجر كانت أكثر لدول غبناً فى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى يليها بلغاريا ثم تشيكوسلوفاكيا فألمانيا الديمقراطية . ولم ينتهى التمييز بعد استخدام نظام سعر الصرف غير التجارى فى عام ١٩٥٧ نظراً لأن بعض الخدمات كانت لاتزال تشترى بالأسعار الداخلية مقومة بالسعر الرسمى للروبل كما لا زال هناك بعض السلع التى يتم تبادلها على أساس أسعار التكلفة . وقد كان تخفيض قيمة الروبل (فى أول يناير ١٩٦١) خطوة نحو تجنب هذا النوع من الاستغلال السوفيتى .

(٣) أنظر الملحق «ب» لمعرفة المراجع والتفاصيل .

وجدير بالملاحظة أن بولندا وهي الدولة التي حصلت على معدل تبادل دولي في صالحها في معاملاتها التجارية مع الاتحاد السوفيتي عنه مع باقي دول الكتلة ، كانت قد استمدت هذا التمييز من استخدام سعر الصرف الرسمي في العلاقات التجارية مع دول الكتلة . ومن المهم أيضاً ملاحظة أن ترتيب الدول طبقا لدرجة التمييز من استخدام سعر الصرف الرسمي يشابه كثيرا ترتيبها النسبي طبقا لمعدل التبادل الدولي في تجارتها مع الاتحاد السوفيتي (كما هو واضح في الجدول ٥ — ٤) .

ونظراً لدقة سعر الصرف « غير التجاري » كمقياس للقوى الشرائية النسبية للعملات المختلفة فليس هناك مايدعو لإجراء أية اختبارات احصائية على بياناته .

ويبدو من هذه النتائج الإحصائية المختلفة التي وصلنا إليها من تحاليلنا السابقة أن مشكلة المساومة السعرية بين دول الكتلة قد أضحت أكثر وضوحا . فعلى الرغم من أن الأساس الرسمي لتحديد الأسعار بين دول الكتلة كان يعتمد بصفة رئيسية على الاسعار القائمة في الاسوق الغربية ، إلا أنه من العسير أن نقرر عما إذا كانت نفس القاعدة تطبق بالنسبة للسلع التي كانت تشكل تكاليف النقل أو الاختلافات النوعية أهمية كبيرة ، أو بالنسبة للسلع التي كانت تنقلب أسعارها بدرجة كبيرة . وفي مثل هذه الحالات يتواجد عدم الاستقرار في الاسعار وتصبح عوامل القوى الاقتصادية على جانب كبير من الاهمية . فضلا عن ذلك أمكن الحصول على بعض المزايا من المساومات السعرية عن طريق الوسائل السياسية المختلفة .

وعلى الرغم من أن المسئولين التجارة الخارجية في الكتلة يعزفون ألحانا جميلة على أنغام البروليتاريا الدولية في العلن ، إلا أنهم يزاولون التمييز السعري في الخفاء . وقد اتخذ ذلك عدة أشكال ، فبالنسبة للسلع التي تحدد أسعارها نظريا طبقا للاسعار العالمية نجد أنه كان من الافيد لدول الكتلة أن تتبادل التجارة مع بعضها البعض عن أن تتبادل مع الاتحاد السوفيتي وذلك بالنسبة لجميع الدول حتى عام ١٩٥٦ ، وقد استمر هذا الوضع

بالنسبة لبعض الدول حتى عام ١٩٥٩ . وعلاوة على ذلك فقد كانت المجر أكثر الدول تخلفا من الناحية السعرية فى علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفيتى بينما تأتى ألمانيا الشرقية فى مقدمة الدول المتميزة من الناحية السعرية فى علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفيتى . كما دلت نتائج تحليل الارتباط على أن درجة الاعتماد التجارى كانت عاملا هاما فى هذا الصدد . أما بالنسبة للسلع التى تحدد أسعارها على أساس التكلفة الداخلية محولة إلي روبلات بالسعر الرسمى فنجد أن الاتحاد السوفيتى قد استفاد كثيراً من جميع دول الكتلة فيما عدا بولندا وذلك حتى عام ١٩٥٧ كما استمر هذا الوضع بالنسبة لبعض السلع حتى عام ١٩٦١ .

ويذكر المؤلف أنه قد نمى إلى علمه أن المسئولين فى ألمانيا الشرقية تذمروا من التمييز السعرى فى تجارتهم مع الاتحاد السوفيتى لعدة سنوات وعلى الرغم من ذلك فانه لم تجرى أى دراسة رسمية فى الموضوع حتى عام ١٩٦١ .[1] كما أن الدراسة التى أجريت لم يطلع عليها سوى الإقتصاديين الذى قاموا بها ووزير التجارة الخارجية ورئيس لجنة تخطيط الدولة وسكرتير الحزب فالتراولبرخت ولم يعلن أى شيء عن ثمة إجراء قد اتخذ حيالها إلا أنه من غير شك أن ضغطا على مستوى عال قد بذل من جانب ألمانيا على الاتحاد السوفيتى .

ونظراً للصعوبات السياسية العامة التى واجهت دول الكتلة فى نهاية عام ١٩٥٦ ، فيبدو محتملا أن يكون الإتحاد السوفيتى قد غير من سياسته اتجاه دول الكتلة . ويدل على ذلك إستخدام نظام سعر الصرف غير التجارى وكذلك وجود دولة واحدة على الأقل استطاعت أن تحصل على معدل للتبادل الدولى فى صالحها بالنسبة لتجارتها مع الاتحاد السوفيتى عنه مع باقى دول الكتلة الأخرى . وهذا التغيير

---

(١) مقابلة مع Fritz Schenk

فى سياسة الاتحاد السوفيتى التجارية قد سار جنبا لجنب وموازياً للتغيير فى سياسته الاقتصادية تجاه دول الكتلة .[1]

وجدير بالذكر قبل الإنتقال إلى مشكلة « السعر القيادى Price Leadership » فى التجارة بين دول الكتلة ، أن الاقتصاديين فى كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر وهما البلدان اللذان كانا أكثر دول الكتلة تخلفا من الناحية السعرية فى تجارتها مع الاتحاد السوفيتى ، قد طالبوا بشدة بأن تصبح أسعار التجارة الخارجية لدول الكتلة أكثر إرتباطا بالأسعار فى الأسواق العالمية ، بينما نجد أن الاقتصاديين فى كل من بلغاريا وألمانيا الديموقراطية ، وهما البلدان اللذان كانا أكثر دول الكتلة تميزاً من الناحية السعرية فى تجارتهما مع الاتحاد السوفيتى ، لم يرحبوا بهذه الفكرة وعرضوا عنها بدائل مختلفة .[2]

ج — الأسعار القيادية Pricd Leadership

نجد فى الكتابات الإقتصادية فى صحافة دول الكتلة بعض النبذات الغامضة المتعلقة بالأسعار القياديه . فمثلا كتب أحد الإقتصاديين فى ألمانيا الديموقراطية فى عام ١٩٥٤ ما يلى « نجد أن دولا كثيرة من دول الكتلة قد بدأت تحدد أسعار تجارتها الخارجية مع بعضها البعض على أساس الأسعار التى يستخدمها الاتحاد السوفيتى فى تجارته مع هذه الدول .»[1] كذلك جاء فى كتاب مشترك عن التجارة الدولية بين تشيكوسلوفاكيا

---

(١) فى الفترة من ١٩٥٣ — ١٩٥٦ قد تم تصفية جميع الشركات السوفيتية بدول الكتلة كذلك الشركات المختلطة ، كما ألغى الاتحاد السوفيتى أكثر من ٥ بليون روبل الديون التى كانت على ألبانيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا ورومانيا . ومنح قروض جديدة لكل دول الكتلة بدون استثناء ، كما أعيد إلى لجنة الدانوب نشاطها .

(٢) أنظر مقالة Horstbehr فى مجلة . Der Aussenhandel , VIII,11 / 1958

وألمانيا الديموقراطية ما يلي — « يتقارب متوسط الأسعار في السوق الديمقراطي العالمي منذ عام ١٩٤٨ ، مع متوسط الأسعار التي يحددها الاتحاد السوفيتي مقابل صادراته إلى دول الديمقراطيات الشعبية » .[1] ولما تسائل المؤلف عن حقيقة ذلك ذكر له أحد الاقتصاديين في ألمانيا الديمقراطية أن أسعار الاتحاد السوفيتي لم تكن قاطعة في تحديد الأسعار بين دول الكتلة المختلفة إلا أنها كانت عاملا هاما يؤخذ في الحسبان ضد تحديد الأسعار .

ويبدو أن دراسة الإحصاءات السعرية في بلاد الكتلة بالنسبة للسعر القيادي من الأمور الصعبه نظراً لأن الاتحاد السوفيتي وبولندا هما الدولتان اللتان يتوفر لديهما بيانات مقارنة في هذا الخصوص . ولم يجد المؤلف سوى خمسة وعشرون سلعة متجانسة نسبيا من بين المئات من سلع الصادرات والواردات يمكن إجراء دراسة مقارنة ذات مغزى عنها .

كما يبدو أن بولندا والاتحاد السوفيتي لم يدفعا لبلاد الكتلة المصدرة إليهما أسعاراً مماثلة تقريباً لمتوسط أسعار الوحدة في أى من الحالات الخمس والعشرين موضوع البحث . ومع ذلك فقد تبين في كثير من الحالات أنه عندما تحصل بولندا على سعر مرتفع من إحدى دول الكتلة عما تحصل عليه من دولة أخرى نجد أن الاتحاد السوفيتي قد فعل نفس الشيء . كما تواجه وضع مشابه بالنسبه للواردات أيضاً .

ولكي يختبر المؤلف موضوع « السعر القيادي النسبي » بطريقة أكثر عمقاً قام بحساب متوسط سعر الوحدة (تسليم ميناء التصدير) لكل سلعة من العينة ، كما قام بترتيب هذه الأسعار طبقا لدرجة غلائها في كل من بولندا والاتحاد السوفيتي فمثلا قد تدفع بولندا اقل الأسعار للدولة[1] .

---

(١) أنظر كتاب Nykryn وآخرين المرجع السابق صفحة ٣١٠ .

ثمنا لسلعة معينة وتدفع أسعارا متزايدة للدول (٢) ، (٣) ، (٤).ومن ناحية أخرى قد يكون ترتيب الأسعار بالنسبة للاتحاد السوفيتي على الوجه التالى(١) ، (٣) ، (٢) ، (٤) . كما قام المؤلف بتسجيل هذا الترتيب فى جداول مزدوجة Contingency Tabl بالنسبة لمختلف السلع . وفى مثالنا السابق تشابه ترتيب الدولة الأولى والرابعة من الأطراف الأخرى المتاجرة مع كل من الاتحاد السوفيتي و بولندا. بينما انعكس الترتيب بالنسبة للدولة الثانية والثالثة .

جدول ٥ — ٧

مقارنات السعر القيادى[١]

	الواردات				الصادرات			
	ترتيب تزايد الغلاء فى الاتحاد السوفيتى				ترتيب تزايد الغلاء فى الاتحاد السوفيتى			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
ترتيب (١)	١٠	١	—	—	٧	١	١	١
تزايد (٢)	١	١٠	—	—	٢	٧	١	—
الغلاء (٣)	—	—	٢	—	—	—	٢	١
فى بولندا (٤)	—	—	—	—	١	١	—	—

ولو كان هناك « سعر قيادى كامل » لوجدنا البيانات تملأ قطر المربع (من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى . ورغم أن هذا ليس هو الحال إلا أنه يمكن إجراء اختبار عما إذا كان هناك ارتباط يعتد به بين درجات التمييز السعرى فى كل من بولندا والاتحاد السوفيتى وذلك بواسطة استخدام «ordinary Chi-sauare Test Of Independence» ونظراً لصغر العينة فقد اضطر المؤلف إلى تخفيض الجداول وجعلها جداول ثنائية —

(١) أنظر الملحق الاحصائى «ب» لمزيد من التفاصيل والمصادر .

Two - by - two mairices قبل اجراء الإختبارات . وبعد تخفيض الجـداول يجب رفض فرض الإستقلال (بدرجة بيان قدرهـا ٩٥ر — 95Level of significance. ومعنى ذلك أن الاسعار القيادية قد بدت قائمة بين تجارة دول الكتلة .

ولـكن كيف وجدت الأسعار القيادية ؟ طبقا لما سيرد بالتفصيل فى الباب التالى ، وطبقا للمزاولة العملية كانت تبدأ كل دولة من دول الـكتلة مفاوضاتها السعرية (باعتبارها جزء من المفاوضات الخاصة بالاتفاقات التجارية الاجمالية السنوية) أولا مع شركائها فى التجارة . وبعد أن تعقد الدولة إتفاقاتها السعرية لتجارتها السنوية مع هذه الدول (وعلى وجه الخصوص مع الاتحاد السوفيتى) وكانت تستخدم هذه الأسعار فى الغالب كنقط إتفاق أو كحدود لعملية المساومة مع الدول الأخرى وذلك من أجل توفير الوقت وتسهيل عمل المفاوضين . ويؤكد وجهة النظر هذه تفاصيل المفاوضات السعرية بين بلدين من بلاد الـكتلة بينهما علاقات تجارية صغيرة. فمثلا نص الاتفاق التجارى الأخير الذى عقد بين ألمانيا الديموقراطية ومنغوليا على أن تحدد الأسعار طبقا لأسعار التجارة الخارجية «السارية فى المعسكر الاشتراكى » Valid inthe Socialist Camp— فلو كان هدا يعنى الأسـعار التى تحصل عليها كل من ألمانيـا الديموقراطية ومنغوليا من الاتحاد السوفيتى أو التى تدفعها إليه ، لما كان هناك داعيا مطلقا لأجراء مفاوضات سعرية بين البلدين . ولا شك أن الأسعار القيادية فى الـكتلة (كذلك بالنسبة American Obligopolies) تقلل من الاحتكاكات وإنهاك الأعصاب . ولم يكن سخفا أن تستخدم إحدى دول الـكتلة الأسعار التى تحصل عليها من الاتحاد السوفيتى أو تدفعها إليه كحدود للمساومات السعرية مع شركائها الآخرين فى التجارة ما لم تكن هذه الدولة متحاملا عليها من الاتحاد السوفيتى بدرجة كبيرة .

٤ — المشاكل النظرية والعملية فى تحديد الأسعار بين دول الـكتلة

نظرا لأن الأسعار بين دول الـكتلة كانت تتحدد بطريق المساومة بدلا من المفاوضة على « مقاييس موضوعية Objective Criteria » فهناك العديد من الاعتبارات العامة

التى يجب ذكرها قبل الانتقال بمناقشة عرض مختصر للآراء النظرية عن مشكلة الأسعار بين دول الكتلة .

ولا يعنى قيام مساومات سعرية حامية الوطيس بصفة دائمة على أنه من اللازم تحقيق أعلى مستوى ممكن لحجم التجارة بين الدول المعنية . فيبدو من الأحاديث السابق ذكرها عن جوميلكا وغيره أنه بالرغم من أن الضغوط السياسية التى كان يزاولها الاتحاد السوفيتى فى السنوات التالية للحرب كانت عنصر استقرار فى التجارة الدولية باعتبارها وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية المختلفة إلا أن وسيلة هذا الاستقرار كان لها كثير من العيوب بالنسبة لدول الكتلة المختلفة .

فكان محتملا حدوث موقف متفجر قد ينتج عنه إرتباكات عنيفة فى التجارة بين دول الكتلة بمجرد إزالة هذا الضغط السياسى . لذلك كان من الضرورى أن تجد دول الكتلة مقياسا مناسبا لحل مشكلة تحديد أسعار التجارة حتى تستفيد الأطراف المعينة من التبادل التجارى فيما بينها.

ومن الممكن أن يقوم هذا الأسلوب فى البحث Modus Operandi على اعتبارات نظرية ، لا تمت إلى المبادىء العامة المتعارف عليها من الجميع بصفة ، أو على اعتبارات تطبيقية ، مستمدة من الاعتراف الصريح بقوى الحاجة . فقد اهتم كلا من الاقتصاديين النظريين والقائمين بمزاولة التجارة الخارجية بمشكلة أسعار التجارة الخارجية ، وسنبحث باختصار آراء كلا الفريقين فى المشكلة .

وقد كانت أهم مشكلة أيدولوجية تعترض الاقتصاديين هى تبرير استخدام الأسعار القائمة فى « السوق العالمى الرأسمالى » كأساس للتجارة بين دول الكتلة ، بعد ما أعلن ستالين وجود سوقين عالميين [1] . إلا أن هذه المشكلة قد استبعدت

(١) أنظر كتاب ستالين « Economic Problems of Socialism in the USSR » حيث أعلن الانفصال التام للسوق الرأسمالى العالمى عن السوق الاشتراكى العالمى كذلك أنظر كتاب G. Kohlmey المرجع السابق صفحة ٣١ .

ولم تبحث إلا فيما ندر . وقد تركزت آراء الاقتصاديين حول مبادىء تسعير التجارة الخارجية بين دول الكتلة فى اعتبارات أخرى مختلفة تماما . وقد قامت ثلاث مدارس فكرية فى هذا الصدد .

(أ) المدرسة الفكرية الأولى ويمثلها بوضوح ظاهر الاقتصادى السوفيتى ذو المكانة المرموقة — K. Ostrovityanov وبعض الاقتصاديين البلغاريين . وتعتقد هذه المدرسة أنه يجب أن تحدد أسعار التبادل بين الكتلة على أساس تكاليف الانتاج فى نطاق الكتلة لكل سلعة [1] كما انتقدت المدرسة فكرة استخدام الأسعار الرأسمالية على أساس أن تقليد « حركات الأسعار الحرة World Price movements الموجودة والسوق العالمية الرأسمالى كانت تسبب مخاطرة كبيرة وعدم تأكد فى تخطيط التجارة الخارجية لدول الكتلة . وفضلا عن ذلك فإن أسعار السوق الرأسمالى أسعار غير « متعادلة » equivalent [2] وعندما كانت تستخدم كانت تسبب كثيرا من الظلم والأجحاف بين دول الكتلة . لذلك ترى هذه المدرسة أن تكاليف الانتاج هى أنسب الأسس لتحديد الأسعار بين دول الكتلة ، غير أن أعضاء هذه المدرسة قد اختلفوا فيما بينهم عن كيفية قياس نفقات الإنتاج بالنسبة لدولة معينة ، وكيفية عمل متوسط لمختلف نفقات الإنتاج فى البلاد المنتجة للحصول على سعر موحد لجميع دول الكتلة . والواقع يبدو أن الاختلافات الموجودة فى هيكل الأسعار الداخلية لمختلف دول الكتلة تعقد مشكلة حساب متوسط لنفقات انتاج السلعة فى نطاق الكتلة مما يؤدى إلى تعذر إيجاد حل لها .

---

(١) أنظر خطبة (استروفيتيانوف) فى المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى المنشورة فى عدد البرافدا فى ٦ فبراير ١٩٥٩ صفحة ٩ .

(٢) أن أصلاح التعادل يعنى معان كثيره ، غير أن أهمها هو عندما نقول أن السلع المنتجة فى بلدين مختلفين تتعادل أسعارهما عندما يتحقق تبادل متساوية من ساعات من العمل الداخلى عند الاتجار فى هذه السلع .

(ب) أما المدرسة الفكرية الثانية فى تسعيرة التجارة الخارجية بين دول الكتلة فيمثلها الاقتصاديون التشيكوسلوفاكيين والمجريين (رغم عدم شيوعها فى تشيكوسلوفاكيا) وتعتقد هذه المدرسة بضرورة التحكم فى أسعار سوق الكتلة لتصبح قريبة من الأسعار العالمية على قدر المستطاع . . . أنه كلما كانت الأسعار فى السوق العالمى الاشتراكى متمشية مع أسعار التجارة الخارجية فى الغرب كلما أدت الأسعار « الاشتراكية » إلى مزيد من التجارة بين دول الكتلة وإلى تنمية ذلك القطاع من الانتاج الذى يخدم المصالح المشتركة للسوق العالمى الاشتراكى جميعه . وعلى سبيل المثال لو فرضنا أن دولة إشتراكية تطالب باستمرار بأسعار أعلى من السعر السائد فى السوق الرئيسى للتجارة الدولية بالنسبة لسلعة معينة وتحصل عليها فعلا من دول الكتلة ، فان ذلك سوف يؤدى لامحالة إن عاجلا أو آجلا إلى أن تلجأ دول الكتلة المشتركة لاسوق الرأسمالية لشراء هذه السلعة بالسعر الأقل .[1] كما أعلن أحد المشايعين لهذه المدرسة بطريقة أكثر جفاء « يجب ألا تجبر دولة ما على شراء شاعة ما بسعر أعلى مما تستطيع دفعه لنفس السلعة من بلد آخر . .[2] كذلك يختلف أنظار هذه المدرسة فيما بينهم فى المسائل التالية :

١ — المدى الزمنى الذى تحسب على أساسه متوسطات الأسعار فى الأسواق الغربية وقد اختلفت الاقتراحات فتراوح المدى من عام واحد إلى عشرة أعوام .

٢ — مدى تغير أسعار التجارة بين دول الكتلة (الأسعار المستمدة من أسعار التجارة الخارجية فى الغرب) وقد اختلفت الاقتراحات ، فيرى البعض تغييرها مرة كل عام والبعض الآخر يرى تغييرها مرة كل خمسة أو سبعة أعوام مرة .

٣ — اختلفت الآراء فى أنواع الارتباطات الرأسمالية الغير رشيدة

---

(١) أنظر مقالة v.cerniansky فى مجلة "Der Aussenhandel" VIII,46 1958 السابق كذلك كتاب Mervart

(٢) أنظر مقالة karl Morgenstern فى مجلة wirtschaftwissenschaft VI.3 / 1958 نقلا عن الاقتصاد التشيكى

Irrational capitalist disturbances التى يجب تجنبها كالاحتكار والمضاربة والتضخم والدورات الاقتصادية ، كما اختلفت الآراء فى كيفية تحقيق ذلك .

٤ — اختلفت الآراء فى طريقة معالجة مشكلة تكاليف النقل .

٥ — اختلفت الآراء فيما فى نوع المعيار الذى يمكن استخدامه لاختيار « السوق الرئيسى العالمى Cheif WOrld Market » لسلعة ما وذلك لمعرفة سعر السوق العالمى .

ويؤدى تطبيق آراء هذه المدرسة إلى دخول « التقلبات السعرية الرأسمالية » لأسواق دول الكتلة فضلا عن ذلك توجد عدة اعتراضات أخرى فى هذا الصدد . فمن المعروف أن رأس المال كان يتسم بالندرة بين دول الكتلة لذلك كان من الواجب أن تحصل الاستثمارات الرأسمالية الكثيفة على عائد مرتفع يغرى الدول على القيام بهذا النوع من الإنفاق . ولكن استخدام « الأسعار الرأسمالية » حال دون ذلك وأدى إلى تثبيط الهمة بالنسبة لبعض أنواع الاستثمارآت الهامة للكتلة ولا سيما تلك ذات الأجل الطويل وتلك ذات المخرجات الرأسمالية المرتفعة مثل استخراج المعادن أو المنتجات الحديثة التى تطلبت انفاقاً كبيراً فى تطويرها . حيث كانت لدى الدول المستثمرة أوجه أخرى لاستثمارات رأسمالية أقل كثافة . وكانت راغبة فى ترك هذه الاستثمارات لتقوم بها دول أخرى . وعلاوة على ذلك . يصر بعض المؤلفين على الرأى القائل بأن أسعار التجارة الخارجية الرأسمالية الجارية فى تجارة دول الكتلة لا تشجع على قيام التخصص بينها نظراً لعدم وضوح تكلفة المدخرات Cost Savings ومن ثم لا ترغب أى دولة فى المخاطرة بقيامها باستثمارات فى اتجاهات غير مجزية أو مربحة[١] .

(ج) والمجموعة الثالثة من المفكرين أرادت أن تجمع بين آراء المدرستين المفكرتين السابقتين،

( ) أنظر مقالة Gerd Friedrich وآخر فى مجلة
Wissenschaftliche zetschrift der Hochschule für ôkonomie, 3-1958 .

فاقترحت تحديد معظم أسعار التجارة بين دول الكتلة على أساس الأسعار العالمية .
ولكن بالنسبة لبعض المنتجات ذات التكلفة المرتفعة نسبيا والضرورية لاستقلال الكتلة الاقتصادى فانها يجب أن تحصل على إعانة عن طريق « تحديد السعر طبقاً للتكلفة الداخلية Method of PricingiCost - Plus »[1]. ويقتصر ذلك على صناعات المواد ويقتصر ذلك على صناعات المواد الأولية الاستخراجية والتى تزيد تكلفتها عن أسعار الساق العالى (مثل الألمونيوم المجرى) ، كذلك الصناعات الناشئة التى تقلل من درجة اعتماد الكتلة على الغرب ، كذلك بالنسبة للسلع التى تكون أسعارها قد هبطت فجأة فى الاسواق الرأسمالية نتيجة استخدام وسائل فنية جديدة فى الإنتاج لم تستخدم بعد فى دول الكتلة . وتشابه هذه الحجج تلك التى تستخدمها الدول الغربية لتبرير فرض الحماية الجمركية .

ونظراً لاختلاف هيكل تكاليف الإنتاج فى الكتلة كلية عن هيكل تكاليف الإنتاج فى الغرب ، فإنه يوجد عدد كبير من سلع الكتلة مرتفعة تكاليفه نسبيا وتستحق الإعانة . غير أن الاعتراض الاكبر على تطبيق « نظام الإعانة Subsidy SysteM » هو غموض المعيار الذى تقدم على أساسه المساعدة لدرجة أن دولا كثيرة كانت تطالب باعانة جميع سلع الصادرات التى تنتجها تقريبا .

(ويبدو أنه ليس من قبيل الصدق أن تطالب المجر باعانة صادراتها من الالومنيوم) .

ويبدو أن لكل مدرسة من المدارس الفكرية الثلاث آراء لها وجاهتها وتقديرها . كما أنه يمكن مهاجمة كل منها على أسس نظرية أو فكرية أيضاً . وقد كان الناتج الإضافى « by - product » لهذا الاختلاف بين المدارس الثلاث مثمراً ، أى أنه أدى إلى قيام لجنة فرعية فى نطاق مجلس المعونة المتبادلة لبحث مشكلة التسعير ، والإجراءات الحاسبية فى كل دولة ولتقصى إمكانية وضع أسس لتكلفة الإنتاج تتحدد معها على أساسها

(١) أنظر مقالة Imre VaJda فى مجلة "Der Aussenhande" AIII' 22-1-1958

أسعار التجارة بين دول الكتلة . كما كان من نتيجة هذه الخلافات النظرية الخاصه بتحديد أسعار التجارة بين دول الكتلة أن شجعت الدول الاعضاء فى الكتلة على حساب « معاملات لربحية التجارة Trade profitability Ceef فضلا عن قيامها بدراسة الاسعار فى الاسواق العالمية بدقة متناهية ، وفى الواقع كان تأكيد ربحية التجارة مشجعاً لدول كثيرة (وخاصة ألمانيا الديموقراطية) لتقوم بحساب الارقام القياسية لمعدل التبادل الدولى فسدت بذلك ثغرة كانت قائمة فى التقارير الإحصائية .

على أنه لو تركت مشكلة تحديد أسعار التجارة بين دول الكتلة لاساتذة الكتلة الاقتصاديين لكان هناك شك فى إمكان الوصول إلى أى اتفاق سعرى على الاطلاق . وعلى كل حال فقد كانت هناك ضرورات عملية تحتم الوصول إلى اتفاق ، كذلك كان هناك ضغط ثقيل يقع على موظفى الكتلة غير المحظوظين ، المسئولين عن التجارة الخارجية فقد كان لديهم هدف ترمى إليه الخطة يجب أن يحققوه (ويمنحون مكافآت تشجيعية فى حالة تخطى أهداف الخطة) ، فكان لزاما عليهم أن يصلوا بطريقة ما إلى اتفاق فى الاسعار مع شركائهم فى التجارة من بين دول الكتلة .

يقول واضعوا نظريات اللعب أنه فى حالات المساومة التى يستفيد فيها كلا الطرفين من تحقيق تسوية ما يجوز استخداما أكثر المعايير غموضا فى الوصول إلى حل حتى ولو استفاد أحد الاطراف أكثر من الطرف الآخر[1] ولاشك أن هذا الحل يجنبنا «موت الملك فى الشطرنج الذى يحتمل أن يحدث أثناء البحث عن حل أكثر عدالة» . وفضلا عن ذلك ، فانه يجب على كل معيار سعرى يوضع لحل مشكلة الاسعار هذه أن يأخذ فى الاعتبار أن الدولة التى تضار منه قد تضع مصالحها القومية الاقتصادية فوق مصالح الكتلة السياسية ، لذلك قد تلجأ إلى الاتجاه مع الدول الغربية . وعلى كل حال ، فقد كان هناك « انحراف » لا يقل عن ١٠٪ بالنسبة لهذا السعر نظراً لان دول الكتلة كانت

---

(١) أنظر مقالة Thomas Sheling فى مجلة Journl of Conflict Resolution 1/1957.

فى مركز تنافسى ضعيف فى مواجهة الدول الغربية ومن ثم حصلوا على أسعار فى غير صالحهم . (أنظر الجداول ٥ — ١ ، ٥ — ٢ ، ٦ — ٤) .

ويتمتع متوسط سعر أى سلعة فى « السوق الرئيسى الرأسمالى » بميزة وضوح البداية فهو غير غامض على الإطلاق ، وبذلك يجنبنا مشكلة مقارنة سعرى غير رشيد بآخر به ، كما يجنبنا مشكلة تحديد المنتجات الستراتيجية المختلفة بالنسبة للكتلة والتى تستحق الإعانة حقاً . لذلك ورغم أن الآراء الاستالينية الخاصة بالاسواق العالمية الموازية كانت المذهب الرسمى الذى تدين به جميع دول مجلس المعونة الإقتصادية منذ منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ (وبعد ذلك) فانه قد استخدمت بعض الاسعار المتباينه فى السوق كمقياس رسمى لتحديد الاسعار بين دول الكتلة . وقد أدرك الاقتصاديون فى الكتلة ضرورة وجود معيار واضح لتحديد الاسعار بين دول الكتلة . فمثلا ذكر أحد الاقتصاديون فى ألمانيا الديموقرطية ما يلى ، « أنه على الرغم من أن الاسعار فى السوق العالمى الرأسمالى مفسدة ، إلا أنه يجب استخدام سعر السوق العالمى فى تحديد أسعار التجارة الخارجية الاشتراكية طالما ... أنه المقياس الوحيد ذو القيمة التبادلية المتعادلة الممكن استخدامه » .

وقد بحث الاقتصاديون فى الكتلة أيضا مشكلة تكاليف النقل فى التجارة ومن يتحملها ويتفق معظم الاقتصاديين على وجوب تقسيم نفقات النقل بطريقة مافى حالة تحديد أسعار التجارة بين دول الكتلة على أساس الاسعار فى السوق العالمى الرئيسى . ومن الناحية العملية تبدو بين دول الكتلة أكثر بساطة وأقل غموضا — فقد تحمل المستورد جميع تكاليف النقل . ويبدو ذلك تأكيداً « لمظاهر اللعبة » Game-aspect « فى هذا الصدد .

وكما سبق أن ذكر المؤلف من قبل فان فكرة « متوسط سعر السوق العالمى » فى السوق الرئيسية للساعة خلال السنة الماضية تبدو غير واضحة تماما . وقد نتج عن ذلك انقسام غريب فى كتابات التجارة الخارجية ، فقد أعتقد بعض الاقتصاديين فى وجود سعر واحد حقيقى

للسوق العالمى « كحقيقة ملموسة تختلف عن كل مظاهر السوق الرأسمالية الغير رشيدة — Irrational Dapitalist Market Manifestation فمثلا اقترح أحد رجال القانون فى ألمانيا الديموقراطية انشاء محكمة دولية للأسعار بين دول الكتلة مهمتها تسوية الخلافات السعرية على أسس وقواعد ، « ومعايير موضوعية واضحة Objective norms » (١) ومن ناحية أخرى يرى البعض الآخر أن مشكلة المقياس السعرى يجب أن ينظر لها كتجارب ومحاولات لوضع مقاييس سعرية واضحة لا تؤدى إلى إعادة تحويل التجارة نحو الغرب ، ومن ثم يتلاشى الغموض وعدم التحديد الموجود فى إصطلاح « أسعار الأسواق العالمية » . لذلك فقد وقعت وزارة التجارة الخارجية فى كل من الاتحاد السوفيتى وألمانيا الديمقراطية اتفاقاً تفصيليا يتضمن مجموعة من الأحكام وتفسيراتها فمثلا تضمن الاتفاق تعريفا « م للسوق الرئيسى» Chief Warket على أنه أكبر الأسواق غير الشيوعيه يمكن للدولة أن تشترى أو تبيع فيه إذا ما اضطرت للتعامل مع الاسواق الرأسمالية ، ويمكن استخدام مثل هذه التعاريف الرسمية كمرشد ودليل للاسعار العالمية (٢) وقد نتج عن تطبيق أحكام الإتفاق المذكور ان استخدمت ألمانيا الشرقيه أسعار الالآلات فى ألمانيا الغربية كأساس فى اتفاقاتها السعرية مع دول الكتلة الاخرى لتوفر العروض من ألمانيا الغربية بأسعار تقل عن أسعار العروض البريطانيـــة (٣) .

ومهما كانت درجة الدقة فى تحديد قواعد الأسعار ، فانه لا بد من وجود بعض

---

(١) أنظر مقال H. Wogner فى مجلة " Der Aussenhandel " , VIII, 16/1958

(٢) أنظر الملحق وأه الخاص بالاتفاق بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا الديمقراطية .

(٣) أنظر مقالة Heidschat فى مجلة " Ger Aussenhandel " ,VIII,16/1958.

الثغرات إذا ما حاول كلا الجانبين المتساويين الحصول على الأسعار الممكنة عند تطبيق أحكام وقواعد الاتفاق السعرى .[1] ويمكن تخفيف حدة المساومة السعرية عن طريق التضييق من هذه الثغرات بوضع شروط للتحكيم .

٥ — الإتجاهات المقبلة لاسعار التجارة الخارجية

بين دول الكتلة

يبدو أن كثيراً من الاقتصاديين فى الكتلة غير سعداء من استخدام أسعار السوق العالمى الرأسمالى كأساس لتحديد الاسعار فى التجارة بين دول الكتلة . ويعتقد معظم اقتصاديو الكتلة الذين كتبوا فى هذا الموضوع أن الكتلة سوف يكون لها ان عاجلا أو آجلا ، نظامها السعرى الخاص بتجارتها الخارجية . وكثيراً ما تظهر بيانات على النحو التالى فى الكتابات الاقتصادية داخل الكتلة :. نتيجة نمو وتطوير النظام الاقتصادى فى العالم الاشتراكى ، سوف تحدد أسعار التجارة الخارجية بين دول الكتلة على أسس وعوامل تأخذ الاعتبار حقيقة وجود سوقين عالميين منفصلين . »

ومن الطبيعى بل ومن المعقول جدا أن يريد اقتصاديو الكتلة نظاما للتسعير خاصا بدول الكتلة يمكنه أن يعكس قوى العرض والطلب فى داخل الكتلة بدقة أكثر . لا سيما إذا افترضنا أن مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ان يصبح فى المستقبل « لجنة تخطيط دولية — Supra-National Planning Commisaion لها سلطات تنفيذية إلزامية « فوق قومية » ، لذلك يجب البحث عن طريق ، يشجع على اجراء التغييرات فى الهيكل الإنتاجى لدول الكتلة من أجل تجنب وجود عجز أو فائض إنتاجى شامل داخل الكتلة ويعمل كذلك على تنمية وتطوير الكتلة كوحدة اقتصادية واحدة . فضلا عن ذلك فانه من العسير تحديد أسعار الكتلة على أساس أسعار السوق الغربى نظراً للاختلاف النوعى للسلع (مثلا الماكينات أو قد تنقلب الاسعار بدرجة كبيرة وسريعة مثلا بالنسبة للمواد الخام الاولية) .

---

(١) أنظر مقالة : Heidscht Rau وزير التجارة الخارجية فى ألمانيا الديمقراطية .
EinheitXII, 2/1957

وعلى كل حال ، فالى أن تصبح المصالح الإقتصادية المتبادلة بين دول الـكتلة من الـكبر بحيث لا تغرى دولة ما بالتصدير إلى الغرب عندما تـكون الاسـعار فى داخل الـكتلة منخفضة نسبيا ، وإلى أن يستحدث الـكوميكون من الوسـائل الملائمة التى يمكن بواسطتها مقارنة التكلفة النسبية للانتاج والانتاجية فى كل دولة من دول الـكتلة فسوف يظل النظام القديم الخاص بتحديد أسعار تجارة الـكتلة على أسـاس الاسعار الغربية معمولا به بدون أدنى شك .

ولا يعرف أحد متى تستطيع الكتلة استخدام أسعاراً للتجارة الخارجيـة تختلف عن الاسعار الغربية . وعلى كل حال فان المؤلف لا يرجح حدوث تغيرات فى القريب العاجل .

---

(١) أنظر مقالة Karl Morgenstern فى مجلة Enheir XV ,41690

الباب السادس

اختيار شركاء التجارة

جاء فى دائرة المعارف السوفيتية العظيمة ما يلى : « تتمشى سياسات الاتحاد السوفيتى فى ميدان التجارة الخارجية مع مبادىء السياسة السوفيتية الخارجية التى وضعها ستالين . كما أن تنمية التجارة الخارجية السوفيتية يأتى فى الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة للعلاقات السياسية السوفيتية . . [1] » . وقد أدلى معظم كبار الرسميين فى الكتلة بيانات مماثلة فى مناسبات مختلفة ، ولذلك أبدى المعلقون والمراقبون الغربيون اهتماما بالغا بالعوامل السياسية التى تكمن خلف اختيار دول الكتلة لشركائهم فى التجارة . وفى رأى المؤلف أن مثل هذا التحليل يبدو « من جانب واحد » « too one - sided » وفى هذا الباب سوف يوضح لنا المؤلف أن واضعى قرارات « Decision - Makers » التجارة الخارجية لم يتجاهلوا العوامل الاقتصادية فى قرارتهم الخاصة باختيار شركائهم فى التجارة على خلاف الاعتقاد الشائع فى الدوائر الغربية .

وعلى الرغم من وجود كلا من العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية كامنة خلف كثير من قرارات اختيار شركاء التجارة إلا أنه يجب بحث كلا منهما على حدة إذا ما أردنا تحليلا دقيقا لموضوع اختيار شركاء التجارة . ولما كان الجانب

---

(1) أنظر « Great Soviet Encyclopedia » G. S. Roginski وآخرين

السياسى لتجارة الـكتلة كان قد قتل بحثا فسوف يقصر المؤلف تحليله فى هذا الباب على العوامل الـياسية الهامة فقط « كالحظر الغربى » للتجارة الخارجية مع دول الـكتلة .
. « Western Embargo »

وفى الجانب الاقتصادى قام المؤلف ببحث هيكل التجارة الخارجية لدول الـكتلة بين الشرق والغرب ، ثم أوضح العوامل الاقتصادية التى أثرت بل شكلت قرارات الـكتلة فى تقييد حجم التبادل التجارى مع الدول الغربية مثل معدل التبادل الدولى مع هذه الدول . وتلى المؤلف ذلك ببحث عن اختيار الـكتلة لشركائها من بين الدول المتقدمة والدول النامية فى نطاق « السوق العالمى الرأسمالى » » ثم أخيرا بين الـكثير من وجهات النظر الاقتصادية فى اختيار دول الـكتلة لشركائها فى التجارة فى نطاق الـكتلة نفسها ليثبت أن بعض العوامل الاقتصادية مثل ثنائية التجارة قد بولغ فيه أكثر من اللازم فى الغرب .

(١) هيكل تجارة الـكتلة بين الشرق والغرب

قد بينت معظم الخطب والبيانات الرسمية للقادة السياسيين فى الـكتلة بطريقة صريحة وواضحة أن سياسة دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة هى التجارة أولا مع دول الـكتلة . وقد اتخذ هذا القرار السياسى على مستوى أعلى سلطة فى الدولة ، ونص على ضرورة اجراء تغيير جذرى فى هيـكل تجارة الـكتلة فى السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة .

ويظهر بوضوح فى الجـداول التالية التغيير فى هيـكل التجـارة الخارجية لدول الـكتلة :

جـــــدول ٦ــ ١

النسبة المئوية للتبادل التجارى لدول المجلس مع دول الـكتلة الشرقية بأثرها

السنة	بلغاريا	تشيكوسلوفاكيا	ألمانيا الديمقراطية	المجر	بولندا	رومانيا	المتوسط	الاتحاد السوفيتى
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٣٨	٣٠	٢٢	٤	٢٣	١٣	٢٥	٨	١٣
١٩٤٨	٧٨	٣٢	٧٥	٣٤	٣١	٧١	٤٤	—
١٩٥٠	٨٥	٥٣	٧٢	٦١	٥٩	٨٤	٦٤	٨١
١٩٥١	٩٠	٦٠	٧٦	٦٧	٥٧	٨٠	٦٧	—
١٩٥٢	٨٩	٧١	٧٥	٧٣	٦٦	٨٥	٧٣	—
١٩٥٣	٨٦	٧٨	٧٨	٧٦	٧٠	٨٤	٧٧	—
١٩٥٤	٨٧	٧٤	٧٦	٧١	٧٠	٨٠	٧٥	—
١٩٥٥	٧٧	٦٩	٧٢	٦١	٦٤	٧٩	٦٩	٧٨
١٩٥٦	٨٠	٦٥	٧٣	٦١	٦٢	٧٨	٦٨	٧٤
١٩٥٧	٨٣	٦٧	٧٣	٦٨	٥٩	٧٦	٦٩	٧٢
١٩٥٧	٨٤	٦٩	٧٣	٦٧	٥٦	٧٧	٦٩	٧٣
١٩٥٩	٨٠	٧١	٧٥	٦٧	٦١	٧٩	٧١	٦٩
١٩٦٠	٨٠	٧٠	٧٣	٦٦	٦١	٧٢	٦٩	٦٦
١٩٦٥ (خطة)	—	٧٥	٧٥	٧٥	٦٥	—	—	—

جدول ٦ ــ ٢

النسبة المئوية للتبادل التجارى لدول المجلس مع دول المجلس الأخرى

السنة	بلغاريا	تشيكوسلوفاكيا	ألمانيا الديمقراطية	المجر	بولندا	رومانيا	المتوسط	الاتحاد السوفيتى
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٣٨	٣٠	١٩	٣	٢٣	١٣	٢٥	٧	٧
١٩٤٨	٧٨	٣٢	٧٥	٣٤	٤١	٧١	٤٤	—
١٩٥٠	٨٥	٥٣	٧٢	٦١	٥٩	٨٤	٦٣	٥٠
١٩٥١	٩٠	٥٧	٧٤	٦١	٥٥	٧٩	٦٣	—
١٩٥٢	٨٨	٦٦	٧٠	٦٧	٦٣	٨٥	٦٩	—
١٩٥٣	٨٣	٧١	٧١	٦٩	٦٧	٨٣	٧٢	—
١٩٥٤	٨٤	٦٧	٦٩	٦٥	٦٦	٧٩	٦٨	—
١٩٥٥	٨٤	٦٣	٦٤	٥٤	٦٠	٧٤	٦٤	٥٣
١٩٥٦	٧٧	٥٩	٦٦	٥٤	٥٧	٧٢	٦٢	٥٠
١٩٥٧	٨١	٦٠	٦٧	٦٢	٥٥	٧٢	٦٣	٥٤
١٩٥٨	٨٢	٦١	٦٥	٦٠	٥١	٧٢	٦٢	٥٢
١٩٥٩	٧٩	٦٤	٦٩	٦٢	٥٦	٧٣	٦٥	٤٧
١٩٦٠	٧٩	٦٤	٦٨	٦٢	٥٧	٦٧	٦٤	٤٩
١٩٦٥ (خطة)	—	٧٠	—	—	—	—	—	—

ومن البيانات السابقة يمكن أن نتبين النتائج الهامة التالية :

أولا : كان التغيير فى اتجاهات التجارة ، بالنسبة للدول التى كانت من أعداء الاتحاد السوفيتى« EX . Enemy; » (أى بلغاريا ، وألمانيا الديموقراطية ، والمجر ، ورومانيا) ، أسرع بكثير عنه بالنسبة للدول التى كانت حليفة للاتحـــاد السوفيتى (أى بولندا أو تشيكوسلوفاكيا) .

ثانياً : وصلت عملية التغيير فى اتجاه التجارة نحو دول الكتلة إلى قمتها فى عام ١٩٥٣ ، وهى السنة الأولى لما يسمى « بالعهد الجديد » « New course » وبعدها هبطت نسبة التبادل التجارى بين دول الكتلة إلى مستوى عام ١٩٥١ .

(أ) العوامل السياسية :

ربما كان أهم عامل وراء التغيرات فى اتجاهات التجارة من الغرب إلى الشرق هو رغبة حكومات الدول الشيوعية فى أن تصبح مستقلة اقتصاديا عن دول الغرب[1] . فضلا عن ذلك فقد شكل التبادل التجارى المتزايد بين دول الكتلة والاتحاد السوفيتى الجزء الأكبر من هذا التحول فى التجارة (أنظر جدولى ٦ — ٩ ، ٦ — ١٠) ، كما سهل هذا التحول وجود الاحتلال السوفيتى فى الدول الأربع التى كانت من أعدائه « Ex - Enemy » فضلا عن حاجته الملحة لصادرات هذه الدول لتنفيذ برنامجه التعميرى . هذه هى التغييرات الأساسية التى قتلتها الكتابات الغربية بحثــا وتعليقاً ومن تم فلا حاجة بنا إلى مزيد من التحايل[2] .

وقد حصلت التجارة بين دول الكتلة فى عام ١٩٤٨ على قوتين دافعتين رئيسيتين Stimuli الأولى هى أن كل دولة من دول أوربا الأولى وهى أن كل دولة من دول

(١) أنظر كتاب Die wirtscheftiche Zusammeharbeitzwischen den Ostblockstaaten Klinkmüller.

(٢) أنظر كتاب " Soviet Trade with Eastern Europe " , Zauberman . " Economic Imperialism "

الشرقية قد بدأت تقلد نظام التجارة الخارجية المعمول به فى الاتحاد السوفيتى ، وقد تم لها عمليا « احتكار التجارة الخارجية » فى عام ١٩٥٠ . وقد أتاح هذا التركيز فى التجارة لعدد صغير من الموظفين الرسميين الموثوق بهم بعقد صفقات تجارية ضخمة فيما بين دول الكتلة و بعضها البعض (بأسعار تحقق فقط جزءا من «المستوى الأمثل للتجارة» Trade Potentiai).

أما القوة الثانية فهى بدء الدول الغربية بالتقييد المنظم لصادراتها إلى دول الكتلة كخطوة أولى نحو فرض حصار عنيف عليها . فنى مارس ١٩٤٨ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نظام تراخيص التصدير بالنسبة لجميع صادراتها لدول الكتلة لتحول دون حصولها على « أسلحة وسلع استراتيجية » . كذلك توقفت التجارة بين الدول الغربية « والمنطقة السوفيتية المحتلة فى ألمانيا » أى ألمانيا الديموقراطية خلال الفترة من أغسطس عام ١٩٤٨ إلى مايو عام ١٩٤٩ كرد على السلطات العسكرية السوفيتية أمرت بقطع طرق المواصلات البرية الموصلة إلى برلين الغربية . وفى خريف عام ١٩٤٨ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مباحثاتها الثنائية مع مختلف دول أوربا الغربية للتعاون فى حظر تصدير السلع الاستراتيجية لدول الكتلة .

وقد كانت رقابة أمن الصادرات ذات ثلاث شعب :

(١) حرمان دول الكتلة من الحصول على السلع التى تعرض سلامة وأمن الدول الغربية للخطر .

(٢) تقييد تصدير السلع التى يمكن تحويلها بسرعة من الاستعمال المدنى إلى الاستعمال الحربى .

(٣) انشاء قائمة بالسلع الهامة كالمطاط مثلا تخضع للرقابة المستمرة من جانب الغرب.

وعلى ذلك فقد كان الاهتمام بالحظر منذ البداية موجها لنوع التجارة وليس لكميتها[1].
كذلك قد أدى التوتر قبل اندلاع الحرب الكورية فى يونيو ١٩٥٠ وأثنائها إلى إنشاء « لجنة التنسيق الاستشارية » Consultation Group Co-ordination Committee التى تتكون من خمسة عشر دولة غربية وتهدف إلى تقوية الحظر على دولة الكتلة وجعله أكثر إحكاما . كذلك أصدرت الولايات المتحدة «قانون المعركة » "Battle Act" ليسرى اعتبارا من أول يناير ١٩٥٢ ، ويقضى بوقف المنح والمساعدات الاقتصادية الخارجية والقروض الأمريكية عن أى دولة لا تتخذ الإجراءات اللازمة لفرض رقابة الأمن على صادراتها لدول الكتلة[2] . وقد أدت المناقشات والمباحثات المستمرة فى لجنة التنسيق الاستشارية " COCOM " إلى التوسع فى أنواع السلع المحظور تصديرها للكتلة فأنشأت قائمتين « قائمة (أ) » وكانت تتضمن ٢٦٠ مجموعة سلعية فى عام ١٩٥٣ ومحظور تصديرها قطعيا لدول الكتلة ، أما « القائمة (ب) » وكانت تتضمن ٩٠ مجموعة سلعية مقيدة لدول الكتلة .

والسؤال الهام الذى يثار فى هذا الصدد ، هو بالطبع عن مضمون « الصادرات الاستراتيجية » ، وقد اختلفت التعاريف بدرجة كبيرة خلال السنوات الماضية ، ففى عام ١٩٤٩ كانت القائمة تتضمن : « ماكينات تشكيل المعادن ، والكيماويات ، ومعدات البترول ، والآلات الدقيقة Metal(Some)Chemicals ومنتجات البترول ، ومنتجات المطاط[3] . » وقد وصفت إحدى النشرات الحكومية الأمريكية المواد الاستراتيجية بأنها تلك المواد التى قد تساهم بطريق مباشر أو غير مباشر فى « النمو الصناعى ومن ثم

---

(١) أنظر كتاب " The Economics of Communsist Eastern Europe „ N. Spulber.

(٢) أنظر كتاب « Das Ost Embargo » , Hans Gürgen Lambers .

(٣) أنظر تقرير "East—West Trade„ Staff Papers Presented to the Commission on Foreing Economic Policy الباب التاسع صفحه ٣٤٤ :

فى الجهد الحربى[1] . وعلى الرغم من أن هذا الوصف قد يبدو مبالغاً فيه من وجهة نظر السياسة الأمريكية الرسمية إلا أن قائمـــة الحظر فى عام ١٩٥٣ كانت طويلة جداً ، ولم تتضمن السلع التى ذكرناها من قبل فحسب بل تضمنت أيضا الـكثير من المعادن اللافلزية، والسبائك الخاصة " Special Alloys " والمعدات الالـكترونية ، والماكينات الخاصة. وفى الأشهر الأولى من عام ١٩٥٤ وبعد انعقاد مؤتمر لندن الثلاثى فى مارس ١٩٥٤ اختصرت القائمة «أ» (التى تتضمن السلع المحظورة تصديرها قطعياً) إلى ١٧٠ مجموعة سلعية كما اختصرت القائمة «ب» إلى عشرين مجموعة سلعية فقط . ومنذ ذلك الحين وقد تم استبعاد الـكثير من السلع من هذه القوائم ففى أغسطس ١٩٥٨ خفضت القائمة « أ » إلى مائة مجموعة سلعية فقط كما ألغيت تماما القائمة «ب»[2] وعلى كل حال فقد كانت الولايات المتحدة تتمسك باستمرار بقائمة حظر أطول من قائمة لجنة التنسيق الاستشارية « Cocom » تطبيقاً بالنسبة لصادراتها إلى معظم دول الـكتلة .

وقد انعكست آثار المقاطعة الاقتصادية الغربية من جهة وسياسة المسئولين فى الكتلة نحو توجيه التجارة عمـداً نحو الشرق من جهة أخرى على البيانات التالية لدول الـكتلة [3] :

(١) أنظر المرجع السابق صفحه ٤٤٣ .
(٢) أنظر « قوائم الحظر الجديدة » فى مجلة " Ost Handel 8 and 9/1958 "
(٣) يرجع للملحق الأحصائى «ب» بالنسبة لاحصاءات الاسعار الجاريه .

جدول ٦ — ٣

الرقم القياسي لحجم واردات دول الكتلة من الدول غير الشيوعية

(١٩٥٠ — ٪)

السنة	دول وسط وشرق أوروبا	الاتحاد السوفيتي	دول الكوميكون جميعها
١٩٣٨	٣١٣	٢١٧	٢٨٧
١٩٤٨	٩٦	—	—
١٩٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥١	١٠٩	—	—
١٩٥٢	٩٠	—	—
١٩٥٣	٨٦	—	—
١٩٥٤	١١١	—	—
١٩٥٥	١٤٠	١٩٠	١٥٣
١٩٥٦	١٤٧	٢٦٠	١٧٧
١٩٥٧	١٧٢	٣١٦	٢١٠
١٩٥٨	١٨٧	٣٧٦	٢٣٨
١٩٥٩	٢٠٦	٣٨٣	٢٥٤

ويجب التزام الحرص عند تفسير بيانات الجدول السابق لأسباب إحصائية وتحليلية :

(١) يجب التزام اليقظة التامة عند استخدام الإحصاءات نظراً لأن طرق تحويل بيانات الأسعار الجارية إلى أسعار ثابتة كانت طرق بدائية غير دقيقة . فضلا عن ذلك فتعتبر هذه البيانات الإحصائية غير كاملة حيث أنها لا تتضمن الكميات الضخمة من التجارة

المهربة التى كانت تتم خلال تلك الفترة[1] .

(وجدير بالملاحظة أن المصادر الإحصائية الشرقية تظهر زيادة فى أرقام التبادل بين الشرق والغرب مقوما بالدولارات عما تظهره المصادر الغربية الإحصائية)[2] .

(٢) أنه من الصعب الفصل بين تأثير المقاطعة الاقتصادية الغربية وبين تأثير السياسة التى يتبعها المسئولين فى الكتلة نحو توجيه التجارة عمداً إلى دول الكتلة الأخرى . وتعنى هذه المشكلة فى جوهرها تحديد الآثار العكسية للمقاطعة الاقتصادية الغربية وقد عالجت هذه المشكلة بالذات الكتابات الاقتصادية فى كل من الشرق والغرب.

وغالبا ما يقتفى تحليل دول الكتلة للحصار الاقتصادى الغربى التفسير الستالينى له حيث كتب ما يلى : « أنه بالرغم من أن السوق الاشتراكى العالمى كان لابد وأن يقوم فى جميع الأحوال ...إلا أنه يجب ملاحظة أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا قد ساهموا بأنفسهم ، ودون رغبة منهم فى إقامة وتدعيم السوق العالمية الموازية الجديدة لقد فرضوا حصارا اقتصاديا على الاتحاد السوفيتى والصينى وديموقراطيات اوروبا الشعبية التى لم تنضم إلى « مشروع مارشال » ، واعتقدوا أنهم بذلك سوف يستطيعون خنقهم . ولم يكن أثر الحصار الغربى هذا هو خنق هذه الدول كما توقعوا وإنما كان نتيجة تقوية وتدعيم السوق العالمى الجديد[3] » .

ورغم أن الخبراء الغربيين لا يتفقون مع تحليل ستالين بشأن الدوافع الغربية للحصار، إلا أنهم عادة يتفقوا معه فى النتائج النهائية التى وصل إليها .

« أن تقييد الصادرات الغربية من المواد الاستراتيجية لدول الكتلة . . . يحتمل

---

(١) أنظر كتاب « Trade With Communist Countries » ,A·Nove'D'Connly

(٢) أنظرر .مقالة Nicolas Spulber فى مجلة Harvard Business Review

كذلك Aarious Essues Of ECE Economic Surveh Of Enroheanq Economic Bullcting Of Eurоpe ·

(٣) أنظر كتاب Economic Proplems Of Locism' ʃoseph Staliu

أن يكون قد أبطأ معدلات التنمية الصناعية فى الاتحاد السوفيتى إلى مستوى متواضع خلال السنوات القليلة السابقة (قبل عام ١٩٥٤) . ولكن قد يبدو من المبالغة فى القول إذا ذكر أن هذه الإجراءات كان — أو ممكن أن يكون لها على الإطلاق — أية أضرار حقيقية أو حيوية على اقتصاديات الكتلة فى مجموعها بأى شكل من الأشكال[١] » .

« أما ما نجحت فيه سياسة حظر التصدير للكتلة حقا فهو إعاقتها لتقدم الاتحاد السوفيتى فى الصناعات الهندسية (صناعة الماكينات بصفة خاصة) التى تقوم على أساس التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل التى تقدمها الدول الغربية عند توريد معدات ثقيلة أو مركبات[٢] » . « والأمر المزعج فى المقاطعة الإقتصادية الغربية هو ببساطة أنه كلما كان الحظر أكثر فاعلية وتأثيراً بالنسبة للدول الصغيرة التى تدور فى الفلك السوفيتى ، كلما قوى وعظم مركز المساومة السوفيتى بالنسبة لعلاقاته التجارية مع دول الكتلة . . . . وتشير الدلائل كلها على أن الدول الأقوى فى الفلك السوفيتى سوف تستطيع أن تنقل الجزء الأكبر من عبء المقاطعة الغربية إلى الدول الضعيفة فى الكتلة[٣] » .

ويبدو من التحليل السابق أنه يتجاهل الكثير من العوامل الهامة ، فقد كان من الطبيعى أن تحدث كثيراً من الأزمات القصيرة الأجل نتيجة للتوقف المفاجىء لبعض الواردات فى بادىء الامر . ولكن الأهم من ذلك أن الحظر قد ساعد على ازدياد حدة الكثير من « الاختناقات » " Bottle - Necks " الإنتاجية التى كانت تحدث فى كل دولة من دول الكتلة سنويا ، وذلك بتقييده لقدرة الكتلة على الاستيراد المفاجىء للسلع والمواد النادرة من الغرب ، فضلا عن هذه الآثار قصيرة المدى ، فقد أدى الحظر أيضاً إلى إرغام دول الكتلة على القيام بكثير من الاستثمارات فى عديد من

---

(١) أنظر المرجع السابق Staff papers

(٢) أنظر كتاب " The Economics Of Communist Eastern Europe "

(٣) أنظر مقالة Nicolas Spulber السابقة فى مجلة " Harvard Business "

الصناعات ذات تكلفة غاية فى الارتفاع ليتسنى لهم إنتاج السلع البديلة لما كانت تستورده الكتلة من قبل[1] . وإذا كان الحظر حقا غير مهم اقتصادياً للكتلة ، فلماذا إذن، تنادى دول الكتلة باستمرار بالفوائد التى تحصل عليها دول الغرب نتيجة زيادة تجارتها مع الشرق ، وكان الأجدر بهذه الدول أن تستخدم هذه الحجج غير الخاصة فى تنمية تجارتها مع الغرب[2] . وكان من الطبيعى ألا يسفر « صراخ الكتلة ضد المقاطعة الغربية» عن أى قيمة دعائية ذلك لأن دول الكتلة نفسها كانت تفرض المقاطعة الكاملة والحظر التام على علاقاتها التجارية مع يوغوسلافيا فى ذات الوقت[3] .

وإذا أخذنا كل هذه العوامل فى الاعتبار ، فإن المؤلف يعتقد أن الحظر قد أضر بدول الكتلة بدرجة أكبر مما تصور المعلقون والمراقبون الغربيون فى كل من الزمن الطويل والزمن القصير . ويبدو واضحا أن الحظر كان العامل الأساسى فى تخفيض حجم التبادل التجارى بين الشرق والغرب حتى عام ١٩٥٤ ، كما أن الزيادة السريعة فى التجارة بين الشرق والغرب فى عامى ١٩٥٥ . ١٩٥٦ كان مردها بصفة رئيسية ، تخفيض قائمة الحظر . غير أن هذا الاستنتاج الأخير يترك لنا سؤالا حائرا ، حيث كانت دول الكتلة قد بدأت خلال تلك الفترة ، تظهر اهتماما متزايدا نحو تنمية التجارة مع الدول الغربية ، فمن العسير معرفة ما إذا كانت تلك السياسة الجديدة لدول الكتلة مستقلة عن الاجراء الذى اتخذه الغرب (تخفيض قائمة الحظر) ، أو نتيجة له وقد تضاءل تأثير الحظر تدريجيا منذ عام ١٩٥٦ حتى الآن نتيجة للتخفيض المتزايد فى قائمة الحظر . غير أن الحظر كان ، حتى عام

(١) أنظر كتاب Fritz Schenk المرجع السابق Magie der Planwirtschart

(٢) من حجج دول الكتلة فى هذا الصدد أن الطبقة الحاكمة فرضت الحظر رغم تعارضه مع مصالح الدوله ورجال الاعمال الذين يستطيعون تحقيق أرباح وفيره من التعامل مع الكتلة ، كذلك فان التجارة مع الكتلة تجنب الدول الرأسماليه مخاطر الدورات الاقتصاديه الرأسماليه . وكلا الحجتين تتعارض مع المبادىء الأساسيه للفكر الشيوعى (أن الطبقة الحاكمة فى الدول الرأسمالية هى طبقه رجال الأعمال ، وأنه لا مفر من حدوث الازمات العامه فى النظام الرأسمالى) .

(٣) أنظر مقاله Anton bormeier فى مجلة Wissenschaftliche Zeitschrift der Martin Luther Universität 4 , 5/1958-1959.

١٩٦٠ ، لا يزال عائقا فى تنمية التبادل التجارى بين دول الكتلة والولايات المتحدة الأمريكية التى استمرت تحتفظ بأكبر قائمة حظر لصادراتها لدول الكتلة جمعاء وعلى كل حال فيعتقد المؤلف أنه إذا ما أخذنا الدول الغربية جمعاء فى الحسبان فإن الحظر قد استخدم فقط فى تقييد جزء صغير من إمكانيات التصدير لدول الكتلة خلال السنوات الأخيرة ، وهو الآن ليس بالعامل المثبط للتوسع التجارى بين الشرق والغرب[1] .

وهناك ثمة عامل سياسى آخر قد أدى إلى عدم تشجيع التوسع فى التجارة بين الشرق والغرب ألا وهو رفض الدول الغربية لمبدأ قيام الكتلة بالتقييد الذاتى التدريجى لنشاطها الاقتصادى فى التجارة . فعلى سبيل المثال فقد صرح وزير التجارة الخارجية فى حكومة ألمانيا الديموقراطية بما يلى : « أن مهمة التجارة الخارجية فى تحسين مستوى معيشة شعبنا ليست عن طريق نشاطها مع العالم الرأسمالى فقط بل عن طريق تأييد القوى المحبة للسلام فى هذه الدول الرأسمالية ومساندتهم فى كفاحهم ضد الاحتكاريين اللصوص .

فإنه من الأهمية بمكان أن يفهم العاملون فى ميدان التجارة الخارجية المعنى السياسى لعملهم ، فمن المهم أن يروا العمل الاقتصادى من وجهة النظر السياسية وأن يتعرفوا على ما يمكن أن تسفر عنه العلاقات التجارية من أثار سلبية وموجبة[1] » .

والمثل الكلاسيكى «لتأييد القوى المحبة للسلام» Supporting the peace-Lovig هو قيام الاتحاد السوفيتى بمنح قرض من القمح لفرنسا فى أعقاب الحرب رغم وجود نقص فى القمح بالاتحاد السوفيتى نفسه ، نظرا لتوسط الزعيم الشيوعى الفرنسى M·Thorez الذى كان ضمن أعضاء الوزارة الفرنسية فى ذلك الوقت . وقد حدث ذلك قبل اجراء

---

(١) أنظر كتاب Nove and Donnelly المرجع السابق صفحة ٤٣ .

(١) أنظر مقالة Willy Hüttenrauch فى مجلة . « Der Ossenhandel III, 49/1953 » .

الانتخابات الفرنسية مباشرة . كذلك حدث فى أيسلندة أن وافق الاتحاد السوفيتى على عقد إتفاق بشأن السمك عندما كان هناك عضوا فى الحزب الشيوعى مشتركا فى الوزارة ، ولما أخرج هذا العضو من الوزارة أوقف الاتحاد السوفيتى العمل بهذا الاتفاق ، ولما أعيد مرة أخرى تجدد الاتفاق مباشرة [١] . كذلك حدث فى فنلندا تجربة مماثلة فى إتفاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٨ [٢] . وقد لعبت السياسية الدور الرئيسى فى إلغاء إتفاق التجارة السوفيتى الإسرائيلى من جانب واحد فى عام ١٩٥٦ [٣] . كذلك حدث بالنسبة ليوغوسلافيا أن انسحب الاتحاد السوفيتى من معرض زغرب فى عام ١٩٥٩ بطريقة فجائية متعمدة ، كما ألغى من جانب واحد الاتفاق الائتمانى معها فى ١٩٥٨ وعام ١٩٥٩ [٤] . كذلك انسحب الاتحاد السوفيتى من سوق بانجكوك الدولى لعام ١٩٥٤ . وبالاضافة إلى ما تقدم فقد اتضح أن العاملين بمؤسسات التجارة الخارجية بدول الكتلة على صلة مباشرة مع الأحزاب الشيوعية الوطنية فى كثير من الدول الغربية حيث يعملون جانبا إلى إلى جنب . وقد كان لهذا النشاط السياسى أثره البالغ على ممثلى مؤسسات التجارة الخارجية فى دول الكتلة كذا عروضهم التجارية التى لم تلق أدنى ترحيب من بعض الدول الغربية .

ومن ناحية أخرى فقد كان هناك الكثير من العوامل السياسية التى أدت إلى تشجيع التبادل التجارى بين الشرق والغرب . فقد صرحت بعض الشخصيات

---

(١) أنظر كتاب « Financing Free World Trade With the Sino-S » R. Mikesell & J. Behrman

(٢) أنظر مقالة David Cohn فى مجلة « Freie Rundschau 3/1960 »

(٣) أنظر المرجع السابق ومن الجدير بالذكر أن ألمانيا الديموقراطيه تقاطع إسرائيل بينما تقيم باقى دول الكتلة علاقات تجارية معها .

(٤) أنظر كتاب Joseph Berliner « Soviet Economic Aid » فى الباب الخامس .

الهامة فى الشرق والغرب بأن زيادة الاتصالات والتجارة بين الكتلتين سوف يؤدى بلا شك إلى تخفيف حدة التوتر السياسى ومن ثم تقل فرص قيام الحرب . ورغم أن زيادة التغلغل الاقتصادى تجعل القيام بأى عمل حربى من الأمور العسيرة إلا أنه يشك فى أن يتيح أى من الجانبين الفرصة لأحداث مثل هذا التغلغل بدرجة كبيرة . ومع ذلك فقد كانت هذه الدوافع سببا فى إقامة مؤتمر خاص للتجارة بين الشرق والغرب بواسطة بعض المنظمات الدولية كاللجنة الاقتصادية لأوربا ECE واليونسكو ، كذلك فى ظهور الكثير من البحوث التحليلية عن امكانيات التوسع فى التجارة بين الشرق والغرب فى الصحافة التجارية .

فضلا عن ذلك يرى المؤلف أن لكل من الشرق والغرب صالح سياسى خاص فى قيام التجارة بين الشرق والغرب رغم أنه لم يجد تحليلا صريحا فى الشرق يتضمن هذه الحقيقة . وعلى أى حال فقد أرجع المعلقون السياسيون الغربيون الدوافع التى تكمن وراء الصالح الشرقى فى قيام التجاره بين الغرب والشرق فيما يلى :

أن زيادة التجارة بين الغرب والشرق يمكن دول الكتلة من عرض قضيتها السياسية على نطاق واسع وعلى عدد كبير من المستمعين ، كذلك تؤدى هذه التجارة إلى زيادة نفوذ الكتلة فى الغرب ، وتؤدى فى الوقت ذاته لزيادة معلومات الكتلة عن النشاط التجارى الغربى ، كما تهيىء هذه التجارة الظروف الملائمة لأقامة نوع من السلطة السياسية والرفاهية الاقتصادية مشابه للنوع الذى استخدمته النازية قبل الحرب العالمية الثانية[1] . ولا شك أن مثل هذه الآراء السياسية

---

(١) أنظر تقارير اللجنة المشتركة لكل من Jacob K.Javits و Samuel Pisar عن التجارة بين الشرق والغرب .

تدعو إلى سخرية المسئولين فى دول الكتلة . ومع ذلك وقبل أن نسلح أنفسنا ضد غزو تجارة الكتلة يحسن بنا أن نتبين بعض المؤثرات الاقتصادية التى يتأثر بها واضعوا سياسة الكتلة . « Bloc Policy - Makers »

(ب) العوامل الاقتصادية :

بدأت العوامل الاقتصادية تلعب دوراً متزايداً فى الأهمية فى قرارات دول الكتلة نحو تقييد التجاره بين الشرق والغرب خلال النصف الثانى من العقد الماضى :

(١) فمن وجهة نظر الكتلة ، كان معدل التبادل الدولى بين دول الكتلة والدول الغربية فى غير صالح دول الكتلة إذا ما قورن بمعدل التبادل الدولى الذى تحصل عليه فى معاملتها مع بعضها البعض ، وقد كان هذا العامل الاقتصادى من أهم العوامل التى أدت إلى عدم تشجيع التوسع فى التجارة بين دول الكتلة والدول الغربية . وفى الجدول التالى نجد أن كل نسبة تزيد عن ١٠٠ ٪ تدل على أن معدل التبادل الدولى كان فى صالح الدولة عند تعاملها مع دول الكتلة عنه عند تعاملها مع الدول الغربية:

جدول ٦ — ٤

معدل التبادل الدولى لأربع دول من دول الكتلة فى معاملاتها مع باقى دول الكتلة الأخرى مقارنا بمعدل التبادل لهذه الدول مع الغرب [١]

السنة / الدولة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الاتحاد السوفييتى	—	—	—	١٢٣	١٣٦	،٣٤	١٣٠	—
بلغاريا (إجمالى)	٩٩	٨٧	١٠٢	١٣٠	١٦١	—	١٥٠	١٢٥
« (باستبعاد الطباق)	١٤١	١٣٧	١٢٩	١٣٤	١٦٦	—	١٧٥	١٤١
المجر (إجمالى)	١٠٦	١٣٦	٨٩	١١٨	١٩٧	١٢٦	١٢٨	—
« باستبعاد فحم الكوك)	١٠٦	١٠٤	٨٢	١٠٢	—	—	—	—
بولندا (إجمالى)	—	—	—	—	—	—	١٥٢	—
« (باستبعاد الفحم)	—	—	—	—	—	—	١٤٠	—

ومن الجدول السابق يتبين أنه خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ حصلت معظم دول الكتلة على معدل للتبادل الدولى فى صالحها من تجارتها مع دول الكتلة الأخرى عنه فى تجارتها مع الدول الغربية . ولم تترك الصحافة الاقتصادية فى دول الكتلة هذه الظاهرة تمر دون أن توجه إليها الأنظار [٢] .

(١) أنظر الملحق الاحصائى « أ » لمزيد من البيانات الاحصائيه والتعرف على طريقه حساب هذه الأرقام .

(٢) أنظر مجلة Der Aussenhandel : V,20/1955 or VI ,3/1956

هذا وتحظى دول الكتلة « بتخلف تجارى Trade Disadvantage » فى معاملتها مع الدول الغربية للأسباب التالية :

(أ) تصادف مؤسسات التجارة الخارجية فى الكتلة وممثليها صعابا كبيرة أثناء عملهم فى الغرب . فغالبا ما تعرقل البيروقراطية عقد الصفقات التجارية .

وعلى سبيل المثال استغرقت المباحثات بين مؤسسة التجارة السوفيتية فى أمريكا Amtorg وأحد الشركات الأمريكية لاستيراد سيارات سوفيتية أكثر من عام ونصف إلى أن قررت الشركة الأمريكية أرسال مندوب عنها إلى موسكو لعقد الصفقة ، كذلك وجدت شركة أمريكية أخرى أنه من المفيد أن تعين موظفا للتسهيلات Axpeditor فى الاتحاد السوفيتى يساعدها أن اختصار الاجراءات الروتينية مع « Cut through the red tepe » مؤسسات التجارة الخارجية السوفيتية [1] . وبالاضافة إلى ما تقدم غالبا ما تكون السياسات التسويقية التى تضعها مؤسسات التجارة الخارجية على درجة كبيرة من الجمود وعدم المرونة . فمثلا ألغت رومانيا طلبا ضخما لتوريد أخشاب رومانية إلى اليونان لمجرد أن رجل الأعمال اليونانى طلب اجراء تفتيش على الرسائل قبل شحنها نظراً لأن الاجراءات الروتينية العامة التى تعمل على هديها مؤسسات التجارة الرومانية لم تكن تتضمن مثل هذا الاجراء .

كما سجلت فى الكتابات الاقتصادية عشرات من هذه الأمثلة التى تدل على جمود السياسات التسويقية التى تضعها مؤسسات التجارة الخارجية ، [2] فضلا عن ضعف الدعاية وقلة الدراية بالأساليب الغربية فى التسويق وعدم توفر قطع الغيار للصيانة

---

(١) انظر « Trade Research Associates,US - Soviet Trade : Facts for the Businessman « S Appraisal »

(٢) أنظر تقرير Robert Loring Allen عن Soviet Economic Warfare 1960

والاصلاح وما إلى ذلك من الأخطاء التى ترتكبها مؤسسات التجارة الخارجية فى الكتلة .

والسبب الوحيد لمثل هذه الأخطاء التجارية هو أن العاملين فى مؤسسات التجارة الخارجية عادة يكونوا من غير ذوى الخبرة حيث تكون المؤهلات السياسية أكثر أهمية عن المهارة الفنية فى المراكز التى تكون على اتصال مباشر ودائم بالدول الغربية .

(ب) كانت تجارة الكتلة مع الدول الغربية فى أغلب الأحيان غير منتظمة وكان مرجع ذلك عاملين : الأول حدوث اختناقات فجائية فى الإنتاج كانت تؤدى فى أغلب الأحيان إلى قيام دول الكتلة بتصدير أى سلعة يمكن بيعها فى الأسواق الغربية لتستطيع الحصول على العملات الاجنبية الكافية لدفع قيمة حاجاتها الحيويه من الواردات أما العامل الثانى فهو تعرض الانتاج لغرض التصدير لنفس المشاكل العامة للانتاج وهى ندرة المواد وتوقف العمل وظاهره « Storming Phenomenen » ... الخ التى يتعرض لها الانتاج لغرض الإستهلاك القومى وقد أدى ذلك إلى كثير من المشاكل فى تجارة الكتلة مع الغرب . ولما كان التجار الغربيون على علم بهذه المشاكل فقد كان طبيعيا أن يفيدوا منها بحصولهم على معدلات للتبادل الدولى فى صالحهم . فمثلا أصدرت احدى شركات التجارة الغربية تعليماتها إلى موظفيها بعدم التعاقد مع مؤسسات التجارة الخارجية فى دول الكتلة إلا قبل نهاية كل ربع سنة حين تحاول كل مؤسسة الوصول إلى أهداف الخطة الربع سنوية ومن ثم تقبل شروطا للتجارة فى صالح الدول الغربية .

(ج) وأخيراً فقد كان هناك بعض الدلائل على أن نظام التجارة الثنائية بين الغرب والشرق قد أضعف من مركز المساومة لدول الكتلة التى كانت أكثر رغبة

فى هذه التجارة من الدول الغربية[1] ، إلا أن هذا الرأى يجب أن يبقى مجرد توقع أو تخمين فى جميع الأحوال .

وقد كرست دول الكتلة جهودها للتقليل من أثر هذا التخلف السعرى فى تجارتها مع الغرب ، فقد شكلت لجنة مشتركة فى نطاق الكوميكون لتنسيق معروضات دول الكتلة فى الأسواق التجارية التى تقام في الدول غير الشيوعية . وبالاضافة إلى ذلك. يبدو أن دول الكتلة تقوم حاليا بنوع من البحوث السوقية المشتركة بالنسبة للسلع الهامة التى تدخل فى التبادل بينها وبين الأسواق العالمية الرأسمالية ، كما تتبادل المعلومات المتعلقة بالتجارة فى الأسواق الغربية بصفة عامة (يتضمن تبادل المعلومات عمل قائمة بأسماء التجار الغربيين المعسرين)[2] . وفى مارس ١٩٥٨ اجتمع ممثلو مراكز البحوث السوقية فى دول الكتلة ببودابست لبحث إمكانيات التعاون المشترك بينها . وربما حمل المستقبل فى طياته أعظم تقدم فى هذا السبيل وقد أكد ذلك أحد الاقتصاديين فى ألمانيا الديموقراطية بقوله :

« سوف يقودنا لا محالة تقسيم العمل المخطط فى السنوات القادمة إلى وضع تصبح فيه كل دولة من دول الكتلة المصدر الوحيد لنوع معين من السلع للأسواق العالمية الرأسمالية ، ومن ثم يمكن تجنب المنافسة بين الدول الاشتراكية »[3] .

ومع ذلك وحتى عام ١٩٦١ لم تتحقق الأخطار المتوقعة للتجار الغربيين من « مؤسسات الكتلة الاحتكارية للتجارة الخارجية العليمة بكل ما يدور من الأمور » « Omniscient Foreign Trade Monopolies » ولا يعنى ذلك أن هذه الأخطار

---

(١) انظر « World Economic Survey » 1958 .

(٢) أنظر كتاب « Der Aussenhandel in den Ostblockstaaten » , T. Hermes

(٣) أنظر رسالة Heinz Brass سالفة الذكر ص ١٧ .

لن تحدث فى المستقبل . وعلى أى حال ، فانه كلما زاد انسحاب دول الكتلة من الأسواق الغربية بسبب التخلف السعرى ، كلما قل اكتسابهم للخبرات المختلفة التى قد تتيح لهذه الدول تخطى هذه الصعاب .

(٢) والعامل الاقتصادى الثانى الذى يعمل على عدم تشجيع التوسع التجارى بين الشرق والغرب هو سيادة الطابع الثنائى للتجارة بينهما . ولم تكن التجارة الثنائية اختراعاً سوفيتياً ، بل كان الاتحاد السوفيتى لا يستخدمها إلا نادراً قبيل الحرب العالمية الثانية . إلا أنه بعد قيام الحرب كانت العلاقات التجارية الثنائية بين دول الشرق والغرب هى القاعدة لا الاستثناء . بل وفى حالات كثيرة حاولت دول الكتلة إيجاد توازن ثنائى فى معاملاتها مع شركات غربية ، مثلا بين شركة «CENTROSOYUZ» السوفيتية والجمعية التعاونية الاسكتلاندية . [1] وقد كانت هناك بعض الاقتراحات لجعل التجارة بين الغرب والشرق متعددة الأطراف . ففى عام ١٩٥٧ أنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، بعد سنتين من المفاوضات ، نظام للدفع متعدد الأطراف . [2] وحتى نهاية عام ١٩٥٧ كان قدتم تسوية مايزيد عن ٥٠ مليون دولار من الأرصدة المختلفة . وقد كانت نقطة الضعف الرئيسية فى هذا النظام أن كلاً من دول الكتلة والدول الغربية يطلبان العملات الغربية ويرفضون قبول أى أرصدة بعملات دول الكتلة » .

(٣) وعامل آخر مثبط لكل توسع فى التجارة بين الشرق والغرب ألا وهو ذلك « التعصب » الغربى Apathy الذى يصل إلى درجة المعارضة لكل ما هو شرقى فمثلا ، رفضت شركات البترول الدولية فى الغرب تكرير البترول السوفيتى رغم انتهاء

---

(١) أنظر كتاب Alec Nove المرجع السابق كذلك كتاب Pisar المرجع السابق به أمثلة أخرى فى صفحة ١٣ .

(٢) أنظر كتاب Mikesell and Behrman المرجع السابق ص ٥٥ .

هذه السياسة فى كوبا . كذلك كان النقص فى الاتصالات المباشرة مع المنتجين فى الكتلة كما كانت الانواع الرديئة لكثير من السلع المنتجة فى الكتلة من ضمن العوامل الاخرى المثبطة بل المانعة لكل توسع فى التجارة بين الشرق والغرب . ففى منتصف العقد الماضى مثلا صرح مصدر مسئول فى ألمانيا الديمقراطية بأن هناك ٤٣ ٪ من آلات النسيج و ٥٨ ٪ من آلات الطباعة ، ٧٥ ٪ من الآلات الثقيلة المنتجة فى ألمانيا الديمقراطية تعتبر أقل من المستوى العالمى [١] . وعلاوة على ذلك فقد كان المستهلكون الغربيون يكرهون استهلاك السلع المنتجة فى الكتلة مثل سيارات موسكوفيتش التى لم يكن السبب فى قلة تصريفها راجعاً لسوء شبكة الخدمة والتوزيع ونقص قطع الغيار فحسب بل إلى أن المستهلك الغربى كان راغبا عنها وعن أى سلعة من إنتاج الكتلة مهما كان الثمن . كذلك فان المنتجين الغربيين يأنفون من تصدير إنتاجهم إلى دول الكتلة لأسباب ذات طابع مختلف تماماً ، أوضحته مجلة « الاقتصادى The Economist بايجاز وبلاغة فيما يلى : « تتضمن التجارة مع الدول الشيوعية كثيراً من الأخطار بالنسبة لرجال الاعمال الغربيين . ولا يمكن أن تغير الاجراءات الشكلية ذلك الاعتقاد فى أن الدول الشيوعية تحاول تقليد مبتكرات الصناعة الغربية » . من أجل ذلك يعزف المنتجون الغربيون عن التعامل مع دول الكتلة . [٢]

(٤) وقد كان العامل الرابع الذى أدى إلى صعوبة التبادل التجارى بين الشرق والغرب هو ذلك التغيير السريع فى هيكل الطلب على كل من الصادرات والواردات. فقد كان الهيكل التقليدى للتجارة بين دول الكتلة (عدا ألمانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا)

---

(١) أنظر « Economic Bulletin For Europe » VIII , Aug./1956

(٢) أنظر مقالة بعنوان Economic Co-existence فى مجلة « The Economicst » العدد 1960 / 9 / 1 و ٢٧ × ٧

ومن المعروف كذلك أن الاتحاد السوفييتى لم ينضم إلى معاهدة برن لعام ١٨٧٠ الخاصة بحقوق الاختراع الدولية .

والدول الغربية هو عبارة عن تبادل المنتجات الزراعية والصناعات الخفيفة من دول الكتلة مقابل السلع الاستهلاكية والماكينات الآلية من الغرب . وقد غير قيام التصنيع السريع بين دول الكتلة هذا الهيكل التقليدى للتجارة بين الشرق والغرب . فقد بدأت دول الكتلة فى إنتاج السلع الإستهلاكية والماكينات الآلية التى كانت تستورد من قبل . كما هبطت صادرات الكتلة من المنتجات الزراعية بسبب المشاكل الانتاجية التى أسفرت عنها المزارع الجماعية (كذلك بسبب زيادة الطلب الداخلى على السلع الغذائيه نتيجة لتزايد السكان) فأصبحت بذلك دول الكتلة فى مجموعها مستوردة للحبوب والمواد الغذائية الأخرى . فضلا عن ذلك فقد بدأت دول الكتلة تطلب المواد الأولية اللازمة للصناعة والتى كانت ذات ندرة تامة بالنسبة للدول الغربية فى الحقبة التالية للحرب مباشرة[1] وقد كان من الطبيعى أن يستغرق عقد الاتفاقات التجارية الجديدة أو إبرام عقود لتوريد منتجات جديدة مع الدول الغربية وقتا أطول مما كانت تتوقعة دول الكتلة .

(٥) أما العامل الأخير فى عدم تشجيع التوسع التجارى بين الشرق والغرب فقد كان عنصر المخاطرة . فبالنسبة للدول الغربية . . . سوف يظل حقيقة واقعة بأن التجارة مع الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا أكثر خطورة من التجارة مع الكومنولث البريطانى أو مع الدول الأوربية المجاورة ، فهى أكثر تعرضا للتوقف بسبب الصعوبات السياسية أو بسبب التغيير المفاجىء الغير منظور فى قرارات الخطة .[2] هذا بالنسبة للدول الغربية أما مالم يؤخذ فى الحسبان فهو عنصر المخاطرة بالنسبة لدول الكتلة ، فمن المعروف أن الاتفاقات التجارية بين دول الكتلة والدول الغربية تتضمن حصص سلعية غير أن هذه الحصص فى العادة لاتمثل أى الزام أو تعهد حكومى غربى بالتصدير أو الإستيراد فالاتفاق التجارى ماهو إلا عقد لايخضع لأى إجراء قانونى فى حالة عدم تنفيذه أو الوفاء به

---

(١) أنظر كتاب Spulber الجزء الخاص بتحليل هيكل التجارة للدول الشيوعية (المرجع السابق) .

(٢) أنظر كتاب Nove and donnelly المرجع السابق صفحة ٤٢ .

حتى بالنسبة للسلع التى تحتكر الدولة الاتجار فيها [1] وقد تبين من التحليل الإحصائى لنحو ٢٤٠ اتفاقا تجاريا عقدوا بين دول الكتلة والدول الغربية أن ٣٧ ٪ من إجمالى حصص الصادرات الغربية لدول الكتلة تم تنفيذها بنسبة تقل عن ٥١ ٪ من أرقام الحصص الإرشادية المبينة بالاتفاقات ، كما أن ٣٦ ٪ من إجمالى حصص واردات الدول الغربية من الكتلة تم تنفيذها بنسبة تقل عن ٥١ ٪ من أرقام الحصص الإرشادية المبينة بالاتفاقات . [2] على أنه يجب أن نضيف فى هذا المجال أنه كانت توجد حالات كثيرة تخطت فيها أرقام التجارة المحققة فعلا أرقام الحصص الإرشادية فى الاتفاقات .

وقد إتضح من تحليل أكثر تفصيلا لسبعة اتفاقات تجارية تتضمن ١١٣ حصة لسلع مختلفة أن ٣٤ ٪ منها تم تنفيذه بنسبة تقل عن ٥٠ ٪ من أرقام الحصص الارشادية المبينة بالاتفاقات [3] وأخيراً تبين من دراسة أخرى لاثنى عشر إتفاقا ثنائيا بين دول غربية ودول الكتلة أن هناك تقلبات كبيرة سنوية فى حجم التبادل التجارى بين هذه الدول الغربية ودول الكتلة أعظم من تلك التقلبات التى توجد فى حجم التبادل التجارى بين هذه الدول الغربية وبعضها البعض . [4] هذا ولا يمكن التغلب بسهولة على مشكلة التقلبات العنيفة فى حجم التجارة وعدم الوفاء بالالتزامات بسبب الجمود فى نظام تخطيط التجارة الخارجية القائم فى دول الكتلة . وقد كان الأمان الظاهرى الذى تحظى به دول الكتلة عند عقدها لاتفاق تجارى طويل الأجل مع دولة أخرى من دول الكتلة تلتزم فيه حكومتها بتنفيذ الحصص الواردة فيه بالكامل ، هو المشجع القوى والدافع الأساسى لاستمرار المخططين فى الكتلة فى توجيه معظم تجارتهم فى نطاق الكتلة ذاتها .

---

(١) أنظر كتاب Mikesell and behrman المرجع السابق صفحة ٦٦ .

(٢) أنظر المرجع السابق جدول ٩ صفحة ٧٨ .

(٣) أنظر المرجع السابق جدول ١١ صفحة ٨٢ .

(٤) انظر المرجع السابق جدول ١٢ صفحة ٨٤ .

وعلى الرغم من هذه العوامل الخمس التى أوضحناها فقد كان لدى الـكتلة عدة حوافز إقتصادية قوية للتجارة مع الغرب :

(١) لعل أهم عامل فى هذا الصدد هو عامل الاختيار . فما لك العملة الغربية القابلة للتحويل لديه مجال واسع من المنتجات يستطيع الاختيار منه كما يستطيع الحصول عليها فى أى وقت يشاء تقريبا . كذلك من المعروف أنه فى الاقتصاديات الموجهة لدول الـكتلة يقوم التخطيط على أساس الموازين المادية ويركز الاهتمام أساساً على قليل من الصناعات الأساسية ، أما باقى القطاعات الاقتصادية الأخرى غالبا ماتصاب بظاهرة الندرة النسبية ، فتعمل دول الـكتلة على التخفيض من حدتها ، فى الزمن القصير أو الطويل ، لتستطيع أن تحتفظ بمعدل مناسب للنمو الشامل فى النشاط الاقتصادى . وغالباما يكون إستيراد هذه السلع النادرة من دول الـكتلة الأخرى فى الزمن القصير أمرا مستحيلا ، حيث أن هذه الدول لا تضع فى خططها تحقيق فائض فى إنتاجها بالنسبة لهذه السلع . بل غالبا مايصعب الحصول على هذه السلع النادرة من دول الـكتلة الأخرى فى الزمن الطويل أيضاً ذلك لأن هذه الدول تركز الاهتمام أيضاً على الصناعات الأساسية وتهمل نفس القطاعات الاقتصادية الأخرى التى أهملتها الدولة ولذلك وبكلمات أحد المخططين السابقين فى ألمانيا الديموقراطية « ينظر واضعو القرارات » الشيوعيون إلى الغرب كأنه مستودع إحتياطى يمكن اللجوء إليه متى توافرت لديهم العملة الغربية .[1] وغالباً يمكن زيادة رصيد العملة الأجنبية اللازمة للحصول على مثل هذه الواردات ببيع بعض الصادرات بسعر يقل قليلا عن السعر العالمى . وتجب الفوائد الإجمالية التى تحصل عليها دول الـكتلة من التجارة مع الغرب أى آثار عكسية فى غير صالحها من معدل التبادل الدولى .[2]

(٢) رداءة المستوى النوعى للسلع التى توردها دول الـكتلة لبعضها البعض كان من العوامل

---

(١) أنظر كتاب Fritz Schenk صفحة ٢٤٧ Die Magie der Planwirtschaft

(٢) أنظر كتاب Nove and Donnelly المرجع السابق صفحة ٢٥ فى توضيح الاغراق الروسى

الهامة التى عملت على تقوية التجارة بين الغرب والشرق . فطبقا لما ذكره أحـد الاقتصاديين الغربيين : كثيرا ما كان يوصف فحم الكوك البولندى المورد لألمانيا الديموقراطية بأنه أدنى من المستوى المعيارى المتعارف عليه ، كما وصلت القاطرات الكهربائية المصنوعة فى مصانع Henningsdorf بألمانيـا الديموقراطية والموردة لبولندا ، إلى حالة سيئة للغاية فى خلال فترة زمنية قصيرة ، كما اضطرت تشيكوسلوفاكيا إلى استبدال معدات محطة القوى الكهربائية ببلدة « Elblag » ببولندا مرتين . وترددت كثير من الشكاوى مرارا على الأقل فى بولندا ، عن رداءة خام الحديد والقطن وبعض المعـدات الأخرى التى قام بتوريدها الاتحاد السوفيتى . كما كانت هناك محاولات لبيع معدات سوفيتية مستعملة على اعتبار أنها جديدة . وفى عام ١٩٥٨ رفضت رسالة من ٢ مليون ترمومتر « مقياس حرارة طبى » صنعت فى الاتحاد السوفيتى لأنها غير مطابقة للمواصفات القياسية . كذلك نشرت أخيرا قائمة بالآلات المعيبة التى قامت تشيكوسلوفاكيا بتوريدها إلى جاراتها فى الكتلة [1] ولا شك ان تلك الأنواع الرديئة من سلع الصادرات فضـلا عن التأخير فى التوريد وصعوبات الحصول على قطع الغيار للسلع المستوردة وغيرها من الاعتبارات الأخرى شجعت دول الكتلة على التجارة مع دول الغرب .

(٣) أما العامل الثالث فهو إمكان دول الكتلة من الحصول على الأساليب التكنولوجية الجديدة فى الغرب عن طريق التوسع التجارى معه . وقد اعترف بذلك خروشوف نفسه عنـدما ذكر أن الاستيراد من بلاد كالولايات المتحدة الأمريكية أو انجلترا أو ألمانيا الاتحادية يساعد الاتحاد السوفيتى فى تنفيذ برامجه الخاصة بإنشاء الصناعات الكيماوية الجديدة دون ضياع فى الوقت للسيطرة على

( ) انظر كتاب « Communist Economic Strategy », The Role of East Central Europe, Jan Wszelaki.

الإنتاج باستحداث الجديد من المعدات [1] . وفى بعض الحالات تمكنت دول الكتلة من الحصول على الخبرة الفنية مباشرة ، كما حدث فعلا عندما عقدت إيطاليا مع تشيكوسلوفاكيا إتفاقا للتخصص الإنتاجى فى أجزاء ماكينات الحياكة .

(٤) أما العامل الرابع فهو التقارب الجغرافى فقد شجع بعض دول الكتلة على التجارة مع الدول الغربية المجاورة للاقتصاد فى نفقات النقل المرتفعة .

ومن هذا الاستعراض المختصر يتضح لنا أن كلا القوتين السياسية والاقتصادية قد لعبتا دوراً هاما فى التجارة بين دول الكتلة والدول الغربية [2] . وقد يبدو أنه من المستحيل تنظيم هذه العوامل ، فربما كانت الحوافز الاقتصادية هى الأكثر أهمية فى اختيار السلعة التى تدخل فى التجارة بل وفى اختيار الاتجاه العام للتجارة أيضا ، وعلى ذلك تكون العوامل السياسية هى التى حددت الطريقة التى كانت تتم بها التجارة ثم اختيار الأسلوب الذى كان يتم به التعاقد النهائى . غير أن المؤلف يعتقد أن العوامل الاقتصادية كمعدل التبادل الدولى الغير موافق أو الثنائية فى التجارة أو صعوبة تصدير بعض السلع بسبب التعصب الغربى أو التغير السريع فى هيكل التجارة أو عنصر المخاطرة جميعها قد أدت إلى عدم تشجيع التوسع التجارى بين الشرق والغرب بدرجة أكبر من العوامل السياسية كحظر التصدير والمقاطعة الاقتصادية أو نزعة الاستقلال الاقتصادى .

وقد كان لوجود مجال كبير للاختيار السلعى فى الغرب كذلك لارتفاع المستوى النوعى للانتاج الغربى فضلا عن عامل توفير تكلفة الاختراعات والتحسينات الفنية عن طريق الاستيراد أدت جميعها إلى أحداث آثار عكسية للعوامل السابقة .

---

(١) أنظر كتاب Pisar المرجع السابق صفحة ٤٥ .

(٢) انظر مقالة Loring Allen فى مجلة « Southern Economic Journal » XXV , October / 1958.

٢ — هيكل التجارة بين دول الكتلة والدول المتقدمة والمتخلفة اقتصاديا من غير الدول الشيوعية

زادت أهمية التجارة بين الدول الشيوعية والدول المتخلفة بعد موت ستالين مباشرة ، فقد جاء فى بيان لوزير التجارة الخارجية لحكومة ألمانيا الديموقراطية تلخيصا للموقف ما يلى : « أن صادراتنا للدول المتخلفة ليست ذات طابع اقتصادى بحت ، ولكنها ذات تأثير هام فى سياسة التجارة الخارجية والسياسية الخارجية على حد سواء . فهى تساهم فى النضال القومى لشعوب هذه البلاد ضد الأمبريالية والاستعمار ، وهى تقوى وتحمى أنصار السلام وتضعف مراكز القوى التى يتمتع بها الاستعماريون (١) » .

ورغم ذلك ، فجدير بنا أن نتبين مدى هذه التجارة ونبحث بعض العوامل الاقتصادية الظاهرة التى يعتقد المؤلف أنها أكثر أهمية من العوامل السياسية سالفة الذكر .

ويبدو فى كثير من الأحيان ، أن حجم التجارة ودرجة نموها بين دول الكتلة والدول الغربية مبالغ فيه . ويمكن تكوين رأى عن مدى هذه التجارة من البيانات التالية (٢) :

---

(١) انظر حديث Heinrich Rau فى مجلة Einheit XII,2/1957

(٢) أنظر الملحق الاحصائى «ب» القسم الثانى .

جـــدول ٦ — ٥

حجم التبادل التجارى بين دول الـكتلة والدول المتخلفة الغربية

السنة	الرقم القياسى لحجم التجارة ١٩٥٠ = ١٠٠	النسبة المئويه لتجارة دول الـكتلة مع الغـرب
		٪
١٩٣٨	٥٥٠	١٥
١٩٤٨	١٥٨	١٦
١٩٥٠	١٠٠	١٤
١٩٥١	١٠٨	١٥
١٩٥٢	١٠٠	١٣
١٩٥٣	٨٤	١١
١٩٥٤	١٧٣	١٨
١٩٥٥	٢٤٨	٢١
١٩٥٦	٢٧٨	١٩
١٩٥٧	٣٤٠	٢١
١٩٥٨	٤٢٣	٢٣
١٩٥٩	٤٨٨	٢٤
١٩٦٠	٥٧١	—

على الرغم من ضخامة الزيادة فى التبادل التجارى بين دول الكتلة والدول المتخلفة الغربية ابتداء من عام ١٩٥٣ إلا أنه يجب عدم المبالغة فى التقدير . فى السنوات الأولى من العقد الماضى نلاحظ أن تجارة الكتلة مع الدول المتخلفة قد انخفضت من بدرجة أكبر من انخفاضها مع الدول الغربية المتقدمة . ونتيجة لذلك فان تجارة دول الكتلة مع الدول المتخلفة حتى عام ١٩٥٨ لم تصل إلا إلى حوالى ٧٥ ٪ فقط من مستواها قبل الحرب كذلك ترجع الزيادة الضخمة فى التجارة بين الكتلة والدول المتخلفة إلى النمو العام لهذه التجارة مع دول الغرب بصفة عامة بدرجة أكثر من رجوعها إلى التغيير فى إتجاهات التجارة ، كما هو واضح من العمود الثانى من الجدول ٦ — ٥ .

وتخفى هذه البيانات الاجمالية بعض المعلومات الهامة عن الدوافع الأصلية لما يسمى « بالروبل الهجومى » offensive Rouble التى تظهر عند بحث مصادر واتجاهات هذه التجارة (أنظر جدولى ٦ — ٦ ، ٦ — ٧) .

جدول ٦ - ٩

حجم التبادل التجارى بين دول الكتلة والدول المتخلفة الغربية

بملايين الدولارات[1]

السنة	بلغاريا	تشيكوسلوفاكيا	ألمانيا الديمقراطية	المجر	بولندا	رومانيا	المجموع	الاتحاد السوفيتى
١٩٣٨	٢	٨٤	٣٢٣	١٧	٦١	٢٢	٥١٩	٤٤
١٩٤٨	٤	١٥٩	—	٩	٤٤	٣١	٢٤٧	٢١٢
١٩٥٠	١	٩٨	—	١١	٢٨	٥	١٤٢	١١٨
١٩٥١	—	١٤٢	—	١٩	٤٥	٢٢	٢٣٩	١٠٣
١٩٥٢	٤	١٠٨	٦	٢١	٥٣	٨	٢٠٠	١٠٤
١٩٥٣	٧	٩١	٤	٢٦	٤٨	١٨	١٩٢	٤٦
١٩٥٤	٢	١٤٦	٨	٤٧	٨٥	٣٠	٢٢٧	١٥٩
١٩٥٥	٣	٢١٧	١٦	٦٩	١٤٨	٣٥	٤٨٩	٢١٣
١٩٥٦	١٠	٢٦٠	٣٥	٦٨	١١٩	٣٥	٥٢٧	٢٦٨
١٩٥٧	١٤	٢٣٧	٦٣	٣٨	١٣٤	٣٤	٥١٩	٤٦٠
١٩٥٨	١٦	٢٦٩	٧٧	٦١	١٦٣	٥١	٦٢٦	٥٤٠
١٩٠٩	٢٠	٢٥٩	١٠٢	٧٢	١٧٢	٤٧	٦٧٢	٦٤٥
١٩٦٠	٢١	٢٩٦	١٢٥	٦٢	٢١٦	٥٧	٧٧١	٧٨٠

(١) أنظر الملحق الإحصائى «ب» لمعرفة مصادر البيانات الواردة بالجدول .

جـــدول ٦ — ٧

اتجاهات تجارة دول الكتلة مع الدول المتخلفة الغربية (١)

السنة	دول أمريكا اللاتينية	الـــــدول الغربية	الدول الأفريقية الأخرى	الدول الآسيوية الأخرى
	٪	٪	٪	٪
١٩٣٨	٤٦	١١	٨	٣٥
١٩٤٨	٢٧	٣٥	٦	٣٢
١٩٥٠	١٢	٤١	٦	٤١
١٩٥١	٨	٤٣	٨	٤١
١٩٥٢	٦	٥٦	٧	٣٠
١٩٥٣	٢٨	٤١	٩	٢٢
١٩٥٤	٥١	٢٨	٧	١٤
١٩٥٥	٤٩	٢٩	٥	١٧
١٩٥٦	٣٠	٣٧	٤	٢٩
١٩٥٧	٢٠	٤١	٥	٢٨
١٩٥٨	٢١	٤٨	٤	٢٧
١٩٥٩	٢١	٤١	٥	٣٤
١٩٦٠	٣٢	٣٣	٥	٣٠

(١) أنظر الملحق الاحصائى «ب» لمعرفة المصادر الاحصائية للبيانات الواردة بالجدول .

ومن هذه البيانات يمكن أن نرى بسهولة التغيرات فى هيكل صادرات وواردات دول الكتلة مع الدول المتخلفة . فقد كانت الأراضى الالمانية الواقعة شرق نهر Oder - Neisse والمعروف حاليا بألمانيا الديموقراطية ــ تحظى فيما قبل الحرب بأكثف تجـــــارة مع الدول المتخلفة . أما فى فترة مابعد الحرب وحتى عام ١٩٥٥ فقد لعبت تشيكوسلوفاكيا وبولندا الدور الرئيسى فى التجارة مع الدول المتخلفة . ومنذ ذلك الحين بدأ الاتحاد السوفيتى فى زيادة تجارته تدريجيا مع الدول المتخلفة حتى تبوء قمة دول الكتلة بعد عام ١٩٥٦ . وفى الواقع كان الاتحاد السوفيتى الموجه الرئيسى لدول الكتلة نحو زيادة تجارتها مع الدول المتخلفة بعد عام ١٩٥٦ . أما من ناحية الدول المتخلفة فقد كانت دول أمريكا اللاتينية فى مقدمة الدول المتخلفة المستوردة من دول الكتلة فيما قبل الحرب . أما فى فترة مابعد الحرب فقد تغير هيكل التجارة بالنسبة للدول المتخلفة عدة مرات فقد تبوأت الدول العربية فى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ مقدمة الدول المتخلفة فى التجارة مع دول الكتلة ، وأتت بعدها دول آسيا الأخرى فى المرتبة الثانية ، ثم دول أمريكا اللاتينية فى المؤخرة . غير أنه فى عام ١٩٦٠ عندما زاد التبادل التجارى بين كوبا ودول الكتلة عادت أمريكا اللاتينية مرة أخرى لتحتل مكانا قياديا فى تجارة الكتلة مع الدول المتخلفة .

ويذكر بعض الاقتصاديون الغربيون أن الدافع الاول لما يسمى « بهجوم الكتلة التجارى » فى الدول المتخلفة يرجع أساسا إلى ذلك المعدل التبادلى الموافق ، أى فى صالح دول الكتلة . ويبنى هؤلاء الاقتصاديون آراؤهم على بعض التصريحات المعروفة التى أدلى بها بعض القادة السياسيين فى الدول المتخلفة مثل تصريح وزير الدولة الاندونيسى Harshap أمام البرلمان فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥ الذى جاء فيه مايلى « تباع صادراتنا عن طريق تجارة المقايضة وعمليات التعويض مع دول الكتلة ، غالبا بأسعار تقل عن الأسعار السائدة فى الأسواق العالمية . ويتم تعويض هذه الخسائر عن طريق رفع أسعار السلع المستوردة فى نطاق هذه العمليات وعلى ذلك تخسر الدولة خسارة مضاعفة

فمن جهة تحصل على عملات أجنبية أقل ، ومن جهة أخرى يدفع المستهلك الإندونيسى أسعار غاية فى الارتفاع بالنسبة للسلع المستوردة.[1] وفى بورما صرح UNU: بأن بورما كانت تخسر ما بين ١٠ ٪ ، ٢٠ ٪ فى ترتيبات التصفية (الدفع) فى تجارتها مع دول الكتلة ، كما اشتكى أيضاً من الاختيار المحدود لأنواع السلع التى تقدمها الكتلة فضلا عن انخفاض مستواها النوعى وتضخم أسعارها وعدم انتظام توريدها . [2]

وهناك بعض الدلائل الاحصائية التى تدعم هذه الادعاءات الغربية ، فمثلا ثبت من دراسة أخيرة عن تجارة الإتحاد السوفيتى مع مصر أن الاتحاد السوفيتى قد حصل على معدل للتبادل الدولى فى تجارته مع مصر أفضل منه فى تجارته مع دول أوربا الغربية . [3]

ومن ناحية أخرى ، فقد حصلت سيلان على أسعار أعلى من الأسعار فى الأسواق العالمية مقابل صادراتها من المطاط للصين الشعبية ، كما يذكر أيضاً أن اليمن حصلت على آلات مختلفة بأسعار مخفضة من دول الكتلة . [4]

على أن مثل هذه المصادفات الفردية لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تؤكد لنا هذا الرأى . ولحسن الحظ تتوفر بعض البيانات عن متوسط سعر الوحدة بالنسبة لتجارة الاتحاد السوفيتى فتسمح لنا باجراء تحليل لمعدلات التبادل الدولى . وفى الجدول التالى

---

(١) أنظر كتاب Mikesell and Behrman المرجع السابق صفحة ٨٨ .

(٢) أنظر المرجع السابق صفحة ٩٢ .

(٣) أنظر كتاب Berliner السابق ١٤٦ حيث يبين أن الاتحاد السوفيتى كان يرفع أسعاره بنسبة ٤٠ ٪ عن الأسعار الغربية فى تجارته مع مصر .

(٤) أنظر كتاب Mikeell & Behrman المرجع السابق ص٩١ كذلك كتاب Berliner السابق الباب الثامن .

تدل كل الأرقام التى أقل من ١٠٠ ٪ على أنه كان من الأربح للاتحاد السوفيتى الإتجار مع الدول المتخلفة عنه بالنسبة للدول الأخرى (كمجموعة) :

جـــدول ٦ — ٨

معدل التبادل الدولى للاتحاد السوفيتى مع الدول المتخلفة الغـــربية مقارناً بمعدل التبادل الدولى مع الدول الأخـــــرى [1] (علاقة الصادرات والواردات مندمجة) .

السنـــة	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
معدل التبـــادل	٪	٪	٪	٪
المقـــارن	١١٨	١٠٠	١١٩	١١٦

وفيما عدا عام ١٩٥٦ يتبين من البيانات السابقة أن الإتحاد السوفيتى قد حصل على تميز سعرى فى تجارته مع الدول المتخلفة أفضل منه فى تجارته مع باقى الدول الأخرى ، ولـكنه من المشكوك فيـــه أن تـكون دول الـكتلة قد تمتعت بنفس درجة التمييز .

وقد كانت هناك بعض المزايا الاقتصادية الأخرى تحظى بها دول الـكتلة من تجارتها مع الدول المتخلفة الغربية . فنظراً لأن دول الـكتلة كانت قد أهملت الزراعـــة والصناعات الاستخراجية نسبيا ومن ثم اعتمدت تماماً على الاتحاد السوفيتى فى حصولها على حاجاتها من هذه المنتجات ، فقد كان فى إمكان دول الـكتلة تخفيض درجة اعتمادها على الاتحاد السوفيتى بحصولها على هذه المنتجات من الدول المتخلفة . فضلا عن ذلك

---

١ — أنظر بحث Oliver V. Gajzago فى مجلة "Veirteljahrshefte zur" · Wirtschatsfoschung 4/1959

فقد كانت الدلائل كلها تشير إلى انخفاض تكلفة انتاج السلع المصنوعة فى الكتلة بالنسبة لتكلفة إنتاج السلع الزراعية والمواد الأولية . ومعنى ذلك أن هذا التغيير فى تكلفة « الفرصة البديلة » Opportunity Cost إذا لم يقابله تغيير عكسى فى معدل التبادل الدولى يصبح لدى دول الكتلة من الحوافز الإضافية ما يدفعها للحصول على المواد الاولية والخامات المعدنية من دول خارج الكتلة .[1]

ومن ناحية أخرى قدكان هناك من الدوافع لدى الدول المتخلفة ما جعلها تقبل على الإتجار مع دول الكتلة . بادىء ذى بدء كانت دول الكتلة تواقه وراغبة فى شراء الكثير من فوائض الحاصلات الزراعية ، مثل البن من كولومبيا ، والقطن من مصر والطباق من اليونان ، والسمك من أيسلندا ، والكاكاو من غانا ، والكاشونت والمايكا من الهند ، والجلود من الأرجنتين ، والأرز من بورما ، والجوت من الباكستان وهلم جرا . وفى الواقع تنقسم معظم (من ٩٠ ٪ إلى ٩٥ ٪) واردات الاتحاد السوفيتى من الدول المتخلفة إلى ثلاثة أقسام :

المواد الخام ونصف المصنوعة اللازمة لصناعة المنسوجات ، والجلود والمطاط ، والمواد الغذائية ،[2] كذلك تتكون معظم واردات ألمانيا الديمقراطية من مصر (أى حوالى ٩٠ ٪) من القطن الخام . ولما كانت الدول المتخلفة تعتمد على عدد قليل من هذه الصادرات فقد رحبت كثيراً بتصدير هذه السلع لدول الكتلة ، وبالاضافة إلى ذلك فان مجرد الاتجار مع دول الكتلة يضع الدول المتخلفة فى مركز تنافسى قوى تجاه الدول الغربية الرأسمالية باعتبار دول الكتلة بديلا آخر تستطيع الدول المتخلفة الاتجار معه .

---

(١) أنظر مقالة Robert Loring Allen فى مجلة « Southern Economic J.» October - 1958.

(٢) أنظر بحث Gajzago المرجع السابق .

وأخيراً فيبدومعقولا من الناحية الاقتصادية أن تستورد الدول المتخلفة من دول الكتلة الآلات والمعدات «ذات الكثافة الأقل في رأس المال» «Less capital intensive» ودون المستوى العالى (ولكنها تتكلف أقل) ، بالنسبة للآلات الاتوماتيكية التى تعرضها الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وألمانيا الغربية ذلك لان الدول المتخلفة تشكو من النقص فى رأس المال وعدم توافره [1] . ويبدو أن دول الكتله ، وهى التى قامت بمرحلة التصنيع متأخرة كثيراً عن الدول الغربية المتقدمة ، أكثر دراية وحساسية بالإحتياجات الاقتصادية للدول المتخلفة ولاسيما بالنسبة للآلات التى تحتاج إلى كثافة فى العمل Labour Intensive .

وقد كان هناك بعض العوامل التى أدت إلى عدم تشجيع التبادل التجارى بين دول الكتلة والدول المتخلفة : أولا كانت مقدرة الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الأخرى محدودة فى استيعاب بعض المنتجات الأولية التى كانت تعرضها الدول المتخلفة . ويواجه المخططون فى الكتلة ، بمجرد الوصول إلى نقطة التشبع ، مشكلة تخفيض وارداتهم من الدول المتخلفة أو إعادة تصديرها . وبغض النظر عن النتائج السياسية العكسية المحتملة فغالبا ما كان يختار المخططون البديل الثانى (أى إعادة التصدير) .وقد إشتكى الوزير Harshap فى أندونسيا من ذلك بقوله : أنه لم يعد سراً عندما نعلن أن الصفقات الموازية مع أوربا الشرقية قد أسفرت عن تخفيض شامل فى حصيلتنا من العملات الأجنبية ، فغالبا ما يعاد تصدير للمواد الأولية التى قمنا ببيعها لهذه الدول — إلى أسواق أخرى . . . وتكون النتيجه أننا نضطر إلى المنافسة مع سلع من أصل أندونيسى تعرضها دول الكتلة فى الأسواق العالمية . وقد نتج كذلك عن الصفقات الموازية هذه فائض من الأرصدة الدائنة المتراكمة

---

١ — أنظر كتاب Pisar المرجع السابق صفحة ٤٠ حيث توجد أمثلة لرخص أسعار صادرات الكتلة بسبب رداءة نوعها .

لايخدم مصالحنا على الإطلاق ، لأن الاستيراد من هذه الدول لايتفق تماما مع إحتياجات القطاعات الإنتاجية فى بلدنا . . .[1]

وهناك من الشواهد مايؤكد أن الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الأخرى قد قاموا باعادة تصدير القطن المصرى ، والكاكاو المستورد من غانا ، وبعض المنتجات اليونانية بأسعار أقل من أسعار البيع العادية[2] وقد قامت أيضاً بعض الصعوبات بالنسبة للواردات من الدول المتخلفة التى كانت قد استوعبت بواسطة دول الكتلة ، فمثلا صادرات بورما من الأرز إلى الاتحاد السوفيتى ، حيث لايستهلك هذا الطعام إلا جزء صغير جداً من السكان[3] .

ثانياً : لقد كان لندرة العملات الغربية الصعبة بالنسبة لكلا من دول الكتلة والدول المتخلفة على حد سواء أثره العكسى على التبادل التجارى بين المنطقتين . فقد كانت عملات دول الكتلة لاتحول إلا بصعوبات كبيرة : فمثلا تجمع لدى الأرجنتين فى عام ١٩٥٧ أرصدة قيمتها ٥٠ مليون دولار من عملات دول الكتلة اضطرت إلى بيعها بتخفيض قدرة ٤٠ ٪[4] ومن أجل ذلك كانت الدول المتخلفة تطالب دول الكتلة بالدفع بالعملات الحرة أى عملات دول أوربا الغربية أو الدولار الأمريكى ، وكانت تعتبر هذه العملات بالنسبة لدول الكتلة من العملات النادرة الصعبة غير المتوفرة لديها وبالمثل كانت أى دوله من دول الكتلة إذا صدرت إلى إحدى الدول المتخلفة أكثر

(١) أنظر كتاب Mikesell and Behrman . المرجع السابق صفحة ٨٨

(٢) أنظر كتاب Pisar المرجع السابق ص٣٩ ، كذلك أنظر جريدة Newyork Times. No, /8/1962

(٣) لاترغب دول الكتلة زيادة وارداتها من الدول المتخلفة بالنسبة لبعض السلع فقد لاحظ البعض أن سعر الشاى الداخلى فى الاتحاد السوفيتى يبلغ ٣٠ ضعفا لسعر الاستيراد وفى بولندا يصل الى ٦٢ ضعفا . كذلك بالنسبة للبن فيبلغ فى الاتحاد السوفيتى ١٣ ضعف وفى بولندا ٩٧ ضعف «أنظر جريدة Newyork Times عدد ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٢ » .

(٤) أنظر كتاب Berliner المرجع السابق ص ٨٢ . وقد واجهت أورجواى نفس المشكلة أخيرا

مما استوردت منها تطالبها أما بتمويل هذا الرصيد بقرض أو أن تدفعه بعملة صعبة غير متوفرة بل نادرة جدا بالنسبة للدولة المتخلفة [1]

وقد كان من اللازم لزيادة التجارة بين دول الكتلة والدول المتخلفة ضرورة زيادة الصادرات والواردات معا أو تنظيم إجراء عمليات ثلاثية معقدة كحل بديل وكثيرا ما كانت تعقد مثل هذه الاتفاقات غير أنه كان من العسير تنفيذها .

أخيراً كانت هناك بعض الدلائل المتناثرة التى قد توحى بأن الاتحاد السوفيتى كان لا يرغب فى إنفاق أية استثمارات على القطاعات التى قد تسمح للدول المتخلفة بزيادة صادراتها إليه من الصوف والقطن بصفة خاصة . غير أن المعلومات المتوفرة بالنسبة لباقى دول الكتلة تتناقض مع ذلك تماما . [2]

رغم كل العوامل سالفة الذكر التى كانت تؤدى إلى عدم تشجيع التجارة بين دول الكتلة والدول المتخلفة ، يعتقد المؤلف أنه كان منطقيا ، من الناحية الاقتصادية أن تعمل دول الكتلة على توجيه جزء كبير من تجارتها مع السوق العالمى الرأسمالى إلى الدول المتخلفة . وتبدو المزايا السياسية من هذا الاتجاه كغطاء ظاهرى فقط « frosting on the cake » . ويبدو أن هدف دولة الكتلة[3] فى مضاعفة تجارتها مع الدول المتخلفة خلال الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٥ هدف متواضع إذا ما أخذنا العوامل السابقة فى الاعتبار ، ولاسيما إذا عرفنا أن خطة الكتله تهدف إلى زيادة تجارتها مع الدول المتقدمة الغربية بنسبة الثلثين خلال نفس الفترة ، وهذا يعنى أن تجارة دول الكتلة مع الدول المتخلفة بالنسبة لاجمالى تجارتها مع الغرب سوف تزيد فقط من ٢٤ ٪ إلى ٣٣ ٪

---

(١) أنظر مجلة . XI,12/62 «East Europe» حيث ذكرت إحدى المصادر المجرية ان صعوبات الدفع بالنسبة للدول المتخلفة كذلك إحتياجاتها للقروض فضلا عن طرق المواصلات الطويلة كلها من العوامل التى منعت التوسع التجارى مع هذه الدول » .

(٢) أنظر كتاب Berliner المرجع السابق وكتاب Aid for Developing Countries

(٣) أنظر نشرة 1960 ، « Economic Survey of Europe »

خلال فترة المقارنة . وقد تردد بين دول الـكتلة إقتراحات مختلفة بانشاء بنكدولى يمثل جميع دول الـكتلة تـكون مهمته تمويل التجارة مع الدول المتخلفه ، غير أنه لم يتم تنفيذ شيء من هذا القبيل حتى عام ١٩٦٠ .

(٣) هيكل التجارة فى نطاق دول الـكتلة

يبدو أنه من العسير تحليل الدوافع المختلفة وراء التوزيع الجغرافى للتجارة فى نطاق الـكتلة ، ذلك لأن العوامل السياسية الغير معروفة كانت تلعب دورا رئيسياً فى هذا المجال . وقد ركز المؤلف على العوامل الاقتصادية للتوزيع الجغرافى لتجارة الكتلة بدلا من المجازفة أو التخمين فى العوامل السياسية بين دول الـكتلة .

ويمكن أن نتبين بعض الاراء والاتجاهات الخاصة بتوزيع تجارة دول الـكتلة فيما بينها من الجداول التالية .[1]

---

(١) أنظر الملحق الاحصائى «ب»

جدول ٦ - ٩

نسبة التبادل التجارى لدول الكتلة مع بعضها البعض

السنة	بلغاريا	تشيكوسلوفاكيا	ألمانيا الديموقراطية	المجر	بولندا	رومانيا	المتوسط	الاتحاد السوفيتى
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٣٨	٣٠	١٧	٣	٢٣	١٢	٢٥	٧	٧
١٩٤٨	٢٣	١٦	٣٧	١٩	١٩	٤١	٢٠	—
١٩٥٠	٣١	٢٥	٢٣	٣٥	٣٢	٣٢	٣١	٥٠
١٩٥١	٢٣	٢٧	٢٨	٣٢	٣٠	٢٨	٢٩	—
١٩٥٢	٣٠	٣١	٢٨	٣٧	٣١	٣١	٣١	—
١٩٥٣	٣٣	٣٦	٢٦	٣٥	٣٣	٣٧	٣٢	—
١٩٥٤	٣٩	٣٠	٢٥	٣٤	٢٩	٢٦	٢٩	—
١٩٥٥	٣٨	٢٩	٢٦	٣٢	٢٧	٢٧	٢٨	٥٣
١٩٥٦	٣١	٢٧	٢٥	٣٠	٢٦	٢٥	٢٧	٥٠
١٩٥٧	٢٨	٢٦	٢٢	٣٣	٢٥	٢٢	٢٥	٥٤
١٩٥٨	٢٩	٢٨	٢٢	٣٣	٢٥	٢٠	٢٦	٥٢
١٩٥٩	٢٧	٢٨	٢٣	٣٢	٢٦	٢٥	٢٧	٤٧
١٩٦٠	٢٧	٢٩	٢٥	٣٢	٢٦	٢٧	٢٧	٤٤

جدول ٦ ـ ١٠

نسبة التبادل التجارى لدول الكتلة مع الاتحاد السوفيتى

السنة	بلغاريا	تشيكوسلوفاكيا	ألمانيا الديموقراطية	المجر	بولندا	رومانيا	المتوسط
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٣٨	٠	٣	١	٠	١	٠	١
١٩٤٨	٥٥	١٦	٣٨	١٦	٢٢	٣١	٢٣
١٩٥٠	٥٤	٢٧	٤٠	٢٧	٢٧	٥٢	٣٣
١٩٥١	٥٨	٣٠	٤٦	٢٩	٢٥	٥٠	٣٥
١٩٥٢	٥٧	٣٥	٤٢	٣٠	٣٢	٥٤	٣٨
١٩٥٣	٥٠	٣٦	٤٦	٣٤	٣٤	٤٦	٣٩
١٩٥٤	٤٥	٣٧	٤٤	٣١	٣٨	٥٤	٣٩
١٩٥٥	٤٦	٣٤	٣٨	٢٢	٣٢	٤٧	٣٥
١٩٥٦	٤٧	٣٢	٤١	٢٤	٣١	٤٨	٣٦
١٩٥٧	٥٤	٣٤	٤٥	٢٩	٣١	٤٨	٣٨
١٩٥٨	٥٤	٣٣	٤٣	٢٧	٢٦	٥١	٣٧
١٩٥٩	٥٢	٣٦	٤٥	٢٩	٣٠	٤٧	٣٩
١٩٦٠	—	٣٤	٤٣	٣٠	٣٠	٤٠	٣٦
١٩٦٥	—	٤٢	٤٠	—	—	—	—

ويمكن أن نستخلص من البيانات السابقة النتائج التالية :

أولا : كان أهم تغيير فى اتجاهات التجارة هو ازدياد التبادل التجارى بين الاتحاد السوفيتى وجميع دول الكتلة. أما التغيير فى نسب توزيع تجارة دول الكتلة مع بعضها البعض فقد كان محدودا فيما عدا ألمانيا الديموقراطية .

ثانياً : وصلت التغييرات فى هيكل التجارة بين دول الكتلة إلى قمتها فى عام ١٩٥٣ . وهو العام الأول من « السياسة الجديدة » " New Course " ويتبين من التحليل الاكثر تفصيلا لهيكل التجارة لكل دولة من دول الكتلة على حدة أنه لم يتحقق ذلك التوقيع باتساع تجارة كل من تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديموقراطية وبولندا «Larger Trading Circle» وبانكماش تجارة كل من رومانيا والمجر وبلغاريا[1] .

وقد كانت المؤثرات الاقتصادية التى تدخل فى قرارات دول الكتلة للاتجار مع بعضها البعض ذات شعبتين : الأولى هى القوى الاقتصادية التقليدية كالهيكل الانتاجى والأسعار . . . الخ . أما الثانية فتتمثل فى العوامل الناتجة من طبيعة نظام الأجهزة والمؤسسات القائمة فى الكتلة بالتجارة .

ويبدو واضحا أن الهيكل الإنتاجى فى كل دولة وأوضاع المواد الأولية فيه كانت من العوامل التى على جانب كبير فى الأهمية فى اختيار شركاء التجارة. فقد كانت المواد الأولية والوقود أهم صادرات الاتحاد السوفيتى لدول الكتلة الفقيرة نسبياً فى الثروة المعدنية. وعلى أى حال فقد كانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا أكثر اكتفاءاً ذاتياً من ألمانيا الديموقراطية والمجر ورومانيا فى المعادن الأساسية . وبالمثل كانت ألمانيا الديموقراطية فى مركز أفضل من بولندا فى توريد الماكينات للاتحاد السوفيتى ولبلغاريا . ولم تكن المشاكل التى

(١) أنظر كتاب « The Economics Of Communist East Europe » ,N.Spulber .

واجهت مخططوا التجارة الخارجية فى مختلف دول الكتلة من ذلك النوع التقليدى المعروف حيث يهتم المصدرون والمستوردون بتحقيق سوق من المنافسة الكاملة ولا يشغل بالهم سوى مرونة الطلب والعرض . فنجد فى حالات كثيرة أن دولة واحدة من دول الكتلة هى المصدر الوحيد لسلعة معينة لجميع دول الكتلة ، فمثلا فى عام ١٩٥٨ كانت نصف صادرات الاتحاد السوفيتى إلى بولندا من السلع التى لم يشاركه أى دولة من دول الكتلة فى توريدها إلى بولندا[١] . وبالمثل كان الاتحاد السوفيتى يعتمد كلية على بعض دول الكتلة « كمورد وحيد » فى توريد بعض أنواع السلع إليه .

وتبدو هذه الاعتبارات النوعية فى هيكل الإنتاج فى حالات كثيرة أكثر أهمية من الاعتبارات السياسية فى توجيه التجارة نحو بلد معين من بلاد الكتلة بالذات . فعلى سبيل المثال كانت التجارة مع الصين الشعبية هدف سياسى بالنسبة لألمانيا الديموقراطية وبناء عليه كانت الخطة الخمسية الثانية تهدف إلى زيادة نصيب تجارة الصين مع جميع الدول الشيوعية من ١٠٪ فى عام ١٩٥٥ إلى ١٧ ٪ فى عام ١٩٦٠[٢] .غير أنه فى عام ١٩٥٨، هبطت النسبة الفعلية لنصيب الصين من تجارة ألمانيا الديموقراطية إلى ٩ ٪ ، ولا شك أن سبب ذلك الهبوط هو أن الصادرات الصينية كانت قليلة الفائدة بالنسبة لألمانيا الديموقراطية[٣] .

وفيما يتعلق بالاعتبارات الخاصة بالهيكل الانتاجى يبدو أن اعتبارات الأسعار كانت ذات أهمية محدودة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية باختيار شركاء التجارة من بين دول الكتلة . فإذا كانت الأسعار لا تلعب أى دور فإنه من المنطق أن نتوقع من دول الكتلة

---

(١) أنظر الملحق الاحصائى «ب» .

(٢) أنظر مقالة « Die Aufgaben des Aussenhandels im zweiten Funfjahrplan
فى مجلة Der Aussenhandel VI , 12 / 56

(٣) كان من العسير على الصين تصدير سلعها للدول الكتلة إلا بأسعار غالية فى الانخفاض .

التى كان الاتحاد السوفيتى يستخدم سياسة التمييز ضدها بدرجة كبيرة أن تستورد كمية أقل نسبياً من السلع التى لم يكن الاتحاد السوفيتى المورد الوحيد لها فى الكتلة ولسوء الحظ ولسوء الحظ لا يمكن اختبار صحة هذا الغرض بالبيانات المتوفرة لدينا . ولم يستطع المؤلف أن يحصل على حقائق أخرى من اتصالاته فى برلين الشرقية سوى بعض البيانات الغامضة مثل : « لا تلعب الأسعار التى تعرضها دول الكتلة أى دور فى اختيار شركاء التجارة سوى فى حالات قليلة فقط » .

وقد أثرت النظم والأجهزة الخاصة بالتجارة بين دول الكتلة كذلك فى اختيار شركاء التجارة . وعلى النحو الذى أوضحنا فيه هذا الموضوع فى الباب الثالث ، فان الاتفاقات التجارية قد أضحت لا مركزية بعد عام ١٩٥٥ ، غير أن قائمة « الاحتياجات » "Wants Lists" كذلك الاتفاقات النهائية التى تتم على مستوى عال لتحديد عقود التجارة الإجمالية قد ظلت تلعب دوراً رئيسيا . وحيث أنه قد تواجد فى الكتلة سوق مزمن للبائعين " Chronic Seller Market " فيبدو أن تطوراً واضحا قد حدث .

فقد كانت كل دولة من دول الكتلة تحاول أولا الإتفاق مع أكبر شركائها فى التجارة لتغطى معظم السلع الموجودة فى « قائمة احتياجاتها » . فمثلا وقعت ألمانيا الديموقراطية اتفاقاتها طويلة الأجل التجارية عن الخطة الخمسية الثانية بنفس ترتيب الدول ودرجة أهميتها بالنسبة للخطة الخمسية الأولى . وعلى الرغم من أن التاريخ النهائى لتوقيع الاتفاقات السنوية ليس له أهمية كبيرة لأن المساومات السعرية لا الكمية هى التى تستغرق معظم الوقت ، إلا أننا نرى سريان نفس الظاهرة فى مثالنا الخاص بألمانيا.

وقد كان لهذا العامل الاساسى عدة نتائج :

الأولى : عمل على تشجيع النموذج الخاص بالاسعار القيادية السابق بحثها فى الباب الرابع.

والثانية : نتوقع أن الدول ذات الإمكانيات التجارية الصغيرة لا تحقق سوى نسبة صغيرة

من إمكانياتها التجارية حيث أنها لا تبدأ مفاوضاتها التجارية إلا متأخرة نسبيا . هذا وتوجد بعض الدلائل الإيجابية لتثبت هذا الغرض غير أنها ليست جازمة .

وقد علق كثير من الاقتصاديين الغربيين أهمية كبيرة على نظام التجارة الثنائية باعتباره عاملا مؤثرا في التجارة بين دول الكتلة[1] . وقد استدلوا على هذه الثنائية من نظام الاتفاقات التجارية الثنائية وأكدوها ببعض الأمثلة المعروفة عن قيام الاتحاد السوفييتى بإعادة تصدير المواد الأولية[2] . وعلى العكس من ذلك فيعتقد المؤلف أن الموضوع فى جملته مبالغ فيه بدرجة كبيرة فى الغرب .

والواقع أن مجرد الاستدلال على أن التجارة الثنائية تجىء من نظام الاتفاقات الثنائية هو التباس فى الشكل والموضوع . انه لسؤال تطبيقى هو هل كانت الاتفاقات التجارية الثنائية سببا فى ثنائية التجارة ؟ ولا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا عن طريقة البحث التجريبى . وهناك طريقة واحدة لقياس درجة التعدد أو الثنائية فى التجارة وذلك بالقانون والتعاريف التالية :

(أ) ١ ..... ن = شركاء التجارة ، ص = صادرات ، و = واردات .

(ب) درجة تعدد الأطراف فى التجارة =

$$\frac{\sum_{1}^{ن} |ص - و|}{\sum_{1}^{ن} ص + و} = \frac{\text{إجمالى القيمة المطلقة لأرصدة موازين التجارة مع كل دولة}}{\text{إجمالى التبادل التجارى}}$$

يختلف هذا التعريف لدرجة تعدد الأطراف فى التجارة عن التعاريف الأخرى من ناحيتين :

---

(١) أنظر الباب التاسع من كتاب Erick Klinkmüller

(٢) انظر كتاب « Developments in Foreign Trade of Eastern Europe and The Soviet Union », EEC.

الأولى : تدرج « Subsume » تحت هذا التعريف جميع الأشكال المختلفة لتعدد التجارة (الثلاثية ، والرباعية . . الخ) .

الثانيـة : أن هذا القانون إنما يقيس لنا درجة التعدد فى التجارة من ناحية النتائج النهائية فقط . فمثلا يتعامل الفرنسيون مع الألمان والإنجليز بدون أية قيود . فلو أسفرت تجارة فرنسا مع البلدين الآخرين عن حالة توازن . فطبقا المقياس (القانون) سالف الذكر تبدو التجارة المذكورة ثنائية .

وتتضح الملامح الرئيسية المميزة للقانون المذكور من هاتين الحالتين المتطرفتين :

الحالة الأولى			الحالة الثانية		
التجارة متعددة الأطراف التامة			التجارة الثنائية الأطراف التامة		
الدولة (أ)			الدولة (م)		
شركاء التجارة	صادرات	واردات	شركاء التجارة	صادرات	واردات
الدولة (ب)	—	١٠٠	الدولة (س)	٥٠	٥٠
الدولة (جـ)	١٠٠	—	الدولة (ص)	٥٠	٥٠
	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠
درجة تعدد التجارة = ١			درجة تعدد التجارة = صفر		

وبتطبيق القانون سالف الذكر على التجارة بين دول الكتلة كذلك على التجارة بين دول السوق الاوربية المشتركة أسفر عن النتائج المذهلة التالية :

جدول ٦ — ١١

درجة تعدد التجارة فى كلا المنطقتين التجاريتين [١]

السنة	دول شرق ووسط أوربا	دول السوق المشتركة
١٩٤٨	٠٩ر	١٣ر
١٩٥٠	١١ر	٢٠ر
١٩٥١	٠٨ر	١٥ر
١٩٥٢	٠٨ر	١١ر
١٩٥٣	٠٨ر	١٥ر
١٩٥٤	٠٨ر	١٦ر
١٩٥٥	١٠ر	١٤ر
١٩٥٦	٠٩ر	١٥ر
١٩٥٧	١٢ر	١٥ر
١٩٥٨	١٠ر	١١ر
٥٩٥٩	٠٩ر	٠٩ر
١٩٦٠	٠٨ر	١٠ر
متوسط ٥٠ — ١٩٥٥	٠٩ر	١٥ر
متوسط ٥٥ — ١٩٦٠	١٠ر	١٢ر

(١) انظر الملحق الاحصائى « ب » .

واضح من الارقام السابقة انه رغم ما كانت تتمتع به تجارة السوق الأوربية المشتركة من درجة عالية لتعدد الاطراف بالنسبة للتجارة بين دول الكتلة إلا أن -- الارقام بالجدول السابق لا تظهر وجود اختلاف كبيرة فى درجة تعدد التجارة بين المنطقتين التجاريتين فى معظم السنوات . فقد كانت التجارة تتم بين دول الكتلة بدرجة كبيرة من تعدد الاطراف أكثر مما يعتقد الكثيرون — ورغم ذلك فقد هاجم اقتصاديو الكتلة تعدد الاطراف فى التجارة فى مناسبات عديدة . ومن الطبيعى أن نتساءل كيف حدث هذا التعدد فى تجارة دول الكتلة :

أولا : من المهم أن نعرف أن التوقيع على اتفاقات التجارة الاجمالية لا يعنى ضمان تنفيذها بنفس الشكل الوارد بالاتفاق بواسطة مؤسسات التجارة الخارجية (وهى التى تقوم بتنفيذ العقود فى نطاق الاتفاقات الاجمالية) .

وقد كانت التجارة بين البانيا والمانيا الشرقية هى السلسلة الوحيدة التى عثر عليها المؤلف ليبين الاختلافات بين الحصص التجارية المحددة فى الاتفاقات الاجمالية وبين ما تم تنفيذه فعلا من هذه الحصص .

جدول ٦ — ١٢

التجارة المتعاقد عليها والتجارة التى تم تنفيذها فعلا بين ألمانيا الديموقراطية والبانيا (آلاف الروبلات) .

السنة	صادرات ألمانيا الديموقراطية			واردات ألمانيا الديموقراطية		
	المتعاقد عليها	المنفذ فعلا	المنفذ ٪ المتعاقد	المتعاقد عليها	المنفذ فعلا	المنفذ ٪ المتعاقد
١٩٥٢	٩٣١٥	٩٥٣٠	١٠٢	١١٦٠	١٨٩٠	١٦٣
١٩٥٣	١٢٠٠٨	١١٦١٥	٩٧	٣٢٩١	٢٤٨٩	٧٦
١٩٥٤	١٤١٧٩	٨٦٢٢	٦١	٣٩٤١	٢٣١٤	٥٩
١٩٥٥	٢٢٨٨٠	٢٤٢٣٢	١٠٦	٩٤٠٠	٥٠٧٠	٥٤
١٩٥٦	١٥٩١٤	١٦٦٩٦	١٠٥	٨٠٧٤	٦٦١٢	٨٢
١٩٥٧	٢٤٠٢٧	١٧٠٦٨	٧١	١١١٩٥	٩١١٣	٨١
١٩٥٨	٢٤٦٦٨	٢١٩٦٩	٨٩	١٨٧١٠	١٠١٥٠	٥٤
١٩٥٩	٢٧٣٠٧	٢٧٧٠٠	١٠١	٢٢٨٨٣	١٩١٧٢	٨٠

(١) المصدر : بحث مقدم من Hildegard Jerke للحصول على درجة الدبلوم فى الاقتصاد موضوعه Zur Analyse der Aussenhandelsbeziehungen der Volksrepublik Albanien von 1950 - 1959 .

ثانيا : جاء تعدد الاطراف فى تجارة دول الكتلة من تبادل منح القروض ونقل الارصدة التجارية بينها[١]. فعلى سبيل المثال حصلت المانيا الديمقراطية على قروض من دول الكتلة الاخرى لا تقل قيمتها عن ١٦٠٥ مليون روبل خلال الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٧ فى حين أنها منحت دول الكتلة الاخرى قروضا لا تقل عن ١٠٠٨ مليون روبل خلال نفس الفترة[٢] ، ويقدر مجموع القروض التى حصلت عليها والتى منحتها المانيا بحوالى ٤٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى لالمانيا الديمقراطية . هذا ومن المحتمل زيادة تبادل القروض بين دول الكتلة فى المستقبل القريب[٣] .

كما قامت الكتلة كذلك باتخاذ الترتيبات اللازمة لتسهيل نقل الارصدة التجارية فيما بينها ، فمثلا عقدت اتفاقات لهذا الغرض بين المانيا الديمقراطية وبلغاريا والاتحاد السوفيتى كذلك بين المانيا الديمقراطية وبلغاريا ورومانيا وآخر بين المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والمجر[٤]. وقد كتب أحد الاقتصاديين فى المانيا الديموقراطية ما يلى : « كانت تستخدم أرصدة الحسابات الثلاثية الجوانب كثيرا فى موازنة ميزان المدفوعات بين دول الكتلة الاشتراكية فى الماضى . . . »[٥]:

وبالاضافة إلى هذه المعاملات الثلاثية التى كانت تتم بين دول الكتلة فقد عقدت معاهدات واتفاقات ثلاثية عديدة لنقل الأرصدة التجارية مع دول غير شيوعية فمنذ عام ١٩٤٩ قامت عمليات ثلاثية بين فنلندا والاتحاد السوفيتى وكل من الدول التالية : الصين تشيكوسلوفاكيا ، ألمانيا الديموقراطية ، بولندا ، رومانيا[٦] .

---

(١) أنظر نشرة « ECE »Economic Survey ofEuropein1957 .
(٢) أنظر مقالة « Der Aussenhandel » VII , 20-1957 (S. Gollus)
(٣) أنظر « Current Digest of the Soviet Press XIV , 35 & 39-62
(٤) أنظر كتاب " Erich Klinkmüller „ (P. 134)
(٥) أنظر كتاب Burgemeister المرجع السابق .
(٦) أنظر كتاب Mikesell and Behman. المرجع السابق صفحة ٥٤ .

كذلك قامت عمليات تجارية ثلاثية أخرى بين بورما وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى ، وبين اليابان وتشيكوسلوفاكيا وفيتنام الشمالية ، وبين مصر وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى ، وبين مصر ورومانيا والاتحاد السوفيتى (١) . وعلاوة على ذلك فقد تعاونت كثير من دول الكتلة فى توريد بعض المصانع الكاملة للدول المتخلفة مما أدى أيضا إلى زيادة هذه الأرصدة المتبادلة بين دول الكتلة (٢) .

وقد كانت هناك بعض الصعاب فى وضع البرامج الائتمانية والاتفاقات الخاصة بنقل الأرصدة التجارية بين دول الكتلة بسبب التعقيدات الادارية ، وقد بدأ اقتصاديو الكتلة بعد عام ١٩٥٤ فى المطالبة بوضع نظام رسمى للمدفوعات متعدد الأطراف . وأخيرا تقرر فى الدورة الثامنة لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة فى عام ١٩٥٧ إنشاء بنك للتصفيات أى للمدفوعات بين دول الكتلة . وقد ذكر « Bidzinski » مدير عام وزارة التجارة الخارجية البولندية فى هذا الصدد ما يلى :

« أن قسم التسويات فى بنك الدولة السوفيتى « Gosbank » بموسكو يعمل بمثابة بنك للتصفيات لدول الكتلة حيث تحتفظ بحسابات خاصة لكل دولة . وتتم عملية التصفية فى قسم التسويات شهريا . وتلتزم كل دولة بمنح تسهيلات ائتمانية تعادل ٣٪ من حجم تبادلها التجارى مع جميع الدول المشتركة فى التصفية ، كما أن لكل دولة الحق فى الحصول على نفس التسهيلات الائتمانية من الدول الأعضاء الأخرى . وتفرض أسعار فائدة تصاعدية على الأرصدة المدينة للدول

(١) أنظر كذلك المرجع السابق « الملاحق » .

(٢) نظر مقالة Gerd Friedrich and Lother Rencik فى مجلة Wissenschaftliche Zeitschrift der Hcchschule für Okonomie 3 - 1958

الأعضاء الحد من زيادة هذه الأرصدة قدر المستطاع . وتستطيع كل دولة أن تحتفظ بـ ٢٥٪ من أرصدتها المدينة فى نهاية كل عام (أى بحد أقصى قدره ٠٫٧٥٪ من حجم التبادل التجارى مع شركائها فى التجارة) . ويتفق على دفع هذا الرصيد المدين فى تاريخ معين عن طريق توريدات إضافية من السلع المختلفة . وإذا لم يتم ذلك يتفق على سداد هذا الرصيد خلال فترة أخرى بسلع أساسية (كالفحم والزيت والسكر والمعادن[١]) .

وكانت الحسابات المرحلة تخضع سعر فائدة قدرة ٢٪ وما يتعدى حدود المديونية من الأرصدة كان يجب دفعه خلال ثلاثة شهور . وكانت عمليات التصفية لا تتم بطريقة آلية كما كان الوضع فى « اتحاد المدفوعات الأوربى » EPU ولكن كان من الضرورى الحصول مقدما على موافقة جميع الأطراف المعنية لاجراء عمليات التصفية [٢] .

وقد ذكر أحد الاقتصاديين فى ألمانيا الشرقية ما يلى : « أن الهدف الأساسى من إنشاء بنك التصفيات هو تشجيع تبادل السلع التى لا تشملها الاتفاقات الاجمالية الثنائية بين الدول الأعضاء فى الكتلة . وهذه تشمل السلع التى تتعدى أهداف الخطة الانتاجية . . . والتى تتعدى اجمالى حصص التجارة المتفق عليها . . . وهى السلع التى يتم عادة تبادلها مع الدول الرأسمالية . . . ومن السلع المخصصة لأسواق الاستهلاك المحلى . . . ولم تنجح اتفاقات التصفية متعددة الأطراف بين دول الكتلة فى تسهيل التبادل التجارى متعدد الأطراف الذى يتفق والاحتياجات سالفة الذكر[٣] » . كما أعلن اقتصادى آخر من ألمانيا الشرقية ما يلى : « أنه من المهم أن

---

(١) أنظر مقالة بعنوان « Oststaaten in multilateral Clearing » فى مجلة « Osthandel 3 - 1950 »

(٢) أنظر مقالة F. Bystrov فى مجلة « Voprosi ekonomiki 2-1960 »

(٣) من محاضرات ألقاها Gertrud Gräbig فى كلية الاقتصاد ببرلين الشرقية عام ١٩٥٩

نؤكد أن تبادل السلع أى التجارة متعددة الأطراف كذلك التصفية متعددة الاطراف بين دول الكتلة ما هى إلا عوامل اضافية لنظام التجارة والدفع الثنائى فى هذه المرحلة من مراحل التطور . وسوف يظل العبء الاكبر على عاتق التجارة الثنائية خلال السنوات القليلة القادمة على الأقل[1] ». ويعتقد المؤلف أن كلا الرأيين قد جانبهما الصواب فقللا من قيمة هذه « التجارة الاضافية » Additional Trading » وامكانياتها ، وكيف يمكنها أن تضيف أرقاما محترمة للتجارة . فقد استطاعت بولندا ، كما أوضح المؤلف من قبل فى الباب الثالث ، أن تزيد تجارتها بحوالى ٥٠ مليون دولار من هذا الطريق الاضافى.

ومن الناحية التطبيقية نجد أن نظام التصفية متعدد الأطراف منذ عام ١٩٥٩ ينفذ بواسطة « الاجتماعات التجارية » Trade Meetings من ممثلى جميع دول الكتلة الذين يحضرون هذه الاجتماعات ومعهم قوائم بالسلع المطلوبة والسلع الفائضة ويحاولون عقد صفقات تجارية متعددة الأطراف . وقد بلغ حجم التجارة المتبادلة عن هذا الطريق المتعدد الأطراف فى النصف الأول من عام ١٩٦٠ ما يزيد عن ٤٥٠٪ من حجم التجارة المتبادلة فى نفس الفترة من العام السابق . وقد تحمس المسئولون فى الكتلة نتيجة لذلك وقرروا عقد اجتماعات دورية منتظمة مرتين سنويا على الأقل . كما وضعت النظم والأحكام والإجراءات الخاصة بهذه الاجتماعات التجارية . وأصدرت وزارة التجارة الخارجية فى حكومة ألمانيا الديمقراطية تعليماتها للمؤسسات بالعمل على زيادة تجارتها عن هذا الطريق[2] .

كذلك عملت بعض القوى الرئيسية ضد زيادة التجارة متعددة الاطراف فى نطاق الكتلة . فقد أدى عدم توحيد أسعار التجارة الخارجية ووجود تمييز فى الاسعار إلى عدم

---

(١) أنظر مقالة Rudolf Trebuth — Der Aussenhandel VII , 18-1957

(٢) أنظر مقالة (Burgemeister.) فى مجلة «Der Aussenhandel » X-22-1960

تشجيع تحويل الارصدة الموجبة بعملات الدول التى يمكن للدولة الحصول منها على معدل للتبادل الدولى فى صالحها[1] . وبالإضافة إلى ما تقدم لاحظ بعض الاقتصاديون الغربيون أن المشاكل الإدارية الناتجة من زيادة التجارة متعددة الاطراف ، كذلك عدم التأكد الذى يعترى مخططوا الكتلة عن الكيفية التى يتم بها موازنة مختلف الارصدة السالبة والموجبة فى النهاية ، قد أدت إلى عدم تشجيع نظام التصفية متعدد الاطراف[2] . كذلك فإن خشية بعض دول الكتلة الصغيرة من أن يسفر نظام التجارة متعددة الاطراف عن مراكز دائنة أو مدينة مستديمة على النحو الذى ساد فى الدول الغربية أدى أيضاً إلى عدم تشجيع تعدد الاطراف فى تجارة الكتلة[3] .

وأنه من العسير تقييم كل هذه العوامل نظرا لاستحالة تقدير « المستوى الامثل للتجارة متعددة الاطراف» « Optimum Degree of Multilateral Trade » ويمكن ذكر بعض النتائج النوعية التجريبية فقط[4] :ـ

أولا : قامت التجارة متعددة الاطراف بين دول الكتلة بدرجة محدودة غير أنها انتعشت باستحداث أنظمة مختلفة مثل « الاجتماعات التجارية » وباستخدام ترتيبات وأساليب مختلفة مثل « عمليات التجارة الثلاثية » أو بنك التصفيات الدولية . . . الخ . بهدف تسهيل نقل الارصدة التجارية .

ثانيا : رغم ترديد كثير من الاقتراحات بشأن توسيع سلطات بنك التسويات الدولية خلال السنوات القليلة الماضية إلا أن ضغط الحاجه المتزايدة للتجارة المتعددة

---

(١) أنظر كتاب Klinkmüller المرجع السابق .

(٢) أنظر كذلك المرجع السابق لمزيد من التفاصيل صفحة ٦٠ .

(٣) أنظر « Der Aussenhandel der DDR » فى مجلة Tagesbericht. 14. 4. 59

(٤) أنظر مقالة Micheal Michaelv فى مجلة « American Economic Roview LXX, Sspt. , 1962.

الاطراف على المسئولين فى الكتلة لم يكن بدرجة كافية تسمح بإجراء تغييرات جذرية فى هذا الموضوع[1] .

ولا شك أن درجة التجارة المتعددة الاطراف بين دول الكتلة لم تكن مثالية ، كما تأثر حجم التبادل التجارى الإجمالى بين مختلف دول الكتلة تأثيرا عكسيا بسبب ترتيبات التصفية المعقدة التى كانت تحتاج إلى كثير من التقويم . وقد اضطرت بعض دول الكتلة إلى تخفيض حجم تجارتها الإجمالية مع دولة أخرى من دول الكتلة لتتمكن من التصدير إلى دولة ثالثة تكون فى حاجة ملحة للاستيراد منها . وبرغم ذلك وللأسباب التى ذكرت من قبل يعتقد المؤلف أن الدوائر الاقتصادية الغربية قد بالغت فى تقدير قيمة هذه العوامل .

ومن غير بيانات أكثر تفصيلا يستحيل بيان كيفية تأثر التوزيع الجغرافى لتجارة الكتلة بهذه العوامل . ويمكن القول بالنسبة لألمانيا الديموقراطية أن تجارتها مع كل من رومانيا والمجر وبلغاريا قد أهملت نسبياً على حساب زيادتها مع الاتحاد السوفيتى نظراً لحاجة ألمانيا الديموقراطية الملحة فى الحصول على المواد الأولية السوفيتية (وخصوصاً الفحم والحديد الخام) .

---

(١) أنظر مقالة Bogomolow فى مجلة Socialistische Planwirtschaft 8 & g 1962.

٤ ـ الخلاصة

أنه على الرغم من تصريحات زعماء الكتلة بضرورة أخذ الاعتبارات السياسية في الحسبان في كل عملية من عمليات التجارة الخارجية ، إلا أن المؤلف قدم في هذا الباب أدلة كثيرة على أنه يمكن تفسير الملامح المختلفة للتوزيع الجغرافي لتجارة الكتلة الخارجية وإرجاعها لعوامل اقتصادية محضة .

وقد كانت المقاطعة التجارية الغربية من أهم العوامل التي أدت إلى تنسيق التجارة بين دول الكتلة وتوجيهها نحو بعضهم البعض ، فضلا عن وجود الرغبة في تحقيق « الاستقلال الاقتصادي » عن الغرب أيضا . وعلى أي حال فإن تأثير المقاطعة الغربية قد انخفض نتيجة لانخفاض قوائم السلع المحظور تصديرها للكتلة . ويمكن ارجاع استمرار تزايد التبادل التجاري بين دول الكتلة وبعضها البعض إلى ثمة عوامل اقتصادية كمعدل التبادل الدولي غير الموافق مع « أسواق العالم الرأسمالي » ، أو للتعصب الغربي ضد استخدام المنتجات الشيوعية ، أو إلي عامل المخاطرة الذي تتعرض له دول الكتلة في تجارتها مع الغرب بدون وجود التزامات إجمالية مؤكدة مقدما .

كما كان من المنطق أن تركز دول الكتلة في تجارتها مع الأسوق الغربية على الدول المتخلفة لأسباب عدة ، منها أنها كانت تحصل على معدل للتبادل الدولي في صالحها . كما أنها تستطيع الحصول على مختلف المنتجات الزراعية والتعدينية النادرة نسبيا في الكتلة من الدول المتخلفة . ورغم ذلك فقد كانت خطة تجارة دول الكتلة مع الدول المتخلفة ترمى إلى رفع نسبتها لإجمالي التجارة مع الدول الغربية من الربع إلى الثلث فقط خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٥ .

ويبدو من العسير جداً تحليل اختيار شركاء التجارة فيما بين دول الكتلة ذاتها . إلا أنه يمكن القول أن الهيكل الأساسى للموارد والإنتاج فى كل دولة كان أحد العوامل الهامه التى تحدد الدولة على أساسها شركاء التجارة وقد لعبت الأسعار دوراً ثانويا .

ورغم أن المعلقون الغربيون يؤكدون أهمية نظام الاتفاقات التجارية الثنائية فى هذا الصدد إلا أن المؤلف يعتقد أن هذا التقدير مبالغ فيه .

الباب السابع

الأنظمة الآلية فى تجارة الكتلة الخارجية

Mechanisms in Intra - Block Foreign Trade

من الحقائق الاقتصادية المعروفة أن من وظائف النظام الآلى للسوق هو أنه يعمل على إيجاد التوازن بين خطط البائعين وخطط المشترين . ونظراً لعدم وجود سوق دولى تقليدى بين دول الكتلة فان مشكلة تنسيق خطط التجارة المختلفة لهذه الدول تعترضها كثير من الصعاب .

ويبين المؤلف فى هذا الباب أسباب عدم فاعلية أهم العوامل التى تعمل على تنسيق التجارة بين الاقتصاديات السوقية وتعطيلها تماما فى تجارة دول الكتلة ، كذلك سوف يبين الأسباب التى أدت إلى تعرض التنظيمات الآلية التى كانت تنسق تجارة دول الكتلة من قبل إلى قصور وعجز خطير . ونظرا للصعوبات المختلفة التى كانت تعترض الكتلة لتحقيق التوازن والاستقرار التجارى فيما بينها ، فقد أضطرت إلى توجيه اهتمامها كله نحو إمكانيات التعاون والتنسيق الإنتاجى ، كما أدى قصور هيكل التجارة الخارجية لدول الكتلة إلى تركيز الاهتمام والمناقشات حول إمكانيات التخصص الإنتاجى . وكانت نتيجة ذلك ازدياد مدى النشاط الذى يقوم به مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .

١ ــ الأنظمة الآلية فى التجارة بين الاقتصاديات السوقية

تتخذ القرارات فى التجارة بين الاقتصاديات السوقية بصفة رئيسية على أساس المقارنة

بين النفقات والأسعار والضرائب المحلية والنفقات والأسعار والضرائب فى البلاد الأخرى . فإذا أمكن تحقيق ربح نقدى يحاول التجار عادة عقد الصفقة . وعلى الرغم من هذا الاقتصاد التحليلى المعاد — Microeconomic Platitude فان الموقف يختلف بعض الشيء فى الكتلة .

ففى دول الكتلة ، لم يكن ضرورياً ارتباط الأسعار الداخلية بقوى العرض والطلب ، كذلك كانت أسعار صرف العملات الأجنبية تتحدد تحكميا ، كما كانت أسعار التجارة الخارجية لدول الكتلة تتحدد بصفة رئيسية على أساس أسعار التجارة الخارجية فى الغرب لا على أساس قوى العرض والطلب داخل الكتلة . وترجع الأرباح النقدية الصورية المرتفعة (PAG) التى تحصل عليها إحدى دول الكتلة من تصدير سلعة ما إلى دولة أخرى من دول الكتلة ، إما لتحديد سعر داخلى فى بلد التصدير أقل من تكلفة الإنتاج الفعلية أو لوجود سعر للسلعة مرتفع نسبيا فى الكتلة ولا يعكس بأى حال من الأحوال درجة الندرة النسبية للسلعة فى دول الكتلة الأخرى . ولاشك أن مقارنة تكاليف الإنتاج والبيع فى دولة من دول الكتلة بالأسعار الداخلية فى دول الكتلة الاخرى أو بأسعار التجارة الخارجية بين دول الكتلة يمكن أن تؤدى فى حالات كثيرة إلى تجارة غير اقتصادية بالمرة (من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعة) . وتأكيداً لذلك ، لعبت أسعار التجارة الخارجية دورا فى القرارات الخاصة بالهيكل الإنتاجى الداخلى (عن طريق استخدام معاملات ربحية التجارة الخارجية بالنسبة للانتاج والاستثمار) . وكما أوضح المؤلف فى الباب الرابع والخامس فان الاسعار لعبت دورا ثانوياً جدا فى الاتفاقات التجارية بين دول الكتلة كذلك بالنسبة لتوزيع موارد الكتلة . لذلك ليس جديرا بنا أن نركز اهتمامنا على نتائج التحليل الاقتصادى الجزئى التقليدى (الرأسمالى) فى التجارة الخارجية .

وعلى مستوى « التحليل الاقتصادى العام » Macroeconomic ركز اقتصاديو

التجارة الخارجية الغربيون اهتماما كبيرا على التوازن الآلى الذى يؤدى إلى تعادل الصادرات والواردات بعد حدوث تغييرات معينة فى الاسعار والدخول باقتصاديات الدول المشتركة فى التجارة . غير أنه على أى حال لم تحدث مثل هذه التغييرات الآلية بين دول الكتلة .

فأولا . كان عرض النقود فى الداخل مدار بمعرفة الدولة ، كما كانت كذلك جميع الحسابات المصرفية للمؤسسات الانتاجية والتجارية مداره أيضا ، وهذا يعنى أن الفائض أو العجز فى الميزان التجارى لم يكن لهما الا تأثيرا بسيطا مباشرا على عرض النقود أو على المستوى العام للاسعار ، كذلك لم يكن لعرض النقود أو المستوى العام للاسعار الا تأثيرا تافها على التجارة . لذلك يلاحظ أن قوى التوازن الاقتصادية العامة الموجودة فى الاقتصاديات السوقية والتى تنتج من التغيرات فى معدلات التبادل الدولى فتسبب العجز أو الفائض فى التجارة بين الدول ، غير موجودة فى اقتصاديات الكتلة .[1]

وثانيا . لم تقاسى أى دولة من دول الكتلة من أى شكل من أشكال البطالة الكينزية ـ Keynesian Type منذ أوائل العقد الخامس من هذا القرن . وعلى ذلك لم تكن قوى التوازن الاقتصادية المعروفة فى الاقتصاديات السوقية والتى تعمل على احداث التوازن عن طريق التغيرات فى الدخل القومى ومستوى العمالة نتيجة للعجز أو الفائض فى موازين التجارة ، موجودة فى اقتصاديات دول الكتلة أيضا .

ويبدو واضحا من العوامل السابقة أن الأنماط التقليدية « للتحليل الاقتصادى العام » Macroeconomic — للتجارة الخارجية والتى كانت مفيدة للغاية فى تحليل مشاكل التجارة بين الاقتصاديات السوقية ، لا تفيد بالمرة فى تحليل التجارة بين دول الكتلة .

---

(١) أنظر الملحق « ف » لمزيد من التفاصيل .

٢ — تنسيق الانتاج والتجارة فى الـكتلة[١]

(١) « نظام السفارة السوفيتية » فى التنسيق _ Soviet Embassy System of Co Opration.

تدل الشواهد على أن الاتحاد السوفيتى كان يلعب دورا هاما ومباشراً فى اقتصاديات مختلف دول الـكتلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة وحتى عام ١٩٥٤ . فقد كان الاتحاد السوفيتى يضع القرارات المتعلقة بأنواع السلع التى تلزم بانتاجها كل دولة (وضعت يوغوسلافيا هذه الحقيقة تحت الأضواء على أثر الانشقاق الذى حدث بين تيتو وستالين فى عام ١٩٤٨) ، كما عاون الاتحاد السوفيتى معظم دول الـكتلة فى وضع خططها الاقتصادية طويلة الأجل ، وكان يختار أيضا كبار الموظفين الحـكوميين فى مختلف دول الـكتلة . [٢] وقد كان للاتحاد السوفيتى فى كل دول الـكتلة (ما عدا بولندا) مؤسساته الخاصة التى يديرها ، فضلا عن مشاركته فى إدارة بعض المؤسسات الأخرى بهذه الدول والتى كانت تنتج سلع التعويضات . وبعد عام ١٩٤٥ كان يقابل جميع كبار الاقتصاديين فى حكومة ألمانيا الديموقراطية موظف بالسفارة السوفيتية يستشار فى كل حركة أو عمل مهم فمثلا كان رئيس لجنة تخطيط الدولة فى ألمانيا الديموقراطية _ Burno - Leuschner يتشاور دائما مع مساعد السفير السوفيتى Miro - Schnitschenko . وقد ذكر أحد المراقبين بعد ذلك بسنوات ما يلى ، « يزاول الاتحاد السوفيتى تأثيرا مباشرا على رؤساء لجان التخطيط بواسطة القسم الاقتصادى بالسفارة السوفيتية ، فتسوى بذلك كافة المشاكل المتعارضة التى قد تسبب صعوبات معينة للاتحاد السوفيتى خلال الاجتماعات الدورية لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة . فقد كان « ليوشنر » يعلم تمام العلم بأنه يجب عليه أن يتشاور مقدما مع «شنتيشينكو»

(١) المعلومات الواردة فى هذا القسم من كتاب Magie der Planwirt. p.p.81-124-Fritz Schenk وقد عمل المؤلف مساعدا خاصا لرئيس لجنة تخطيط الدولة Leuschner خلال السنوات من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧ فحصل بذلك على نظرة فريدة للاقتصاد الألمانى. أنظر كذلك كتاب Alfred Zauberman المرجع السابق .

(٢) أنظر كتاب — On Communism . In Defence of the New Course « P . 250 » يعترف فيه المؤلف بأن الاتحاد السوفيتى عينه رئيسا لوزراء المجر فى عام ١٩٥٣ Imre Nagy.

فى جميع المسائل التى تدخل فى جدول أعمال مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .[1] غير أنه بعد عام ١٩٥٦ قل الدور المباشر الذى كان يقوم به الاتحاد السوفيتى فى اقتصاديات دول الكتلة .

وقد كان فى استطاعة الاتحاد السوفيتى ، عن طريق تجميع وتحليل بيانات الإنتاج والتجارة لمختلف دول الكتلة ، أن يمد المخططون فى مختلف دول الكتلة بمعلومات مفيدة للغاية عن قوى العرض والطلب داخل الكتلة جميعها . فلو أن نظام السفارة السوفيتية للتنسيق كان يعمل جيدا لاستطاع أن يعاون فى منع حدوث « استثمارات موازية . Parallel investments » أوحدوث نقص فى المواد الأولية ، ولا مكنه أن يشجع تنمية التجارة بين دول الكتلة ، ويحقق تقسيم كفء للعمل بين دول الكتلة جميعا . ولكن كان الوضع مخالف لذلك تماما على النحو السابق بيانه فى الباب الاول ، فقد كان النقص العام فى المواد الاولية كذلك وجود كثير من الاستثمارات الموازية ظواهر اقتصادية عامة قامت فى الكتلة ، كما كان تخصيص الموارد الانتاجية بين دول الكتلة غير كفء على الاطلاق . ويعتقد المؤلف أن هذا القصور فى نظام السفارة السوفيتية للتنسيق كان مرده الاسباب الاربع الرئيسية التالية —

أولا — كان المستشارون السوفيت المنوط بهم توجيه مخططى الكتلة ، يعملون طبقا لتعليمات تصدر إليهم من مختلف وزارات الانتاج فى الاتحاد السوفيتى ، ولم تكن هذه الوزارات تنسق برامجها دائما مع بعضها البعض .[2]

ثانيا — علاوة على السبب المتقدم ، فكثيراً ما استاء الاتحاد السوفيتى ، لأنه ينظر إلى خبرائه ومستشاريه فى كثير من الأحيان على أنهم جواسيس ، فحاول بعض المسئولين

(١) أنظر كتاب SCHNK السابقة صفحة ٩٠

(٢) أنظر كتاب Soviet Economic Policy in Post - war Germany, by Robert Slusser .

فى دول الكتلة حجب البيانات والمعلومات عنهم . كذلك تولدت العداوة فى نفوس بعض الأفراد بسبب المرتبات المرتفعة التى كان يحصل عليها الخبراء السوفيت من الدول التى كانوا يعملون فيها .

ثالثا — كذلك هناك من الأدلة ما يؤكد أن الاتحاد السوفيتى لم يكن يرغب أو يشجع تعاون دول الكتلة مع بعضها البعض حتى عام ١٩٥٤ وذلك حتى لا تبنى هذه الدول أسس قوتها التى قد تنافس الاتحاد السوفيتى نفسه كما كانت سياسة الاتحـــاد السوفيتى فى تشجيع كل دولة من دول الكتلة فى إقامة مصانع ضخمة للحديد والصلب بغض النظر عن توافر المواد الاولية اللازمة لمثل هذه الصناعة مثل الفحم والحديد الخام، انما كانت ترمى إلى رغبته فى ربط هذه الدول بعجلته فتظل معتمدة عليه فى مدها بحاجتها من المواد الاولية .

رابعاً — وأخيراً ، يشك فى أن يكون الاتحاد السوفيتى كان يجمع بيانات الكتلة بانتظام ثم يحللهـــا ويقيمها لتستطيع أن تستفيد منها باقى دول الكتلة . لذلك يعتبر « نظام السفارة السوفيتية » فى تنسيق الا نتاج أنه كان فى أحسن ظروفه غير فعال وأسوأ أوضاعه أنه كان استغلاليا .

(ب) تنظيم آلى للمراجعة — An Iteration mechanism

كان John M.Montias قد أثبت أن موازنة الموازين المادية بواسطة لجنة تخطيط الدولة يشـــابه إلى حد كبير حل جدول المدخـــــلات — المخــرجات Input -- output matrix بواسطة طريقة المراجعة Iteration Process [1] وتبدو الفكرة الأساسية فى هذا الموضوع فى منتهى البساطة .

---

(١) أنظر مقالة John M. Montias فى مجلة American Economic Review XLIX, 5. 1959 p. 963.

لنفرض أن كل موظف فى لجنة تخطيط الدولة مسئول فقط عن موازنة ميزان مادى واحد ، ويتوفر لدى هذا الموظف سلاسل من «معاملاتالمدخلات» inputCoefficients لانتاج السلعة المنوط به . فلو فرضنا أن الطلب كان أكبر من العرض بالنسبة لهذه السلعة عند وضع الخطة ، فيلجأ الموظف المذكور إلى زملائه الآخرين باجنة الخطة ويحاول أن يحصل منهم على المدخلات اللازمة . ويلجأ هؤلاء الموظفين بدورهم إلى آخرين للحصول على مدخلات إضافية لزيادة إنتاج سلعهم فلو تكررت هذه العملية عددا كافياً من المرات سوف يتوازن الجدول matrix (نظام الموازين المادية) تحت ظروف معينة،وبذلك تمثل لجنة تخطيط الدولة فى الواقع آله ضخمة للمراجعة .

وهذا يعنى أن لجنة التخطيط للدولة تستطيع أن تضع خطة متوازنة لهيكل الإنتاج عن طريق نظام بيروقراطى معين يشابه طريقة حل جدول المدخلات — المخرجات بطريقة المراجعة ، ومن هذه الناحية ، يؤدى هذا النظام نفس الوظائف التى يقوم بها السوق فى الاقتصاديات الرأسمالية إلا أن هذا لا يعنى أن النظام البيروقراطى يؤدى إلى استخدام الموارد الانتاجية بكفاية تامة .

وتظهر بعض الصعاب فى هذا النظام خلال المفاوضات التى تتم داخل لجنة تخطيط الدولة عندما يتعذر زيادة إنتاج سلعة ما (أى عند الوصول إلى الاختناقات الانتاجية — Bottlenecks لذلك يجب استخدام وسائل فنية خاصة لتحقيق التوازن فى هذاالنظام . وتحدث مشاكل أخرى عند تغيير بعض المنتجات ذات الاستخدامات البديلة فى الجدول الخاص بالموازين المادية .[1] فتزيد أو تنقص من صعوبات موازنة الجدول ويتوقف الوضع على كيف ومتى تدخل هذه المنتجات فى نظام التخطيط .

فلو كانت الاقتصاديات المخططة مركزيا تواجه سوقا للتجارة الخارجية يتمتع فيه الطلب

---

(١) أنظر كتاب Comparisons of the Unitedstates and Soviet Economies p. 151. «HerbterS. Levine ».

والعرض بمرونة لانهائية لادى إدخال التجارة الخارجية فى النظام إلى تسهيل حل مشكلة الطاقات لمعطلة وإلى تبسيط مشكلة موازنة نظام الموازين المادية بأسره . وعلى أى حال فليس هذا هو الوضع القائم لأن حوالى ٧٠ ٪ من تجارة دول الكتلة كانت مع بعضها البعض ومن ثم لاتتوفر المرونة اللانهائية للعرض والطلب .

وعلى ذلك فان طريقة موازنة الموازين المادية فى كل دولة من دول الكتلة عن طريق الصادرات والواردات فى نظام الاتفاقات التجارية والخارجية الخمسية **Five - Step** يتشابة فى كثير من الأوجه مع موازنة الجدول ١ — .(**I - O matrix**) فى اقتصاد مغلق باستخدام عملية المراجعة ، حيث تمثل كل حلقة من حلقات الاتفاق الخمسي درجة مراجعة واحدة . وفى كل حلقة من حلقات الاتفاق الخمسي تتقارب الدولة نحو التوازن الكامل فى نظام الموازين المادية الذى يحقق التوازن فى خطط بلاد الكتلة الأخرى ، ويبدو أن تحقيق التوازن فى حالة التجارة الخارجية أكثر تعقيدا من تحقيقها فى حالة نظام المراجعة المغلق ذلك لأن المخططين لن يكون لديهم جدول للمعاملات الفنية الداخلية ليشغل بالهم فحسب بل يكون لديهم أيضا جدول آخر بنسب الأسعار — **Tentative Price ratios** التى توضح عدد المنتجات الأجنبية التى يمكن الحصول عليها مقابل السلع المنتجة محلياً والعكس بالعكس .

ففى كل حلقة من الحلقات الخمس للمفاوضات الخاصة باتفاقات التجارة الخارجية يحاول كل جانب أن يحصل على أكبر قدر ممكن من قائمة احتياجاته **Want Lists** ويعرض من ناحية أخرى فائض إنتاجه **Surplus Goods** فاذا لم تتطابق تماماً قوائم الاحتياجات مع قوائم الفوائض لكل دولة كان معنى ذلك أن هناك بعض الموازين المادية فى كل دولة لم تحقق التوازن . ويواجه المخططون الحلول التالية : —

(١) محاولة إعادة التوازن للجدول (نظام الموازين المادية) باستخدام « طاقات

الانتاج الداخلى المحدودة — Capacity Constraints domestic Production بالاضافة إلى أقصى ما يمكن الحصول عليه من الواردات .

(٢) محاولة إعادة التوازن للجدول عن طريق تغيير أهداف الانتاج .

(٣) محاولة إجراء ضغط على شركائهم فى التجارة لزيادة إنتاج بعض السلع تورد إليهم خلال الحلقة التالية من الاتفاق ، مع تعهدهم من جهة أخرى بتصدير كميات أكبر من السلع التى يرغبها الطرف الآخر فى التجارة . ويعنى هذا الاجراء موازنة الجداول فى كلا الجانبين عن طريق التغيير المنظم لاهداف الانتاج .

(٤) محاولة الحصول على حاجاتهم من السلع من الاسواق الغربية مع عرض فائض انتاجهم السلعى مقابلا لذلك .

وعلى أى حال فقد كان يعترض عملية المراجعة هذه ثلاث صعاب هامة : —

أولا — لم يكن يكفى إجراء أربع أو خمس مراجعات للحصول على نموذج متوازن ومستقر للانتاج .

ثانياً — لعبت الطاقات المحدودة فى الإنتاج فضلا عن قلة مرونة العرض دوراً هاماً فى تقييد مدى المراجعة بين دول الكتلة . فمثلا كانت الكتلة تعانى من عجز مزمن فى كثير من المواد الأولية كالفحم والحديد . وعندما نصل فى عملية المراجعة إلى وضع يصبح فيه عرض هذه المنتجات محدوداً (ونظراً لأهمية هذه المواد يحدث ذلك فى مرحلة مبكرة) يصير من الضرورى قصر المراجعات على السلع التى تستخدم هذه المواد فى إنتاجها أو تلك التى يمكن أن تصنع من مواد بديلة .

---

(١) أنظر كتاب Schenk · Die Magie der Planuvirtschaft · P. 90

ثالثاً — تواجد عدم التأكد والمخاطرة لأن الأسعار لم تكن تحدد إلا فى آخر مراحل التخطيط والموازنة .

كذلك كانت توجد أيضاً صعوبتين آخرتين . الأولى — كانت بسبب وجود وحدات مستقلة ذات سياسات متغيرة (وأغراض سياسية مختلفة) تقوم بعملية المراجعة مما أدى إلى وجود نوع من الاحتكاك لم يكن موجوداً فى بادىء الأمر عند استخدام لجنة الخطة لنظام المراجعة ، ومن ثم لم تكن السلطات العليا تستطيع وضع قراراتها موضع التنفيذ ، كذلك لم تكن الإجراءات البيروقراطية موحدة بطريقة نمطية وما إلى ذلك . ورغم أن هذه الاحتكاكات لم تكن تبحث فى كتابات اقتصاديى الكتلة إلا أنه من المحتمل أن تكون قد ساهمت فى تشجيع الميل نحو الاكتفاء الذاتى . أما الصعوبة الثانية فتتلخص فى أنه ليس من الضرورى أن يؤدى توازن الموازين المادية القومية بطريقة المراجعة الدولية إلى التوزيع الأمثل للتجارة بين دول الكتلة أو إلى التقسيم الأنسب للعمل الدولى فى الكتلة ، فكل زيادة تحققها أى دولة بالاضافة إلى موازنة نظام الموازين المادية تؤدى بنا إلى التوزيع السلعى للتجارة الأكثر ربحية ، أو إلى التوزيع الأنسب للموارد الإنتاجية القومية .

ويبدو أن تبادل المعلومات بين دول الكتلة ، فيما يتعلق بعملية المراجعة التى تؤدى إلى موازنة الموازين المادية فى كل دولة ، كانت غير كاملة ومحدودة أساساً فى البيانات الهامة والمعلومات الأساسية ، ومن ثم كانت النتائج المستخلصة من هذه المعلومات غالباً غير مؤكدة ، كما أهملت اعتبارات الربحية بصفة عامة . وقد عمل بهذا النظام بنفس الطريقة التى يعمل بها أى نظام آخر ، أى استمر معمولا به طالما كان جميع المسهمين فيه يحصلون على بعض المزايا من الابقاء عليه . ومع ذلك فقد ظلت عيوب هذا النظام ظاهرة مدة طويلة أمام اقتصاديى الكتلة .

(ج) مشاكل تنسيق التجارة :

علاوة على مشاكل تنسيق خطط التجارة بين مختلف دول الكتلة فى إطار مستقر، فقد كانت هناك بعض القوى الاقتصادية التى عملت على عرقلة تنفيذ الاتفاقات التجارية. وربما كانت الصعوبة الكبرى فى هذا الصدد ترجع إلى عدم مرونة الاقتصاديات القومية لمختلف دول الكتلة ، فقد يؤدى فشل تنفيذ الخطة فى إحدى الدول إلى وجود سلسلة من الانعكاسات (ردود الفعل) لهذا الفشل فى الدول الأخرى[١] .

وهناك حالة معروفة حدثت فى أواخر ١٩٥٦ وأوائل ١٩٥٧ ، عن سلسلة من هذه الانعكاسات ، فعندما خفضت بولندا صادراتها من الفحم لدول الكتلة نتج عن ذلك هزات عنيفة جدية فى اقتصاديات دول الكتلة الأخرى وخاصة فى ألمانيا الديمقراطية إلى أن استطاع الإتحاد السوفيتى أن ينتج كميات إضافية من الفحم تغطى جزءاً مما فشلت بولندا فى توريده . وكانت تحدث كثيراً مثل هذه الهزات فى الكتلة وأن كانت بدرجة مخففة . وكانت الدولة التى لم تستطع الحصول على وارداتها المتوقعة من دولة أخرى ، اما أنها كانت تحصل على هذه الواردات من أسواق أخرى ، أو أن تنتج بنفسها سلعا أخرى بديلة لهذه الواردات وذلك لكى توقف احداث سلسلة من الانعكاسات فى الدول الأخرى .[٢]

وقد أدت مشاكل تنسيق خطط التجارة فى إطار مستقر ثم الوفاء بهذه الخطط إلى تركيز الانتباه لعدة سياسات رئيسية . فقد كان زعماء الكتلة يودوا لو أنهم تجنبوا وجود فائض أو عجز شامل فى الكتلة دون الارتكان إلى ذلك النظام السوقى الآلى (الانموذج الرأسمالى) فى تنظيم التجارة . فقد كانوا يرغبون فى نمط أكثر مثالية فى توزيع موارد الكتلة ، دون ترك ذلك الانموذج المادى فى التخطيط الذى ترتبط

---

(١) أنظر مقالة Soll Oder Muss مجلة فى Der Aussenhandel III,22/1963,p.507

(٢) انظر كتاب Klinkmuller and Ruban المرجع السابق ص ١٧٩ .

به دول الكتلة جمعاء فكريا وعقائديا . فقد كانوا يرغبون فى الاحتفاظ بنظم الإدارة المركزية مع تجنب مخاطر سلسلة الانعكاسات الخارجية التى قد تنتج من فشل الخطة فى بلد آخر ، نظراً لعدم المرونة نتيجة التركيز الزائد — Over- Centralization وأخيراً فقد كانوا يريدون تنسيق خطط التجارة بطريقة أكثر اتقانا مما كانت تتيحه الاتفاقات التجارية الاجمالية مع استبعاد تسلط دولة واحدة على باقى الدول الأخرى كما كان الحال فى العهد الاستالينى .

وقد أصبحت هناك عدة نتائج واضحة أمام واضعى سياسة الكتلة Block Policy Makers

أولا — لم يكن التركيز على تنسيق خطط التجارة كافيا بل يجب توجيه الاهتمام المتزايد للقوى الإنتاجية الموجودة .

ثانيا — يجب إنشاء نوع جديد من المؤسسات الدولية التى تعمل على حل هذه المشاكل على مستوى دولى « فوق السيادة القومية — Supra National . » قد بدأت الدول ، فى سنوات ما بعد الحرب ، تقوم بتجارب اختيارية مختلفة لتخطيط متعدد الاطراف حتى أضحى هذا النوع من التخطيط المشترك مهما للغاية فى السنوات القليلة الماضية.

(٣) الجهود المشتركة فى التخطيط [١]

كانت الجهود الأولى فى التخطيط المشترك تتم فى شكل ثنائى . ففى السنوات التالية للحرب مباشرة كانت تجتمع دول الكتلة عرضا لبحث إمكانيات التعاون فى قطاعات إنتاجية معينة أو فى استثمارات محددة . فمثلا أجريت فى عام ١٩٤٧ / ١٩٤٨ سلسلة من

---

(١) أنظر مقالة المؤلف المنشوره فى مجلة Soviet studies XI, 2-1959, pp. 173 - 94
كذلك مقالته المنشوره فى مجلة East Europe 11-1959 pp. 3-11-

المباحثات بين تشيكوسلوفاكيا وبولندا ، وعلى الرغم من عدم أهمية النتائج الموجبة التى تمخضت عنها هذه المباحثات إلا أنه قد صدر بيان هام فى هذا الصدد يرسم الطريق نحو التعاون بين البلدين فى المجالات الإنتاجية . وفى عام ١٩٥٣ بدأت عدة دول فى إجراء مباحثات ثنائية للتخصص الانتاجى فى بعض المنتجات ، بدأت بصناعة الـكرات والزوايا الصلب . وفى عام ١٩٥٣ ظهرت أولى الاتفاقات الصناعية ــ INdustrial Treaties . التى تحدد السلع التى تتخصص فى إنتاجها كل دولة وتتعهد الدول الاخرى بعدم إنتاجها. وعلى أى حال فلم تـكن تلك الاتفاقات الصناعية إلا مجرد درع واق لصناعات الصادرات التقليدية فى كل دولة من الطموح المتزايد لدى بعض المخططين فى الدول الأخرى . ولم تنتشر هذه الاتفاقات الصناعية بين دول الـكتلة إلا بعد عام ١٩٥٦ .

وهناك شكل آخر للمساعدات الثنائية فى التخطيط ألا وهو تبادل الوثائق الفنية والتصميمات الهندسية Blue Prints والمواصفات الخاصة بالطرق الصناعية . وقد بدأ هذا النوع من التخطيط المشترك منذ عام ١٩٤٩ ثم ازداد بسرعة كبيرة خلال العقد التالى . ويمد هذا البرنامج دول الـكتلة بالطرق المناسبة للاقتصاد فى استخدام المهارات الفنية النادرة ، ويجب أن ينظر إلى هذا البرنامج على أنه فى غاية الأهمية ، ويمـكن استنتاج بعض الآراء عن درجة نمو هذا البرنامج من البيانات التالية .

جدول ٧—١

تبادل الوثائق الفنية بين ألمانيا الديموقراطية ودول الكتلة[1]

السنة	الوثائق التى حصلت عليها ألمانيا من دول الكتلة	الوثائق التى حصلت عليها دول الكتلة من ألمانيا
١٩٤٩	—	٦٠
١٩٥٠	٤٠	١٧٠
١٩٥١	١٢٠	١٥٠
١٩٥٢	١٧٠	١٨٠
١٩٥٣	٣٤٠	٤٠٠
١٩٥٤	٣٩٥	٤٧٠
١٩٥٥	٤٧٠	٤٨٠
١٩٥٦	٦٠٠	٨٥٠
١٩٥٧	٦٩٠	٨٩٠
الإجمالى	٢٨٢٥	٣٦٥٠

وقد كان هناك وجه آخر لتبادل المعلومات الفنية هو ذلك السيل من المؤتمرات الثنائية والمتعددة الأطراف (خارج نطاق الكوميكون) التى كانت تبحث فى المشاكل الفنية المختلفة مثل مؤتمر البنوك المركزية ومؤتمر البريد . . الخ . وقد عقد فى عام ١٩٥٨ مالا يقل عن ٥٩ مؤتمرا من هذا النوع[2] .

(١) أنظر مقالة Kurt Opitz فى مجلة Die Arbeit, 3-1959, pp. 88 - 40

(٢) أنظر كتاب Klinkmuller and Ruban. المرجع السابق صفحة ١٩٥٦ حيث توجد قائمة بالمؤتمرات التى عقدت خلال عام ١٩٥٨ .

ومع ذلك فقد كانت هذه الأشكال المختلفة للتعاون بين دول الكتلة كذلك محاولات تنسيق الخطط الإنتاجية فى قطاعات معينة محدودة للغاية . وبدى جليا أن دول الكتلة كانت فى حاجة إلى منظمات أكبر اتساعا وأكثر دواما واستقرارا .

(أ) مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة — تطوره ووظائفه :

كان مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة أول حدث هام نحو زيادة العلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف بين مختلف اقتصاديات الكتلة . أنشىء بموسكو فى ٢١ يناير عام ١٩٤٩ بواسطة كل من الدول التالية — بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بولندا ، رومانيا ، والاتحاد السوفيتى . وقد كان الهدف الرئيسى من إنشاء هذه المنظمة طبقا لما جاء ذكره فى بعض المقالات الغامضة أو فى البيان الرسمى المشترك الذى نشر بعد ذلك ، هو تنظيم التجارة الخارجية لدول الكتلة فى المواد الأولية ، والمواد الغذائية ، والمعدات الصناعية مع تنمية تبادل الخبرة الفنية والاقتصادية، وليعمل كذلك كقوة مضادة لمشروع مارشال[1] كما دعيت دول أخرى صديقة للانضمام إلى المجلس ، ونتيجة لذلك وافقت ألبانيا على الانضمام للمجلس فى فبراير ١٩٤٩ ، وألمانيا الديموقراطية فى سبتمبر ١٩٥٠[2] . ولم تنضم الدول الشيوعية الأسيوية للمجلس ولكنها بدأت منذ عام ١٩٥٥ ترسل مراقبين إلى الاجتماعات الدورية للمجلس ، كذلك للاجتماعات الهامة للجان[3] .

وحتى عام ١٩٥٤ ، لم يكن للمجلس أى نشاط يذكر ، ولم يقدم سوى القليل من

---

(١) أنظر كتاب The Soviet Block, Unity and Conflict p. 123 - BRZEZINSKI

(٢) رفض طلب يوغوسلافيا الخاص بالانضمام الكامل فى بعض لجان المجلس ، ولم تحضر ألبانيا دورات المجلس ١٥و١٦و١٧ ولا يعرف ما إذا كانت قد طردت من المجلس أو أنها امتنعت عن الحضور لموقفها المتوتر مع الاتحاد السوفيتى .

(٣) منذ مايو سنة ١٩٥٦ اشتركت الصين كمراقب فى دورات المجلس وتبعتها الدول الآسيوية الأخرى وفى يونيو ١٩٦٢ قبلت منغوليا الخارجية كأول دولة آسيوية عضو فى المجلس ، غير أن ذلك ذا مغزى سياسى أكثر منه اقتصادى .

التوصيات المباشرة المتعلقة بتغيير هيكل التجارة أو الإنتاج بين دول الكتلة . وفيما عدا بعض الأعمال الصغيرة ، مثل توصياته المتعلقة بتوحيد عقود التجارة الخارجية التى صدرت فى عام ١٩٥١ ، فإن المجلس لم يقم بشىء يذكر .

وفى أواخر عام ١٩٥٣ أى بعد بدء العمل بالسياسة الجديدة — New Course قام البعض بنقد نظام التخطيط الذى كان يهدف نحو الاكتفاء الذاتى ، بل وزادت المطالبة بتخفيض إنتاجى أوسع نطاقا بين دول الكتلة . وفى دورتى المجلس الرابعة والخامسة (أى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ وفى ٢٦ مايو ١٩٥٤ على التوالى) انحصرت المباحثات حول إمكانيات زيادة التعاون والتخصص فى السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية والمنتجات الزراعية . كما صدرت عدة توصيات لتجنب الاستثمارات الموازية أو المتشابهة فى بعض القطاعات الصناعية Co-Eleminate parallel investments وقد كانت هذه القرارات أول قرارات هامة يصدرها المجلس . وفى عام ١٩٥٥ وقعت دول المجلس على بعض الاتفاقات تهدف إلى — التنسيق المتبادل فى خطط الاستثمارات والإنتاج عن الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠ ، غير أنه لم يذكر أى شىء عنها بعد ذلك الحين ، ومن المحتمل أنها كانت خطوة انتقالية لتعاون أكبر بين دول الكتلة[1] . فرغم أن سنتى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ كانتا السنتين الأولتين فى المباحثات ولم تتخذ خلالهما أية إجراءات محددة إلا أن الطريق كان قد أصبح معبداً لأحداث تغييرات تنظيمية هامة والتى كان من اللازم أن ينتج عنها زيادة ضخمة فى نشاط المجلس .

وقد أنشئت عدة لجان فرعية « adhoc » فى عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ لتعمل كل منهما فى مشكلة من المشاكل الخاصة بالإنتاج الصناعى لدول المجلس . وفى الدورة السابعة (التى عقدت فى ١٨ مايو ١٩٥٦) قرر المجلس انشاء ١٢ لجنة دائمة — Standing Commission

---

(١) أنظر كتاب " Pfuhl "

« Das Recht der Allgemeinen Lieferbedingungen im Zwischenstaatlichen Aussenhandel des Ostblocks »

فى مختلف فروع الصناعة ، يجتمع فيها لأول مرة ممثلى الوزارات المختصة فى جميع دول المجلس بصفة دورية وعلى أسس دائمة . وقد أنشئت لجان دائمة أخرى كذلك لجان فرعية أيضاً فى السنوات التى تلت ذلك . وقد كان للجان الدائمة ثلاث وظائف رئيسية هى — عمل التوصيات الخاصة بالتخصص الإنتاجى والتوحيد القياسى للانتاج واقتراح الاجراءات المختلفة لتنسيق خطط الإنتاج القومية ، وكانت تعمل كمركز متعدد الأطراف لتبادل المعلومات الفنية والعملية[1]. وبفضل هذه اللجان المتخصصة زاد نشاط المجلس واتسع نطاق توصياته بعد عام ١٩٥٥ .

وقد حققت الوظيفة الأولى للجان الدائمة، ألا وهى عقد اتفاقيات للتوحيد القياسى والتخصص الانتاجى ، حققت نصرا — « Momentum » ونشاطا سريعا .

وقد بدأت توصيات التخصص الإنتاجى المتعدد الاطراف بعدة منتجات (القطارات والجرارات ، وأنواع أخرى من الآلات الزراعيه . طبقا لتوصيات الدورة السادسة التى عقدت فى ديسمبر ١٩٥٥ ببودابست) ثم تقدمت إلى قطاعات صناعية أخرى (كالماكينات والآلات ، طبقا لتوصيات الدورة السابعة التى عقدت فى برلين فى مايو ١٩٥٦) ومن ثم إلى باقى الصناعات (الصناعات الكيماوية، طبقا لتوصيات الدورة العاشرة التى عقدت فى براج فى ديسمبر ١٩٥٨ .)[2] وقد بدأت اللجان الدائمة مباشرة بمجرد انشائها بالاعمال الخاصة بالتوحيد القياسى ، وكانت هذه الأعمال تتم لا بالنسبة للسلع التى يشملها التخصص الإنتاجى فحسب بل بالنسبة للقطاعات الصناعية الأخرى أيضا . (يضم جدول ١ — ٤ بيانات متفرقة عن التخصص والتوحيد القياسى فى الإنتاج). وعلاوة على هذه المقاييس المعيارية كانت دول الكتلة قد بدأت فى بناء جهاز مشترك للنظم الإنتاجية ، والمعايير

---

(١) أنظر الملحق « د » للتعرف على وصف اللجان الدائمة وتشكيلات وأقسام المجلس المختلفة.

(٢) أنظر مقالة Ernest Liening فى مجلة Ost - Europa wirfschaft V,l - 1690 PP.112

الفنية والمقاييس .[1]

ويجب ملاحظة أن وضع التوصيات الخاصة بالتخصص الإنتاجي والتوحيد القياسي لاتعني قط أن هذه التوصيات كانت على جانب من الذكاء أو انها قابلة للتنفيذ أو أنها طبقت فعلا . وكما سبق أن بين المؤلف في الباب الأول ، فان ما أسفرت عنه السياسة الجديدة في التخصص الإنتاجي لم تحقق ما كان مرجوا منها .

وقد أهملت الوظيفة الثانية من وظائف اللجان الدائمة نسبيا حتى آواخر العقد الماضي، ونعني بذلك وظيفة تنسيق خطط الإنتاج بين دول الكتلة ، فقد كان المجلس في البداية يهتم بانشاء مشروعات مشتركة أكثر من اهتمامه بتنظيم وتنسيق الخطط بين الدول الاعضاء ، وسوف نبحث بالتفصيل في مكان آخر من هذا الباب طرق ومشاكل التخطيط بين دول الكتلة .

وقد كانت الوظيفة الثالثة للجان الدائمة ، وهي تبادل المعلومات الفنية ، أهم نشاط قام به المجلس عام ١٩٦٠ طبقا لما أدلى به الاقتصاديين في ألمانيا الديمقراطية للمؤلف . وقد ساهم الاتحاد السوفيتي بنشاط كبير في هذا الميدان تفوق نشاطه في أعمال التوحيد القياسي أو التخصص الانتاجي .

ولسوء الطالع فإن المعلومات المتوفرة عن الأوجه الكثيرة لموضوع تبادل المعلومات الفنية بين الدول الاعضاء غير كاملة . وفي نطاق اللجان الدائمة قام أعضاؤها بمقارنة البيانات الخاصة بمعاملات الانتاج ، فمثلا قامت اللجنة الدائمة للمعادن الحديدية بتحليل البيانات الخاصة بالطاقات الاستيعابية لأفران الصهر الموجودة في كل بلد من بلاد الكتلة

---

(١) أنظر كتاب Karl Kruger الباب الخامس من كتاب — Die Integration كذلك كتاب Klinkmuller المرجع السابق ص ٢٠٣ .

وأصدرت توصياتها لتحسين وتطوير كفاءة أفران الصهر . كذلك أمكن تسهيل تبادل المعلومات الفنية والعلمية عن طريق عقد مؤتمرات لبحث مشا كل الانتاج بين دول الكتلة تحت اشراف ورقابة اللجان الدائمة للمجلس ، مثل سلسلة المؤتمرات التي عقدتها لجنة صناعة البناء لبحث الطرق الفنية لصناعة الاسمنت . ويمكن الحصول على صوره صادقة لمدى هذه الانشطة فقط عن طريق بحث الاوضاع فى كل لجنة على حدة (١)

وهناك وجه آخر فى برنامج المساعدة الفنية المتبادلة بين دول الكتلة ألا وهو تخصص كل دولة فى اجراء أنواع معينة من البحوث والتطوير على مستوى الكتلة جميعها ، فمثلا كلفت رومانيا باجراء بحوث عن تطوير آلات وأجهزة تكرير البترول ، وألمانيا الديمقراطية باجراء بحوث واختبارات على الأنواع المختلفة لاجهزة ومعدات المنتجات الكيماوية . أما الوجه الاخير فى هذا العمل فقد كان عبارة عن اجراء التنسيق اللازم بين مشروعات البحوث الجارية مع تجنب القيام بالبحوث الموازية المتشابهة Parallel research بين دول الكتلة . فمثلا فى ربيع عام ١٩٦٠ اختبرت لجنة آلات البناء ٦٣٠٠ مشروع بحث واستطاعت أن تستبعد منها ٩٠٠ مشروع بحث باعتبارها أبحاث متداخلة مع بحوث أخرى تجرى فى دول الكتلة الاخرى. (٢)

ويبدو أن عمل اللجان الدائمة للمجلس فى مجال التخصص الانتاجى والتخطيط وتبادل المعلومات يتزايد سنة بعد أخرى . ولما كان المجلس قد اختار لنفسه أن يخفى درجة نشاطه على عكس الحال بالنسبة للمنظمات الغربية للتعاون الاقتصادى مثل « منظمة التعاون

(١) أنظر الملحق الاحصائى «د» بالنسبة للجنة صناعة البناء ، وكتاب — Liening المرجع السابق بالنسبة لجنة الصناعات الكيماوية ومجلة der Landwirtschaft International Zeitschrift بالنسبة للجنة الزراعة .

(٢) أنظر مقالة K. vinogradov بمجلة Problems of Economics 111,June - 1960.

الاقتصادى الأوربى « OEEC » ، فان إجراء أى تقييم لنشاط المجلس أكثر دقة يبدو مستحيلا وغير ممكن .[1]

(ب) مشاكل المجلس السياسية وطرق العمل فيه

لا شك أن لدول الكتلة تاريخ طويل من التنافر والعداء ، ومهما كانت علاقاتهم بالاتحاد السوفيتى فانهم كانوا فى الماضى يحسدون بعضهم البعض . ونظراً لأن مثل هذا الشعور لا يختفى بين يوم وليلة لذلك يبدو أن سلطات مجلس المعونة الاقتصادية بين دول الكتلة من الحساسية بمكان .

وقد كتب أحـــد الاقتصاديين البلغاريين المشهورين عن طريقة العمل فى المجلس ما يلى — « ليس لدى الاقتصاد الاشتراكى العالمى مركز للتخطيط أو خطة موحدة طويلة المدى . وقد تطور التخطيط بين دول المجلس لأنها قامت بمحض اختيارها بتنسيق خططها الطويلة والقصيرة المدى مع بعضها البعض . وقد تحقق هذا الاتجاه فى التخطيط لتنمية الانتاج المادى عن طريق هذه الاتفاقات وعلى أساس الاحتياطات المعدنية والقوى العاملة الموجودة فى أنحاء المعسكر الاشتراكى .»[2] وقد كان من مستلزمات هذه الظاهرة الأساسية الثابتة لهذه المشاعر ضرورة الحصول على الموافقة الاجماعية على جميع قرارات المجلس وتوصياته . وقد حدث ذلك فعلا من الناحية العملية .

وعلى أى حال فإن الاجماع يمكن أن يفرض أيضا ، غير أن بعض دول المجلس لم تتردد فى الوقوف ضد توصيات المجلس . ففى الفترة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٥٨ أخلت

---

(١) كتبت مجلة Neue Deutschland عددها الخاص عن سوق ليبزج « ربيع ٦١ » أن عدد الخبراء العاملين فى لجان المجلس يزيد عن ١٠٠٠٠ خبير .

(٢) أنظر مقال — Papissakoff فى مجلة „Der Aussenhandel X, 10,/1960 pp. 17-20.«

بولندا باتفاقاتها الخاصة بتوريد الفحم إلى ألمانيا الديمقراطية (بينما صدرت الفحم إلى الدول الغربية) ، كذلك قامت بانتاج الكثير من الماكينات التى كان من الواجب استيرادها طبقا لتوصيات المجلس وقراراته المتعلقة بالتخصص الانتاجى ، وطبقا لاتفاقات التخصص الثنائية . وقد استمرت بولندا فى إنتاج السلع التى تتعارض مع توصيات المجلس حتى بعد انتهاء الجمود السياسى فى عام ١٩٥٨ مثل ماكينات Telautographic وقد سلكت دولا أخرى نفس المسلك . فمثلا كان المفروض أن تنتج تشيكوسلوفاكيا جرارات قوة ٢٥ حصانا وتصدرها للدول الأخرى غير أن ألمانيا الديمقراطية لم تستطيع الحصول على كامل احتياجاتها من هذه الجرارات من تشيكوسلوفاكيا واضطرت إلى إنتاجها بنفسها . وقد لاحظ أحد المراقبين فى ألمانيا الديمقراطية ذلك فكتب ما يلى — « أما بالنسبة لموضوع الجرار Zetor (قوة ٢٥ حصانا) الذى ينتج فى تشيكوسلوفاكيا ، فأننى أتفق مع مؤسسات التجارة الخارجية على أن هذا السلوك لم يكن سليما ، لأن تشيكوسلوفاكيا تصدر أعدادا ضخمة من هذا الجرار لأسواق العالم الرأسمالى بصفة خاصة فيجب أن تحافظ الدول الاشتراكية باستمرار على مبادىء المنفعة المتبادلة والمساعدات الاخوية لتأتى فى المرتبة الأولى من الأهمية بالنسبه لكل دولة .»[1]

وفى حالة أخرى قد لوحظ « أن أول المستلزمات التنظيمية للتخصص الانتاجى الدولى هو قبول اتفاقات التخصص وتنفيذها فيما يتعلق بخطط الصادرات والواردات . وللأن لم تراعى هذه المقاييس الواضحة فى جميع الحالات . فمثلا حدث اضطراب فى تجارة وانتاج المحاور — Ball Bearings فى مختلف دول الكتلة بسبب عدم مراعاة بعض الدول للاتفاقيات المتعلقة بالتخصص الانتاجى فى هذه المحاور »[2] .

---

(١) أنظر كتاب - Gertrud Grabig المرجع السابق ص ٦٩ .

(٢) أنظر كتاب - Schenk المرجع السابق ص ١٠٣ .

وتظهر حالات مماثلة عن مثل هـذا السلوك من آن لآخر . ويبدو طبيعيا أن نجد بعض توصيات وقرارات المجلس الخاصة بالتخصص الانتاجى لا تراعيهـا بعض الدول . ولـكن لسوء الحظ ، لا نجد طريقـا لقياس درجة هذا العصيان وتحديد مداه .

ويجب ألا ندهش من مزاولة ضغوط غير رسمية على مختلف الدول لارغامها على اطاعة وتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس . ففى الشهور الأخـيرة من عام ١٩٥٦ كذلك فى أوائل عام ١٩٥٧ تحالفت ألمانيـا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا فى الضغط على بولندا بمنع تصدير بعض الـكيماويات والأسمدة والاطارات والمواد الأولية كالأسمنت وذلك من أجل حثها على زيادة التمسك باحترام إتفاقياتهـا السابقة . مثل هذه العقوبات كانت تطبق من وقت لآخر على دول الـكتلة الأخرى[١] .

ومن المهم جدا أن نعرف أن الاتحاد السوفيتى لا يسيطر تماما على مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة . ففى الاجتماعات الرسمية للاتحاد السوفيتى صوت واحـد كأى دولة مثل البانيـا (فى تـكتلات الـكتلة الأخرى مثل لجنة الدانوب للاتحاد السوفيتى عدة أصوات) .

وتلعب الدول التى يتواجد بهـا المقر الدائم للجان الدائمة دورا هاما فى الغالب . ولمـا كانت أغلب اللجان الدائمة يقع مركزها الرئيسى فى موسكو ، فضلا عن كبر عـدد أعضاء الوفد السوفيتى فى اللجان الأخرى التى لا يقع مقرها فى موسكو (مثل لجنة صناعة البناء التى يقع مقرها الرئيسى فى برلين الشرقية بألمـانيا الديموقراطية يبلغ عدد أعضاء اللجنة الألمان ثمانية والسوفيت خمسة وباقى دول المجلس عضو أو عضوين)،

---

(١) أنظر المرجع السـابق Integrating the Satellites - The Role of Comecon.

كان من الطبيعي أن يلعب الاتحاد السوفيتي الدور الرئيسي القوى فى جميع القرارات والتوصيات التى تصدرها هذه اللجان . وفى حالة حدوث خلافات بين دول المجلس غالبا ما يدعى الاتحاد السوفيتي للتوسط . كذلك على النحو السابق بيانه يستطيع الاتحاد السوفيتي عن طريق « نظام السفارة السوفيتية » أن يحصل على معلومات وبيانات عن اقتصاديات دول المجلس أكثر مما تستطيع أن تحصل عليه أى دولة من دول المجلس من بيانات ومعلومات عن الاتحاد السوفيتي أو الدول الأخرى الأعضاء بالمجلس[1] .

وأخيرا ، كان على دول الكتلة أن ترعى تلك الصعوبات التى يمكن أن تحدث إذا ما قرر الاتحاد السوفيتي منع توريد مادة أولية معينة كعقوبة عن بعض مخالفاتها نظرا لأن دول الكتلة جميعا كانت تعتمد اقتصاديا على الاتحاد السوفيتي أكثر من اعتماد الأخير عليها . ورغم ذلك كله فقد كان هناك عنصرا للاختيار الإرادى ومسئولية (ومنفعة) متبادلة للعمل فى نطاق المجلس ، وكان هذا العنصر الإرادى هو الذى دفع المجلس نحو النجاح بينما فشلت كل الاجراءات الأخرى التى كانت تستند إلى الارغام والاكراه . ولا زال التوتر السياسى بين دول المجلس موجودا وقائما وقد ظهر بطرق خاصة مثل منع وحجب البيانات والمعلومات الإحصائية عن الدول الأخرى ، إلا أنه يبدو أن مثل هذه التوترات قد قلت حدتها بعد عام ١٩٥٦ .

(ج) مشاكل اتخاذ القرارات Decision - Making فى المجلس :

أن نمو مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة كان عبارة عن نمو منظمة دولية إقليمية حاولت بطريقة بيروقراطية تنسيق قرارات الانتاج بين مختلف دول الكتلة .

---

(١) أنظر كتاب Schenk المرجع السابق ص ٨٦

ونظرا لطبيعة عمل المجلس الاختيارية ، كان عليه أن يستحدث طرقا خاصة لاتخاذ القرارات لا ينتج عنها التوزيع الأمثل لموارد الكتلة فحسب بل يجب أن تكون مقبولة من مختلف الدول الأعضاء .

وكانت أهم وأول مشكلة فى اتخاذ القرارات هى تجميع البيانات والمعلومات مع تطوير أجهزة الأعلام الاحصائية لتسمح باجراء مقارنات ذات مغزى بين البيانات الخاصة بكل دولة من دول الكتلة . وقد كان التعاون بين الاحصائيين فى مختلف الدول الأعضاء بالمجلس ، حتى عهد قريب ، تعاونا محدودا .

وفى عام ١٩٥٢ ، أشرف المجلس على عقد مؤتمر احصائى لمحاولة وضع تعاريف موحدة لاحصاءات التجارة الخارجية . وعلى الرغم من أن القرارات التى أصدرها هذا المؤتمر غير معروفة بالمرة ، إلا أن أحد الاحصائيين الذين اشتركوا فى هذا المؤتمر ذكر للمؤلف أن قليلا من هذه القرارات هى التى تبنتها الأعضاء ولم توضع باقى القرارات موضع التنفيذ ، وبعد مرور ستة سنوات من المؤتمر السابق ، عقد أول مؤتمر للاحصائيين فى برلين فأصدر توصياته بضرورة عمل تبويب أى تصنيف صناعى مشترك للاحصاءات . ولم يتمسك المؤتمر عند وضع هذا التصنيف (الذى تبنته لجنة تخطيط الدولة فى ألمانيا الديموقراطية واستندت فى وضع خطة السبع سنوات الجديدة بعد ذلك بعده شهور) بالمشاكل الأكثر تعقيدا المتعلقة بالمقاييس المادية والقيمية للانتاج فى مختلف قطاعات الصناعة .

وفى مؤتمر آخر عقد فى نوفمبر ١٩٥٨ ناقش ممثلو الكتلة المشاكل المتعلقة بمقارنة مستويات المعيشة والأجور الحقيقية . ولكنهم لم يصلوا إلى اتفاق وقرروا إنشاء لجنة فرعية Sub-Committee لدراسة المشكلة بتعمق أكبر . وفى مارس ١٩٥٩، وضع احصائيو الكتلة تصنيفا سلعيا أكثر تفصيلا للمنتجات التى تدخل فى التجارة

الخارجية ، كذلك وضعوا أسلوبا موحدا لحساب الأرقام القياسية لأسعار التجارة الخارجية وكميتها .

وفى عام ١٩٦٠ تم توحيد مسميات السلع فى احصاءات التجارة الدولية ولكن بغض النظر عن نظام التصنيف العام ، اختلفت احصاءات الانتاج كثيراً بين دول الكتلة وجعلت المقارنة فى التخطيط الدقيق أمرا عسيرا .

وفى أوائل العقد الحالى (الستينيات) بدأت اللجان الفرعية فى وضع تصنيفات للسلع المنتجة بمقاييس مادية وقيمية عامة مشتركة وموحدة تستخدمها جميع دول الكتلة . فضلا عن وضع إجراءات محاسبية موحدة Macroeconomic Accounting كذلك وضع تعاريف عامة لحسابات الدخل القومى[1] . هذه لا شك مشروعات طموحه فهى بينما تشكل القليل من المشاكل النظرية إلا أنه من الصعب تنفيذها . هذا وقد تم أيضاً تنسيق فترات الخطة بين دول الكتلة[2] .

وتيسيرا للقيام بهذا العمل ، أنشأ المجلس فى يونيو ١٩٦٢ لجنة دائمة للإحصاء — وتعتبر هذه خطوة هامة جدا نحو التخطيط الشامل الفعال بين دول الكتلة .

ولم يكن عمل تصنيفات إحصائية وتخطيطية موحدة هو المشكلة الوحيدة فى التخطيط الشامل بين دول الكتلة . ولما كان واضعى السياسة Policy-Makers فى الكتلة قد رفضوا أن يتم تنسيق قرارات الإنتاج والتجارة عن طريق نظام السوق الآلى ، كان لابد للمجلس من استحداث وسائل خاصة لمقارنة بيانات الأسعار والتكاليف . وفى مؤتمر زعماء الأحزاب الشيوعية الذى عقد فى مايو ١٩٥٨ بموسكو بحث فيه مشكلة جعل المقارنات الدولية ممكنة وصالحة ، وفى نوفمبر ١٩٥٩ وضعت اللجنة الدائمة للمسائل

---

(١) أنظر مقالة فى مجلة Economic Bulletin for Europe, 3/1959 pp. 52 - 68.

(٢) ابتداء من عام ١٩٦٥ سوف تسير دول الكتلة مع بعضها البعض فى خططها الخمسية .

الاقتصادية برنامجا طويل المدى للقيام ببحوث لحل هذه المشاكل . وفى نفس الوقت بدأ اقتصايو الكتلة البرزين أمثال «OSTROVITIANOV» يطالبون بإجراء اصلاح فى حسابات التكاليف فى جميع أنحاء الكتلة لإمكان إجراء المقارنات بين تكاليف الإنتاج الطويل المدى فى مختلف دول المجلس(١) . وقد علق أحد الخبراء الغربيين بما يلى «هناك مجموعتين من المتطرفين — Maximalists and Minimalists يحارب بعضها البعض فى معارك غامضة مختلطة ، تبدو أهميتها فى أنها تخطت حدود الكتلة ، وقد تقدم الشيوعيون — Maximalists بمطالب جديدة عديدة فى دورة المجلس التى عقدت فى تيرانا فى مايو ١٩٥٩ . فقد طالبوا بتوحيد إجراءات تحديد الأسعار والطرق المحاسبية فى نطاق الكتلة . . » فضلا عن التوحيد القياسى للسلع الهندسية والمصنوعة وتقوية سلطان المجلس ونفوذه .(٢)

وقد بحثت اللجنة الدائمة للمسائل الاقتصادية المتفرعة من المجلس فى عام ١٩٦٠ أربع مشاكل رئيسية هى :

١ — الطرق المقارنة لحساب معاملات الإنتاج وتوزيع الدخل القومى .

٢ — المبادىء الأساسية والمعاملات الرئيسية لتقسيم العمل الدولى بين دول الكتلة .

٣ — الطرق المقارنة للربحية الاقتصادية للاستثمارات المختلفة .

٤ — الطرق المقارنة لمعاملات التكلفة الانتاجية (وتتضمن إجراءات المحاسبة والتسعير)(٣) .

---

(١) أنظر نشرة World Economic Survey in 1958. p. 163 -

(٢) أنظر Isaac Deutscher فى كتابه Communism,s Common Market p.p. 37-8.

(٣) أنظر مقالة فى مجلة Der Aussenhandel X. 495 1960 pp.5 7

ويتضمن هذا البحث أيضاً استنتاج طرق حساب كلا من المعاملات القيمية والكمية، بالنسبة لمعاملات « رأس المال / للمنتج — Capital - output وإنتاجية العمل كذلك استنتاج مقاييس للقدرة (أى الطاقة) والكفاية وما إلى ذلك .

وكما أوضح المؤلف فى الباب الخاص بالتخطيط فى ألمانيا الديموقراطية ، فإن تجميع البيانات الإحصائية ما هو إلا نصف مهمة التخطيط فقط. ويتكون النصف الآخر من مشاكل تحليل وتقييم واستخدام هذه البيانات فى اتخاذ القرارات . وقد استخدمت لجان المجلس طريقتين رئيسيتين من طرق التخطيط — أسلوب الموازين المادية Material balance Techniques وطريقة المعاملات — Method of Coefficients-

وفى أواخر عام ١٩٥٥ حسبت الموازين المادية الشاملة لدول الكتلة لأول مرة . وكانت أهم أداة فى التخطيط بالنسبة للمجلس ، وقد حسبت الموازين المادية بالنسبة لبعض المواد الأولية ، والماكينات ، والسلع الزراعية ، وعلى قدر ما استطاع المؤلف أن يتبين ، لم تستخدم المعاملات الفنية التى تربط المدخلات بالمخرجات ، مما أدى إلى الحد من استخدام هذه الموازين وجعل تكوين أى نوع من جداول المدخلات والمخرجات - Input-output Matrix لاختيار مدى ملاءمة الأهداف المقترحة أمرا مستحيلا . وبالإضافة إلى ما تقدم ، لم تكن مشاكل التخطيط القومى فقط هى المشاكل التى انتقلت إلى المستوى الدولى ، بل قامت مشاكل جديدة أخرى . فعلى سبيل المثال لخص أحد اقتصادى الكتلة الموقف بالطريقة التالية :

« قد تأكدت ، فى الوقت الحاضر ، الحاجة إلى التخصص والتعاون الرشيدين فى الانتاج أو فى أى شكل آخر من أشكال تقسيم العمل بين الدول الاشتراكية ، وبمساعدة طريقة الموازين ، أى عن طريق مقارنة الموازين المادية لمختلف السلع فى الكتلة . ويقيد فى هذه الموازين المادية الانتاج والطلب لمختلف أنواع السلع بالنسبة للمعسكر الاشتراكى فى مجموعه وبالنسبة لدول المجلس كذلك . . . وعلى أى حال فإن هذه

الطرق لاترشدنا إلى كيفية تجنب وجود فوائض سلعية أو عجز. كذلك فإن هذه الطرق لاتوضح كيفية تحقيق التقسيم الدولى للعمل ولا الاساس الذى يختار عليه معاملات الاختلاف Variants المناسبة للأحوال الاقتصادية والطبيعية فى مختلف الدول لذلك يبدو أن هذه المشاكل جميعها تحتاج إلى بحوث إضافية أوسع مجالا. .» .

ولم تذكر صحافة الكتلة إلا القليل عن الموازين المادية بين دول الكتلة أو عن كيفية استخدام هذه الموازين من الناحية العملية ، أو عن كيفية حل الخلافات والمتناقضات لتحقيق التوازن بين العرض والطلب . وطبقا للمعلومات المتوفرة لدى المؤلف ، كانت موازين السلع الزراعية والخامات المعدنية الهامة فقط فى حالة توازن « رسمى » فى نطاق المجلس ، فقد كانت كل لجنة تقوم بعمل موازين السلع الخاصة بها ، ولكن كان ذلك على ما يبدو ذا وضع غير رسمى Non-official Status كذلك يبدو جليا أن الطريقة الفعلية التى كانت اللجان والمجلس يعمل على هديها لتجنب حدوث الاختلافات والمتناقضات بين الطلب الشامل والعرض الشامل لدول الكتلة (على النحو الذى ينعكس فى الموازين المادية) لا زالت سراً غامضاً .

ولم يخلو نظام الموازين المادية لدول الكتلة من الانتقادات . وفى عام ١٩٥٨ طالب أحد الاقتصاديين فى ألمانيا الديموقراطية بموازنة الموازين المادية للمواد الأولية والوقود إلى جانب موازنة موازين المنتجات الوسيطة وعرض العمل[١] . كما اقترح الاقتصادى التشيكى KAIGL — عمل موازين إنتاج بين دول الكتلة تنقسم إلى قطاعين السلع الانتاجية، السلع الاستهلاكية[٢]) . وفى عام ١٩٦٠ اقترح اقتصادى سوفيتى عمل نظام موحد للموازين المادية تستخدمه جميع دول الكتلة وذلك لتبسيط عمل الموازين المادية الشاملة

---

(١) أنظر كتاب Entwicklungsprobleme des Sozialistischen Weltwirtschaft-system p. 64 - Gunther Kohlmey -

(٢) أنظر مقالة Karl Morgens tern فى مجلة Wirtschaftwisenschaft VI, 3-1958 ص ٤٤٢

لدول الكتلة[1] . وعلى الرغم من ذلك فإن أحدا من هؤلاء الاقتصاديين قد بحث كيفية استخدام نظام الموازين المادية الشاملة من الناحية التطبيقية .

وقد كانت مشكلة الوصول إلى معاملات مناسبة لاختبار الربحية النسبية للانتاج فى مختلف دول الكتلة ، والاستفادة من هذه المعاملات فى اتخاذ قرارات التخصص الإنتاجى بين دول الكتلة أكثر صعوبة فى حلها من مشكلة عمل الموازين الماديه الشاملة لدول الكتلة جميعا .

وفى بادىء الأمر ، بدى واضحاً أن قرارات التخصص كانت تتخذ على أساس أن أى تخصص يؤدى إلى توسع أكبر فى الإنتاج أفضل من عدم وجود أى تخصص على الاطلاق . وكما أوضح المؤلف فى الباب الأول فإنه ثبت من سلسلة التوصيات التى أصدرها المجلس فى مايو ١٩٥٦ بشأن التخصص الإنتاجى فى ستمائة نوع من الماكينات ، أنها غير قابلة للتنفيذ لهذا السبب . وعلى الرغم من أن الدافع الرئيسى من إنشاء اللجان الدائمة هو حل المشاكل الفنية بواسطة الفنيين (لا بواسطة السياسيين) ، فقد ذكر أحد المؤلفين فى ألمانيا الديموقراطية فى أوائل عام ١٩٥٨ — « وقد اتسم عمل اللجان الدائمة للمساعدات الاقتصادية والفنية والعملية المتبادلة حتى الآن بأن توصياتها لم تكن توضع على أسس علمية للتخصص . »[2] وعلى الرغم من عدم كفاية الوسائل النظرية لاتخاذ القرارات فلم يؤدى ذلك إلى الحد من نشاط اللجان فى وضع الخطط التفصيلية واتخاذ قرارات فى التخصص الانتاجى بين دول الكتلة خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠ .

فقد اضطرت لجان المجلس إلى « الارتجال — Improvise » نظراً لعدم وجود نظرية محددة عن طريقة وضع توصيات التخصص الانتاجى بين دول الكتلة ، وعدم

---

(١) أنظر مقالة .Miroschinickenko فى مجلة Proplems of Economics III, October-1960

(٢) أنظر مقالة - Walter Mosteitz Wirtschaftswissenschaft VI,5/1758 p.659.

توفر أسعار الصرف الصالحة لمقارنة القيم القومية . وبمرور الأعوام أستحدثت كل لجنة مجموعة من المعاملات (المادية) الفنية والهندسية واستخدمتها بدلا من مقارنة النفقات . وعلى سبيل المثال استخدمت لجنة صناعة البنـاء المعاملات الآنية فى تحليلها لإنتاج الأسمنت والخرسانة —[1]

أ — نسبة رأس المال إلى المنتج — Capital/output ratios

ب — مقارنة الانتاج المادى بالقدرة الانتاجية لـكل وحدة .

ج — انتاجية كل عامل فى الانتاج (عدد الامتار المـكعبة من الخرسانة لـكل شخص . . إلخ)

د — كمية الأسمنت المستخدمة لعمل كل متر مكعب من الخرسانة .

س — الطاقة اللازمة لإنتاج متر مكعب من الخرسانة .

ص — البخار (Steam) اللازم لإنتاج متر مكعب من الخرسانة .

ع — الحيز أو المساحة اللازمة .

وكانت تقدر قوى الطلب من الثغرات التى كانت توجد فى الموازين المادية الشاملة لدول الـكتلة أو من الدراسات التحليلية للأسواق فى الدول الـكبرى غير الشيوعية ، أو من الاستكمال ذو الخط المستقيم — Straight Line Extrapolations

وقد كانت كل هذه الوسائل بدائية إلى حد كبير .

ولطريقة المعاملات عيبين رئيسيين :

الأول — يبدو أن طريقة المعاملات هذه ليست مرشداً سليما لمتوسط نفقة الانتاج

---

(١) انظر الملحق — « D » لمزيد من التفاصيل والمراجع

ولا للنفقة الحدية للانتاج فى دول الكتلة باستثناء الصناعات الاستخراجية للمواد الأولية وتلك الصناعات التى تتطلب عملا كثيفاً للغاية . وهناك صعوبة أخرى تظهر عند التوفيق بين مختلف المعاملات . فمثلا لم يكن لدى اللجان أدنى فكرة عن القيم النسبية للمهارات العالية ولرأس المال فى مختلف الدول ، وعلى ذلك فلم يكن هناك وسيلة واقعية لتعيين البلد التى يجب أن تقوم بإنتاج السلعة عندما تتمتع هذه البلد بمعدل إنتاجى منخفض لرأس المال / المنتج ولكنه يحظى بمعدل إنتاجى مرتفع للعمل / المنتج عن باقى البلاد الأخرى .

الثانى — لم يكن لدى اللجان المتفرقه أدنى فكرة عن المكان الذى تكمن فيه الميزة النسبية لدولة ما - Comparative Advantage فمثلا قد تلاحظ اللجنة الكيمائية أن ألمانيا الديموقراطية تتمتع بميزة مطلقة فى إنتاج جميع الكيماويات . ولكن ليس هناك أية طريقة تستطيع اللجنة بواسطتها أن تعرف عما إذا كانت ألمانيا الديموقراطية تتمتع بميزة (نسبية) حقاً فى إنتاج الكيماويات أم لا ، دون أن تتصل باللجان الاخرى التى تعمل فى قطاعات الإنتاج الأخرى . وعلى أى حال وحتى عام ١٩٦٢ لم توضع مثل هذه التقديرات للميزات النسبة الشاملة لدول الكتلة . وعلاوة على ذلك لم يكن من اليسير اقناع أى دولة من دول الكتلة بالامتناع عن انتاج سلعة من سلع التصدير دون أن تخصص لها سلعة تصديرية أخرى تنتجها ذلك لأن دول الكتلة جميعا كانت تهتم اهتماما فائقا بزيادة صادراتها لتتمكن من اشباع حاجتها الملحة المتزايدة فى الاستيراد . ويعتقد المؤلف أن كل لجنة من لجان المجلس كانت تقدم توصياتها الخاصة بالتخصص الانتاجى على أساس « الميزات النسبية » فى نطاق ومجال عملها فقط نظراً لسهولة القيام بذلك فى نفس اللجنة الواحدة .

وقد بدى للمؤلف أن الاقتصاديين الذين تحدث معهم كانوا على علم ودراية بهذه الصعوبات ، لذلك يعتقد المؤلف أن الطرق البيروقراطية البحتة لم تكن تستخدم دائماً

فى اتخاذ القرارات . فقد قيل له مثلا ، أن بعض المسائل كانت تسوى فى اللجان عن طريق المساومة حقاً ، فقد كانت تقدم العروض من أجل انتاج بعض الأنواع الجديدة من السلع ، وكان يتم التعاقد مع أقل المتقدمين ثمنا [1] . وبهذه الطريقة كانت اللجنة تتبع جزئيا نظام السوق الآلى . . .

وبقدر ما استطاع المؤلف أن يتبين الموقف فان المجلس لم يكن يركز اهتمامه الأول على مشاكل التجارة ، على الرغم من تأثر التجارة طبعا بكل توصيات المجلس المتعلقة بالتخصص الانتاجى تقريبا . ولم يقدم المجلس أية مساعدات مباشرة لدول الكتلة المختلفة فى وضع خطط التجارة . ومع ذلك فقد لعب المجلس دوراً هاما غير مباشر فى تنسيق خطط التجارة بجعل المخططين فى كل دولة على علم ودراية أكثر بقوى العرض والطلب الشاملين لدول الكتلة .

كما انعكست الأهمية المتزايدة لعمل المجلس فى شكل الاتفاقات التجارية الاجمالية طويلة المدى خلال الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٥ ، حيث قسمت السلع فى هذه الاتفاقات إلى ثلاث أقسام رئيسية : [2]

(أ) السلع الهامة Priority Goods وتحظى بالأولوية مثل الفحم الحجرى والكوك والنحاس والزنك والاسمدة والقمح والسكر والآلات المنتجة للطاقة .. إلخ . (تلك السلع التى عملت لها موازين مادية شاملة لدول الكتلة جميعا) .

(ب) السلع التى عقد بشأنها اتفاقات للتخصص الانتاجى .

(ج) السلع الاخـــــرى .

---

(١) أنظر مقالة بعنوان The work of Comecon فى مجلة East Europe IX,4-1960 p.p. 3 - 9

(٢) أنظر محاضرات gra„ big gertud weltmarkt فى عام ١٩٥٩ عن Der Sozialische

وهـذا النوع من التصنيف السلعي أدى إلى تسهيل المباحثات بين مخططي الـكتلة عند محاولة الوصول إلى نموذج مستقل للتجارة والانتاج . ويبدو أن الخطوة المنطقية التالية هي وضع خطة شاملة لتدفق التجارة لجميع دول الـكتلة ، غير أنه حتى أوائل هذا العقد الستيني لم تـكن تظهر أية بادرة عن وضع مثل هذه الخطة .

(د) مقاييس التخصص الانتاجي من وجهة نظر الـكتلة

انحـــــراف — « A Digiression »

لقد وجد خلاف كبير داخل الـكتلة بالنسبة للمقياس السليم الذي استعمل في عقد اتفاقات التخصص وقد رفض اقتصاديو الـكتلة نظرية ريكاردو في التـكاليف النسبية وأساؤا فهمها في معظم الاحيـان ومن ثم اختلفت كثيراً حججهم الجدلية وتبدو أنه كانت هناك ثلاث مدارس فـكرية رئيسية في هذا الصدد :

ويمكن أن نطلق على المدرسة الاولى من الاقتصاديين باسم « القوميين » — « Nationalists » فهم يعتقدون أنه إذا ركزت كل دولة على إنتاج تلك السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية (أي الاكثر ربحية مقاسة بمعاملات الربحية) لامكن بذلك تحقيق التخصص الإنتاجي بين دول الـكتلة على أعظم قـدر من الـكفاية . ولامكن الوصول بالتجارة إلى حجمها الامثل. وتنقسم هذه المدرسة على نفسها إلى مجموعتين فرعيتين ، المجموعة الأولى تعتقد في إمكان حدوث ذلك جزئيا بطريقة تلقائية : « يستفيد من قيام التجارة كلا الطرفين إذا ما تخصصت كل دولة في إنتاج تلك السلع التي تستطيع انتاجها تحت ظروف إنتاجية أكثر ملاءمة من الدول الأخرى — ويتضمن ذلك المعنى الاساس لتقسيم العمل الاشتراكي الدولي المخطط — وتستورد تلك السلع التي يستطيع

الطرف الآخر إنتاجها بتكلفة عمل أقل ومن ثم بثمن وقيمة منخفضين.»[1] والمجموعة الثانية تعتقد بضرورة توجيه التخصص الانتاجى للسلع الاكثر ربحية. فمثلا أعلن الاقتصادى التشيكى — Cerniansky فى أحد مؤتمرات الكتلة ما يلى « لو استطاعت دول المعسكر الإشتراكى أن تتفق على وضع مجموعة من المعاملات الخاصة « بالربحية » لمعظم السلع التى تدخل فى التجارة الخارجية بشرط توحيـــد طرق وضع هذه المعاملات فى جميع الدول، لأمكن اتخاذ القرارات المشتركة عن المنتجات التى يمكن انتاجها تحت اكثر الظروف ملائمة فى بلد معين، وبلد ثان وبلد ثالث، وبذلك يصبح لدينا أداة مفيدة فى التحليل الإقتصادى وفى بحث ظروف وأحوال تقسيم العمل الدولى فى النظام الاقتصادى الإشتراكى العالمى .. ويمكن استخدام طرق حساب معاملات الربحية الاقتصادية فى التجارة الدولية كوسيلة للمقارنة الدولية لإنتاجية العمل الإشتراكى فى السوق الإشتراكى العالمى[2] . » وفى مقال مشترك كتبه — Rudolf Brauer الألمانى و Y.Cerniansky التشيكى ظهر فى نهاية عام ١٩٦٠ أوضحا فيه المؤلفان كيفية العمل بمثل هذا النظام فيجب على كل دولة أولا أن تحسب متوسط لمعامل الربح بالنسبة لجميع الصادرات (يشابه « معامل العمل » Labour coefficient السابق ذكره فى البـاب الرابع). وبعد ذلك وفى جميع المباحثات المتعلقة بالتخصص الانتاجى لـكل دولة يجب عمل مقارنات بين معامل ربح الصادرات للسلعة المعنية ومتوسط ربح الصادرات لنفس الدولة .

وبهذه الطريقة يمكن تحديد الميزة النسبية. ورغم وجود بعض الصعوبات النظرية هنـا أيضا . إلا أن الاقتراح يستحق التقدير ويتمثـل تقدما كبيرا على الاقتراحات

---

(١) أنظر مقالة Rudolf Thiele فى مجلة — Der Aussenhandel IX, 4/1959pp 53
يبدو كأنه لايفهم الفارق بين المزايا النسبية والمطلقة فى التجارة على الرغم من أنه قد أورد مثل ريكارد الخاص بالنبيذ والقماش .

(٢) أنظر كتاب Y.Cerniansky المرجع السابق ص ١٠١

السابقة الغامضة التى وردت فى كتابات اقتصاديو الكتلة[1] .

أما المدرسة الفكرية الثانية فيطلق عليها اسم (الدوليون — Internationalists) « يجب عند تحديد أولويات تنمية قطاعات الإنتاج الصناعى المختلفة أن نأخذ فى الحسبان توفر المواد الأولية والظروف الاقتصادية المحلية الملائمة للإنتاج . فضلا عن بحث أهمية هذا القطاع من الصناعة لا بالنسبة للتنمية الاقتصادية لهذا البلد فحسب بل بالنسبة لتغطية احتياجات الدول الاشتراكية جميعا[2] » وإلى الآن ، فإن كانت الكتابات المتعلقة بربحية التجارة الخارجية بدأت من وجهة نظر الدولة الواحدة . وقد كانت هذه هى نقطة البداية الصحيحة . . ولكن فى ظل ظروف تقسيم العمل الدولى الاشتراكى . . لا يكفى بأى حال من الأحوال أن ينظر إلى إمكانيات تحقيق ربح أكبر فى التجارة الخارجية لدولة واحدة[3] « يجب أن تكون الأولوية لتحقيق الربح الأكبر للمعسكر الاشتراكى فى مجموعه[4] » . . ومن الصعب التحقق من الأداه الأساسية التحليلية لهذه المدرسة . حيث كان التأكيد والمنطق أكثر من التحليل هو جهازها ووسيلتها الجدلية . هذا ويبدو أن هذه المدرسة لها نفس الطابع « اللاحركى » Static Profitability الموجود فى مدرسة « القوميين » غير أنها تضع تأكيدا أكبر على عامل الطلب .

وتعتقد المدرسة الفكرية الثالثة (تحالفت فى الغالب مع « الدوليين ») أن اهتماما أكثر من اللازم قد وجه إلى عامل الربح اللاحركى ـ Static Profitability لذلك يجب أن نأخذ العوامل الديناميكية فى الاعتبار « فمثلا » يجب ملاحظة عاملين أساسيين فى التخطيط المشترك للإنتاج بين الدول الاشتراكية — ربحية الإنتاج ، والتطور الاقتصادى .

---

(١) المقالة المذكورة نشرت فى مجلة Wirtscheftswissanchaft VIII,7-1960

(٢) أنظر مقالة — Silujanow فى مجلة Der Aussenhandel I,1959 P.8.

(٣) أنظر كتاب Gertud Grabig المرجع السابق ص ٥١

(٤) أنظر مقالة Gertrud Grabig فى مجلة Der Aussenhandel IX,16/1959 P, 9.

المركب . . فيجب أن تحصل كل دولة اشتراكية على معدل ملائم للتنمية الاقتصادية . ويتضمن ذلك نمو أسرع فى القسم الأول (صناعة السلع الإنتاجية) من القسم الثانى (صناعة السلع الاستهلاكية) . ولا شك فى ضرورة وجود قاعدة للصناعات الثقيلة فى كل دولة لإمكان الحصول على أسرع معدلات التنمية الاقتصادية الشاملة . ويجب مراعاة أنسب الظروف ملائمة فى كل دولة كأساس عند تنظيم العمل المشترك فى الإنتاج بين الدول الاشتراكية . كما يجب ملاحظة عوامل أخرى مثل المواد الأولية ، والطلب ، والخبرة الإنتاجية ، والنقل . والطاقات الإنتاجية ، والاختناقات الإنتاجيـة — Bottlenecks[1] (وقد ظهرت فى كتابات اقتصادى الكتلة على أى حال ، آراء معارضة تقول أنه بالنسبة لتنمية التجارة بين دول الكتلة ليس من الضرورى فى كثير من الحالات أن يحدث ذلك بالنسبة لكل دولة على حدة) كما جاءت هذه المدرسة الفكرة الثالثة بعوامل وأهداف أخرى ديناميكية مثل « لا يهتم تقسيم العمل الدولى الاشتراكى بالقيمة فقط بل يعنى أيضا بالتوزيع العادل المتساوى للقوى العاملة فى المعسكر الاشتراكى فضلا عن سد الثغرة القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة[2] هذا ولم يوضح هؤلاء الاقتصاديين الذين ناقشوا هذه العوامل الديناميكية كيفية تحقيق هذه الآراء والخطط .

وللآن يبدو أن الاقتصاديين النظريين فى الكتلة لم يقدموا أى مساعدة للمخططين لانهم لم يستطيعوا الاتفاق فيما بينهم حتى على الخطوط العريضة للنظرية التجارية الخارجية أو على نظرية التخصص الانتاجى الدولى . وإلى أن تحل هذه المشاكل النظرية ليصبح لدى اللجان الدائمة مقياس واضح محدد لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخصص الانتاجى ستظل خطط الانتاج والتخصص التى يضعها المجلس فى حاجة إلى الكثير لتحقق ما تصبو اليه دول الكتلة من الكمال.

(١) أنظر مقالة Gertrud Grabig فى مجلة Der Aussenhandel العدد — VII, 9/1957 ص ٣١٨.
(٢) أنظر كتاب Gertrud Grabig المرجع السابق .

٤ ــ الخلاصة

كان التنظيم الآلى للسوق الدولى الذى يعمل على تنسيق قرارات التجارة والانتاج فى مختلف الدول الغير شيوعية غير موجود فى التجارة بين دول الكتلة . وفى بادىء الأمر كان يتم التنسيق عن طريق توجيهات الاتحاد السوفيتى وذلك بنهاية العقد الخامس من القرن الحالى استحدثت عدة وسائل أخرى لتنظيم التجارة .

ولا شك أن توسيع نظام الاتفاقات التجارية الاجمالية ومده إلى نظام الاتفاقات الخمسية قد أدى إلى التوازن الجزئى فى نظام الموازين المادية لكل دولة بواسطة طريقة المراجعة الدولية . ورغم أن هذه الطريقة قد ساعدت فى الوصول إلى نموذج متوازن للانتاج والتجارة فى الكتلة إلا أنه كان لها عدة عيوب :

الأول ــ أهملت كافة الموضوعات المتعلقة بالأمثلية ــ « Optimality »

الثانى ــ كانت هذه الطريقة من الوسائل غير الدقيقة ــ Clumsy للوصول إلى الاستقرار ونوع من التوازن فى خطط الكتلة .

وقد كان مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة قد تغير تغيرا جوهريا من فريق ستالينى يجعجع بعبارات « غامضة » ــ Nebulous إلى منظمة دولية تقــوم بوضع الموازين المادية الشاملة لدول الكتلة ، وتضع التوصيات اللازمة للتخصص الانتاجى ، وتجمع ممثلى الوحدات الانتاجية فى دول الكتلة فى صعيد واحد لتبادل المعلومات . وكانت أكبر مشكلتين صادفتا المجلس هما مشكلة جمع البيانات والمعلومات اللازمة ثم ابتكار طرق مناسبة للتخطيط . وحتى أوائل العقد الستينى لم يكن تأثير المجلس على التجارة الخارجية إلا تأثيرا غير مباشر . . ومع ذلك فإن وضع موازين مادية شاملة لدول الكتلة جميعا قد مكن المخططين فى كل دولة من دول الكتلة من أخذ فكرة أكثر

دقة لقوى العرض والطلب عند قيامهم بوضع خططهم الخاصة . وعلاوة على ذلك فقد سهلت الاتصالات بين دول الكتلة وبعضها البعض نتيجة اجتماع ممثليها بصفة دائمة في نطاق المجلس . ولا شك أن ذلك قد ساعد أيضا على تنسيق خطط التجارة بين هذه الدول بهذه الطريقة غير الرسمية . وللآن لم يضع المجلس أى خطط شاملة لتجارة الكتلة كما أنه لم يشترك فى جلسات المفاوضات التجارية الثنائية التى لم تتم بين مختلف دول الكتلة .

ليس من الضرورى أن ينتج عن تنسيق التجارة تحقيق النموذج الأمثل لها . وقد كانت دراسات المجلس فى وضع مقاييس لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخصص الإنتاجى ما هى إلا محاولة جدية لاكتشاف طرق تحقق توزيعا أكثر كفاية لموارد الكتلة باستخدام الأساليب البيروقراطية أكثر من اعتماده على التنظيم الآلى للسوق فى التجارة .

الباب الثامن

مستقبل التجارة الشيوعية

كان تقدم نظام التجارة الخارجية فى دول الكتله الشيوعية تقدما باهرا للغاية على عكس توقعات الكثير من الاقتصاديين الغربيين البارزين [1]. وعلى أى حال اقترن هذا النجاح بكثير من التغيرات فى أجهزة التجارة ونظمها وأساليبها فى عقد الصفقات. ولكن ترى ماذا يكن المستقبل لهذه الأنظمة ؟

يبدو أن الأهداف بعيدة المدى قد أضحت واضحة جلية. فقد ذكر خروتشوف فى بيان هام له الخطوط العريضة لهذه الاهداف كما يلى : « سوف يصبح المجتمع الشيوعى، حين يحظى بوفرة الثروة المادية والروحية، قادرا على اشباع حاجات كل فرد كذلك حاجات كل دولة ... وفى ظل هذه الظروف سوف تختفى تلك الأفكار القديمة مثل « الحدود السياسية Borders . وسوف تختفى الحدود بانتصار الشيوعية على نطاق عالى واسع طبقا لما جاء بالتعاليم الماركسية اللينينية. وفى جميع الاوضاع لن تبقى سوى الحدود «المتعلقة بالاجناس — Ethnic » لبعض الوقت، بل ومن المحتمل أن تظل كتقليد فقط Convention. ومن الطبيعى ألا يكون لهذه الحدود، إذا جاز تسميتها حدودا على الاطلاق، حرس حدود أو جمارك أو ما إلى ذلك. وهى ببساطة سوف تعين لنا الحدود التاريخية لمكان يقطنه مجموعة من البشر ينتمون لجنسية واحدة فى منطقة محددة ... ويبدو لى

---

(١) أنظر توقعات Jacob Viner فى مجلة AmericanEconomic Review - XXXIV, March / 1944 -

عند الكلام عن المستقبل أن التقدم فى الدول الاشتراكية سوف يسير فى طريق التضامن بين الدول الاشتراكية فى سبيل نظام اقتصادى اشتراكى عالمى واحد. والحدود الاقتصادية التى تقسم بلادنا تحت ظل الرأسمالية سوف تسقط واحدا بعد الآخر . وسوف تنمو القاعدة الاقتصادية المشتركة للعالم الإشتراكى بقوة لتجعل مسألة الحدود غير ذات موضوع » .

وقد لخّص واضعى السياسة الشيوعية ثلاثة أهداف أساسية متوسطة الأجل متصلة بالتجارة الخارجية للوصول إلى Millennium :

١ — تحقيق زيادة ضخمة فى حجم التجارة بين دول الكتلة . فقد وضع الاتحاد السوفيتى خططه على أساس متوسط زيادة سنوية قدرها ٧٫٢٪ من إجمالى حجم التبادل التجارى خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٠ . كما وضعت تشيكوسلوفاكيا خططها على أساس متوسط زيادة سنوية قدرها ٨٫٤٪ خلال نفس الفترة . وعلى الرغم أن كلا الدولتين لم تحدد الاتجاهات المستقبلة لتجارتهما ، وعلى الرغم من أن دول الكتلة الأخرى لم تعلن بعد أهداف خطط تجارتها الخارجية طويلة الأمد . فإنه يبدو معقولا أن نقدر زيادة أهداف خطط التجارة الخارجية لدول الكتلة بمعدل سنوى متوسط يتراوح بين ٧ و٩٪ خلال العشرين سنة القادمة . ويتمشى هذا التقدير مع ما تهدف إليه الخطة السبعية الحالية للمجلس نحو زيادة التبادل التجارى بين دول الكتلة بنسبة ٨٫٦٪ . ويعتبر إستمرار التوسع فى التجارة بين دول الكتلة من الضروريات المفهومة ضمناً فى جميع أنحاء الكتلة .

٢ — تحقيق توزيع أمثل للموارد الإنتاجية فى نطاق الكتلة . وهذا هو الدافع الأول الذى يكمن خلف المفاوضات الخاصة بعقد الاتفاقات الشاملة للتخصص الإنتاجى بين دول الكتلة ، وتبادل المعلومات الفنية فى نطاق مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة . وما الاهتمام المتزايد لاقتصادي الكتلة في وضع نظرية للتجارة الخارجية كذلك تعدد

محاولاتهم لقياس « ربحية التجارة الخارجية . Foreign Trade Profitability »
بالإضافة إلى اهتمام واضعى السياسة المتزايد لحل مشاكل التجارة الخارجية ، إلا انعكاسات أخرى للجهود الموجهة للوصول إلى تحقيق هذا الهدف .

٣ — تحقيق المساواة فى معدل الإنتاج الفردى ومعدل الاستهلاك الفردى فى جميع دول الكتلة . وقد أكد خروشوف هذا الهدف عندما أعلن فى عام ١٩٥٨ ما يلى : « فى عملية بناء الشيوعية ، سوف تتوحد الاقتصاديات الإشتراكية وتتكامل اقتصادياتها مع بعضها البعض ، وسوف تتجنب وجود اختلافات فى مستويات التنمية والتطور . . . ولن تتحقق المساواة عن طريق هبوط مستوى الدول المتقدمة اقتصادياً . لا فهذه المساواة يجب أن تتم ، وسوف تتم عن طريق الإسراع بمعدلات التنمية فى الدول المتخلفة اقتصاديا وعلى ذلك سوف تتقدم وتسير جميع الدول الاشتراكية إلى الأمام فى جبهة متحدة مشتركة فى طريق الإشتراكية السليمة وفى طريق بناء المجتمع الشيوعى » [1] .

وفى المناقشات والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تقدم بعض دول الكتلة أحيانا البيانات لتثبت أن هذا هو مايحدث فعلا داخل الكتلة (أنظر الجدول ٨ — ١) .

---

(١) أنظر مقالة خروشوف فى مجلة Neues Deutschland, July 25, 1958

جدول ٨ - ١

الأرقام القياسية لمعدل الإنتاج الصناعى للفرد

الدولـــــــة	التقديرات السوفيتية الأصل : الاتحـاد السوفيتى = ١٠٠		التقديرات السوفيتية المعدل : بولندا = ١٠٠		التقديرات البولندية بولندا = ١٠٠	
	١٩٥٠	١٩٥٨	١٩٥٠	١٩٥٨	١٩٥٠	١٩٥٧
تشيكوسلوفاكيا	—	—	—	—	٢١٠	١٨٠
ألمـانيا الديموقراطية	—	—	—	—	١٥٥	١٦٠
الاتحاد السوفيتى	١٠٠	١٠٠	١٣٠	١١٨	—	—
بولنـــدا	٧٧	٨٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجـــر	—	—	—	—	٨٠	٩٠
رومانيــا	٤٦	٥٠	٦٠	٥٩	٥٥	٥٥
بلغـــاريا	٣٥	٤٠	٤٥	٤٧	٤٠	٤٥

هذا ولاتشتمل هذه الدراسات على أى ذكر للدول الشيوعية الآسيوية ، كما لا توجد أية بيانات مقارنة بين أعضاء الكتلة الشرقية فى آسيا وأعضائها فى أوربا .

وتتضمن الأهداف الإقتصادية قصيرة المدى للتجارة الخارجية فى الكتلة تلك الأهداف المعروفة وهى العمل على توزيع موارد الكتلة الإنتاجية توزيعاً مناسبا والعمل على زيادة حجم التجارة الخارجية (وخاصة الصادرات) .وعلى الرغم من إمكان قول الكثير عن أهداف التجارة قصيرة الأجل فإن المؤلف سوف يقصر بحثه فى الصفحات القليلة القادمة المتبقية على الإمكانيات طويلة الأجل لتجارة الكتلة و نظام التجارة الخارجية بينها.

فإذا تحققت الزيادة السنوية المستهدفة للإنتاج الصناعى خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ والتى تقدر من ٨ إلى ١٠ ٪ سنوياً[١]، فليس هنـــاك من سبب « بديهى » « a priori » يحول دون تحقيق نسبة الزيادة المستهدفة فى التجارة الخارجية أيضا وتقدر من ٧ إلى ٩ ٪ سنويا. وبصفة أكيدة لا يبدو هدف زيادة التجارة الخارجية لدول الكتلة مبالغ فيه إذا ما قورن بالزيادة التى حققتها دول السوق الأوربية المشتركة خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ والتى وصلت إلى ١٠ ٪ سنويا، أو إذا ماقورن بالزيادة التى حققتها دول الكتلة ذاتها خلال الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٠ والتى وصلت إلى ١١ ٪ سنويا، وكما أوضح المؤلف فى الباب الأول عنه أنه لو تزايد الإنتاج الصناعى بمعدل أبطأ مما كان مستهدفا فى الخطة فسوف يظل هناك إمكانيات كبيرة لقيـــام تجارة مربحة بين دول المجلس المختلفة.

ولكن هل تشمل هذه الزيادة السريعة المستهدفة فى خطط التجارة الخارجية لدول المجلس على تغيرات جذرية فى التوزيع الجغرافى لتجارة دول الكتلة؟ للأسف لم يبحث اقتصاديو الكتلة هذا الموضوع الشائك بصراحة، ولكن يمكن استنتاج بعض الحقائق من الأدلة المتناثرة. لقد ارتفعت نسبة التبادل التجارى للدول الست المكونة للسوق الأوربية المشتركة فيما بينها (داخل السوق) إلى إجمالى تجارتها الخارجية من ٢٤ ٪ عام ١٩٥٠ إلى ٣٠ ٪ فى عام ١٩٥٥، ثم إلى ٣٤ ٪ فى عام ١٩٦٠. ومن ناحية أخرى ظلت نسبة التبادل التجارى للدول المكونة لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة فيما بينها إلى إجمالى تجارتها الخارجيه على ماهى عليه تقريبا خلال العقد الماضى. فكانت فى عام ١٩٥٠ (٦٣ ٪) وفى عام ١٩٥٥، (٦٤ ٪) وفى عام ١٩٦٠ (٦٤ ٪). كما كانت هذه النسب بالنسبة للاتحاد السوفيتى على الوجه التالى: ٥٠ ٪، ٥٣ ٪، ٤٩ ٪ فى نفس السنوات على التوالى[٢]

---

(١) أنظر مجلة current Digenst of the Soviet Press xlv.35836/1962
معدل زيادة الإنتاج الصناعى فى دول الكتلة خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ ٤ر٩ ٪، والانتاج الزراعى ٦ر٥ ٪ والدخل القومى ٤ر٨ ٪.
(٢) أنظر جدول ٦ — ١.

الآن قد أصبح مفهوما تماما أن دول المجلس التى يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة سوف تحتفظ أو قد تزيد من هذه النسبة المرتفعة للتجارة فيما بينها (التجارة الداخلية أى داخل الكتلة) . يشك المؤلف فى أن تكون نسبة « التجارة الخارجية الداخلية » Internal foreign Trade إلى إجمالى التجارة الخارجية فى الولايات المتحدة لو أنها قسمت إلى ست أو سبع مناطق فى أن تصبح بنفس الارتفاع الذى تكون عليه هذه النسبة بين دول المجلس ان لم تكن اكثر) . ومع ذلك فان الاحتفاظ بنفس التوزيع الجغرافى الاجمالى للتجارة بين الشرق والغرب يتضمن زيادة سريعة فى التخصص الانتاجى بين دول المجلس إلى جانب تحقيق النمو المستهدف للتجارة . [1] وهنا يكمن اللغز الحقيقى فى الموضوع ــ« Crux » .

وكما أوضح المؤلف فى الباب السابق ، فقد كانت القوى السوقية فى التجارة الخارجية التى تعمل على تحقيق الترشيد فى التخصص الانتاجى بين دول الكتلة ضعيفة جداً. وكان مرجع هذا الضعف ، ضمن العوامل الأخرى ، ذلك القصور الكبير فى تبادل المعلومات الاقتصادية بين دول الكتلة ، فضلا عن أن نظم التخطيط كانت تعمل على تشجيع أوضاع الاكتفاء الذاتى Instirutional Autarky ذلك النوع المتفجر من التخطيط . وقد أدت هذه القيود إلى قيام منظمة أقتصادية بين دول الكتلة « مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة » تعمل على وضع خطة رشيدة لتوزيع قوى الكتله الانتاجية . ولاشك فى أن المجلس المذكور قد حقق الكثير من النجاح وقام بدور هام نحو توزيع أفضل للموارد الانتاجية ، ومع ذلك فلابد من تخطى بعض العقاب العسيرة إذا ما قدر للمجلس أن يستمر فى عمله بنجاح فى المستقبل .

فيجب على دول الكتلة أولا أن تعمل على تطوير نظرية التجارة الخارجية

---

(١) يرجع لمقالة خروشوف السابقة كذلك (جدول ١ — ٦ ، ٦ — ١ ، ٦ — ٢) .

والتكامل الإقتصادى على أن تتضمن هذه النظرية مجموعة من المعايير الرشيدة التى تقرر أنسب تقسيم للعمل بين مختلف دول الكتلة . فقد كانت نظرية التجارة الخارجية فى الكتلة حتى أوائل العقد السادس من هذا القرن على درجة كبيرة من التخلف النسبى . ويبدو أنه لم يكن هناك أى إتفاق بين إقتصاديو الكتلة حتى بالنسبة للاساسيات والخطوط العريضة للنظرية .[1] ويكشف لنا مشروع المبادىء الأساسية الخاصة « بتقسيم العمل الاشتراكى — Socialist division of labour عن قصور غريب فى دقتها uncisiveness and Rigour أنظر ترجمة هذا المشروع فى نشرة Current digest of soviet press XIV, July 1962

حقا أنه من الممكن اتخاذ قرارات التخصص الإنتاجى دون مساعدة أية نظرية متطورة للتجارة الخارجية ودون استخدام أى مقاييس أو معايير لاتخاذ مثل هذه القرارات . غير أنه فى مثل هذه الحالات على أى حال ، من الجائز استحالة تنفيذ هذه القرارات موضوعيا ، كما حدث فى قرارات مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة التى صدرت فى عام ١٩٥٦ ، كما قد يسكت أو يمتنع واضعو السياسة فى بعض الدول عن تنفيذ قرارات المجلس طالما أنهم لا يرون أسبابا ملزمة تدفعهم لتنفيذها . أما لو كانت هذه القرارات قد أتخذت على أسس وقواعد نظرية لكانت أكثر قبولا وفهما لدى المخططين وواضعى السياسة فى مختلف دول الكتلة .

ويعتقد المؤلف أن حل هذه المشكلات النظرية هى أساسا مسالة وقت ليس الا ، وسوف تنجح الكتلة فى حلها .

ولما كان التخصص الإنتاجى الرشيد بين دول الكتلة يتضمن المساس بالمصالح القومية لدول ذات سيادة ، كان على المجلس حل بعض المسائل السياسية الشائكة .

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر مقالة المؤلف فى مجلة soviet studies ,july62 عن نظرية التجارة الخارجية الشيوعية .

فيجب أن يراعى المجلس ، عند وضع خطط التنمية الشاملة بين دول الكتلة، مخاوف دول الكتلة الاقل تقدما من أن تلتزم بالتخصص فى إنتاج المنتجات الزراعية والمعدنية بينما تحصل الدول الغنية (أى المتقدمة) على النصيب الأكبر من الإنتاج الصناعى ، وقد انعكست هذه المخاوف فى مجالات مختلفة ظهرت فى كتابات الكتلة الاقتصادية والتى أوضحت الطابع « الاستاتيكى » اللاحركى للنفقات النسبية كمعيار للتخصص الانتاجى . كما بينت حاجة كل دولة فى أن يكون لديها قاعدة صناعية ، كذلك أظهرت (بطريقة غامضة) المدى الواسع للاقتصاديات الخارجية بالنسبة لدول الكتلة المتخلفة صناعيا . ويتضمن هذا كله وجوب التصنيع فى دول الكتلة على نطاق واسع بالرغم من ارتكازه فى كثير من الأحيان على نظريات فى الاكتفاء الذاتى غير سليمة .

وبمجرد أن تعقد اتفاقات التخصص الانتاجى تقوم صعوبات أخرى ، فقد يطلب من بعض دول الكتلة إنتاج المواد الأولية أو سلع تحظى فى إنتاجها بتخلف نسبى بالمقارنة بالدول الغربية . ومن الجائز أن يكون السعر فى السوق العالمى لهذه السلع منخفض لدرجة أنه يغطى نفقات التشغيل فى الدول المنتجة لها بالكتلة ، وعلى أساس السعر فى السوق العالمى هذا تتم المبادلات بين دول الكتلة . غير أن هناك طريقة معروفة لرفع هذا العبء عن كاهل الدول المنتجة وهى أن تقوم دول الكتلة الأخرى بدفع إعانات فى شكل أسعار مرتفعة عن الأسعار السائدة فى الأسواق العالمية لنفس المنتجات . وكما سبق أن بين المؤلف فى الباب الرابع أن ذلك سوف يفتح باباً واسعاً لكل دول الكتلة لمحاولة الحصول على مثل هذه المساعدات . وقد تغرى بعض دول الكتلة التى تسفر معاملاتها فى النهاية على أن تدفع أكثر مما تحصل عليه من مثل هذه المساعدات « القدرية — windfalls » بأن تعيد توجيه تجارتها نحو الغرب إذا ما إستطاعت أن تحصل على معدل للتبادل الدولى أفضل من معدلها مع الدول الأعضاء فى الكتلة . ولذلك سوف يظل التخصص الانتاجى بين دول الكتلة محدودا طالما أن الأسعار العالمية هى التى تستخدم

فى التبادل التجارى بين دول الكتلة ، وطالما أن دول الكتلة تستطيع أن تغير من اتجاهات تجارتها بحرية كاملة .

وحتى بعد التغلب على تلك الصعوبات المذكورة آنفا ، فان التكاليف الإنتقالية نحو التقسيم الرشيد للعمل بين دول الكتلة سوف يجلب مزيدا من الصعاب ، فتوجد مشاريع ومصانع كاملة غير اقتصادية فى جميع دول الكتلة، بل هناك صناعات كاملة يجب أن تحول إلى صناعات أخرى أو أن يستغنى عنها نهائيا . وعلى الرغم من أن ألمانيا الديمقراطية استطاعت أن تحول صناعة الطائرات بها إلى صناعة مطروقات وآلات ، إلا أن مثل هذا العمل قد يصبح عبئا ثقيلا على عاتق دولا أفقر من ألمانيا . وعلى أى حال يجب ملاحظة أن هيكل الاستثمارات المستقبلة ، فى هذا الصدد ، أهم بكثير من اعادة التحويل المباشر للمصانع ذات التكلفة المرتفعة ، لأن مثل هذه المصانع سوف تبلى وتنتهى بمضى الزمن ، كذلك قد لا ترغب بعض الدول فى أن تستغنى نهائيا عن بعض صناعاتها الغير اقتصادية (مثل صناعة الحديد والصلب) باعتبارها رمزاً قوميا هاما لقطاع انتاجى مشهور .

وقد يتضمن التقدم نحو اقتصاديات متكاملة رشيدة نقل بعض العوامل الإنتاجية من دولة إلى أخرى ومن ثم تنشأ مشاكل أكثر تعقيداً . فطبقا للوضع السياسى الراهن ، من المؤكد ألا تقبل أية دولة من دول الكتلة نقل جزء مهم من سكانها إلى دولة أخرى لذلك ، فلو فرضنا استمرار وجود ندرة كبيرة فى العمل فى دول الكتلة المتقدمة صناعيا مثل تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية تؤدى إلى احداث آثار عكسية فى التنمية الاقتصادية فمن المحتمل جداً ألا تقبل دول الكتلة ذات الفائض المستمر فى العمل (البطالة) مثل بعض الدول التى تقع على ضفاف نهر الدانوب اجراء أية تنقلات فى العمل على نطاق واسع .

ويوجد موقف مشابه أيضا فى حالة تنقلات رأس المال . وقد يبدو منطقيا أن

يطلب المجلس من بلد كبولندا ، تعتبر غنية نسبياً بالمعادن ، أن تزيد من انتاجها لهذه المعادن بدرجة كبيرة . غير أن مثل هذا الانتاج يتطلب استثمارات ضخمة ذات معدلات مرتفعة نسبيا لعلاقة رأس المال / المنتج Capital - output. كما تتطلب مرور سنوات طويله قبل البدء فى الإنتاج . وإذا أخذنا فى الاعتبار ندرة رأس المال فى الكتلة فسوف تشعر دولة كبولندا بالتفرقة فى المعاملة ما لم تشاركها باقى دول المجلس فى تحمل هـذا العبء . وقد يبدو هذا الأمر بسيطا نظراً لوجود جهاز منظم داخل المجلس يصـدر توصياته ويعمل على منح هذه القروض المتعددة الأطراف ، إلا أن ذلك لم يحدث على نطاق واسع حتى الآن ، فقد كانت الأولويه تعطى دائما فى كل دولة للاستثمارات المحلية أى القومية وعلى سبيل المثال حصلت بولندا على قروض من الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما حصلت عليه من جميع دول المجلس . لذلك يبدو أن البروليتاريا الدولية بين دول الكتلة تتبدد دائما عندما تصل الأمور إلى اقراض النقود . اما عن مستقبل الاقراض بين دول الكتلة فهذه للأسف مسألة سياسية لا يمكن الاجابة عليها فى الوقت الحاضر .

ويجب ألا يتبادر إلى الأذهان ، من هذا العرض السريع ، أن المهام التى سيواجهها المخططون فى الكتله ليست من السهولة بمكان . ومن جهة أخرى فلا يوجد دليل واحد على أن دول الكتله لن تستطيع أن تطور من هيكل انتاجها القائم تدريجيا وبذلك تحقق تقسيماً رشيدا للعمل بين دول الكتله . وفى الحقيقة كانت الخطة العشرينية التى وضعها المجلس نتيجة منطقية فى طريق هذا التطور .

وتشتمل فكرة سد الثغرة الموجودة فى معدل الاستهلاك الفردى بين دول الكتلة الفقيرة والغنية على بعض الأوضاع الهامة فى التجارة الخارجية فطبقا لأفضل التقديرات الخاصة بمستوى الانتاج الصناعى وتغيراته ، نجد أن الجدول السابق الذى يبين معدل الانتاج الصناعى للفرد قد شوه الصورة الحقيقية .

جدول ٨ — ٢

مستوى الانتاج الصناعى للفرد وتغيراته [١]

الدولة	المستوى التقريبى فى عام ١٩٥٥	متوسط الزيادة السنوية خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨
		٪
تشيكوسلوفاكيا	٤٠٥	٦ر٤
ألمانيا الديموقراطية	٣٣٩	٩ر٧
المجــــر	١٨٩	٨ر٤
بولنــــدا	٢١٥	٥ر٧
الاتحاد السوفيتى	٢٦٤	٧ر٤

ومن الجدول السابق يتبين أنه لا يوجد ثمة ارتباط بين مستوى الإنتاج الصناعى للفرد ودرجة نموه سواء كان هذا الارتباط سالباً أو موجباً . وعلى الرغم من عدم توفر تقديرات سليمة ودقيقة لنمو الإنتاج الصناعى فى كل من رومانيا وبلغاريا إلا أن تضمين هذه التقديرات للجدول السابق لن يظهر سوى ارتبـاط بسيط موجب بين مستوى

---

(١) — الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥، مصادر البيانات فى جدول ١ — ٢ ، ١ — ٦ من الطريف أن تشيكوسلوفاكيا كانت تهدف لزيادة إنتاجها الصناعى بمعدل سنوى قدره ١٢٪ خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٥ حينما كانت تهدف المجر زيادة إنتاجها الصناعى بمعدل سنوى قدره ٨ر٧٪ فقط خلال نفس الفترة . والأولى تعتبر أغنى دولة فى الكتلة بينما تعتبر الثانية من ضمن الدول الفقيرة فى الكتلة .

الإنتاج الصناعى للفرد ودرجة نموه . وفى الواقع نلاحظ انخفاضا بسيطاً جداً لمستوى الإنتاج الصناعى للفرد بين دول الكتلة .

فلو أخذنا كل ذلك فى الاعتبار ، لاتضح لنا أن تحقيق المساواة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك لكل فرد فى مختلف دول الكتلة يشتمل على البدائل الثلاث التالية :

(١) أن هذا هدف بعيد المدى جداً ولا يمكن الوصول إليه إلا حينما تبدأ دول الكتلة الأكثر تقدما فى الصناعة تظهر تخلفاً فى معدلات التصنيع .

(٢) أو أن هذا هدف متوسط المدى وفيه يمكن موازنة الإنتاج الصناعى المتأخر فى بعض دول الكتلة الفقيرة بالإسراع فى معدلات النمو للقطاع الزراعى ، ولذلك تصبح تجارة منتجات الصناعات الزراعية أكثر كثافة . وحسب علم المؤلف لم يسبق إطلاقا لأى شخص من اقتصاديى الكتلة أن اقترح ذلك كما لا يبدو أن ذلك محتملا .

(٣) أن هذا هدف متوسط المدى يمكن الوصول إليه عن طريق إعادة توزيع الدخل بين مختلف دول الكتلة بطريق مباشر أو عن طريق وضع أسعار للتبادل بين دول الكتلة تكون فى مصلحة الدول الفقيرة .

وعلى أى حال ، يرى المؤلف أنه لايبدو أن أى من هذه البدائل ممكن أن يحدث فى الوقت الحاضر ، الا أنه يرى أن الموقف قد يتغير فى المستقبل . لذلك يظهر بوضوح أن هدف تحقيق المساواة فى معدلات الإنتاج والاستهلاك لكل فرد بين مختلف دول الكتلة ، إما أنه هدف ممكن تحقيقه فى الزمن البعيد أو أنه شعار أجوف يعمل على تهدأة خواطر تلك الضمائر التى أقلقها الظلم القائم حالياً .

وتتضمن أهداف الكتلة الاقتصادية إجراء تغيرات ضخمة فى التشريعات الاقتصادية الحالية . وقد تم فعلا بعض التغيرات فى السنوات القليلة الماضية . وهناك عدد كبير من الاقتراحات بإجراء تغييرات فى المستقبل .

وقد تقرر فى الدورة الخامسة عشر لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (ديسمبر ١٩٦١) جعل نهاية عام ١٩٦٣ موعداً نهائياً لتنسيق الخطط العشرين القومية بين الدول الأعضاء. وفى الدورة التالية (يونيو ١٩٦٢) ، أنشأ المجلس لجنة دائمة جديدة للإحصاء (كنواة لإنشاء وكالة مركزية للإحصاء لمختلف دول الكتلة) ، كما أنشأ المجلس لجنة دائمة لتنسيق البحوث العلمية والفنية ، كما أنشأ المجلس أيضاً معهداً للتوحيد القياسى للإنتاج يختص بوضع مواصفات عامة للإنتاج فى جميع دول الكتلة . وبالإضافة إلى ماتقدم تقرر إنشاء لجنة تنفيذية مركزية من نواب رؤساء حكومات الدول الأعضاء فى المجلس تحل محل مجلس المندوبين السابق . كما قد تغير وضع المجلس القانونى أيضاً ولكن لم يعرف للآن مدى هذا التغير[1]. وعلاوة على ذلك ، فقد قدم المسئولين فى الكتلة اقتراحات لتغيير طرق التخطيط فى المجلس بطريقة تؤدى إلى زيادة مسئوليات المجلس فى هذا الميدان . كما اقترح خروشوف وضع موازين مادية شاملة لدول الكتلة للإنتاج والاستهلاك لجميع السلع المصنعة الهامة خلال الفترة حتى عام ١٩٧٠ ، مع ضرورة وضع نظام لتخطيط « التجارة متعدد الأطراف — Multilateral trade Planning[2] . كما اقترح الأستاذ Oskar Lange — جعل توصيات المجلس المتعلقة بالتخصص الإنتاجى ملزمة قانوناً[3] . كما ارتفعت أصوات أخرى منادية باستخدام طرق محاسبية واحدة فى جميع أنحاء دول الكتلة ، كذلك استخدام أسعار صرف أكثر واقعية ، وجداول موحدة للمدخلات والمخرجات » .

كما تركز الاهتمام أيضا فى أشكال أخرى من التعاون الاقتصادى بين دول الكتلة خارج مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، فأقامت نوع جديد من الشركات المساهمة بين

---

(١) أنظر تصريح خروشوف فى نشرة XIV, 35/1962, current digest of Soviet Press.

(٢) أنظر المرجع السابق

(٣) أنظر مقالة أوسكار لنج فى مجلة Osr Probleme XIV. 14 8, 15/1962 p. 431

دول الكتلة ذات وكالات تمثل دور الشريك فى الدول الأخرى،مثل شركة Haldex Corporation بين بولندا والمجر وتعمل فى استخراج الفحم؛ والشركة السوفيتية المنغولية المشتركة وتعمل فى استخراج المعادن ، وقد وقعت كذلك دول المجلس (عدا ألبانيا) على اتفاق بإنشاء مكتب مركزى مقره براج لوضع تنظيم موحد لتوزيع القوى المحركة بين جميع دول الكتلة . كذلك تم إنشاء مركز بحوث على مستوى الكتلة فى ألمانيا الديموقراطية لدراسة مشاكل الاستثمار فى جميع الدول الأعضاء [1]. كذلك قدمت اقتراحات لعقد اتفاقات تجارة متعددة الأطراف ، وعقد معاهدات تجارية خمسية ، وإنشاء جهاز اقتصادى لتنسيق الإنتاج والاستهلاك بين دول الكتلة ، وإجراء بحوث لتطوير أنواع السلع المختلفة .

وفى أوائل هذا العقد (السادس) قد وجه اهتمام متزايد إلى المشاكل النظرية للتجارة الخارجية والتكامل الاقتصادى وبدأ الموضوع فى جملته يظهر لأول مرة فى الكتلة[2]. وعلى أى حال ، فقد استلزم تطوير نظرية التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادى بين دول الكتلة إجراء بعض التغييرات السياسية أيضا . ومن ناحية أخرى ، فلو أسفرت حركة تعدد المراكز السياسية Political Polycentrism فى المعسكر الشيوعى عن تعدد مراكز « القوى » Momentum فإن الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى قد ينعكس فتتحول بعض الدول نحو التجارة مع الغرب . ويظهر الضغط الاقتصادى على ألبانيا لباقى دول الكتلة مخاطر الاعتماد الزائد على الاتحاد السوفيتى ، كما يكشف عن بعض مساوىء « البروليتاريا الدولية » Proletarian Internationalism وعندما تبدأ دول الكتلة فى التحول بدرجة أكبر نحو التجارة مع الغرب ، فلا بد وأن ينتج عن ذلك تقسيم رشيد للعمل بين دول الكتلة نوجود نوع من التنظيم السوقى الآلى حيث تجتهد كل دولة

---

(١) أنظر نشرة PAP Polish Economic Survey العدد الثانى عشر لعام ١٩٦٢ .

(٢) أنظر كتاب - Rudolf Brauer المرجع السابق .

فى سبيل إنتاج الصادرات الأكثر ربحية وعلى أى حال ، لا ينتظر حدوث تطور سياسى من هذا النوع فى الوقت الحاضر .

وإذا استطاع المجلس فى المستقبل أن يوسع من سلطاته التخطيطية ، فسوف تفقد كثير من مؤسسات التجارة الخارجية « داخل الكتلة » وظائفها . فمثلا قد كان السبب raison d, etre فى إحتكار التجارة الخارجية هو حماية الإقتصاد الداخلى — من «فوضوية الأسواق الرأسمالية العالمية Capitalist world market Anarchy of the» لا من دول الكتلة الأخرى . فضلا عن ذلك فقد أثبتت يوغوسلافيا أنه من الممكن لاقتصاد شيوعى أن يعمل بفاعلية دون وجود مؤسسات للتجارة الخارجية من هذا النوع ، وأنه من الممكن أن توجه مؤسسات التجارة الخارجية اهتماما متزايداً للتجارة بين الشرق والغرب بينما تبدأ الشركات المختلفة أو أجهزة الشراء الداخلية فى عمل اتصالات مباشرة مع بعضها البعض أو مع أجهزة المجلس المختلفة ولاشك أن زيادة الاتصالات المباشرة بين المخططين وقادة الانتاج والقائمين على التجارة الخارجيـــة فى مختلف دول الكتلة توحى بحدوث مثل هذا التطور .

هذا ولا يزال نظام التجارة الخارجية فى الكتلة الإشتراكية فى مهده لذلك تكثر النظم واللوائح وتفيض الآراء والإقتراحات ويسرى الإتجاه التجريبى . ولم تفتر الهمة نحـــو تحقيق الحجم الأمثل للتجارة كذلك تحقيق توزيع سلعى أمثل لهذه التجارة . وقد تتلاشى عندئذ هذه النظم المقدسة مثل « احتكار التجارة الخارجية » بواسطة ذلك الطريق التاريخى الجانبى الا وهو منطق الكفاية الذى يتطلب اتصالا أوثق بين المنتجين والمشترين .

ويبدو أن الجيل الناهض من اقتصادى الكتلة والفنيين الذين على صلة بالمشاكل الحقيقية للتجارة والانتاج أقل تمسكا بالقيود الايدولوجية الفكرية من الجيل القديم . ويعتمد نجاحهم فى تطوير نظام تجارتهم الخارجية جزريا على مدى نجاحهم فى تخطيهم للمبادىء والتعاليم الماركسية العتيقة فى التجارة الخارجية .

* * *

الملاحق

ملحق « أ »

اتفاقية التسعير بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية ألمانيا الديموقراطيـة

المذكرة التفسيرية لشرط السعر فى الاتفاق المعقود بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية ألمانيا الديموقراطية سنة ١٩٥٨ .

(١) تحدد الأسعار بناء على متوسط أسعار السوق العـــالمى سنة ١٩٥٧ وذلك فى الأسواق الرئيسية للسلعة موضع التعامل ، بعد أخذ تكاليف النقل فى الاعتبار .

(٢) تستبعد عناصر المضاربة والتمييز عند وضع هذه الأسعار .

(٣) يقصد بالأسواق الرئيسية الأسواق الرائدة للسلع موضع التعامل وعند تحديد الأسواق الرئيسية لسلعة ما يجب أخذ العوامل الاقتصادية والجغرافية للدول المشتركة فى التعامل فى الاعتبار .

عند تحديد هذه الأسواق الرئيسية كأساس لاحتساب السعر الأساسى يجب البدء بوجهة نظر المشترى بعد أخذ مصالح البائع فى الاعتبار .

ويجب أن يراعى أن السوق الأساسية هى التى كان المشترى — من وجهة النظر الاقتصادية البحتة — يتم تعامله فيها إذا لم يمكنه شراء هذه السلعة من دولة زميلة اشتراكية .

(٤) يجب أن يعتمد على الوثائق التالية فى تحديد السعر الأساسى :

أ — العقود وحسابات التسليم التى تم تنفيذها .

ب — الاخطارات الصادرة عن البورصات التنفذية (أ كثر من الأسعار الرسميـــة » .

جـ — قوائم الأسعار الرسمية writs

د — عطاءات الشركات المعروفة بجديتها

أما المستندات التالية فتأخذ فى الاعتبار ولــكن من جانب العلم فقط .

أ — الاسعار الواردة بالدوريات الفنية (المقترنة بأقل كميات)

ب — قوائم الاسعار والــكتيبات الايضاحية

يجب التحقق من صلاحية المستند ، لا تؤخذ الإنحرافات السوقية بالنسبة للصفقات غير التجارية ، فى الإعتبار ، يجب أن يوقع العقد (المستخدم لتحديد السعر الاساسى فى ظل الظروف التجارية العادية) .

إذا ما حدث وان كان السعر المحتسب بناء على المستندات المشار إليها بعملة حسابية تنحرف قوتها الشرائية بدرجة كبيرة عن قوة تلك العملة الشرائية بالعملات الحرة فأما أن لا يأخذ بهذا السعر كسعر أساسى أو يعمل حساب ذلك الفارق فى القوة الشرائية بكيفية إيجابية .

يمــكن الاعتماد على أسعار التعاقد بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية كسعر

أساسى عندما يتعلق الأمر بسلعة تبيعها الدول الاشتراكية أو تشتريهما من أسواق العالم الرأسمالى بكميات كبيرة .

إذا لم تتوفر ثمة مستندات كالمبين تفصيلها بعاليه منذ ١٩٥٧ فيجب تأسيس السعر على أساس أى مستندات أخرى يرجع تاريخها إلى تاريخ سابق بعد أخذ الأرقام القياسية الرسمية فى الاعتبار أو أية وسيلة تسوية أخرى يتفق عليها الطرفان .

بالنسبة للمعدات الخاصة التى لا يتوفر لها مستندات على الاطلاق فيجب حساب السعر الأساسى بناء على مقارنة أسعار السلع المثيلة فى الأسواق الرئيسية .

بالنسبة للسلع الزراعية ذات الطابع الموسمى يجب حساب السعر الاساسى بالنسبة للموسم الواحد .

(٥) يجب أخذ تكاليف النقل العادية فى الاعتبار عند احتساب تكاليف النقل .

(٦) تحدد أسعار إعادة التصدير عند مستوى أسعار الشراء الفعلية التى سبق الاتفاق عليها متضمنة تكاليف النقل وعمولة ١٪ .

(٧) إذا ما غير من درجة الجودة فيجب تغيير السعر بحيث يتفق مع ذلك التغير الاول .

(٨) مع انهاء العقد السنوى يجب تحديد أكبر عدد من الاسعار النهائية . لن يسمح بالاسعار المبدئية إلا فى حالات محدودة استثنائية بشرط أن تتفق مع متوسط الاسعار العالمية . يجب تحديد الاسعار النهائية ثلاثة أشهر (أو ستة أشهر فى حالة توريد المصانع الكاملة) فى حالة التصنيع الوحدات التكاملة — بعد توقيع العقد السنوى .

الملحق «ب»

عرض سريع لأسعار الصرف فى

دول شرق أوربا الاشتراكية

أهملت الدراسات الغربية كل ما يتعلق باسعار الصرف فى دول شرق أوربا الاشتراكية لسببين : الأول اعتبار هذه العملات عملات محلية Domestic والثانى أن التجارة المتبادلة فيما بين الدول الغربية ودول هذه الكتلة تتم بناء على الأسعار الغربية وبعملاتها حتى التجارة المتبادلة داخليا فيما بين دول الكتلة الشرقية تتم بأسعار التجارة الخارجية الغربية بعد تحويلها إلى ما يقابلها بالروبل بناء على سعر تبادل خاص يكون نتيجة قسمة الأسعار بالدولار الأمريكى على سعر التبادل بين الدولار والروبل . ولعل الدراسة السريعة التالية للمبادىء النظرية والتطبيقية لأسعار الصرف فى الدول الاشتراكية قد توضح بعض الجوانب ذات الأهمية فى تجارة هذه الدول الخارجية .

(١) نظريات سعر الصرف فى دول الكتلة

ظهرت ثلاث مدارس لنظريات سعر الصرف فى دول الكتلة :

المدرسة الاولى تعتقد أن سعر الصرف يرتبط بنسبة الذهب فى العملة المحلية والتى يجب أن تعكس بدورها قدرا معينا من العمل أغرق فى انتاج هذا الذهب . والغريب أن بعض هؤلاء الاقتصاديين يتحيزون لفكرة نسبة الذهب هذه بدرجة لا تقل عن

كبار المحافظين من البنوك الأمريكيين . وقد ذكر أحد الاقتصاديين المجريين فى معرض حديثه المعارض لهذه الفكرة « أن نسبة الذهب فى العملة الاشتراكية هى شىء بعيد تماما عن الطبيعة العملية لوجود نسبة ذهب فى العملة المحلية أو وحدة النقد الحسابية المحلية » .

أما مدرسة التفكير الثانية فتربط بين أسعار الصرف الحالية والقيمة الشرائية النسبية للعملات المحلية . وقد زاد الأمر ايضاحا ما جاء فى كتاب حاز على إحدى جوائز الدولة ألفه أحد الإقتصاديين الألمان أن « من خصائص العلاقات النقدية فى أسواق العالم الديموقراطى ثبات أسعار الصرف والاتجاه المتزايد نحو التسوية فيما بينهما وبين القوة الشرائية لوحدة النقد .. فمفهوم التصريح الرسمى بتحديد نسبة الذهب فى المارك الألمانى بما يعادل ١٫٨ روبل أن يكون فى مقدور الفرد أن يشترى بما قيمته ١٫٨ مليون روبل فى الاتحاد السوفيتى نفس كمية الانتاج المعمر أو الاستهلاكى أو الخدمات التى يشتريها بمليون مارك ألمانى فى ألمانيا الديموقراطية . [1] » . ولم يحل هذا دون إنكار بعض الاقتصاديين الآخرين هذه العلاقة بين سعر الصرف والقوة الشرائيـة أو أن هذه الأسعار ترتبط بأى شكل بقوى العرض والطلب .

أما مدرسة التفكير الأخيرة فهى تنكر على أسعار الصرف أى أهمية تضفى عليها . وقد تعرض بوجهة النظر هذه مسئولان رسميان ألمانيان عالج الموضوع بنفس وجهة النظر الغربية فقررا أن « أسعار الصرف لا تزيد عن كونها وسيلة لتسوية معاملات دول الكتلة الاشتراكية مع بعضها البعض .

وأن محاولة التلاعب بهذه الأسعار لن تغير كثيراً طالما وأن النظام الاشتراكى

---

(١) Gunter Kohlmez Der demokratische weltmarkt (E. Berlin 1954)

يحتم توازن صادرات وواردات أى دولتين اشتراكيتين خلال أجل زمنى معين[1] ».

لم يخلو الموضوع من تحليل سياسى إذ ربط بعض المفكرون العقائديون فى الكتلة أسعار الصرف بنظريات سياسية معينة وهو موضوع يخرج عن نطاق هذا البحث .

ولعل أهم نقد وجه إلى النظريات الاشتراكية لسعر الصرف هو ذلك الذى وجهه اقتصادى بولندى كتب « ليس للأفكار الاقتصادية الماركسية فيما يتعلق بالعملات الأجنبية عموما ومشاكل سعر الصرف بوجه خاص أهمية تذكر . . ويبدو أن التحليل الاقتصادى الماركسى عندما تعرض لمشاكل سعر الصرف قد أخذ المسألة من جانب بدائى بحت هو جانب النقود وبدون ربط هذا الجانب بالنظريات الاقتصادية الحديثة للتجارة الخارجية . . وأعنى بهذا أن التحليل قد جاء على أساس عتيق من الآراء المتقدمة فى النظرية النقدية » . وفيما يتعلق بالنظرية النقدية ذاتها لم تتعدى النظريات الماركسية الكلاسيكية . — فيما عدا التحليل السريع الذى قام به الاقتصادى الألمانى Atlas — النظرية الكلاسيكية لكمية النقود . . كما وأن ماعبرت عنه الكتابات الاقتصادية الألمانية الديموقراطية أبلغ مثل لمدى اضطراب التفكير النظرى وسوء فهم الطبيعة الاقتصادية لسعر الصرف » .

ولقد أساء معظم الاقتصاديين الماركسيين فهم الحقيقة البسيطة فى أن أسعار الصرف إنما هى أسعار العملات الأجنبية وأن لها أثرا على الاقتصاد القومى . وهذه الحقيقة قد تتضح إذا ما افترضنا أن سعر الصرف فى ظل اقتصاد مثيل للاقتصاد السوفيتى قد قيم بأكثر من قيمته الحقيقية (وهو الوضع فى دول شرق أوروبا الاشتراكية دون استثناء) فهو أمر له نتيجتان :

(١) أن مؤسسات التجارة — فى ظل مستوى الأسعار المحلية المتوفر آنئذ —

---

(1) H. Heuchler and L, Petzold, « Zum Thema Preisausgleich und Subvention im Aussenhandel », Deutsche Finanwirtschaft 6/1958 .

سوف تجد حافزاً أكبر على الاستيراد عن التصدير مدفوعة بفرصة الربح النقدى المباشر المتوفرة لديها .

وهذا التصرف بدوره سيسبب عجزاً مزمنا فى ميزان المدفوعات وهى المشكلة التى تعانى منها دول الكتلة فى وقتنا الحالى وتحاول التغلب عليها إما بالتحديد المباشر للسلع المستوردة أو أسعار الصرف المزدوجة « Shadow Exchange Rate » التى تلتزم مؤسسات التجارة بإعادة تقويم أرباحها على أساسها (وهى أسعار صرف أقرب لأسعار صرف القوة الشرائية منها لأسعار الصرف الرسمية) .

(٢) إذا ما حددت وزارة التجارة الخارجية أسعار السلع المستوردة على أساس السعر بالعملة الأجنبية مضروبا فى سعر الصرف فينتج سعراً محلياً منخفضاً نسبياً يشجع على زيادة استهلاك هذه السلعة (صناعية أو استهلاكية بدرجة كبيرة قد تتعدى الحدود الاقتصادية) ، أما إذا حددت الأسعار المحلية عند المستوى المحلى الذى يخدم الاعتبارات التى تراها السلطات المعنية دون الاعتماد على أسعار السوق الدولية فمعنى هذا فى الواقع الأخذ بنظام أسعار الصرف المتعددة « Multible Exchange Rate » حتى ولو لم يكن هناك فعلا نظاما من هذا القبيل . ومؤدى هذا أن الأسعار المحلية المختلفة تأخذ علاقات أخرى مختلفة بالأسعـــار فى الأسواق الأجنبية اعتمادا على الإعانات التى قد تمنحها أو الأرباح التى تحصل عليها مؤسسات التجارة الخارجية ، ويتسبب هذا الوضع فى بعض صعوبات خاصة إذ أن تحديد سعر محلى منخفض بالنسبة لسلعة معينة لتشجيع استهلاكها المحلى سوف يتيح لمؤسسة التجارة بفرصة تصدير هذه السلعة وتحقيق ربح مجزى ، ومحاولتها الحصول على كميات منهـــا للتصدير سوف تؤدى بالتبعية إلى تخفيض كمية المعروض أمام المستهلك المحلى وتخل بالغرض الأساسى من تخفيض الأسعار .

لم يتعرض أى من اقتصاديو الكتلة لهذه التأثيرات ولعل أقرب ماقيل هو ما كتبه

اقتصادى بولندى « أن مجرد ارخاء النظر عن الفكرة الراسخة للذهب التى اشترك فيها بعض الاقتصاديون الماركسيون سوف يفتح المجال لاستخدام كافة أسعار الصرف سواء كانت ثابتة أو متغيرة أو مرنة موحدة أو مختلفة فى النظام الاقتصادى الاشترا كى بنجاح بشرط أن يكون هناك وعى حقيقى بما يمكن أن يؤدى إليه مثل هذا التصرف من نتائج اقتصادية[1] . . » . وهو اتجاه انفردت به بولندا ولا تعتقد أن نظام تخطيط وإدارة التجارة الخارجية فى دول الكتلة سوف يصل إلى هيكله الأمثل دون أخذ هذه العوامل فى الاعتبار .

(٢) أسعار الصرف الحالية فى دول الكتلة

لدى دول الكتلة ثلاثة أنواع من أسعار الصرف كل منها يخدم غرضا خاصاً أو يعكس نظرية مختلفة .

(أ) سعر الصرف الرسمى :

حددت قيمة معظم عملات دول شرق أوروبا المركزية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أما بمعادلتها بالذهب أو بالروبل . إلا أنه لم يكن لهذه القيمة معنى يذكر نظراً للتقلب الدائم المستمر فى الأسعار الداخلية والتضخم النقدى الذى ظل معظمها يعانى منه حتى سنة ١٩٥٣ . واعتباراً من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ انخفض مستوى الأسعار العام فى بعض دول الكتلة وارتفع فى البعض الآخر ولم يتخذ اتجاها موحدا نحو النزول إلا فى ١٩٥٦ .وقد حافظت معظم دول الكتلة على أسعار الصرف التى سبق لها تحديدها ١٩٥٣ حتى سنة ١٩٦١ .

لم تفسر أى من دول الكتلة الأساس الذى اعتمدت عليه فى تحديد أسعار

(1) Miroslaw Orlowski «Das Problem der Valutenkurse in dersoziallistischen Wirtschaft '» Zeitschrift für die gesamtestaatswissenscft' Band 116'1/1960 .

الصرف لديها كما أن الـكتابات الاقتصاديه الألمانية لا تفصح عن شيء من هذا القبيل أما الشيء الوحيد المؤكد فهما الحقيقتان التاليتان :

(١) أنه لم تـكن هناك ثمة علاقة ما بين سعر الصرف ونسبة الذهب فى العملة حيث أن احتياطيات أغلب دول الـكتلة من الذهب والعملات الصعبه والروبل كانت ضئيلة .

(٢) أنه لم تكن هناك ثمة علاقة بين أسعار الصرف والقوة الشرائية النسبية لوحدات النقد المحلية . وقد قدر أحد الاقتصاديين الأمريكيين نسبة المغالاة فى تقدير سعر صرف الروبل الروسى سنة ١٩٥٠ بـ ٤٠٪ وذلك قبل إعادة تقييمه . كما وضع أحد الاقتصاديين البولنديين سعر تعادل للزولوتو البولندى مع الدولار الأمريكى بلغ ١ : ٥٠ وذلك بالنسبة للمبادلات التجارية فيما بين البلدين هذا فى الوقت الذى كان فيه سعر الصرف الرسمى ٤ : ١ وقد اعتمد المخططون الاقتصاديون الألمـان على سعر صرف مختفى Shadow بلغ ٢ر٤ مارك ألمانى للدولار الأمريكى فى الوقت الذى بلغ فيه سعر الصرف الرسمى ٢ر٢ مارك للدولار الواحد .

وقبل التعرض لمسألة القوة الشرائية للعملة يجب التحذير من عدم وضوح هذه النظرية فى حد ذاتها وأن كافة النتائج الرياضية لها تعتمد بدرجة كبيرة على نظام الترجيح الذى اعتمد عليه لعمل هذه المقارنات وهذا ينصرف بوجه خاص إلى مقارنات القوة الشرائية النسبية الموضحة فى البيان الإحصائى التالى :

احتياطيات الذهب الرسمية
وأسعار الصرف غير التجارية

	العملة	١٩٦٠ الاحتياطيات الرسمية روبل	١٩٦٠ أسعار الصرف غير التجارية روبل	١٩٦١ الاحتياطيات الرسمية روبل	١٩٦١ أسعار الصرف غير التجارية روبل
ألبانيا	١٠٠ ليك	—ر٨	—ر١٠	١ر٨٠	—ر١
بلغاريا	١٠٠ ليو	٥٨ر٨٢	١١٢ر٤	١٣ر٢٣	١١ر٢٤
تشيكوسلوفاكيا	١٠٠ كرون	٥٥ر٥٦	٨٦ر٢١	١٢ر٥٠	٨ر٦٢
ألمانيا الديموقراطية	١٠٠ مارك	—ر١٨٠	—ر٢٥٨	٤٠ر٥٠	٢٥ر٨٠
المجر	١٠٠ فورنت	١٠ر٣٤	٧١ر٤٣	٧ر٦٧	٧ر١٤
بولندا	١٠٠ زولوتى	—ر١٠٠	٦٦ر٨٤	٢٢ر٥٠	٦ر٦٧
رومانيا	١٠٠ لى	٦٦ر٦٧	١٣٠ر٩	—ر١٥	١٠ر٣١

هذا وقد وضع سنة ١٩٥٧ نظام خاص لأسعار الصرف يقضى بتحديد أسعار صرف خاصة للعمليات التجارية وغير التجارية (السياحة وبعض بنود التجارة غير المنظورة) فيما بين دول الكتلة وربطت هذه الأسعار بالقوة الشرائية النسبية. والمتتبع لهذه الأسعار يلاحظ أنها كافية لتوضيح مدى ابتعاد أسعار الصرف الرسمية عن القوة الشرائية الفعلية لهذه الوحدات النقدية .

والواقع أن انحراف أسعار الصرف الرسمية عن القوة الشرائية للعملة مسألة لها أهميتها وتقتضى التعرض لها بشىء من التفصيل .

جرت دول الكتلة على تعادل كثير من السلع التى لا يمكن أن يحدد لها سعر دولى محدد (السفن — الآلات — معدات الحرب) وذلك بناء على الأسعار المحددة لها محلياً فى الدول المنتجة بعد تحويلها إلى ما يقابلها بالروبل وفقا لسعر الصرف الرسمى . وحتى ١٩٥٧ لم يختلف الوضع بالنسبة للخدمات وظلت تقوم بالأسعار المحلية أيضاً وتحول قيمتها إلى مايعادلها بالروبل . وقد تسبب هذا الوضع فى وضع بعض الدول فى مركز غير طيب . وتحقيق البعض الآخر — وهى تلك الدول التى يقل سعر الصرف الحقيقى لعملاتها عن سعر السوق الرسمى أو بمعنى آخر المغالى فى تقدير عملتها — أرباحاً على حساب تلك الأولى .

وقد كان مدلول هذا الوضع واضح وهو ارتفاع سعر الصرف للروبل الروسى عن سعر صرفه الحقيقى أو أن هناك مغالاة فى تقديره بالنسبة لكل عملات شرق أوربا وفيما عدا الزولوتو البولندى . وقد تراوحت درجة التميز لجاءت الجر فى المقدمة وتلتها بلغاريا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وأخيراً ألمانيا الديموقراطية وكان السبب المباشر هو ثبات هذه العملات طوال الفترة منذ ١٩٥٥ إلى نهاية ١٩٦٠ وبقاء مستوى الأسعار العام لهذه الدول عند نفس المستوى دون تغير ظاهر . ويعتقد المؤلف أن هذه الظاهرة التى عكست نوعا من الاستغلال الروسى فقد كانت سبباً مباشراً فى استياء دول شرق أوربا واضطرار الاتحاد السوفيتى إلى تخفيض قيمة الروبل فى أول يناير ١٩٦١ .

والخلاصة أن نظام أسعار الصرف الرسمية فى دول شرق أوربا فى حاجة إلى إصلاح جوهرى ويبدو أن هذا الأمر يقع ضمن الأمور التى تقوم بدراستها لجنة « نواحى الاستفهام الاقتصادية » التابعة لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .

(ب) أسعار الصرف غير الرسمية :

يوجد فى الوقت الحالى نوعان من أسعار الصرف غير التجارية . أسعار الصرف

غير التجارية فيما بين دول الكتلة، وأسعار الصرف السياحية مع دول الغرب .

وضعت أسعار الصرف غير التجارية بالنسبة للمعاملات المشتركة فيما بين دول المجلس لخدمة أغراض خاصة (كمعرض ليبزج مثلا) منذ سنة ١٩٥٥/٥٤ وفى سنة ١٩٥٧ وافقت البنوك المركزية لدول المجلس مجتمعة على تكوين نظام عام لأسعار الصرف غير التجارية يخدم الأغراض السياحية بصفة رئيسية وحددت قرابة ٧٥ حالة يحتسب فى كل منها سعر صرف غير تجارى خاص اتفق عليه . تحدد هذه الأسعار سنويا وبدون الارتكان إلى أساس معين ولم يطرأ عليها أى تغيير جوهرى خلال السنوات الأربع الأخيرة .

عقدت هذه الإتفاقات على أساس ثنائى ولم تأخذ كل دول المجلس بها . ويذكر على سبيل المثال ألمانيا الديموقراطية وألبانيا من جهة وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا من جهة أخرى . كما ولم تكن مكملة لبعضهما البعض أيضاً .

أخذت دول المجلس جميعها فيما عدا ألبانيا بنظام أسعار الصرف الخاصة للسياح القادمين من دول غربية . وقد لوحظت بعض حالات كان من الأرخص فيها شراء الروبل بالماركات الفنلندية عن شراءها بالدولار الأمريكى وذلك عندما اختلفت أسعار الصرف هذه بالنسبة لكل دولة . كما لوحظ أيضا أن هذه الأسعار لا تتفق مع أسعار الصرف غير التجارية التى حددت للمعاملات غير التجارية الداخلية فيما بين دول الكتلة وأدى هذا بدوره إلى ظهور بعض فرص المقاصة كما يتضح من البيانات الإحصائية التالية :

الدولة والعملة	العملة المحلية « الوحدات المعادلة لدولار أمريكي »	إمكان حدوث المقاصة من الدولار للروبل ومن الروبل للعملة المحلية بأسعار صرف مختلفة (١)	(٢)	(٣)
ليك ألباني				
ليوا بلغاري	٩٫٥٢	٤٠	١٠٠	١٢٥
كرون تشيكي	١٤٫٣٥	٣٫٥٦	٨٫٩	١٧٫٠
مارك ألماني	٤٫٢٠	١٫٥٥	٣٫٨٧٦	٥٫٥٥٦
فورنت مجري	٢٣٫	٥٫٦	١٫٤٠	٢٩٫٣٥
زولوتو بولندي	٢٣٫٩٤	٥٫٩٨	١٤٫٩٦	١٠٫٠
لي روماني	١٢٫—	٣٫٩٦	٩٫٧٠	١٥٫٠
روبل روسي	١٠٫—	..	..	..

(١) دولار إلى روبل (بالسعر الرسمي) وروبل إلى عملة وطنية (السعر غير التجاري)
(٢) « « « (« السياحي) والروبل إلى العملة الوطنية (بالسعر التجاري).
(٣) « « « (« «) وبالروبل إلي السعر غير التجاري (بالسعر الرسمي).

والعمود الثالث يوضح أن السائح الذي يحمل دولارات في مركز أفضل من الآخر الذي يحمل روبل إذ يستطيع الأول تغيير ما بحوزته من دولارات بأي عملة أخرى مباشرة بدل من تحويلها إلى روبل ثم مبادلتها بعد ذلك. أما النقطة الثانية فهي أن تغيير الدولار بالروبل بسعر الصرف السياحي ثم إعادة تحويل الروبل إلى العملات الأخرى الوطنية بسعر الصرف الرسمي (العمود الرابع) كان مربحاً للغاية (بالنسبة لكل دولة فيما عدا بولندا) لو كان قد سمح به.

د — سعر صرف السوق الحرة :

لما كان من غير المسموح به قانوناً تداول هذه العملات خارج نطاق الكتلة فإن سعر صرف فى السوق الحرة لم يعكس القوى الاقتصادية للعرض والطلب فحسب وإنما عنصر الضغط السياسى فى فرض هذه القوانين النقدية .

والبيان الإحصائى التالى برغم توضيحه هذه الحقيقة يوضح تعدد هذه الأسعار الحرة وان وجود سعر حر واحد كان أمراً نادرا (كذلك تتقلب هذه الأسعار باختلاف الزمان والمكان وبدرجة كبيرة) .

كان التعامل فى هذه الأسواق الحرة محدود نسبياً ولم يكن لهذه الأسعـــار ثمة قيمة اقتصادية فيها عدا المارك الألمانى، وذلك بسبب بعض الظروف الاقتصـــادية والسياسية الخاصة لألمانيا الديموقراطية وبوجه خاص برلين التى كانت مركزاً لعمليات التبادل النقدى هــذه .

عمليات النقد التجارية الرسمية

وأسعار صرف السوق الحرة

السنة	صادرات ألمانيا الغربية لألمانيا الشرقية مليون مارك غربى	العمليات النقدية فى سوق برلين الغربية الحر «مليون مارك غ	مليون مارك ش»	العمليات النقدية الحرة بالنسبة لصادرات ألمانيا غ لألمانيا الشرقية	متوسط سعر الصرف الرسمى لألمانيا غ بألمانيا ش
٥١	١٧٨	٢١٢	؟	١١٩	؟
٥٢	١٦٥	٢٣٦	٩٩٩	١٤٣	٢ر٤
٥٣	٢٥٤	١٤٥	٧٢٥	٥٧	ـر٥
٥٤	٤٥٥	١٩٦	٨٦١	٤٣	٤ر٤
٥٥	٥٦٣	١٥٨	٧٣٠	٢٨	٦ر٤
٥٦	٦٩٩	١٨٢	٧٢٦	٢٦	ـر٤
٥٧	٨٤٦	١٨٣	؟	٢٢	؟
٥٨	٨٠٠	١٦٦	١٢٢	٢١	ـر٤
٥٩	١٠٧٩	١٨٣	٦٨٦	١٧	٨ر٣

يوضح هذا الجدول الذى لا يتضمن عمليات السوق الحرة الاخرى التى حدثت فى جهات أخرى من ألمانيا الغربية أو العمليات التى تمت خارج نطاق مكاتب الصرف الرسمية أن عمليات السوق الحرة قد تعدت فى السنين الاولى العمليات الرسمية وانها وان كانت قد انخفضت بعد ذلك فانها لم تهبط إلى مستوى سحيق بل حافظت على حجمها المرتفع .
والملاحظ أن سكان برلين الغربية لا يستطيعون شراء سلعة ما بالمارك الشرقى المتبادل فى السوق الحر والسلع الوحيدة المسموح بشراءها بدون هذا الشرط هى

المواد الثقافية (الاسطوانات — الكتب . . إلخ) . وهذا يدل على أن هناك قدراً لا بأس به من التهريب .

لا تتوافر أية معلومات عن حجم التعامل غير الرسمى فى السوق الحر فى دول الكتلة الاخرى ، ولكن يعتقد مما تنشره صحافة الكتلة أن هناك قدراً لا بأس به من هذه المعاملات .

لا يعتقد أن ثمة تغير سيطرأ على نظام أسعار الصرف فى دول الكتلة فى المستقبل القريب . فاحتمال تغيير سعر الصرف الرسمى وأسعار الصرف غير التجارية مستبعد ، وأسعار صرف السوق الحرة ستظل على ما هى عليه طالما وأن هناك سيطرة على قوى العرض والطلب على النقد الاجنبى . أما الاختلاف بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار السوق الحرة فيظل أيضا طالما وأن النظرية الماركسية لسعر الصرف تلعب دورها فى الحياة الاقتصادية لدول شرق أوربا :

الملحق (ح)

لجان مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

(١) الهيكل التنظيمى لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

تعد الجمعية العامة لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة أعلى جهاز فيه وهى بذلك تجتمع وفقا للائحة نظامه الاساسى مرتين على الاقل سنويا وذلك فى العواصم المختلفة للدول الاعضاء . تتكون وفود الدول إلى هذه الجمعية العامة من وزراء التجارة الخارجية أما بصحبة رئيس التخطيط أومنفردين وينضم إليهم الوزراء الآخرين والأعضاء الوظيفيين المتفرغين بالحزب بصفتهم الاستشارية . تتاقى هذه الجمعية العامة توصيات مجلس الممثلين

وتقوم بدورها بتحويل توصياتها إلى الدول الاعضاء .

يضم المقر الرئيسى للمجلس قسمين الأول مجلس الممثلين Representatives والثانى السكرتارية — وهى أجهزة مقرها الدائم موسكو ويبلغ عدد موظفيها مائة موظف ينتمون إلى الجنسيات المختلفة للدول الاعضاء .

يضم مجلس الممثاين أو المندوبين ممثلا واحدا عن كل دولة ويشرف مباشرة على السكرتارية والأجهزة الاخرى التابعة ويضع مقترحات السياسة العامة التى تنظر فيها الجمعية العمومية .

أما السكرتاية التى يرأسها N. Feddedew وهو روسى الجنسية ومساعدان آخران، فتتولى الجانب الادارى للمجلس وتمثله فيما يعقد من مؤتمرات على مستوى دول الكتلة .

يختلف مقر معظم اللجان العلمية والاقتصادية ولجان المعونة الفنية التابعة المجلس وتنتشر بين عواصم دول الكتلة وغالبا ماتضم ممثلين للوزارات المعنية ، وتقوم هذه اللجان بثلاث وظائف رئيسية : وضع توصيات التنميط والتخصص وتبادل المعلومات الفنية وتوجيه مشاريع البحث التى تنفذ على مستوى الكتلة وأخيرا وضع توصيات التنسيق بين الخطط طويلة الأجل التى توضع لقطاع الصناعة .

(٢) اللجـــان

أنشئت معظم اللجان التابعة للمجاس بعد دور الانعقاد السابع للجمعية العامة الذى عقد فى برلين فى مايو ١٩٥٦ وتزايد عددها من هذا التاريخ كما أدمج بعضها أيضا . وفيما يلى عرض سريع لهذه اللجان وأوجه نشاطها :

ا — لجنة الفحم :

ومقرها وارسو وكونت بعد دور الانعقاد السابع . ولقد وضعت هذه اللجنة خطط

يتم بمقتضاها الغاء واردات فحم الـكوك من الغرب نهائيا كما وضعت الموازين الخاصة بالطاقة فى دول الـكتلة حتى ١٩٦٥ كما تناولت بالبحث طرقا جديدة للتعدين .

ب — لجنة الـكهرباء :

ومقرها موسكو وكونت بعد دور الانعقاد السابع (وان كانت هناك لجنة خبراء خاصة لنفس الموضوع من قبل) . ساهمت اللجنة فى مشروع التنمية الاقتصادية لمنطقة نهر الدانوب ومشروع كهربة دول الـكتلة كما تناولت بالبحث إنتاج الـكهرباء بالطاقة الذرية وتقدمت باقترحات تناولت انتاج معدات انتاج الطاقة .

جـ — لجنة البترول والغاز :

ومقرها بوخارست وكونت بعد دور الانعقاد السابع أيضا . لم يساهم سوى رومانيا والاتحاد السوفيتى فى أعمال هذه اللجنة حتى سنة ١٩٥٨ ولـكن سرعان ما اهتمت معظم دول الـكتلة بنشاطها خصوصا بعد وضع مشروع خط أنابيب البترول الذى كان سيربط روسيا بدول شرق أوروبا كذلك تشييد عدد كبير من مصانع البتروكيماويات فى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر وبولندا.

د — لجنة المعادن الحديدية :

ومقرها موسكو وكونت بعد دور الانعقاد السابع أيضا . وقد تناولت هذه اللجنة بالدراسة مشاريع إنتاج الصلب على مستوى دول الـكتلة خلال الفترة حتى ١٩٦٥ والخطوات التى يجب اتخاذها للتخصص فى انتاج قضبان الصلب والمنتجات المماثلة والمشروع الذى اقترح انشاؤه لإنتاج الحديد والصلب Selisian وذلك ضمن مشاريع أخرى.

هـ — لجنة المعادن غير الحديدية :

ومقرها بودابست وكونت بعد دور الانعقاد السابع أيضا . وقد عنيت هذه اللجنة بالخطوات نحو التخصص الانتاجى فى إنتاج هذه المعادن بصفة رئيسية .

و ــ لجنة الكيماويات :

ومقرها برلين وكونت بعد دور الانعقاد السابع أيضاً . لوحظ نشاط هـذه اللجنة بدرجـة تفوق نشاط اللجان الآخرى خصوصاً فيما يتعلق بالتنسيق بين الخطط الموضوعة لقطاع الكيماويات للفترة من ٦٠ حتى ١٩٧٥ على مستوى الكتلة بأسرها . وتنص الخطوط العامـــة لهذه الخطط بإنشاء مصانع حامض sulphuric أساسى ، لكورنى النشادر ، ومخصبات النتروجين والبلاستيك والـ Rein فى كل دولة . والمنتظر أن تتخصص كل دولة فى إنتاج بعض المنتجات الكيماوية .

ولما كان من المنتظر أن تحصل كل دولة على ذات الأساس من الصناعات الكيماوية فقد وضع التخطيط على أساس تماثل هذه المصانع وقربها إلى النمطية . كما منحت اللجنة أيضاً قدراً كبيرا من الأهتمام لمسألة التخصص فى أنتاج الآلات اللازمـة للصناعات الكيماوية .

س ــ لجنة بناء الآلات :

ومقرها براج وكونت بعد دور الانعقاد السابع أيضاً: (بالرغم من وجود لجنة خبراء بادية النشاط فى هذا القطاع من قبل).ولقد قارنت هذه اللجنة درجة الكفاءة لتشغيل الآلات وأصدرت أقتراحات للتخصص والتنميط ولم يكن نشاطها فى البداية موفقا .

ص ــ لجنة الزراعة :

ومقرها صوفيا وكونت بعد دور الانعقاد السابع أيضاً . تنوع نشاط اللجنة بعد أن حدد هدفها على أنه تحقيق الاكتفاء الذاتى والاستقلال عن الغرب فى هذا القطاع . وقد تناول هذا النشاط توجيه مشاريع البحث الزراعى على مستوى الكتلة والتنسيق بين نشاط الأجهزة الوطنية المختلفة المعنية بالبحث الزراعى وأتخاذ الخطوات نحـو التخصص

وأختيار الآلات الزراعية وأختيار الكيماويات الزراعية وتشجيع تبادل الخبرة الفنية فى إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والـ Kolkhoses كما وجهت أيضاً للبحث فى ميدان تخزين وتجهيز السلع الزراعية .

ر — لجنة التجارة الخارجية :

ومقرها موسكو وكونت بعد دور الانعقاد السابع أيضاً (وكانت نتيجة ضم لجنة سابقة عرفت بلجنة « المصانع الكاملة » . « Complete Factories » وقد أسفر نشاط هذه اللجنة عن وضع عقد نموذجى يكون أساساً للمعاملات التجارية الداخلية فيما بين دول الكتلة كما تقدمت باقتراحات من شأنها تحسين طريقة تتابع التجارة داخل الكتلة .

ز — لجنة نواحى الاستفهام الاقتصادية :

ومقرها موسكو وكونت بعد دور الانعقاد الثامن وهى لجنة تناولت مسألة تحديد أسعار التجارة الداخلية فيما بين دول الكتلة وطرق مقارنة تكاليف الإنتاج والنماذج النمطية للتقارير الأحصائية وواقعية أسعار الصرف .

ط — لجنة النقل :

ومقرها وارسو وكونت بعد دور الانعقاد التاسع فى يوليو ١٩٥٨ (بالرغم من وجود لجنة خبراء مختصة بهذا الموضوع من قبل) . تناولت هذه اللجنة بالدارسة مشاريع القنوات المشتركة والتقريب فيما بين المشاريع الموضوعة للنقل . لم توضح طبيعة علاقة هذه اللجنة بلجان النقل الأخرى فى داخل الكتلة أو بمعنى آخر بمنظمة العمل المشترك فى قطاع السكك الحديدية .

ل ــ لجنة الإنشاءات الصناعية :

سيرد تفصيل عملها فى الفقرة التالية .

ك ــ لجنة الصناعات الخفيفة والغذائية :

ومقرها براج وكونت بعد دور الانعقاد العاشر فى ديسمبر ١٩٥٨ (وأخذت جانبا من نشاط لجنة الصوف والسيليلوز والصناعات الخفيفة التى كان مقرها بودابست وأنهيت أعمالها) . قامت هذه اللجنة بتنسيق العمل بين صناعات الأحذية والجلود : (وأصدرت بعض توصيات تتعلق بصناعة النسيج) .

ى ــ لجنة الاستخدام السلمى للطاقة الذرية :

وهى لجنة غير معروفة المقر وكونت بعد دور الانعقاد الثالث عشر فى أغسطس سنة ١٩٦٠ .

(٣) متابعة نشاط أحدى اللجان

لجنة الإنشاءات الصناعية Standing Commission For Building Industries

كونت لجنة الانشاءات الصناعية بعد دور الانعقاد التاسع للمجلس فى يونيو ١٩٥٨ والحقت بوزارة الانشاء فى برلين الشرقية . عمل السيدان / Kosoe وهو بدرجة وكيل وزارة ، S· Ratus وهما مهندسان معماريان كرئيس ومدير اللجنة والحق بها عشرون موظفا كطاقم دائم أغلبهم من المهندسين العاديين والمعماريين كما والحق بها أيضاً بعض لجان متخصصة تعنى بمسائل معينة . أنقسمت اللجنة إلى خمسة أقسام .

أ ــ القسم الاقتصادى :

الذى قام بدراسة نظم التخطيط المعمارى على مستوى الدولة والمنطقة والمؤسسة كذلك طريقة تسعير وحساب تكاليف البناء فى كل دولة ونظام الحوافز المادية الذى تقرره كل دولة لهذا القطاع والربحية الاقتصادية أيضا . لا يزال العمل فى هذا الميدان فى مراحله البدائية وينتظر أن يتسع ليشمل :

(١) الحكم العام على المشروع من حيث الغرض والتشييد والمعاملات الإقتصادية الأساسية كمعامل التكلفة للقدم المربع . . الخ .

(٢) ميكانيكية الانتاج.

(٣) تكاليف الصيانة .

وفى أغسطس ١٩٦٠ عقد مؤتمر فى ليبزج ضم دول الكتلة جميعا وأختص بوضع طرق نمطية لحساب الربحية وأنتهى إلى أقرار عدد من نسب رأس المال للانتاج (رأس المال / أنتاج) كذلك وضع تقنين نمطى لتبويب مشاريع البناء .

ب ــ قطاع الإنشاءات الصناعية :

قام هذا القسم بتقدير الطلب على المبانى فى دول الكتلة عامة خلال الفترة حتى ١٩٦٥ . كذلك بحثت مسألة أختيار الآلات اللازمة لصناعة الإنشاءات الصناعية ووضع توصيات التخصص الإنتاجى فى هذا القطاع .

والملاحظ أن دول المجلس قد أنتجت سنة ١٩٦٠ أربعون نوعاً مختلفاً من الاوناش لا يدرى تماماً إذا كانت تشيكوسلوفاكيا قد ضمنت هذه المجموعة أم لا) وقد اقترح هذا القسم تخفيض هذا العدد إلى تسعة فقط .

ج - قسم مواد البناء :

لما كانت معظم مواد البناء ثقيلة وضخمة الحجم وغالبا ما تنتج بكميات محدودة فلم تظهر هناك حاجة للتخصص فى أنتاج هذا النوع من المواد . وقد وضعت موازين مادية تغطى أنتاج بعض أنواع الأسمنت الخاصة لمدة خمس سنوات تالية ولدول الكتلة جميعاً دون أستثناء ومع هذا فقد كاد نشاط هذا القسم يقف عندحد مشا كل أنتاج مواد البناء . وفى نوفمبر ١٩٥٩ عقد مؤتمر كبير لخبراء البناء فى برنو لمناقشة النواحى الفنية فى أنتاج الأسمنت ولوضع مبادىء موحدة لاستخدام الطاقة فى أنتاج الأسمنت والأغراض الاخرى الشبيهة . وقد تناول البحث أيضاً أمكان أستخدام مواد بناء جديدة بدلا مما هو معروف الآ ن .

د - قسم مشاريع التشييد والنماذج والتنميط :

أصدر هذا القسم توصياته لانتاج قطع بناء جاهزة ووحدات أسمنت تامة الكبس . وقد أستجاب القسم لتوصيات لجنة الصناعات الكيماوية فيما يتعلق بأنتاج الكيماويات على مستوى الكتلة خلال السنوات من ٦٥ إلى ١٩٧٥ كما راقب عدة مؤتمرات Typenprojectierung عقدت على مستوى الكتلة لنفس هذا الغرض . وقد كون لجنة عمل تمخضت عن عقد مؤتمر بلغراد فى خريف ١٩٥٩ لوضع مقاييس دولية موحدة للأنشاءات .

هـ - قسم تخطيط المدن والمناطق :

لم تتوفر معلومات كافية عن نشاط هذا القسم نظراً لحداثة ميدان البحث ذاته بالنسبة لالمانيا الديموقراطية والمعتقد أن جل نشاطه قد أنحصر فى تبادل الخبرات والطرق الفنية .

وقد عكست آراء بعض المسؤلين الألمان فيما يتعلق بنشاط هـذه الأقسام شعورهم بأن أكبر صعوبه هى وضع مقاييس كافية للدخول فى مقارنات على المستوى العالمى . وللوصول إلى حل لهذه المشكلة درس أعضاء هذه اللجان الطرق التى أستخدمها إتحاد الفحم الأوروبى . (مشروع شومان) والمشاريع الآخرى المشابهة فى الغرب وقد ظهرت آنئذ صعوبتان رئيسيتان الأولى مقارنة المخرجات والثانية مقارنة المدخلات . وفيما يتعلق بالجانب الأول فقد كانت الصعوبة فى عدم وجود تقنين كامل للأنشاء أو التشييد على مستوى الكتلة وهى مشكلة تشغيل اللجنة فى الوقت الحالى أما الجانب الثانى فقد كانت الصعوبة هى قياس التكلفة وبصرف النظر عن الكتابات الغربية التى غالت فى ما سببه تنوع الهياكل السعرية وأجراءات قياس التكلفة فى دول الكتلة فإن ما كان متبعا لديها هـو مقارنة سلسلة من معاملات الإنتاج - معبر عنها بقيم مطلقة - بدلا من الاعتماد على مقياس واحد أو أثنين للتكلفة . وقد أعتمد على سبيل المثال على المعاملات التالية فى مقارنة أنتاج الأسمنت والمسلح لدى المانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكية والمجر.

معدل رأس المال للانتاج :

التكلفة الذاتية للانتاج :

أنتاج المصنع بالنسبة لوحدة « الطاقة الإنتاجية » .

الإنتاج بالنسبة لعامل الانتاج . (متر مكعب من الأسمنت الصلب بالنسبة للرجل الواحد مثلا) .

الأسمنت بالنسبة للمتر المكعب الواحد من الأسمنت الصلب :

الطاقة اللازمه للمتر المكعب من الأسمنت :

الساعات اللازمة لعمل متر مكعب من الأسمنت العادى والصلب :

أحتياجات الفراغ .

(٤) تقييم أعمال اللجنة :

من الصعب تقدير أعمـــــال هذه اللجنة دون الوقوف على تفاصيل كافية عن نشاطها ولعل أهم ما تؤديه — إذا ما أغفلنـــا اعتبار قــدره المعلومات عن نشاطها — أنها حلقة صلة بين ممثلى وزارات التشييد تتبادل عن طريقها الخبرة والمعـــلومات .

ملحق (د)

احتكار التجارة الخارجية فى المانيا الديموقراطية

يتعرض هذا الملحق لجانبين من الجوانب الخاصة باحتكار التجارة الخارجية فى ألمانيا الديموقراطية الأول دور المؤسسات المختلفة القائمة بالتجارة والثانى الخطط التى توضع لهذه التجارة .

١) المنظمات القائمة فى التجارة الخارجية

يعكس احتـــكار التجارة الخارجية شقين الأول احتكار التجارة ذاتها والثانى احتكار النقد الأجنبى (ويضاف إليها فى بعض الأحيان احتكار النقل) وهى وظائف موزعة بين عدد من المؤسسات الألمانية .

أ — لجنة التخطيط الحـكومية :- State Planning Commission

وهى أعلى جهاز للتخطيط فى ألمانيا الديموقراطية وتعد لذلك مسئولة مسئولية مباشرة عن التنسيق بين خطة التجارة الخارجية والخطط الموضوعة للقطاعات الوظيفية الأخرى فى الاقتصاد القومى . وقد أضيف إلى هذا الإختصاص سنة ١٩٥٩ دور اللجنـــة فى التنسيق

بين الخطط الألمانية والخطط الموضوعة فى دول الكتلة الأخرى اما عن طريق مجلس المعونة الإقتصادية المتبادلة أو خلال إتفاقات التجارة الثنائية وهى وظيفة كانت تقوم بها بحكم الواقع منذ سنين سابقة على هذا القرار .

ب — وزارة التجارة الخارجية والتجارة الالمانية المشتركة :

تشرف هذه الوزارة على أعمال أجهزة التجارة الخارجية المختلفة (التى تزاول التجارة على نحو عملى) وتضع سياسة التجارة الخارجية وتتفاوض لعقد العقود التجارية الدولية كما تلعب دور الوسيط بين الإقتصاد المحلى والإقتصاد الدولى . وتعتمد الوزارة على أرقام الرقابة التى ترد اليها من لجنة التخطيط الحكومية وتحولها بدورها إلى مؤسسات التجارة الخارجية كما تقوم بالتنسيق بين الخطط التنفيذية لمؤسسات التجارة (بالتعاون مع بنك Deutsche Noten Bank ووزارة المالية) وتعد الخطط المالية وخطط النقد الاجنبى . توجه الوزارة أيضاً أبحاث السوق وعقـــد المعارض التجارية والنشاط الإعلانى فى التجارة الخارجية كما كانت إلى عهد قريب تدير كلية لتدريب العاملين فى قطاع التجارة الخارجية .

ولهذه الوزارة تاريخ طويل متداخل فقد اعتبرت العلاقات التجارية الألمانية لفترة ماقبل ١٩٤٥وفقاً لتصريح الحلفاء رقم ٢ الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ملغاه وأصبحت موافقة الحلفاء ضرورية لأى نوع من النشاط التجارى . وحتى ربيع ١٩٤٧ قصرت مزاولة التجارة فى المنطقة الروسية على الإدارة الألمانية للتجارة الخارجية التابعة للادارة العسكرية الروسية التى كانت تتعاون أيضا مع مؤسسات التجارة الخارجية الروسية . وفى سبتمبر ١٩٤٧ أنشأت إدارة التجارة الخارجية والتجارة الألمانية المشتركة باعتبارها إدارة مركزية تتولى إدارة وتنظيم عمليات التجارة المتبادلة بين المنطقة الروسية وسائر المناطق المحتلة فى ألمانيا . وقد منحت هذه الإدارة حق توقيع اتفاقات للتجارة مع المنظمات الألمانية

فى القطاعات المختلفة الأخرى وذلك فى حدود التجارة المتبادلة داخليا فحسب كذلك سلطة بدأ العمل التمهيدى لعقد اتفاقات تجارية مع دول العالم الأخرى أو عقد عقود تجارية مع المؤسسات الألمانية والمؤسسات الاجنبية ، ولكن تخضع فى ذلك لتعليمات إدارة التجارة الخارجية للادارة العسكرية الروسية للقطاع الالمانى . وفى ديسمبر سنة ١٩٤٧ أنشأ مكتب التجارة الخارجية والتجارة الالمانية المشتركة (AIA) فى كل منطقة من المناطق الالمانية . وقد اعتبرت هذه المكاتب مكاتب إقليمية تتبع الإدارة الالمانية للتجارة الخارجية والتجارة الالمانية المشتركة وان كانت مسئوليتها المباشرة قبل الإدارة الروسية والالمانية .

وفى سنة ١٩٤٧ كونت لجنة استشارية اقتصادية ألمانية وفى مارس ١٩٤٩ جمعت الإدارات المركزية وأخضعت لهذه اللجنة الاستشارية . وقد أصبحت الادارة الألمانية للتجاره الخارجية والتجاره الالمانية المشتركة فيما بعد ذلك « الاداره المركزية للتجارة الخارجية والتجاره الألمانية المشتركة (HVIA) التى سمح لها بوضع أو الموافقة على عقود التجارة الخارجية على مسئوليتها الخاصة وذلك فى حدود أقصاها ٢٠٫٠٠٠ دولار أمريكى بالنسبة للتصدير ، ٥٫٠٠٠ دولار بالنسبة للاستيراد . أما عن مكتب التجارة الخارجية والتجارة الالمانية المشتركة فقد منح سلطة مماثلة حددت بـ ٥٠٠ دولار أمريكى .

وفى أكتوبر ١٩٤٩ كونت أول حكومة ألمانية مؤقتة وحولت الاداره المركزية للتجاره الخارجية والتجاره الالمانية المشتركة (HVIA) إلى وزاره التجاره الخارجية التى اتسع اختصاصها ليشمل التوزيع المحلى للسلع بالاضافة إلى مهام التجاره الخارجية . ولم يمضى سوى شهر واحد أعيد بعده تسمية الوزاره وعرفت عندئذ بوزارة التجارة الالمانية « الداخلية » والتجارة الخارجية والتوزيع السلعى المحلى ولكن لم يغير من اختصاصاتها شيئاً . وفى سنة ١٩٥٠ فقدت هذه الوزارة اختصاصاتها

المحلية وانفردت بالجانب الخاص بالتجارة الخارجية وعدلت تسميتها مرة أخرى بحيث أصبحت وزارة التجارة الخارجية والتجارة الألمانية المشتركة ومنحت الشخصية القانونية الكاملة منذ هذا التاريخ .

وبالرغم من أن للوزارة — كما انتهت إلى اقرارها أخيرا — سلطات واسعة النطاق فان الادارة العسكرية السوفيتية ظلت تلعب دورا لايستهان به خلال تلك السنوات الأولى (وبوجه خاص سنة ١٩٥١) خلال لجنة الرقابة الروسية التى كان من حقها مزاولة الرقابة على التجارة الخارجية وظلت تزاول هذه السلطة حتى ١٩٥٤ عندما منحت ألمانيا الديموقراطية السيادة الكاملة .

تحملت الوزارة الجانب التنفيذى فى التجارة الخارجية وقامت مؤسسات التجارة التابعة لها بالجانب الفعلى للتعامل — وقد تشابه هيكل الوزارة الأول مع هيكل وزارة التجارة الخارجية فى الاتحاد السوفيتى وانقسمت إلى الادارات الرئيسية التالية :

(١) إدارة السياسة التجارية :

أ — التجارة مع دول الكتلة الشرقية

ب — التجارة مع دول العالم الرأسمالى

جـ — التجارة مع ألمانيا الغربية

(٢) إدارة التصدير :

أ — إدارة التصدير (تدير مؤسسات التجارة)

ب — ادارة الاستيراد (تدير مؤسسات التجارة)

(٣) أ — إدارة التخطيط والاحصاء

ب — ادارة المالية والنقد الاجنبى

جـ — الأدارة العامة

وقد كان هناك قسم للرقابة على عقود التجارة .

أما فى الاتحاد السوفيتى فقد انقسمت الوزارة إلى الاقسام التالية :

(١) أ — ادارة التجارة مع دول أوروبا الشعبية

ب — ادارة التجارة مع دول الشرق الأقصى الشعبية

جـ — ادارة التجارة مع دول الغرب الرأسمالية .

د — إدارة التجارة مع دول جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط .

(٢) أ — إدارة تصدير السلع المصنوعة (تدير المؤسسات الخاصة بهذا النوع من النشاط)

ب — « « المواد الخام (« « » » » » »

حـ — « استيراد الآلات والمعدات (تدير المؤسسات بهذا النوع من النشاط)

د — « « السلع الأخرى (تدير المؤسسات بهذا النوع من النشاط)

(٣) أ — إدارة التخطيط والادارة الاقتصادية

ب — إدارة النقد الاجنبى

جـ — إدارة المالية

د — إدارة اتفاقات التجارة والاتفاقات القانونية

هـ — إدارة النقل

و — إدارات الادارة العامة (ثمانى إدارات تتضمن الافراد والجمارك والادارة والتفتيش وحصص التصدير والرقابة والأرشيف والمكتبة والحسابات) .

وقد عدل هيكل الوزارة الألمانية سنة ١٩٥٧ على النحو التالى :

(١) أ — إدارة التجارة مع الكتلة الشرقية .

ب — إدارة التجارة مع دول الغرب الرأسمالية .

ﺟ — إدارة التجارة مع ألمانيا الغربية .

(٢) أ — إدارة الآلات الثقيلة .

ب — إدارة التصميم (تدير المؤسسات الخاصة بهذا النوع من النشاط)

ﺣ — إدارة الآلات العامة (تدير للمؤسسات الخاصة بهذا النوع من النشاط)

د — إدارة التعدين — الكيماويات — الأغذية (تدير المؤسسات الخاصة بهذا النوع من النشاط) .

ﻫ — إدارة الصناعات الخفيفة (تدير المؤسسات الخاصة بهذا النوع من النشاط)

(٣) أ — إدارة التخطيط

ب — الحسابات الرئيسية

- قسم المالية

— قسم المراقبة على التكاليف

— قسم مراقبة الأسعار

ﺣ — مجموعة النقد الأجنبي

د — إدارة الرقابة المركزيه والخدمات الفنية .

ﻫ — القسم القانونى .

و — قسم النقل .

س — قسم الإعلانات .

ح — الإدارة العامة .

جـ — مؤسسات التجارة :

تختص مؤسسات التجارة بالجانب التجارى للتجارة الخارجية وتدير الحركة الفعلية للسلع بين السوقين المحلى والخارجى . وقد اعتمد على النموذج السوفيتى لمؤسسات التجارة عند تخطيط هيكل المؤسسات الألمانية التى تتلخص فيما يلى :

أ — أنها وحدات اقتصادية متكاملة تعمل على أساس « المحاسبة الاقتصادية » ومسئولياتها مباشرة أمام وزارة التجارة الخارجية .

ب — أن معاملاتها تكاد تقف عند حد الوزارات المحلية واتحادات الترست ومنظمات التجارة المركزية أما عن اتصالها بالمؤسسات المحليةفمحدودةللغايةوغير مباشرة.

حـ — يعد مدير المؤسسة مسئول مسئولية كاملة عن نشاطها وعن الأهداف المحدودة لها . ويتم تعيينه بالإضافة إلى رئيس حسابات المؤسسة من قبل الوزارة أما باقى الموظفين فيعينهم المدير بنفسه .

وقد انقسم تاريخ هذه المؤسسات إلى ثلاث مراحل تاريخية الأولى مرحلة الكفاح من أجل تكوين وحدة متكاملة قيادية بالنسبة للتجارة الخارجية (٤٧ — ١٩٥٢) والثانية تخلصها من المسئوليات المحلية ، وتقليد الأسلوب السوفيتى لتنظيم هذه المؤسسات (٤٩ - ١٩٥٤) والثالثة الإنحراف عن الأسلوب السوفيتى (من ١٩٥٣ فصاعد) .

تميزت الفترة من ٤٧ إلى ١٩٤٩ بوجود بقيــة باقية من النشاط التجارى الخاص ومساهمة المؤسسات الرأسمالية بنسبة كبيرة فى التجارة الخارجية والتصدير بوجه خاص . وقرب نهاية هذه الفترة جمعت هذه المؤسسات الخاصة فى وحدات أكبر وأصبح من السهل فرض نوع من الرقابة عليها . وقد عبر أحد الإقتصاديين الألمان عن هذا الوضع بقوله(1) :

Sieglried Dorn, « Die historische Eniwicklung dse Staatilichen Aussenhandel - (1) monopols und Seiner Organisaiousformen in der DDR » Wissenschafiliche Zeitschrift der Hochsculefür Okouomie , 3/1959.

ظهر أكبر قدر من النشاط الرأسمالي في التجارة الخارجية الألمانية في سنتي ٤٧ ، ١٩٤٨ عندما كانت مؤسسات التجارة الحكومية في طور التكوين ، وعندما بدأت فترة الانتقال نحو حكومية هذا القطاع سنة ١٩٤٨ . وقد كان السبيل الرئيسي لهذا الانتقال هو تمييز مؤسسات التجارة الحكومية وتفضيلها خلال عمليـــة منح أذون الاستيراد أو التصدير وهي الطريقة التي حلت محل الاستبعاد الكامل للنشاط الخاص فجأة » .

هذا وقد كونت أول مؤسسة تجارة حكومية في أبريل ١٩٤٨ ثم تعددت المؤسسات ووزعت بين المحافظات المختلفة وحملت مسئولية التجارة الخارجية بالإضافة إلى بعض المهام المتعلقة بالتجارة الداخلية وبهذا كانت تخضع لسلطة المحافظات والإدارة المركزية للتجارة الخارجية والتجارة الألمانية المشتركة (hvla) . ومع ضعف سلطة المحافظات بدأ في تجميع هذه المؤسسات وتبلورت في أربع عرفت كل منها بالـ Fachanstalten Deutscher Ausenhandel (DAHA) وبلغ مجموع رأسمالها ٦٣ مليون مارك ألماني ومنحت سلطة توقيع بعض العقود وفتح حساب بالبنوك والحصول على تسهيلات ائتمانية ... الخ . وفي مارس ١٩٥١ منحت وزارة التجارة الحق في تغيير هيكل هذه المؤسسات وحدث فعلا أن تناولت الوزارة هذه المؤسسات بالتعديل خلال السنوات التالية . وفي صيف ١٩٥١ حولت هذه المؤسسات — بعد تحميلها مسئولية التجارة مع ألمانيا الغربية — إلى « مؤسسات للتجارة الخارجية والتجارة الألمانية المشتركة « أو مؤسسات ذات حق «حق عام » «Public Reight» وفي نفس السنة منحت الوزارة هذه المؤسسات الحرية الكاملة في التعاقد مع دول العالم الغربي الرأسمالية — أسوة بدول الكتلة الاشتراكية وذلك في حدود معالم خطة التجارة الخارجية وبدون الحاجة إلى إذن سابق .

وبهذا فقدت الوزارة كافة الجوانب العملية للتجارة في نشاطها . وفي سنة ١٩٥٢ حولت مؤسسات التجارة الخارجية ومؤسسات التجارة الألمانية المشتركة — في نطاق إعادة تنظيم قطاع الصناعة — إلى مؤسسات تجارة شعبية « Volkseigen Handeles

« Unternehmen » تعمل وفقا لمبدأ المحاسبة الاقتصادية وتحظى بشخصية قانونية كاملة والحق فى العمل كأمناء على أملاك الشعب، وفى سنة ١٩٥٦ كونت مؤسسات أخرى جديدة للتجارة كما أعيد تنظيم البعض الآخر بحيث أصبحت شركات ذات مسئولية محدودة ، فيها منظمات أنتاجية تلعب دور المساهمين الاسميين فى النظام الغربى . هذا فى الوقت الذى حولت فيه عدة شركات تجارية إلى مؤسسات شعبية .

ظلت مؤسسات التجارة تزاول بعض المهام التى تتعلق بالنشاط الاقتصادى المحلى ضمن وظائفها حتى ١٩٥٤ فقد كانت قبل ١٩٥٢ (عندما كانت تعرف بالمؤسسات الألمانية للتجارة الخارجية والتجارة الألمانية المشتركة) تقوم بعملية تجميع رغبات الاستيراد وتشرف على نقل السلع المستوردة حتى المستلم النهائى وترتيب عملية سداد أثمان هـــذه الواردات وتسلم شكاوى الجودة وأخيراً تبادل المستندات الخاصة بهذه الرسائل . وفى بداية ١٩٥٢ نزعت عنها هذه الأعباء وتوقفت مسئوليتها عند وصول هذه السلع إلى الحدود الألمـــانية وانتقلت مسئولية المراحل التالية لذلك إلى المؤسسات لتجارة الجملة المتعددة وفى بعض حالات نادرة إلى المستلم النهائى . وقد كانت مؤسسات تجارة الجملة تقوم بعدئذ بتجميع رغبات الاستيراد من المستلمين النهائيين وترك لمؤسسات التجارة أن تركز على الشراء من الأسواق الأجنبية ورعاية السلع حتى وصولها إلى الحدود الألمـانية .

وأما عن الجانب المحلى فى التصدير فقد ظلت المؤسسات تقوم به حتى ١٩٥٤ وذلك وفقا لخطط التصدير الموضوعة التى كانت تحتم عليها البحث عن منتجى السلع التى ستقوم بتصديرها وأن تساعد المنتج على الحصول على المواد الأولية اللازمة لإنتاج هذه السلع وأخيراً أن تبيع هذه السلع فى الخارج . وقد صدر فى ديسمبر ١٩٥٣ ومع بداية ١٩٥٤ تشريعات نقلت بعض هذه المسئولية إلى الوزارات الإنتاجية وأصبحت مؤسسة التجارة مسئولة عن البيع فى الخارج فحسب .

ويذكر أن الجزء الخاص بالتصدير فى خطط إنتاج الوزارات الإنتاجية ومؤسسات

الإنتاج لم يكن يعد جزءاً قانونيا من خطة الإنتاج حتى سنة ١٩٥٨ .

وبهذه المناسبة لا نرى داعيا لتكرار أسباب ومظاهر انحراف التنظيم الألماني لمؤسسات التجارة عن التخطيط السوفيتي إذ تعرضنا له بالتفصيل فى الفصل الرابع .

اتسم عدد المؤسسات واختصاص كل منها بالتغيير السريع منذ إنشاءها . والأمر الغالب كان تقسيم هذه المؤسسات بحسب أقسام الإنتاج (سلع استهلاكية . . معدات بصرية ودقيقة . . الخ) وأن كانت هناك بعض المؤسسات التى كونت فقط لتعالج بعض المشاكل الخاصة للتجارة (المؤسسة الخاصة بعمليات « المبادلة ») أو للتعامل مع بعض الدول بوجه خاص أو لتناول نوعاً معينا من النشاط . . الخ . وقد تعددت الاقتراحات المقدمة لتعديل هذا النوع من التنظيم عبر السنين ولكن شيئاً من هذا لم يحدث .

تنقسم مؤسسة التجارة عادة إلى «حسابات» Accounts (وحدات البيع والشراء المختلفة) وأقسام وظيفية « Cross Sectionale Divisions » تقابل أقساما أخرى فى وزارة التجارة الخارجية . وقد ثار هناك أكثر من نزاع بخصوص هذا النوع من التنظيم ولكن تغييراً ما لم يحدث .

د — وكالات أخرى فرعية :

وهى المنظمات الأخرى التى ضمها القانون المنشأ لوزارة التجارة الخارجية والتجارة الألمانية المشتركة ولكن تتمتع بشخصية قانونية مستقلة .

أ — الجهاز الرئيسى فى هذه المجموعة هو غرفة التجارة الخارجية وهى مؤسسة عامة أنشأت فى نوفمبر ١٩٥٢ وحدد قانونها الأساسى وظائفها بما يلى :

— خلق وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع المنظمات التجارية الأجنبية .

— إعطاء النصح والمشورة للقائمين بالتجارة الخارجية فى ألمانيا الديموقراطية فيما

يعترضهم من مشاكل تتعلق بالتجارة ذاتها وبالعلاقات التجارية الأجنبية.

— استقبال الوفود التجارية الأجنبية وبعث الوفود الألمانية إلى الدول الأخرى.

— تقديم معلومات أو الإشارة إلى مراجع يمكن الرجوع إليها فيما يتعلق بالنشاط التجارى والحياة الاقتصادية فى الدول الأخرى وذلك للأجهزة الألمانية المختلفة المعنية والقيام بنفس الدور بالنسبة للأجهزة الاقتصادية الأجنبية فيما يتعلق بألمانيا الديموقراطية ذاتها.

— تنسيق النشاط الإعلانى الألمانى فى الخارج.

— تنظيم المعارض التجارية الألمانية وإرسال المعروضات الألمانية للمعارض الأجنبية.

— إصدار شهادات جودة السلع ... الخ.

— تكوين جهاز للتحكيم لإنهاء أوجه النزاع التى قد تنشأ بين أجهزة التجارة الخارجية الألمانية والمتعاملين الأجانب.

— اقتراح ما تراه كفيلا بتحسين جودة السلع الألمانية التى يتم تصديرها.

والواقع أن وظيفة الغرفة الرئيسية هى خلق علاقات تجارية واقتصادية وتوقيع عقود تجارية مع الدول الرأسمالية التى لا تعترف سياسيا بألمانيا الديموقراطية والتى لا تتعامل مع الأجهزة الألمانية الرسمية. وبالرغم من أن بعض أعضاء هذه الغرفة هم أنفسهم ممثلين لبعض المصانع الألمانية وبعثات التجارة الخارجية فإن وزارة التجارة الخارجية هى التى توجه الغرفة. ولعل أهم نشاط تقوم به الغرفه هو عقد معرض ليبزج التجارى نصف السنوى.

ب — المعهد الألمـانى لابحاث السوق الذى أنشأ فى سبتمبر ١٩٥٢ ويعد مركز دراسة أسواق الدول الرأسمالية . وهناك أجهزة أخرى تقوم بأبحاث السوق منها إدارة التسويق والاسعار بوزارة التجارة الخارجية والإدارات المشابهة فى مؤسسات التجـارة ولـكن يعمل المعهد على التنسيق بين نشاط هذه الاجهزة المتنوعة ويحظى بمـكتبة واسعة .

جـ — بدأ فى تـكوين لجان للتصدير سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ تهدف إلى تنمية الصادرات وانتظم فى عضويتها ممثلين للأطراف الصناعية ومؤسسات التجارة وكان جـل نشاطها « اقتناص فرص التصدير » وقد بلغ عدد هذه اللجان ١٤٠ لجنة سنة ١٩٥٧ .

د — كون هناك أكثر من جهاز للتنسيق بين الانشطة الالمانية المختلفة .

<u>(٢) أما الجزء الثانى من هذه الوكالات فقد تناول نقل السلع التى تستورد أو تصـدر :</u>

أ — كان الجهاز الرئيسى هو الـ VEB Deutscher Transport الذى أنشا فى يناير ١٩٥٤ ليحل محل شركة النقل الروسية الالمانية التى عرفت بـ .Derutra. A. G وشركة VEB Deutsche Spedition الالمانية .

ب — شركة DEUTRACHT أو المـكتب الالمانى للنقل البحرى الذى أنشأ سنة ١٩٥١ ليقوم بعمليات النقل البحرى للتجارة الخارجية (وكان هدفه الاول تشجيع التجارة مع الصين الشعبية) وقد تزايدت أهمية المـكتب نظراً لاعتبارات الاقتصاد فى النقد الاجنبى .

حـ — مكتب Deutsche Seerederei الذى عهد اليه بادارة عملية تأجير البواخر للأغراض التجارية .

ومع نهاية ١٩٥٨ أدمجت ثلاث من هذه الوكالات وأصبحت وكالة « Deutrans » التى كانت نواة « احتكار النقل » المنوة إليه فى موضع آخر .

(٣) هناك مجموعة ثالثة تضم مؤسسات متنوعة مساعدة وتتضمن :

أ — «Deutschewarenabnahme Gmbh» لمراجعة السلع المصدرة وتقدير صلاحيتها للتصدير .

ب — وهى وكالة تأمين على التجارة الخارجية .

حـ — وهى تقرب من جهاز الجمارك إذ تفرض الرسوم الجمركية . . الخ .

هـ — الوكالة المالية : يكون مجموع الاجهزة الحكومية التى تشتغل بالنقد الاجنبى نوعاً خاصا من الاحتكار يعرف « باحتكار النقد الأجنبى » Valuta Monopoly وهو « أداة الدولة الاشتراكية لكسر » شوكة رأس المال وتسهيل تنفيذ خطط السيطرة الحكومية على الإقتصاد . . إلخ . وعزل الأثر المخرب للدول الرأسمالية عن حركة النقد المحلى بتوجيه حركة المدفوعات الدولية وتخطيط العلاقات النقدية الداخلية . وهذا النوع من الاحتكار يساعد على تنفيذ القوانين الاقتصادية للاشتراكية وحماية سيادة الدول التى تنهج هذا المنهج . . هذا وقد نسب إلى هذا الاحتكار أيضا مهمة حماية النقد المحلى والرقابة الكاملة على النقد الأجنبى أو الصكوك المالية الاجنبيه التى تقع فى حوزة ألمانيا الديموقراطية . وفيما يلى بيان بهذه المؤسسات المالية :

(١) وزارة المالية التى تلتزم بجانب التخطيط المالى وتعد الجهاز المركزى لوضع السياسات الخاصة بالنقد الاجنبى .

Karl Hercher , Der Zahlungsverkehr Der DDR mit dem Ausland

(٢) بنك الاصدار الألمانى « Deulsche Notenbank »

وهو الجهاز القائم فعلا بادارة عمليات النقد الأجنبى فى ألمانيا الديموقراطية ويشاع أنه كان الجهاز الوحيد — حتى سنة ١٩٥٨ — المسيطر على احتكار النقد الأجنبى . وقد حد من سلطاته فيما بعد ذلك صدور قانون يركز سلطة التخطيط والرقابة على النقد فى وزارة المالية .

(٣) بنــك المعاملات الألمانى "Deutsche Handelsbank"

أنشأ هذا البنك فى فبراير ١٩٥٦ ليكمل نشاط بنك الإصدار وبلغ رأسماله الـكلى ٣٠ مليون مارك ألمانى شرقى كلها ملك ذلك الأول .

(٤) الوكالات المالية الأخرى :

كونت هناك أكثر من وكالة مالية أو بنك خلال السنوات الأولى للنظام الحالى فى ألمانيا الديموقراطية كما ظهر عقب الحرب مباشرة بنك الائتمان Garkrebo الذى سيطر لفترة قصيرة على كافة عمليات للنقد الأجنبى كما أنشىء أخيراً جداً مكتب الحسابات الأجنبية Aushandel Sabrechungs Kontor ومكتب الرقابة والتحـويل Kontroll und Finanzkontor وكلها أجهزة أدمجت فيما بعد فى بنك الإصدار .

و — الوكالات الاخرى العاملة فى قطاع التجارة الخارجية :

(١) مؤسسة « Deutsche Waren Vertriebsgesellschaft » وهى مؤسسة كانت تقوم حسب ما تذيعه السلطات الغربية باستيراد المواد المصنوعة من الدول الغربية وقد الغيت سنة ١٩٥٧

(٢) المدرسه العليـــا للتجارة الخارجية التى كانت الوزارة تديرها بالتعاون

مع جمعيات أخرى (خلال الفترة من ٥٤ إلى ١٩٥٨) لتدريب العاملين فى قطاع التجارة الخارجية . وقد أدمجت هـذه المدرسة سنة ١٩٥٨ مع مدرسته الاقتصاد العليا .

(٣) خطط التجارة الخارجية :

ليست هناك خطة منفردة للتجارة الخارجية ولـكن هناك عدد مماثل من هذه الخطط عند مستويات مختلفة من التنظيم ومواقيت زمنية مختلفة أيضا .

هذا ولم يطرأ ثمة تغيير يذكر على هذه الخطط منذ ١٩٥٣ .

والجدير بالذكر هو أهم أقسام هذه الخطط السنوية :

(١) خطة الاستيراد والتصدير التى تحددها لجنة التخطيط الحكومية ومؤسسة التجارة ووزارة التجارة الخارجية . تنقسم هذه الخطة إلى أربعة أقسام تنفيذية كل منها لثلاثة أشهر أو ربع سنة وكانت توضع بالروبل إلى سنة ١٩٥٩ ، وتتـكون مما يلى :
أولا خطة التجارة الاولية Primary Trade Plan

أ — الخطة السلعية الجغرافية : وهى خطة الصادرات والواردات موزعة فى تقنيين الخطة توزيعا جغرافيا بحسب عملة البلاد المتعامل معها . وتعد هذه الخطة أداة التنسيق الرئيسية بين خطة التجارة والموازين المادية الداخلية . وخلاف الوضع فى دول المجلس الأخرى عموما والاتحاد السوفيتى بوجه خاص يعتمد مجلس الوزراء هذه الخطة وغيرها «الخطة الحـكومية للتجارة الخارجية» .

ب — الخطة الجغرافية السلعية وهى الخطة التى تحدد حجم التجارة مع كل دولة وتقسم فيها السلع إلى أقسام أقل تفصيلا من الأقسام التى يضمها تقنيين الخطة وتعد أداة التنسيق الرئيسية بين خطة التجارة والعقود التجارية المعقودة مع كل دولة . وبالرغم من

أن هذه الخطة هى التى تعد «الخطة الحكومية للتجارة الخارجية» فى الاتحاد السوفيتى ودول المجلس الاخرى فانها مهملة تماما فى ألمانيا الديموقراطية بل وحدث حتى ١٩٥٣ أن كانت تعد بعد توقيع العقود التجارية ، وحتى بعد البدأ فى إصدارها سنة ١٩٥٥ . فقد عدت أهميتها ثانوية خلال سنتى ٥٦ ، ١٩٥٧ بالرغم من ادراك ضرورة جعل هذا النوع من الخطط أساس العقود التجارية التى تعقد مع الدول الاخرى .

حـ — خطة سلع التسليم للانتاج — وهى خطة تحدد المصانع التى سيوجه إنتاجها للتصدير وتعد أساس التعاقد بين مؤسسات التجارة والمؤسسات المحلية .

د — خطة سلع الاستلام للانتاج — وهى خطة تحدد الجهةالتى ستحول إليها الواردات وقد أوقف العمل بها اعتبارا من ١٩٥٦ .

ثانيا : خطة التجارة التالية : Secondary Trade Plans

أ — خطة التصنيع بالأمانة — ويقصد بهذا السلع التى تتدخل ألمانيا الديموقراطية لاجراء عمليات وسيطة عليها وأعادة تصديرها (وأغلبها مواد أولية) وقد قدر أحد الاقتصاديين الألمان (الغربيين) نسبة مساهمة هذا النوع من التجارة فى تجارة ألمانيا الديموقراطية الاجمالية بـ ٥٪ .

ب — خطة اعادة التصدير .

حـ — خطة «العمليات الأخرى» . ولم يوضح ماهو المقصود بها .

(٢) خطة الخدمات :

وتوضع بالروبل وتتكون من جزئين الأول خطة الخدمات التجارية وتضعها مؤسسات التجارة ووزارة التجارة الخارجية وخطة الخدمات غير التجارية التى تضعها وزارة المالية .

(٣) خطة النقد الأجنبي :

وهي خطة تضعها وزارة المالية (بالروبل) وتنقسم إلى ثلاث أجزاء رئيسية : العمليات الجارية والخدمات (تجارية وغير تجاريه) والتسهيلات الائتمانية سواء المقدمة إلى أو الممنوحة من دول أجنبية . لاتنطوى خطة التسهيلات الائتمانية على التسهيلات الإئتمانية التجارية — كما وأن خطة التصدير — والاستيراد لاتتضمن التعويضات النقدية (التى كانت تكون حتى ١٩٥٥ جزءا كبيرا من تجارة ألمانيا الديموقراطية) .

(٤) خطط أخرى :

وهى خطط كانت توضع بالمارك الالمانى وتضمنت :

أ — خطط التمويل :

(١) خطة هامش الربح أو الدعم وهى خطة تربط أسعار السوق الأجنبية بالاسعار المحلية وتظهر حجم الربح العائد من التجارة أو الاعانة الممنوحة لها .

(٢) خطة الائتمان . يمول بنك الاصدار الغالبية العظمى من رأس المال العامل فى مؤسسات التجارة وذلك وفقا لنظام خاص بالغ التعقيد . وحتى سنة ١٩٥٣ كان هناك خمس أوست أنواع من التسهيلات الائتمانية التى تمنح لمؤسسات التجارة ولكن بسط هذا النظام فيما بعد وسمح للمؤسسات بالحصول على تسهيلات ائتمانية غير محدودة لتغطية بعض أغراض خاصة .

(٣) خطة التكاليف الادارية

(٤) خطة النقد المتداول

ب — خطط نقل التجارة الخارجية :

جـ — خطط الادارة الداخلية والتى تضمنت بالنسبة لمؤسسات التجارة :

(١) خطط التنمية

(٢) خطط المواد

(٣) خطط القوة العاملة

(٤) خطط الثقافة والاجتماع

تقل الخطط طويلة الأجل من حيث التفصيل عن هذه الخطط السنوية بدرجة كبيرة . وقد أشار بعض الاقتصاديين الألمان على المؤلف بأن خطط السنوات الخمس الأولى والثانية كانت مجرد «خطط مبدئية» أما مشروع السبع سنوات فقد ضمن خطط النقل والتمويل .

ملحق «هـ»

اتفاقات التخصص الإنتاجى الموقعه

فيما بين دول مجلس المعونه الاقتصاديه المتبادله

---

(١) ألبانيا	منتجات تعدين	خام الكروميوم
	سلع زراعيه	فواكه وخضروات
		بطاطس مبكرة
(٢) بلغاريا	منتجات تعدين	رصاص خام ـ نحاس خام ـ زنك خام ـ يورانيوم خام
	معدات صناعية ثقيلة	معدات استخراج البترول

	معدات صنـاعه عامه	ماكينات خياطه صناعيه — آلات تشغيل
	معدات زراعيـــــه	ماكينات حصـاد الفواكه والخضروات — آلات زراعيه أخرى .
	ســـــفن	سفن حمولة ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ طن قائم .
	معدات كهربائيه فنيه	محولات — موتورات — معدات تليفون أوتوماتيكية بطريات تخزين
	سلع زاعيـــــة	فواكه — خضروات — طباق — بطاطس مبكرة
(٣) تشيكوسلوفاكيا	منتجات تعدين	فحم ناعم ـ خام اليوارنيوم
	منتجات كيماوية	نافتالين — إكسيلين — بترول .
	معدات صناعه ثقيلة	معدات صناعة الاسمنت مع فرن طاقته حتى ٨٠٠ طن يومياً
		معدات وحـدات درفلة

	مثل وحـدة درفلة للقاطع الثقيـلة .
	وحدة درفلة حديد — وحدة ماكينه درفلة أسـلاك — درفلة ألواح متوسط وخفيفه
	معدات تصنيع الفحم مثل الحفـارات متعـددة الدلاء وبلد وزارات ؛ وأوناش علوية متحركة ومعدات تنقية الفحم الناعم .
	معدات ثقيلة للحدادة والـكبس .
	ماكينات تشغيل خاصة لإنتاج رولمان البلى والخارط والمثاقيب .
	معدات لمصـانع السكر .
	أفران عالية .
	ماكينات ديزل بحرية كبيرة
	أنابيب غاز كبيرة للمسافات الطويلة
معدات صناعية عامة	معدات صناعة الأحذية والجلود
	معدات المطابع
	معدات صناعية الـكيماويات
	جرارات ثقيلة للتسوية
	معدات صناعة النسيج مثل الإنوال السريعة للصوف وماكينات الإلياف .
آلات زراعية	جرارات (٣٠ حصان)
	جـــــرارات
	معدات صناعية عادية

معدات تربية المواشى

مجمعات حصاد البنجر

مجمعات الكتان

معدات نقل

قطارات كهربائية ١٥٠٠ كيلو وقاطرات الديزل الثقيلة .

عربات الركاب (٤ سلغدر للركاب)

عربات نقل ثقيلة حمولة ٣٫٥ طن فأكثر

أوتوبيسات حمولة ٤ طن

معدات نقل متخصصة

معدات كهربائية فنية

توربينات بخار صغيرة أقل من ١٠٠ ميجاوات

مقومات زئبقية

مولدات متخصصة

توربينات غاز

أجهزة راديو ترانزستور

ثلاجات كهربائية

كناسات كهربائية متوسطة الحجم

محطات قوة مجمعة

مجمعات ضغط عالى .

(٤) المانيا الديموقراطية

منتجات التعدين	أملاح البوتاسيوم .
	خام اليورانيوم
	فحم لجنيت
منتجات معدنية	منتجات مرحلة التجهيز التا ـ
	فى صناعة الصلب كالواح المعادن
	كلها مسحوبة على البارد .
	زنك
	نيـكل
	مغنسيوم
منتجات كيمائية	صواد
	بلاستيك
	الياف صناعية
	تحاليل
	بوليفينيكلوريد
معدات صناعية	ماكينات ورش دقيقة أوتوماتيـكية
ثقيـــــلة	مثل ماكينات فريزة ناسخة .
	ماكينات طحن ـ ماكينات تجليخ سن قلاووظ
	ـ ماكينات تفتيح تروس سكاكين قطع أنابيب
	ـ سكاكين قلوظة أنابيب ـــ ماكينات أنتاج
	رولمان بلى وبلح ـ مخارط .

معدات مصانع الأسمنت بفرن سعة ١٠٠٠ـ٢٠٠٠ طن يوميا فأكثر

أنابيب غاز صغيرة للمسافات الطويلة .

معدات وحدات لدرفلة مثل وحدات درفلة أسياخ مستمرة ونصف مستمرة ـ وحدات درفلة أشرطة وأنابيب ووحدات درفلة مقاطع خفيفه ـ وحدات سحب أسلاك .

معدات تصنيع فحم اللجنيت مثل حفارات متعددة الدلاء للمناجم المكشوفة .

مصانع إنتاج القوالب — أوناش علوية متحركة للبروزات — ناقلات علوية — حفارات دوارد بالدلاء قدرة قطع ٨٠ كجم/سم .

معدات خفيفة للحرارة والكبس ـ ماكينات ديزل بحرية كبيرة ٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ حصان .

معدات صناعية عامة معدات صناعة التريكو

معدات الصناعات الكيماوية مثل ماكينات ألياف كيماوية .

معدات صناعات تجهيز السمك

« « الرفع والنقل

« المطابع

« نسج القطن

آلات زراعية	آلات تجهيز البنجر
	آلات تجهيز البطاطس
	آلات تجهيز الحبوب
	آلات منتجات الألبان
	آلات تربية الخنازير (جرارات و ١٥ حصان)
	آلات صناعة اللحوم
معدات كهربائيه فنية	معدات ارسال الراديو والاستقبال .
	معدات القياس
	المحـــــولات
	توربينات بخـار صغيرة متخصصة (٣٢ ـ ٥٠ ميجاوات)
	مولدات ضخمة
	معدات الإشارة فى السكك الحديدية
	الثلاجات الـكهربائية .
	المـكانس الـكهربية الـكبيرة والصغيرة
	توربينات الجاز
	مجمعات الضغط العالى .
السفن	سفن النقل بحمولة نقل إلى ١٥٠٠٠ طن وبوجه خاص السفن حمولة ٣٠٠٠ إلى ١٠٠٠ طن قائم.
	السفن الذرية

الناقـــلات قاطرات بخارية ٩٠٠ ـ ١٨٠٠ حصان وقطرات ديزل ، وعربات نقل ركاب مزدوجة — والثلاجات وعربات الأكل والنوم العربات (٢ سلندر مثلا)

عربات نقل خفيفة ٥ر٣ طن

معدات هندسية آلات حاسبة

دقيقة وبصريات أمخاخ اليكترونية

آلات كاتبة كهربائية

كاميرات

كاميرات سينما وآلات عرض

(٥) الجـــر منتجات تعدين بوكسيت

معادن ألمونيـــوم

معدات صناعة ثقيلة معدات إنتاج الألومنيوم

« لوحدات الدرفلة مثل معدات درفلة أسياخ

آلات تشغيل متخصصة مثل المثاقب الرأسية .

قاطرات الديزل (خـــلاف ماكينات الديزل البحرية)

آلات زراعية معدات تجهيز القمح

« « الحبوب

« « اللحوم

تربية الدواجن والمواشى

جـــــرارات

معدات نقـــل	الاتوبيسات بحمولة ٤ طن حصان
	عربات النقل خصوصاً عربات النقل وقاطرات
	الديزل متخصصة وموتورات قاطرات.
معدات كهربائية فنية	مولـــــدات
	آلات توزيع ضغوط كهربائية
	معدات أشارة فى السكك الحديدية
	توربينات الغاز
	معدات ضغط عالى
	« تليفون وتلغراف
منتجات زراعية	بطاطس مبكرة
	أرز
	فواكه وخضروات

(٦) بولنـــــدا

منتجات تعدين	Sulphur
	فحـــم
	زنـــك
معـــــادن	منتجات العملية الأولى لتشغيل الصلب
منتجات كيماوية	صـــــودا Calcine
	بـــترول
	أكسجين
	نافتـــالين

معدات صناعة ثقيلة	معدات تصنيع الفحم تتضمن معدات تشوين الفحم معدات المناجم اللجنيت المكشوفة — ومعدات صناعة الفحم الكوك .
	معدات وحدات الدرفلة مثل وحدات درفلة المقاطع الخفيفة ووحدات درفلة صغيرة .
	ماكينات ديزل للبواخر ٤٠٠٠ — ٥٠٠٠ حصان
	مصانع كاملة لإنتاج الخرسانة المسلحة الخفيفة
	ماكينات تشغيل خاصة مثل مخارط تشغيل مكابس أفقية إلى ٢٥٠ طن — ماكينات ضغط على البارد — مخارط أفقية ذات صينية ماكينات تجليخ أسطوانيه — ماكينات تجليخ ذات أحجار مسننه بتجليخ الرومان بلى ماكينات حدادة ثقيلة .
	أفران عالية — معدات لمصانع السكر .
معدات صناعية عامة	أحبال صلب وكابلات
	معدات تعدين بسيطة
	« غزل صوف
آلات زراعية	معدات تجهيز بطاطس
	نوع واحد من من معدات تجهيز الحبوب
	معدات تجهيز الكتان
	معدات تربية الخنازير والدواجن .

سفن — سفن عادية حمولة ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ طن قائم ، ١٥٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ وسفن متخصصة .

معدات نقل — عربات نوم وشحن وقاطرات بخارية وناقلات بترول وعربات نقل أوتوماتيكية التفريغ .

عربات

لوريات حتى ٥ طن

أتوبيسات ٤ طن

جـــرارت

معدات كهربية فنية — توربينات بخارية أقل من ١٠٠ ميجاوات وخصوصا ٢٥ ميجاوات

مولدات متوسطة

محولات ٢٢٠ كيلواوت .

(٧) رومانيـــا منتجات تعدين — زيت بترول

منتجات كيماوية — Sulphur

Soot

صـــودا Calcine

صـــودا Caustic

منتجات البترول

معدات صناعة ثقيلة — معدات لمصـانع الأسمنت بفرن سعته ٤٠٠ — ٥٠٠ طن يوميا

معدات التنقيب عن البترول وتنقيته

ماكينات تشغيل خاصة — نقل ماكينات .

فريزة خاصة .

مكاشط مترددة ومكاشط طويلة ذات فرشة
عريضة أنابيب غاز .

آلات زراعية	معدات تجهيز القمح
	آلات حصاد فواكه وخضروات
	جرارات ٣٧ حصان
سفن	سفن ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ طن قائم
ناقلات	قاطرات بخارية ١٢٠٠ حصان ، ديزل ١٢٠٠ حصان أيضا
سلع زراعية	فواكه وخضروات
	بطاطس مبكرة
(٨) الاتحاد السوفيتي منتجات تعدين	أملاح بوتاسيوم — Sulphur - Apetite ores & concentrates
	فوسفات خام
	فحم ناعم
	زيت بترول
معادن	منتجات المرحلة الأولى لتشغيل الصلب
منتجات كيماوية	مطاط صناعى
	بترول
	نفتالين
	أكسيلين
	بلاستيك
معدات الصناعة الثقيلة	معدات التنقيب عن البترول وتنقيته

معدات لمصانع الأسمنت بفرن سعته ١٠٠٠ ـــ ٢٠٠٠ طن يوميا فأكثر .

معدات لتصنيع الفحم مثل الفخارات ذات الدلو والفخارات ذات الجاروف للمناجم المكشوفة ومصانع الفحم الكوك ـــ سونات الفحم ـــ ماكينات تكسير الفحم .

معدات وحدات الدرفلة مثل وحدات درفلة المقاطع الكبيرة ـــ

وحدات درفلة ثقيلة .

معدات الحرارة والكبس .

ماكينات تشغيل خاصة مثل مخارط البرج ـــ ومكاشط طويلة ـــ

ماكينات تشغيل الرولمان بلي ـــ أفران عالية .

أنابيب غاز أقطار كبيرة جدا وطويلة .

معدات المطابع

معدات تعدين صغيرة

معدات صناعة النسيج خصوصا الألياف الصناعية

سفن	سفن عادية ـــ بجميع الاحجام كناقلات البترول والسفن الذرية
الناقلات	ماكينات ديزل ٤٠٠٠ حصان ـــ عربات نقل ركاب

معدات كهربية فنية توربينات بخار ١٠٠ ميجاوات

معدات اشارة السكك الحديدية

مولدات ضخمة

سلع زراعية	سلع مستهلكة للتربة

ملحق « و »

نظام التجارة التقليدى فى دولة الكتلة واستعراض لتجارة إحدى دول الكتلة

تناول كثير من الاقتصاديين الغربيين خلال المائتى سنة الأخيرة موضوع عدم توازن التجارة وكيف تخلق قوى تؤثر على تطور التجارة المستقبل بطريقة تسوى فيما بين الصادرات والواردات عن طريق قوى الاسعار والدخل . وهذا النظام الذى يعتمد على التغير النسبى فى مستويات الاسعار كقوة موازنة (وهو النظام الذى يعرف أحياناً بنظام حد الذهب « Gold - specie ») يستند إلى ثلاث إفتراضات رئيسية : أن عدم توازن التجارة سوف يؤثر على عرض النقود أو التبادل النقدى ، وان هذا التغير سيؤثر بالتبعية على مستوى الاسعار المحلية ، وأن التغير النسبى فى الاسعار المحلية بالنسبة للاسعار العالمية سوف يؤثر فى الصادرات والواردات بالدرجة التى تعيد إلى التجارة سابق توازنها . والملحق التالى دراسة تطبيقية لهذه الإفتراضات الثلاث فى ضوء التجارة المتبادله فيما بين دول الكتلة .

(١) أثر التجارة على عرض النقود :

يعبر هامش الربح أو الدعم عن أثر التجارة على عرض النقود إذ يعد ـ كما ورد فى الباب الرابع — حلقة الصلة النقدية الرئيسية بين الاسعار المحلية والاجنبية . فهامش الربح الصافى فى الواقع هو الربح أو الخسارة الصافيه التى تحققها عمليات التجارة الخارجيه فى مؤسسات التجارة ويعد بهذه الكيفيه جانبا من الميزانية العامه . والبيان الاحصائى التالى يوضح بعض الجوانب المتعلقه بهذا الهامش فى ألمانيا الديموقراطيه .

حجم التجـارة وهامش الربح أو الدعم فى

ألمانيا الديموقراطية

السنة	حجم التجارة بالروبل	الصادرات + الواردات (بالروبل ثم تحويلها إلى مارك ألمانى بسعر الصرف الرسمى)	هـامش الربح أو الدعـم مارك ألمـانى
٥١	٣ر٥	٤ر٤	٤ر١
٥٢	ـر٦	ـر٥	٢ر١
٥٣	٨ر٧	٥ر٦	١ر٢
٥٤	٥ر٩	٣ر٥	٨ر٣
٥٥	٨ر٩	٤ر٥	٨ر٣
٥٦	ـر١١	١ر٦	—
٥٧	٧ر١٣	٦ر٧	ـر٣
٥٨	٣ر١٤	٩ر٧	١ر١
٥٩	٥ر١٦	١ر٩	٢ر١

ويلاحظ على هذا البيان ما يلى :—

أ — أنه لم يكن هناك أدنى أثر لسعر الصرف على « الهامش » طالما وأن التجارة — مقومة بالأسعار الأجنبية — فى حالة توازن .

ب — أن السبب الرئيسى لظهور الهامش هو اختلاف هيكل الأسعار المحلية عن هيكل أسعار السلع المستوردة ، وهذا يستتبع حدوث تغير فى صافى الهامش إذا ما حدث أى من المسببات التالية :

(١) تغير أسعار السوق العالمية (سواء للشراء أو للبيع) .

(٢) تغير أسعار السوق المحلى اما بسبب تغير الهيكل الضريبى أو هيكل الأرباح أو تكاليف الانتاج الحقيقية .

(٣) تغير الهيكل السلعى للتجارة أو حجمها .

حـ — أن هذا الهامش هو السبب الرئيسى لتوازن التجارة إذا ما قومت بالاسعار الاجنبية أما تقييمها بالاسعار المحلية فسيكشف عن عدم توازنها

وذلك التوازن فى التجارة (مقومة بالعملة الاجنبية) قد يؤثر على عرض النقود أو حجم التداول النقدى أو لا يؤثر . والواقع أن الأثر النهائى لهذا الهامش على عرض النقود أو التداول النقدى يعتمد على الأثر التعويضى الذى يمكن أن تحدثه بنود أخرى إيجابية أو سلبية فى الميزانية العامة .

فمن الممكن أن لا يحدث تغير الهامش تغيراً تبعياً فى حجم التداول النقدى أو عرض النقود وذلك إذا ما حدث تغير مماثل فى قطاعات اقتصادية أخرى عوض هذا التغــير . فمجرد رفع فئات الضرائب المحلية على صادرات سلعة معينة ورفع أسعارها المحلية بالتبعية قد يفى بهذا الغرض طالما وأن الارتفاع فى حجم الهامش السلبى (الإعانه التى ستحصلها مؤسسات التجارة مقابل هذا العبء الضريبى الجديد أو الانخفاض فى حجم الربح الصافى) سوف يقابله ارتفاع آخر فى إيراد الضرائب الحكوميه ويظل بذلك حجم التداول النقدى دون تغير يذكر .

والملاحظ أنه إذا ما كان تخطيط الميزانية العامة قد تم بحيث توجد هناك حالة من التوازن النقدى العام فان أثر التجارة على التداول النقدى سوف يكون محدداً بحدود انحراف حجم التجارة الفعلى والهامش عن الأهداف الموضوعة . وقد يتبين الأمر أكثر وضوحاً إذا ما إفترضنا أنه قد تم التوصل إلى الأهداف العامة للتصدير والاستيراد (مقومة بأسعار السوق العالمية) دون الوفاء بالهدف المحدد للهامش وهو انحراف سيسبب زيادة فى حجم التداول النقدى (وبذلك تكون التجارة قد أثرت على عرض النقود بالزيادة) المحدد فى الخطة . وهذه الحالة هى الحالة التى تتلقى فيها مؤسسات التجارة حجماً أكبر من المعونة أو قدراً أقل من الربح عما هو فعلا . وهناك أكثر من سبب قد يؤدى إلى هذا الوضع كانحراف هيكل التجارة عما هو محدد فى الخطة أو انخفاض أسعار السوق العالمية للصادرات بدرجة تحتم زيادتها كميا للابقاء على ذات الحصيلة المقررة من العملة الصعبة — هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن تتسبب زيادة الواردات خارج نطاق أهداف الخطة (مقوماً بأسعار السوق الاجنبية) فى ظهور عجز مقابل فى التداول النقدى خارج نطاق الخطة أيضاً (وان كان من الممكن معالجة هذا الوضع بالخروج عن التخطيط الموضوع لهيكل التجارة بحيث يظل الهدف المحدد للهامش دون تغيير) .

هذا ومن الممكن إمتداد الدراسة إلى الجوانب التضخمية والانكماشيه إذا ما عرفت معلومات عن الخطط المقررة لقطاعات أخرى وعن مدى التوفيق فى الوصول إلى الاهداف المقررة فيها .

(٢) أثر التغير فى حجم التداول النقدى على الاسعار :

أدى الارتفاع غير المخطط فى حجم التداول النقدى خلال سنوات مابعد الحرب مباشرة إلى ارتفاع عام فى مستوى أسعار دول الكتلة . واعتبارا من سنة ١٩٥٣ بدا وكأن إقتصاديى الكتلة يفضلون نوعا من التضخم لانكماشى عن التضخم المفتوح

Open Inflation ومنذ هذا التاريخ تغلب على مشكلة فائض السيولة بالاصلاحات النقدية أو تجميد الارصدة المصرفية أو زيادة الإنتاج ويعتقد أنها سبل أثبتت نجاحها وسيداوم عليها فى المستقبل . وقد أدى هذا إلى وجود منفذ واحد لأى عدم توازن يحدث فى التجارة الخارجية وهو تغير عرضى النقود دون تغير الاسعار المحلية .

(٣) أثر التداول النقدى على التجارة :

يعتمد الاثر المباشر للزيادة غير مخططة فى عرض النقود على القطاع الذى تتركز فيه هذه الزيادة من قطاعات الاقتصاد القومى . لا أثر هناك لفائض الأرصدة المصرفية فى مؤسسات التجارة الذى لايحدث وفقا لتخطيط سابق ويكون نتيجة أرباح قدرية جاء بها تغير الاسعار العالمية . . أو غيرها من الأسباب . فمتحصلات العملة الصعبة التى جاءت نتيجة عمليات تجارة خارجية يجب أن تحول إلى البنك المركزى الذى لايحبذ الاستيراد خارج نطاق الحدود المحددة فى الخطة ، أما الارباح الزائدة عن الخطة (مقدرة بالعملة المحلية) فهى اما أن تنفق أو تعاد إلى الخزانة العامة بعد اعتماد كل ربح من أرباح السنة والملاحظ والحال كذلك أنه من الصعب بالنسبة لمؤسسات التجارة أن تشترى سلعا من السوق المحلية للتصدير تفوق ماهو محدد بالخطة ، مالم تكن أهداف إنتاج هذه السلع قد رفعت أساسا .

أما عن أثر الفوائض النقدية غير المخططة فى قطاع مافيعتمد على تخطيط ومراقبة تنفيذ النظام المصرفى للخطة الموضوعة للتداول النقدى فى هذا القطاع . وبعض هذه الدول تحظى بنظام مصرفى بالغ الدقة والحرص يسحب هذه الأرصدة غير المتفقة مع الخطة فورا (وفقا لقوانين «الرقابة على الروبل» ، «الرقابة على الزولوتى» . . الخ)

وإذا ماسمح لهذه المؤسسات أن تحتفظ بها فيكون على أساس الاحتفاظ بها حتى : ـ

(١) تنقل إلى قطاع الاستهلاك عن طريق الاسعار المرتفعة .

(٢) تستخدم للحصول على واردات تفوق المحددة فى الخطة .

(٣) تستخدم فى شراء سلع موجهة أصلا للتصدير . ولما كان الحصول على أذن بالاستيراد خارج حدود أهداف الاستيراد بالخطة صعبا للغاية واستيلاء السوق المحلى على جانب من هدف التصدير المخطط محظور قانونا فى أغلب دول الكتلة وتكفله قوانين خاصة تمنح مؤسسات التجارة أولوية مطلقة على مؤسسات الانتاج وقوة إقتصادية أعظم . فان هذه الفوائض النقدية تظل فى هذا القطاع إلى أن تحل نهاية السنة أو الفترة الزمنية المعينة التى يجب معها تحويل كافة هذه الأرصدة إلى الخزانة العامة .

ليس للفوائض النقدية فى قطاع المستهلك أهمية تذكر بالنسبة للتجارة فالاستيراد الاستهلاكى خارج نطاق أهداف الخطة متعذر ان لم يكن مستحيلا وانفاق العملة — المحلية فى الخارج عن طريق السياحة أو السفر للخارج محدود بقيود النقد . أما الحصول على السلع المحلية الموجهة للتصدير فهو أمر لا يقل صعوبة عن سابقية . وبهذا يصبح أثر هذه الفوائض النقدية فى قطاع المستهلك غير مباشر يكاد ينحصر فى العطل النسبى الذى قد يسببه هذا الفائض النقدى فى قطاع المستهلك غير مباشر يكاد ينحصر فى العطل النسبى الذى قد يسببه هذا الفائض فى الطاقة الانتاجية نتيجة تفضيل قدرا من الراحة أو الفراغ عن العمل المثمر طالما وأن لديه فائضا نقديا يمكنه من هذا .

الملاحق الاحصائية

الملحق الأحصائى

« ١ »

أساس اختيـــــار الاحصاءات

من المتعذر الدخول فى أى نوع من المقارنة المثمرة بين إحصاءات دول المجلس من جهة ودول منظمة التعاون والتنمية OEEC من جهة أخرى إذ أن تلك الأولى تختلف من حيث التبويب السلعى والقياس المادى ودرجة التفضيل. وحتى ١٩٦٠ لم يكن هناك سوى أربع دول من بين دول المجلس التى نشرت بيانات تصلح كأساس يكفى لاحتساب متوسطات سعرية . هذا وقد اعتمد بالنسبة للاحصـــاءات التالية على ما نشر فى المصادر التالية :

الاتحـاد السوفيتى :

Vneshniaia Torgovlia za 1965 god ;... 1957 ; ... 1958 (Moscow 1958 , 1959)

بلغـــــاريا :

Statisticheski Sbornik 1958—1959 (Sofia 1960) (trans. by U.S. joint publication research service , JPRS 7862-1961

المجـــــر :

Statisztikai Evokonzu 1949—1955 ; 1957 (Englsh Edition) ; 1958 (Budapest : 1975, 1957 , 1960).

بولنـــــدا :

Statzstzka Handlu Zagranizniego 1958 (Warsaw : 1959)

تحديد السلع التى ضمتها الاحصاءات

تنوعت السلع التى ضمتها الإحصاءات تنوعا بينا خصوصا بالنسبة للمجر وبلغاريا وفقدت بالتالى المقارنات بين أسعار الوحدة قيمتها . لهذا اعتمد على العينات الإحصائية فى ظل الافتراض بأن عملية تسعير السلع المتجانسة نسبيا التى وقع عليها الاختيار تكاد تتشابه بالنسبة لجميع السلع المتعامل فيها :

أعتمد اختيار هذه السلع على إجابة الثلاث أسئلة التالية :

(أ) هل السلعة موضع التقدير متجانسة بحيث لا تؤثر اختلافات الجودة على التقدير الذى يجرى إعداده ؟

(ب) هل هناك اختلاف واسع فى جودة هذه السلع وهل يمكن عمل حساب له ؟

(جـ) هل هناك وسيلة مادية لقياس هذا الاختلاف البين تمكن من ربطه رياضيا مع متوسط سعر الوحدة الذى يجرى قياسه ؟

وأخيراً اعتمد المؤلف على اختياره الخاص لتحديد هذه السلع .

النتائج

تتضمن البيانات الإحصائية التالية مقارنات سعرية منظمة على الأساس التالى .

(أ) نسبة التجارة مع سوق معين سيحدد فى بداية الجدول تحت الرمز « أ » وتمثله العينة .

(ب) نسبة التجارة مع سوق آخر سيحدد أيضا فى بداية الجدول تحت الرمز «ب» وتمثله العينة .

(جـ) عدد السلع فى العينة .

(د) أثر العلاقة التصديرية Export Relation أو النفع العائد نتيجة تفضيل التصدير إلى السوق « أ » (إذا ما تعدى ١٠٠ ٪) عن التصدير للسوق « ب ».

(هـ) العلاقة الاستيرادية Import Relation أو النفع العائد نتيجة تفضيل الاستيراد من السوق « أ » (إذا ما تعدى ١٠٠ ٪) عن الاستيراد من السوق « ب » .

نتائج الدراسة بالنسبة لبلغاريا

تختلف هذه النتائج التى تشملها البيانات الإحصائية رقم ١ ، ٢ عن النتائج التى توصل إليها Holzman نظرا لصغر حجم العينة الإحصائية هنا (١) .

(١) راجع كتاب Eranklyn D, Holzman, « Some Financial Aspects — Soviet Foreign Trade », Combarisons of the U·S and Soviet Economies (Washington D' C' : Joint Econ omic Committee' Congress of the U. S· ' 1959) ·

جدول — ١

التجارة المتبادلة بين بلغاريا ودول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

(أ) دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة الأخرى

(ب) دول العالم غير الشيوعى (٤٨ — ١٩٥٦) والدول غير الشيوعية فى نصف الكرة الشرقى .

	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٥٩
عينة التصدير								
(أ)	٧٢ر٨٪	٤٣ر٨٪	٣٩ر٧٪	٣٧ر٩٪	٢٧ر٦٪	٢٢ر٣٪	٣٥ر٢٪	٣٩ر٦٪
(ب)	٣١ر١٪	٤٥ر٨٪	٤٣ر٧٪	٥٩ر٦٪	٤٧ر٤٪	٢٨ر٧٪	٦٠ر٠٪	٤٤ر٧٪
(ج)	٧	١٢	١٢	١٥	١٧	١٨	٥١	٥٢
(د)	٨٢ر٠٪	٥٩ر٩٪	٧٤ر٣٪	١٠٤ر٠٪	١١٥ر٤٪	١٢٣ر١٪	١٢٦ر٤٪	١٢٨ر٨٪
عينة التصدير دون التبغ								
(أ)	٣ر٧٪	١٣ر٤٪	١٨ر٩٪	١٨ر٥٪	١٨ر٠٪	٩ر٤٪	٢٣ر٥٪	٢٣ر٢٪
(ب)	٨ر٧٪	٤٤ر٣٪	٤٢ر٧٪	٥٧ر٦٪	٣٣ر٦٪	٢٢ر٧٪	٤٤ر٩٪	٣٤ر٢٪
(ج)	٦	١١	١١	١٤	١٦	١٧	٤٩	٥٠
(د)	١٠٣ر٨٪	٨٥ر٨٪	١١٧ر١٪	١٣١ر٠٪	١١٩ر٢٪	١٢٧ر١٪	١٤٦ر٨٪	١٤٧ر٥٪
عينة الاستيراد								
(أ)	٨ر٢٪	٧ر٩٪	٥٪	٤ر٥٪	٣ر٩٪	٦ر٢٪	٣٠ر٦٪	٢٣ر٩٪
(ب)	٩ر٤٪	٥ر٥٪	٧ر١٪	١ر٤٪	٥ر٧٪	٦ر٦٪	٥٢٪	٤٥ر٩٪
(ج)	٦	٦	٧	٥	٥	٦	٢٨	٢٣
(د)	٨٨ر٠٪	١٥٩ر٥٪	١١١ر٨٪	٩٣ر٤٪	١٠٧ر٣٪	١١٣ر٤٪	١١٣ر٩٪	٩١ر٧٪

جدول — ٢

التجارة المتبادلة بين بلغاريا والاتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا المركزية

(أ) الاتحاد السوفيتي

(ب) دول شرق أوربا المركزية .

	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٥٩
عينة التصدير								
(أ)	٨٧,٥ ٪	٤٤,٤ ٪	٤٢,٩ ٪	٤٠,٢ ٪	٢٦,٨ ٪	٢٤,١ ٪	٣٤,١ ٪	٤١,٠ ٪
(ب)	٣٥,٢ ٪	٣٥,٩ ٪	٣٤,٣ ٪	٢٨,٦ ٪	٢١,٦ ٪	١٧,٥ ٪	٥٤,٥ ٪	٤٨,٤ ٪
(جـ)	٢	١١	١٢	١٠	١٢	١٢	٢٤	٣٦
(د)	٩٨,٢ ٪	٩٧,٧ ٪	٨٣,٢ ٪	٨٨,٥ ٪	٨٣,٥ ٪	٧٤,٧ ٪	٨٢,٣ ٪	٨٠,٦ ٪
عينة التصدير دون التبغ								
(أ)	—	٧,٣ ٪	١٦,٢ ٪	١١,٣ ٪	١٠,٠ ٪	٧,٧ ٪	٢٥,٥ ٪	٢٦,٣ ٪
(ب)	—	١٨,١ ٪	٢٣,٣ ٪	٢١,٣ ٪	١٠,٤ ٪	٩,٧ ٪	٣٦,٤ ٪	٢٩,٦ ٪
(جـ)	—	١٠	١١	٩	١١	١١	٣٣	٣٥
(د)	—	٨٩,٠ ٪	٩٤,٣ ٪	٩١,٦ ٪	٩٢,٨ ٪	٩٤,٩ ٪	٩٢,٦ ٪	٩٢,٥ ٪
عينة الاستيراد								
(أ)	٨,٦ ٪	٨,٥ ٪	٦,٧ ٪	٨,٠ ٪	٦,١ ٪	١٠,٩ ٪		
(ب)	٥,٠ ٪	٥,٧ ٪	٤,٢ ٪	٣,٦ ٪	٢,٧ ٪			
(جـ)	٦	٩	٩	٩	٧			
(د)	١٣٠,٦ ٪	١٠٠,٧ ٪	١٠١,٩ ٪	٩٧,٨ ٪	٩١,٢ ٪			

نتائج الدراسة بالنسبة للمجر:

تختلف الاحصاءات المضمنة المصادر الاحصائية المجرية بعض الشيء خلال السنوات الأخيرة عما هو وارد في إحصاءات ما قبل سنوات قليلة خصوصاً من ناحية تفصيل البيانات وأرقام التجارة مع الاتحاد السوفيتي لهذا ضمن البيان سنة ١٩٥٥ بالنحو الذي وردت عليه في الفترتين .

جـــدول (٣) تجارة المجر الخارجية مع دول الكتلة ودول غرب أوربا

أ — دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة الأخرى . ب — السوق الأوربية المشتركة وسويسرا والسويد .

	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
عينة التصدير								
(أ)	١٣ر٨ ٪	١٠ر٩ ٪	١٢ر٠ ٪	١١ر٥ ٪	٦ر١ ٪	١١ر١ ٪	١١ر٩ ٪	١٠ر٧ ٪
(ب)	٣٢ر٢ »	٢٥ر٤ »	٣٩ر٥ »	٣٩ر٦ »	٢٣ر٧	٣٠ر٤ ٪	٤٣ر٢ ٪	٣٣ر٣ ٪
(حـ)	١٥	١٢	١٦	١٦	١٨	١٥	١٩	١٦
(د)	١١٣ر٣ »	١٢٢ر٩ »	١٢٢ر٥ »	١١٤ر٠ »	١٢٢ر٨ ٪	١٦٨ر٣	١٤٧ر٦ ٪	١٢٣ر٩ ٪
عينة الاستيراد								
(أ)	١ر١	٦ر٥ »	١٠ر٠ »	١٠ر٣ »	٢ر٤ ٪	٧ر٩ ٪	٢٥ر٢ ٪	٩ر٤ ٪
(ب)	٣ر٠ »	٥ر٥ »	٢٠ر٧ »	١٩ر٥ »	١ر٦ ٪	٢ر٨ ٪	٢٢ر٠ ٪	٣ر٧ ٪
(حـ)	٦	٨	١١	٩	٤	٤	١١	٩
(د)	٩٣ر٣ »	١١٠ر٩ »	٧٢ر٥ »	١٠٣ر٧ »	٨٦ر٧ ٪	١١٦ر٩	١٠٧ر٢ ٪	٩٥ر٤ ٪
عينة الاستيراد دون فحم كوك								
(أ)	١ر١ »	١ر٢ »	٢ر٥ »	٣ر١ »				
(ب)	٣ر٠ »	٣ر٥ »	١٥ر١٠ »	١٥ر٠ »				
(حـ)	٦	٧	١٠	٨				
(د)	٩٣ر٣ »	٨٥ر٠ »	٦٦ر٧ »	٨٩ر٨ »				

جدول (٤)

تجارة المجر المتبادلة مع الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا المركزية

أ — الاتحاد السوفيتى

ب — دول شرق أوروبا المركزية

	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
عينة التصدير								
(أ)	٪١٣,١	٪١١,٠	٪٩,٥	٪٧,٧	٪ ٤,	٪٦,١	٪٥,١	٪٤,٠
(ب)	٪٨,١	٪٦,٩	٪٧,٩	٪٨,٢	٪٢,٨	٪٢,٣	٪٤,١	٪٤٣,٧
(ح)	٦	٥	٦	٧	٢	٤	٤	٪١١٢,٢
(د)	٪٨٩,٢	٪٩٥,٠	٪٩٥,٢	٪٩٣,٠	٪١٠٤,٨	٪١١٢,٩	٪١١٩,٥	
عينة التصدير دون البوكسيت								
(أ)	٪١١,٤	٪٨,٩	٪٦,٣	٪٦,٩	—	—	—	—
(ب)	٪٦,٥	٪٥,٤	٪٦,٧	٪٥,٣	—	—	—	—
(ح)	٥	٤	٥	٥	—	—	—	—
(د)	٪١٠٨,٨	٪١٠٥,٢	٪٩٠,٩	٪٩٦,٩	—	—	—	—
عينة الاستيراد								
(أ)	٪١٢,٠	٪١٤,٢	٪٢١,٠	٪٤٦,٧	٪٢٢,٧	٪٣١,٤	٪٣٩,٢	٪٣٥,٦
(ب)	٪١٩,٥	٪٢١,٩	٪١٣,٣	٪١٩,٢	٪٢٤,٢	٪٢٧,٠	٪٢٦,٥	٪٢١,٠
(ح)	٦	٩	٩	١٠	٩	١٠	١١	٩
(د)	٪٩١,٨	٪١٠٠,٠	٪٩٥,٨	٪١٠٤,٧	٪١٠٠,٧	٪١٠٩,٠	٪١٠٩,٠	٪١٠٩,٥
عينة الاستيراد دون الكوك								
(أ)	—	—	—	—	٪١٤,٧	٪٢٣,٤	٪٣٤,٠	٪٢٦,٨
(ب)	—	—	—	—	٪١٧,٥	٪١٦,١	٪١٧,١	٪١٤,٢
(ح)	—	—	—	—	٨	٩	١٠	٨
(د)	—	—	—	—	٪١٠٣,٨	٪١٠٢,٨	٪١٠٧,٠	٪١١١,٤

نتائج الدراسة بالنسبة لبولندا

جدول (٥)

تجـارة بولندا الخارجية

أ — دول المجلس الاخرى　　　أ — الاتحاد السوفيتى

ب — دول السوق الأوربية المشتركة　　　ب — دول شرق أوروبا المركزية

	١٩٥٨	١٩٥٨
عينة التصدير		
(أ)	٣٨ر٥٪	٣٩ر٢٪
(ب)	٦٣ر٨٪	٥٢ر٤٪
(ح)	٧٢	٢٨
(د)	١٣٢ر٠٪	٩٦ر٧٪
عينة التصدير دون الفحم		
(أ)	١٤ر٤٪	١٨ر٣٪
(ب)	٣٧ر٨٪	٢٤ر٧٪
(ح)	٧١	٢٧
(د)	١٢٠ر٨٪	٩٩ر٧٪
عينة الاستيراد		
(أ)	٦ر١٪	٣٤ر٨٪
(ب)	٢٤ر٧٪	١٣ر٢٪
(ح)	٦٦	٤١
(د)	١٠١ر٨٪	١٠٥ر٣٪

نتائج الدراسة بالنسبة للاتحاد السوفيتى

جدول (٦)

تجارة الاتحاد السوفيتى المتبادلة مع دولة الكتلة
وغرب أوروبا

أ — دول شرق أوروبا المركزية

ب — غرب أوروبا

	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
عينة التصدير				
(أ)	٪٤٢,٧	٪٤١,١	٪ ٤٩,٥	٪٤٩,١
(ب)	٪٤٥,٠	٪٥٦,٢	٪ ٤٨,٧	٪٤٨,٥
(حـ)	٣٥	٣٦	٣٦	٣٥
(د)	١١٦,٧	٪١١٢,٠	٪١٠٥,٧	٪١١٤,٤
عينة الاستيراد				
(أ)	٪٥,٠	٪٧,١	٪ ٧,٤	٪٥,٨
(ب)	٪١٠,٢	٪١٠,٢	٪ ٢٦,٣	٪٢٤,٨
(حـ)	١٨	٢٦	٢٤	١٨
(د)	١٠١,٢	٪١١٦,٠	٪ ١١٢,٢	٪١٠٨,٤

أختلفت طرق إثبات التميز الذى يمارسه الأتحاد السوفيتى فى المعاملة فيما بين دول شرق أوربا المركزية إذ اعتمد على حساب متوسط سعر تصدير أو استيراد الوحدة إلى دول المجلس أو منها (فيما عدا البانيا) واحتسبت كذلك أسعار التصدير أو الاستيراد لكل دولة على حدة كنسبة من ذلك المتوسط ويجدر الاسترشاد بالبيانات التاليه بالنسبة لأى مقارنة سعرية تجرى .

« أ » كنسبة من صادرات الأتحاد السوفيتى إلى الدول التى تمثلها العينة .

« أ' » كنسبة من واردات الأتحاد السوفيتى من الدول التى تمثلها العينه .

«ب» عدد السلع المضمنة فى العينه

«حـ» العلاقه التصديريه Export Relation أو الفائدة النسبيه من التصدير لهذه الدولة (إذا كانت أقل من ١٠٠ ٪)

«حـ'» العلاقه الاستيراديه أو الفائدة النسبيه للاستيراد من هذه الدولة (إذا ما تعدت ١٠ ٪) Import Relation

جدول (٧)

تجارة الاتحاد السوفيتي مع دول شرق أوربا المركزية كل على حده

	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
عينة التصدير				
بلغاريا				
(أ)	٪ ٢٠,٢	٪ ٢٧,٣	٪ ٣٦,٦	٪ ٢٦,٠
(ب)	٢٧	٣٥	٣٥	٣٣
(حـ)	٪ ٩٨,٦	٪ ٩٨,٠	٪ ١٠٣,٤	٪ ٩٦,٨
تشيكوسلوفاكيا				
(أ)	٪ ٦٢,١	٪ ٥٧,٣	٪ ٦٣,٩	٪ ٦٤,٦
(ب)	٤٣	٥٢	٤٩	٤٢
(حـ)	٪ ٩٨,٩	٪ ٩٩,٤	٪ ٩٨,٩	٪ ٩٨,٣
ألمانيا الديموقراطية				
(أ)	٪ ٥٣,٥	٪ ٥٦,٧	٪ ٥٦,٩	٪ ٥٥,٨
(ب)	٤٣	٥١	٥٢	٥٠
(حـ)	٪ ٩٩,٢	٪ ٩٨,٨	٪ ١٠١,٢	٪ ١٠٢,٠
المجر				
(أ)	٪ ٥٨,٨	٪ ٥٥,٢	٪ ٦٧,٦	٪ ٦١,٤
(ب)	٣٥	٤٣	٤٤	٤٢
(حـ)	٪ ١٠٠,٣	٪ ١٠٢,٢	٪ ١٠٠,٤	٪ ٩٨,٦
بولندا				
(أ)	٪ ٣٥,٦	٪ ٤٢,٣	٪ ٦٥,٧	٪ ٥٣,٤
(ب)	٢٦	٣١	٣١	٢٨
(حـ)	٪ ١٠٣,٩	٪ ١٠٢,٩	٪ ٩٨,٦	٪ ١٠٠,٠
رومانيا				
(أ)	٪ ٣١,٤	٪ ٣١,٦	٪ ٤٠,٣	٪ ٣٣,٨
(ب)	٣٤	٣٥	٣٥	٣٣
(حـ)	٪ ٩٧,٦	٪ ٩٩,٨	٪ ٩٩,٣	٪ ٩٩,٤

	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
عينة الاستيراد				
(ا ١)	٣١,٠ ٪	٣٤,٩ ٪	٢٠,١ ٪	٢١,٥ ٪
(ب)	٧	١٧	١٤	١٥
(ج ١)	٩٨,٠ ٪	٩٧,٥ ٪	٩٧,٠ ٪	٩٩,٩ ٪
تشيكوسلوفاكيا				
(ا ١)	٨,٧ ٪	٧,٤ ٪	٥,٨ ٪	٨,٣ ٪
(ب)	٥	١٠	١٥	٧
(ج ١)	١٠٦,٦ ٪	١٤٠,٤ ٪	١٠٣,٧ ٪	١٠٣,٦ ٪
ألمانيا الديموقراطية				
(ا ١)	٦,٠ ٪	٥,٨ ٪	٣,٤ ٪	١,٦ ٪
(ب)	١٢	١٥	١١	٥
(ج ١)	٩٢,٣ ٪	٩٤,٤ ٪	٩٤,٠ ٪	٩١,٣ ٪
المجر				
(ا ١)	٧,٦ ٪	٨,٤ ٪	٩,٢ ٪	٧,٦ ٪
(ب)	١٠	١٦	١١	١٠
(ج ١)	١٠٦,٠ ٪	١١٠,٩ ٪	١٠٧,٤ ٪	١٠٤,٦ ٪
بولند				
(ا ١)	١٠,٢ ٪	٩,٠ ٪	٣,٤ ٪	٦,٣ ٪
(ب)	٨	١٤	١١	١١
(ج ١)	٩٩,٥ ٪	١٠١,٣ ٪	٩٥,٨ ٪	١٠٣,٠ ٪
رومانيا				
(ا ١)	٤٢,٢ ٪	٤٢,٩ ٪	٤٢,٧ ٪	١٣,٧ ٪
(ب)	١٥	٢١	٨	١٥
(ج ١)	١٠٠,٤ ٪	١٠٠,٦ ٪	١٠١,٧ ٪	١٠١,٤ ٪

الملحق الاحصائى

« ب »

يظهر هذا الملحق بعض البيانات الاحصائية التى تكمل ما ورد بالكتاب ذاته ثم المصادر الإحصائية لهذه البيانات وتلك .

(١) المستوى الأمثل للتجارة : " Trade Potential "

تظهر من بين المشاكل العديدة التى تحيط بمحاولة مقارنة معدل الإنتاج الصناعى للفرد فيما بين دول الكتلة الاشتراكية مشكلتان رئيسيتان ، الأولى اختيار الأوزان الدقيقة لترجيح التقديرات والثانية الحصول على المعلومات ذاتها .

لم تصدر سلطات الكتلة ذاتها سوى مقارنتين لهذا المعدل ضمهما الكتاب عندما تعرض لهذا الموضوع ولكن لم تفصح عن طريقة التقدير التى استخدمت فيهما . تظهر المشكلة مرة أخرى عند محاولة عمل هذه المقارنة بالدولارات ويستدعى الأمر الاعتماد على بعض التقديرات الغربية فى هذا الخصوص . قدر Stoiper , Roscamp [١] معدل الإنتاج الصناعى للفرد سنة ١٩٥٥ بـ ٤ر٩٩٠ مارك ألمانى (يعادل المارك الألمانى الغربى سنة ١٩٥٩) أما عن تقديرات Gilber , Klavis [٢] للأسعار النسبية فى ألمانيا والولايات المتحدة فهذه القيمة تعادل ٣٨٧ دولار أمريكى إذا ما استخدمت الأسعار الامريكية فى الترجيح أما استخدام الأسعار الأوربية فيجعل القيمة ـــ ر٣٠٤ دولار أمريكى . (حسب قيمة الدولار الأمريكى سنة ١٩٥٠ ، أما قيمته ١٩٥٥ فيكون الرقمين ـــ ر٤٣١ ، ـــ ر٣٣٩ على الترتيب .

---

(1) Wolfang Stolper and Karl Roscamp , The Structure of the East German Economy (Camdridge : Harvard U· Rress , 1960)

(2) Wilton Gilbert and Irving B. Kravis m An International Combarisou of National Products and the Purchasing Power of Currencies (Paris : OEEC · 1954).

أعتمد فى بيانات السكان على كتاب الإحصاء السنوى للأمم المتحدة ١٩٥٦ كذلك اعتمد على معادلتين رياضيتين فى تقدير حجم التجارة الأمثل الأولى وردت فى مقال Ghenry « نماذج التنمية الصناعية » الذى نشر فى American Economic (Review) العدد الرابع ١٩٦٠ ، أما الثانيه فمن وضع المؤلف ذاته .

جدول — ١

معدل الإنتاج الصناعى للفرد لدى دول الكتلة

خلال السنة ١٩٥٥

البلد	الأرقام القياسية المعدة فى الكتلة	تقديرات المؤلف: وفقا للاسعار فى الولايات المتحدة بالدولار الأمريكى	تقديرات المؤلف: وفقا لمتوسط الأسعار فى أوربا بالدولار الامريكى	تقديرات أخرى
بلغاريا	٤٦	١٢٥	٩٩	—
تشيكوسلوفاكيا	١٨٩	٥١٥	٤٠٥	٢٥٨
ألمانيا الديموقراطية	١٥٨	٤٣١	٣٣٩	٣٤٥
المجر	٨٨	٢٤٠	١٨٩	—
بولندا	١٠٠	٢٧٣	٢١٥	١٢٦
رومانيا	٥٨	١٥٨	١١٤	—
الاتحاد السوفيتى	١٢٨	٣٢٥	٢٦٤	١٨٣ إلى ٣١٠

(٢) إحصاءات إتجاه التجارة :

أ — مصدر الاحصاءات والتقديرات المرتبطة بها :

اعتمد فى احصاءات ما قبل الحرب على عدة مصادر منها

The foreign Trade by Areas , 1928 , 1937—1953 (Paris: OEEC 1954) ; The Network of World Trade ; Directions of International Trade (Statistcal Papers T. Joint Publications of UNO , IMF and BIRD)

" Preyar Regional Interdependence and Post-war Internationel Trade in Germany „ Econmic Bulletin for Europe , 3/1949.

وقد كان وجه الصعوبة الرئيسى هو تقدير حجم تجارة الجزء من « ألمانيا ما قبل الحرب » الذى أصبح الآن ألمانيا الديموقراطية ـ وقد تضمن المرجع المشار إليه بعاليه تقدير لتجارة ألمانيا بشطريها الخارجية والداخلية سنة ١٩٣٦ . أما بالنسبة لألمانيا الديموقراطية بوضعها الحالى سنة ١٩٣٨ فقد اعتمد المؤلف على تجارة المنطقة السوفيتية فى ألمانيا مضافا إليها تجارة نصف برلين كنسبة للتجارة الإجمالية خلال تلك السنة . ثم ضرب إجمالى التجارة الألمانية فى هذه النسبة لما بعد ذلك من سنوات .

اعتمد فى أرقام تجارة الكتلة خلال السنوات ٤٨ — ١٩٥٤ على مصادر متفرقة منها .

Developments in the Foreign Trade of Eastern Europe and the Soviet Union—Economic Survey of Europe for 1957 — Statistiken zur wirtschaft Ost—und Sudosteuropas Vol. III (Bruno Kiesewetter) Handel und Verkehr (W. Berlin : Duncker und Humbolt , 1957).

والجدير بالملاحظة أن سائر التقديرات تختلف بعض الشيء عن هذه خصوصاً بالنسبة لسنة ١٩٤٨ .

أما البيانات عن سنة ٩٥٥ حتى ٩٦٠ فقد اعتمد على المصادر التالية فيها :

Development in Foreign Trade of Eastern Europe and the USSR Foreign Trade and Economic Development in Eastern Europe and the USSR (Econmic Bulletin of Europe 1/1959) . Intarnational Trade Statistics 1960 .

كذلك المصادر الاحصائية التي ورد ذكرها في الملحق الاحصائي «أ» كانت التقديرات مباشرة فيما عدا رومانيا التي لم تنشر أي بيانات عن تجارتها الخارجية حتى ١٩٥٨ . أما عن أرقام التجارة حتى ١٩٥٨ فقد اعتمد المؤلف على تقديرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا الواردة بالمراجع المشار إليها أنفا . اعتمد في التوزيع النسبي للتجارة على المعلومات عن تجارة رومانيا مع العالم بعد تعديلها وأخذ البيانات المماثلة لسنة ١٩٥٦ التي نشرت في أحد المراجع السابقة .

(ب) التجارة مع الدول النامية:

اعتمد المؤلف على بيانات الدول النامية ذاتها بعد أن ثبت تعذر اعتماده على ماتصدره دول الكتلة من احصاءات عن تجارتها مع هذه الدول . كان المصدر الرئيسي هو كتابي Direction of Foreign Trade—Direction of International Trade . وقد قسمت الدول على النحو التالي :

دول أمريكا اللاتينية	جميع دول أمريكا الجنوبية والشمالية فيما عدا الولايات المتحدة وكندا .
الدول العربية	عدن — الجزائر — ج . ع . م — إيران — العراق —

السكويت ــ الأردن ــ لبنان ــ ليبيا ــ المغرب ــ السعودية ــ سوريا ــ السودان ــ تونس .

الدول الإفريقية	كل دول القارة ما عدا اتحاد جنوب إفريقيا والدول التى يضمها العالم العربي .
الدول الأسيوية	كل دول القارة ماعدا اليابان وإسرائيل والدول الشيوعية فى آسيا والدول التى يضمها العالم العربى .

ظهرت عدة صعوبات منها احتساب القيمة فوب أو سيف والثانية عدم توفر بعض هذه الاحصاءات لدى الدول الأخرى المشتركة فى التجارة (أفغانستان مثلا) وأخيراً عدم اكتمال بيانات سنة ١٩٦٠ والاعتماد على التقدير فى بعضها .

(٣) درجة التخصص فى الاستيراد أو « المورد الوحيد » Main Supplier

يعتبر الاستيراد متخصصاً إذا ما كانت إحدى دول المجلس تمد الأخرى بـ ٩٥ ٪ من وارداتها من هذه السلعة من دول الكتلة . يعتمد الحكم على جانب التخصص هذا اعتماداً رئيسيا على وفرة البيانات واكتمالها ؛ والدولتين الوحيدتين اللتين توفر لهما هذا العنصر هما الاتحاد السوفيتى وبولندا .

جـدول (٢)

نسبة الواردات الاجمالية « المخصصة »

	١٩٥٥ ٪	١٩٥٦ ٪	١٩٥٧ ٪	١٩٥٨ ٪
الاتحاد السوفيتى مع كل دول	٣٣	٣٠	٢٩	٢٤
المجلس ما عدا بولندا	٢٦	٢٤	٢٢	٢١
بولندا مع كل دول المجلس	—	—	—	٤٠
بولندا مع كل دول المجلس ماعدا الاتحاد السوفيتى	—	—	—	٢٩

جدول (٣)

نسبة واردات الاتحاد السوفيتى المخصصة من كل دول المجلس

	١٩٥٥ ٪	١٩٥٦ ٪	١٩٥٧ ٪	١٩٥٨ ٪
ألبانيـــا	٣٦	٢٩	٢٤	١٢
بلغـــاريا	٤٨	٣٥	٣٢	٣٢
تشيكوسلوفاكيا	٨	١٠	١٠	١٠
ألمانيا الديموقراطية	٣٦	٣٢	٢٦	٢٧
المجـر	١٤	١٦	٧	٦
بولنـدا	٦٣	٦١	٧٥	٤٨
رومانيـا	٣٣	٢٢	٢٦	٢٧

جدول (٤)

نسبة الواردات المخصصة لبولندا من كل دول المجلس

	١٩٥٨ ٪
البانيا	٤٠
بلغاريا	٤٧
تشيكوسلوفاكيا	١٤
ألمانيا الديموقراطية	٤٢
المجر	٢٥
رومانيا	٢٩
الاتحاد السوفيتى	٥١

جدول (٥)

نسبة واردات الاتحاد السوفيتى المخصصه من كل دول المجلس مقسمة تقسيما أكثر عمومية

	١٩٥٥ ٪	١٩٥٦ ٪	١٩٥٧ ٪	١٩٥٨ ٪
المصادر الأولية				
ماكينات	٢٣	٢٨	٢٩	٢٦
مصادر أحدث				
ماكينات	—	٢٥	٢٤	٢٢
مواد خام	—	٤٥	٤٣	٣٧
مواد غذائية وحيوانات	—	١٧	٤٠	٣٢
منتجات استهلاكية مصنعة	—	٥	٧	٤

(٤) تقديرات التجارة الخارجية لألمانيا الديموقراطيه :   جدول ــ ٦

التغـير السنوى فى تجارة ألمـانيا الديموقراطيـــة

السنـة	الصادرات ٪	الواردات ٪
١٩٥١	٢٦ر٠	٩ر٩
١٩٥٢	١٠ر٢	١٨ر٣
١٩٥٣	١٣ر٣	٣٤ر٣
١٩٥٤	٥٩ر٣	١٤ر٢
١٩٥٥	١ر٠	٧ر٧
١٩٥٦	١٥ر٦	٥ر٤
١٩٥٧	٩ر٨	١٦ر٢
١٩٥٨	٨ر٢	٨ر٨
١٩٥٩	١٤ر٣	٢٠ر٠

٥) الدخل القومى والانتاج الصناعى فى ألمـانيا الديموقراطية :

لا يجب الاعتماد بدرجة رئيسية على الاحصاءات الرسمية الالمانية إذ أن طريقة حساب الدخل القومى والانتاج الصناعى تنطوى على قدر كبير من التـكرار .

وهناك مقارنة معبرة بين الزيادة فى الدخل القومى فى ألمانيا الغربية التى تبلغ ٩ر٤ ٪ سنويا (حسب التعريف الغربى للدخل القومى) أو ١٠ر٣ ٪ (حسب التعريف الماركسى) خلال السنوات ٥٠ــ١٩٥٥ والانتاج الصناعى الذى تزايد خلال هذه الفترة بـ ١٢ر٢ ٪ (حسب أسعار ١٩٥٠)

جدول ــ ٧

التغير السنوى فى الناتج القومى لألمانيا الديموقراطية

	١٩٥٠ — ١٩٥٥	١٩٥٥ — ١٩٥٨
البيانات الرسمية للسلطات الالمانية		
Bruttoprodukt بالاسعار الجارية	٤ر١٣	١ر٦
Nettoprodukt بالاسعار الجارية	٢ر١١	٤ر٧
Bruttoprodukt بالاسعار الثابتة	٢ر١١	—
Nettoprodukt بالاسعار الثابتة	٢ر١٠	—
Nettoprodukt مضاف اليه الاستهلاك	٣ر١١	٥ر٧
التقديرات الغربية		
تقديرات Stolper للدخل القومى الإجمالى بالتعريف الماركسى	٧ر٨	٧ر٤
تقديرات » للدخل القومى الإجمالى بالتعريف الغربى	٧ر٧	٨ر٤
كلاهما بالاسعار ١٩٥٠		

جدول — ٨

التغير السنوى فى الإنتـــاج الصناعى فى ألمانيا الديموقراطيـــة

	١٩٥٠ — ١٩٥٥	١٩٥٥ — ١٩٥٨
البيانات الرسمية للسلطـات الألمـانية		
Bruttoprodukt بالاسعار الجارية	١٤ر٧	٩ر٥
Nettopropukt بالاسعاز الجارية	١٥ر٧	٩ر٥
Bruttoprodukt بالاسعار الثابتـه	١٣ر٧	٨ر٣
Nettoprodukt بالاسعار الثابتـه	١٤ر٨	—
التقديرات الغربيه		
تقديرات (1) Stolper	١١ر٥	٥ر٤
تقديرات (2) Zauberman	٨ر٩	—
تقديرات Germanicus	٧ر٧	—
تقديرات Abekn	٨ر٣	—

Wolfgang Stolper and Karl Roskamp , The Stucture of the East German Economy (Cambridge : Harvard U. Press , 1960 (1)
A. Zauberman , Industrial Development in Czech. Oxferd , 1958 (2)

(٧) توزيع التجارة على مدار السنه :

جـــدول (٩)

نسبة العجز في تجارة بلغاريا خلال فترات زمنية معينة

الفـــترة	الصادرات		الواردات	
	١٩٥٨ ٪	١٩٥٩ ٪	١٩٥٨ ٪	١٩٥٩ ٪
الربـع الأول	١٨,٥	١٧,٦	٢٣,٩	٢٠,٣
مارس	(٨,٥)	(٩,٢)	(١٠,٢)	(٩,٤)
الربـع الثانى	٢٢,٨	١٩,٤	٢٥,٣	٢٧,٨
يوليو	(١٠,٥)	٧,٧)	(١٠,٢)	(١٢,٤)
الربـع الثالث	٢٥,٩	٢٣,١	٢٣,	٢٤,٦
سبتمبر	(١١,٧)	(١٩,٧)	(٩,٦)	(١٠,٣)
الربـع الرابع	٣٢,٧	٢٩,٩	٢٧,٨	٢٧,٣
ديسمبر	(١٤,٥)	(١٩,٦)	(١٣,٨	(١٣,٥)

المصادر التى اعتمد عليها فى الجزء الخاص بالخطة فى المانيا الديمقراطية :

— Der Aussenbandel der SBZ M 1953, Plan 1954 und 1. Halbjahr 1954 (Bonn, Bundesministerium für gesamtdeutsche Fragen, m, 1954)

— Der Aussenhandel der SBZD in Jahr 1952 und Plan 1953 (Bonn B. f. g. H., 1953)

— Bericht der Staatlichen Plankommission, Statistische Praxis 2/1951.

— Economic Survey of Europe Varicus issues.

— Erfülling des ersten Funfjahrsplanes der industriellen Brutto — produktion, Statische Praxis m 5/1956.

— Willi Huttenrauch, Zu neuem Erfolg en, Der industrillen Aussenhandel VII, 1-1957.

— Heinrich Rau, Der Volkswirtschaftplan 1950, Volkswirtschaftplan 1950 (E. Berlin 1950).

— Ku rt Richter. Der Funfjahrplan, Statistische Praxis, 9-1950.

(٨) مظاهر مركزية — نظام التخطيط :

جـــدول (١٠)

درجة التفصيل فى عملية التخطيط

السنـــة	مراكز التخطيط الصناعى	سلع الحصـة الصناعية	المراكز فى الخطة الحكومية	الموازين المـادية (مركزية)
١٩٥٠	—	—	—	—
١٩٥١	—	—	—	—
١٩٥٢	—	—	—	—
١٩٥٣	—	—	—	—
١٩٥٤	٢,٢٨٨	٤٨٣ — ٣٣٠	—	—
١٩٥٥	—	٦٨٨	٩٥٥	—
١٩٥٦	—	—	٨١٠	١,٠٠٠
١٩٥٧	٢,٢٧٩	٥٥٣	٤٤٠	—
١٩٥٨	—	٣٩٧	—	—
١٩٥٩	٢,٤٨٥	٤٢٦ — ٤٠٨	٥٦٠	٥٧٠
١٩٦٠	—	٣٦٣	—	—

(٩) البيانات المتعلقة بالسكان والقوة العاملة :

اعتمد بالنسبة لإحصاء السكان فيما بين ٣٨ ، ١٩٥٨ على الكتاب السنوى للإحصاء فى ألمانيا الديموقراطية ١٩٥٨ . استمدت بيانات الذكور من سن ١٥ إلى ٦٥ للاناث من سن ١٥ إلى ٦٥ على المصدرين الآتيين :

— Bewolkerungsentwicklung und Arbeistkráfteporesntial in Mittel-deutschland , Vierteljahrshefte zur wirtschaftforsuchung 2-1959.

— Manpcwer and Employment in Eastern Europe and the USSR Economic Survey of Europe for 1957.

استمدت بيانات القوة العاملة لسنوات ٣٩ إلى ٥١ من Stolper & Roskamp أما بيانات الفترة ٥٢ — ١٩٥٨ فقد استمدت من الكتب الاحصائية السنوية . لا تتضمن هذه البيانات بالنسبة لالمانيا الديموقراطية — العاملين فى وزارة الداخلية أو القوات المسلحة أو البوليس أو مناجم اليورانيوم .

اعتمد فى التقديرات الغربية على كتاب

Wirtschaftwissenschaftliches Inst. der Gewirkschaften (March 1954).

(١٠) حساب القيادية السعرية :

أخذت العينات من كتابى

— Venshaiaia Torgovlia za 1958.
— Statystyka Handlu Zagranicznego 1958.

وكان وجه الصعوبة الرئيسى هو ايجاد مجموعة السلع المتجانسة التى تصلح كعينه ومحاولة التقريب بين هذه السلع لوضعها موضع المقارنة .

حدد العينات بالحدود التالية :

جدول — ١١

عينات التسعير القيادى

	عدد السلع	نسبة تجارة الاتحاد السوفيتى مع بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وألمانيا	نسبة تجارة يولندا مع بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا والمجر ورومانيا
		٪	٪
الواردات	١١	٨ر٨	٨ر٧
الصادرات	١٠	٨ر٢	٤٣ر٩

مصدر المعلومات الخاصه بغرب أوربا هى

Foreign Trade by Areas 1928 , 1937 - 53 (1954) .

كذلك

Direction of International Trade and Interegional Trade Statistics (1960)

ظهرت عدة صعوبات اعترضت حساب درجة « ثلاثيه المعاملات » عدم اتفاق المعلومات المتوفرة عن فترة ما قبل ١٩٥٠ واختلاف طريقه تقييم التجارة وإدخال بعضها لتجارة اعادة التصدير فى أرقام الصادرات كذلك استبعاد البعض الآخر لبعض السلع من ميزانها التجارى فى وقت كانت فيه دول أخرى تضمنها فيه وأخيراً اهمال بعض الدول أرقام تجارتها مع بعض الدول الأخرى .

إستثنيت تجارة دول شرق أوروبا المركزيه مع ألبانيا نظراً للعجز المزمن فى تجارتها بحيث تعذر مقارنتها بدولة ما فى غرب أوربا . كذلك استبعدت تجارة هذه الدول مع الاتحاد السوفيتى نظراً لاعتقاد معظم الاقتصاديين الغربيين بأن بنود كثيرة غير منظورة لم تضمن فى هذه الارقام .

اعتمد على السوق الاوربيه المشتركة كأساس مقارن وقد اعتمد على طريقتين مختلفتين لتقييم الواردات أما الصادرات فقد قيمت فوب .

جـدول (١٢)

درجة الاعتماد على المعاملات الثلاثية فى كتلتين تجاريتين

السنة	شرق أوروبا المركزية		غرب أوروبا	
	نقلا عن تقديرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا	تقديرات المؤلف للتجارة	الواردات فوب	الواردات سيف
	٪	٪	٪	٪
١٩٤٨	٩	—	١٣	١٩
١٩٥٠	١١	—	٢٠	١٨
١٩٥١	٨	—	١٥	١٦
١٩٥٢	٨	—	١١	١٢
١٩٥٣	٨	—	١٥	١٧
١٩٥٤	٨	—	١٦	١٦
١٩٥٥	١١	١٠	١٤	١٤
١٩٥٦	١١	٩	١٥	١٥
١٩٥٧	—	١٢	١٥	١٦
١٩٥٨	—	١٠	١١	١١
١٩٥٩	—	٩	٩	٨
١٩٦٠	—	٨	١٠	١١

محتويات الكتاب

القاهرة الحديثة للطباعة
ت ٩٣٤٣١٠




Bibliotheca Alexandrina
04242203